وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية.

فرقة التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الجنوب الجزائري

بالتنسيق مع فرقة التنظيمات غير الحكومية والتحول التنموي في الجنوب الجزائري (PRFU)

ينظم الملتقى الوطني الافتراضي:

المجتمع المدني والتنمية في الجنوب الجزائري

يوم: 25 نوفمبر 2025

فهرس المحتويات	
مقدمة	
المحور الاول: التأصيل العلمي والنظري بمتغيرات الملتقى	
التنمية المفهوم والاتجاهات النظرية.....أ.د قرليفة حميد و أ.د قمانة محمد	
آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية. .....د. زهاق محمد و د عجوز فاطنة	
قراءات ومفاهيم في التنمية الاقتصادية.....د.بعلة الطاهر و د. رقاقدة السعيد	
دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: مقاربة سوسيولوجية....د.جير الزهرة و د بن يمينة رقية	
المحور الثاني: المجتمع المدني والتنمية الفكرية	
منظمات المجتمع المدني كألية لتنمية وترسيخ ثقافة الوعي في المجتمع....د. عاشور سعيد	
وقف المكتبات العائلية بوادي مزاب ودورها في التنمية الفكرية...ط.د زاوي اكرام و د. تامثلت براهيم	
رأسمال السيكولوجي والثقة الاجتماعية : تحليل للاليات النفسية والاجتماعية الدافعة للتنمية الشاملة.....د.خطارة عبد الرحمان و أ.د بقادير عبد الرحمان	
المجتمع المدني: قوة التثقيف ونشر الوعي المجتمعي في بناء المجتمعات الحديثة...أ.د حاج عمر براهيم	
المجتمع المدني كفاعل رئيسي في ترسيخ قيم المواطنة.....د.مشري صافي	
المحور الثالث: المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية	
دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.....د.هراكي حياة و د .نويشي وردة	
المجتمع المدني و التماسك الاجتماعي في مجتمع الشعانبة (دراسة حالة ل جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة).....د.بن الصديق خديجة و د.علوان فريدة	
المجتمع المدني والتربية الاجتماعية: آليات مواجهة التفكك الاجتماعي.....د.زرنوح أحمد و د.	

عباسي أحمد	
الجمعيات النسوية .التطور والخصائص.....د. بن عيسى أمال و أ.د بوغالي حاجي	
دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية في التنمية.....د.نخلة سمية و ط.د عثماني عثمان	
المجتمع المدني و مؤسسة الزواج دورات المقبلين على الزواج انموذجا.....ط.د عبد النور صالح	
دور المجتمع المدني في تمكين المراة.....ط.د بخيتي يمينة و أ.د حواطي أمال	
مساهمة المرأة في العمل التطوعي في إدارة المخاطر الاجتماعية .....أ.د مهيري دليلة	
المحور الرابع: المجتمع المدني والتنمية السياسية	
الجمعيات ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية..... د. عز الريح أحمد نصرالدين ط.د. بقلزي فاطمة الزهراء	
دور المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية السياسية..... ط.د مخلوف فاطمة الزهراء	
المحور الرابع: المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية	
البعد الديني لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.....أ.د مونة عمر و د. سليماني ليلي	
اسهامات المجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري– الفاعلية والرهانات التنموية...د.قروي نورة	
الخاتمة	

مقدمة

يعد مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم العالمية الأكثر تداولا منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ففي سبتمبر من عام 2000 عقدت الأمم المتحدة اجتماع قمة الألفية ، الذي ضم 189 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ليضع مجموعة من الالتزامات تهدف جميعها إلى النهوض بالتنمية، ونتج عن هذه القمة ما يعرف باسم الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى هذه الأهداف للوصول إلى مجموعة من القيم المطلقة كالعدالة والمساواة والتعاون قصد تحقيق وإكساب المجتمعات القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدلات تضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة، وحسن توزيع عائدات هذا الاستغلال؛ لتصبح التنمية بذلك عملية ديناميكية، تتكون من مجموعة مترابطة من المتغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة، فهي بذلك عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال المشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في هذا المجتمع ، والمتمثلة في الوسائل والآليات، والإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في أي مجتمع، وهنا تبرز أهمية أحد أهم هذه الوسائل والآليات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف وهي آلية المجتمع المدني من خلال الدور الذي تلعبه الأخيرة في تعزيز قيم التعاون والتضامن وقيم الاحترام وتقدير الإنسان واحترام أفكاره ، وتعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، والحكومات من جهة أخرى،

لتحقيق تنمية المجتمع وتماسكه ونشر الوعي المجتمعي وتكريس الحس المدني والسلوك الحضاري بين أفراده، والحث على التحلي بالعقلانية والترشيد، وترك السلوكات السلبية والهدامة، وتؤكد على الالتزام الجماعي بالعمل الخيري لصالح التنمية الاجتماعية ونشر الوعي بين أعضاء المجتمع من أجل الصالح العام.

من الملاحظ أن العديد من الحكومات لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها ولا تجسد كل مشاريعها لوحدها، وأنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في حلحلت هذه المشاكل

والمساهمة في تجسيد هذه المشاريع، باعتباره حلقة وصل بين الفرد ومختلف مؤسسات الدولة، فالمجتمع المدني بذلك هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أو بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، وذلك بما يضطلع به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف الميادين لتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الآفات الاجتماعية السلبية التي تعيق عملية التنمية، وتسهيل العمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتوعوي..الخ، باعتباره الشريك الأساسي للحكومة والذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية بشكل عام، وهذا ما نريد تسليط الضوء عليه في فعاليات هذا الملتقى من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل العلمي والنظري لمتغيرات الملتقى:

- التأصيل العلمي والنظري للمجتمع المدني.
- التأصيل العلمي والنظري للتنمية.

المحور الثاني : المجتمع المدني والتنمية الفكرية:

- من خلال البحث في دور المجتمع المدني في ترقية الحس المدني لدى أفراد المجتمع وزيادة الوعي الحضاري لديهم، ويكون ذلك بعدة طرق منها تعميم التعليم للجميع ومحاربة الأمية ومشاركة في تثقيف المجتمع، والمثقف والمجتمع المدني (النخبة ونشر الوعي المجتمعي).

المحور الثالث: المجتمع المدني والتنمية الاجتماعيّة:

- من خلال البحث في دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتماسك المجتمعي، ويكون ذلك بتشجيع الأفراد على المشاركة في المناسبات الاجتماعية، والأعمال الخيريّة، ونشر الروح الجماعية المشتركة ونشر قيم التسامح والتضامن.....

المحور الرابع: المجتمع المدني والتنمية السياسية:

- من خلال البحث في دور المجتمع المدني في تحقيق زيادة قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، والمساهمة في صنع القرار التنموي، والقدرة على الاختيار السليم، ومشاركة المرأة و.....

المحور الخامس: المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية:

- من خلال البحث في دور المجتمع المدني في تشجيع الأفراد على خلق مشاريع اقتصادية منتجة، وكذا المساهمة في نشر ثقافة المقاولاتية وحب العمل والإنتاج، وقيم الإخلاص في العمل، والحرص على المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة،....

المحور الاول:

التأصيل العلمي والنظري لمتغيرات الملتقى

عنوان المداخلة: التنمية المفهوم والاتجاهات النظرية

أ.د قرليفة حميد جامعة غرداية

أ.د قمانة مُحَمَّد جامعة غرداية

مدخل الى مفهوم التنمية.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن الواحد و العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع .وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة،

المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية .بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

مصطلح التنمية أي مفهوم: يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالًا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعد مطابقا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يعبر عن الزيادة المرتبطة بالبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Developmen على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب..

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.

مفهوم التنمية المستدامة: بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية. وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين.

وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان، وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.

ويصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنكليزي، الذي له اكثر من معنى. فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة ". ويمكن أيضا، في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة " . وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة. والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الإنكليزية هو " دعم " أو " أيد "، بالإضافة إلى معنى " استمر ". ومن هذا المنظور، هناك تشابه مع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس أو التنمية المركزة ذاتيا، وهي

تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية العربية، غير أن محتوى تعبير" المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان أشمل تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية، بينما يوحي مفهوم الاعتماد على النفس، ولو بشكل غير صحيح، بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) الذي يتميز به العالم في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أيضا، أن " الديمومة " أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث،وكذلك مستوى كافيا من الملكة في العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة.

وفي هذه الدراسة، سنستعمل عبارة التنمية المستدامة التي أصبحت دارجة في الأدبيات التنموية الجديدة، مع أن عبارة " القابلة للديمومة أو الاستمرارية " تشير بشكل افضل إلى المعنى المقصود. أي أن آليات التنمية يجب أن تهدف، كما سنرى، إلى بروز مزيد من الدعم والارتياح لدى أوسع الفئات الاجتماعية، مما يؤمن للتنمية صفة الاستمرارية ويحول دول تعرضها للنكسات أو حركات الرفض من قبل بعض الفئات المتضررة من نمط تنموي لا يؤمن للجميع الحد الأدنى من الشعور بالتقدم " الموزون "، أي الذي يتيح للجميع أن يشعروا بأن التنمية تفيدهم، لا بأنه تخرب مقومات حياتهم وتسبب لهم المتاعب أو التعاسة المادية أو الثقافية والروحية والفكرية.

ولذلك يشمل المفهوم، كما سيتبين فيما بعد، فكرة الحوار الدائم، الديمقراطي الطابع بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني، من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار مؤسس واضح يؤمن أساليب التعبير عما تراه تلك الفئات من مشاكل ومتاعب في حياتها وفي ممارسة عمل منتج ذي مردود لائق. وهذه هي الناحية السياسية في مفهوم التنمية المستدامة. وتتجسد هذه الناحية في مفهوم جديد يكثر استعماله ويسمى باللغة الإنكليزية (Governance)، أو " الحاكمية "، أي جدية أسلوب الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة لمسؤولية أهل الحكم (Accountability)، أي " المساءلة ".

وقد اعتاد الناس، خاصة في الدول النامية، أن ينظروا إلى هذا الأمر وناقشوه فيما يخص أسلوب الحكم السياسي والقرارات السياسية والدبلوماسية فقط، غير متمعنين إلا بشكل هامشي في القرارات الاقتصادية الكلية والأنماط أو النماذج المتبعة. كما انهم اعتادوا عدم النظر بالتفصيل إلى التصرفات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص. والتنمية القابلة للديمومة هي التي تستند إلى الحد الأدنى من

القناعات في المجتمع المدني وتبادل الرأي وتوفر المعلومات والمعطيات الدقيقة لإجراء الحوار واتخاذ القرارات التنموية المناسبة.

اشكال التنمية و اتجاهاتها.

الثقافيّة الفكريّة: هي التي تعتمد على تحسين ثقافة الأفراد وزيادة الوعي لديهم، ويكون ذلك من خلال عدة طرق منها تعميم التعليم للجميع ومحاربة الأمية.

التنمية الاجتماعيّة: تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتشجيعهم على المشاركة بالمناسبات الاجتماعية، والأعمال الخيريّة، ونشر الروح الجماعية المشتركة فيما بينهم.

التنمية السياسيّة: تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرارات، والقدرة على الاختيار السليم.

التنمية الاقتصاديّة: تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل، والإنتاج، والإخلاص في العمل النابع من

الضمير الداخلي للشخص، والحرص على المصلحة العامة.

خصائص تنمية المجتمع:

- عملية شاملة لجميع جوانب المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، حيث تتعامل معه باعتباره نظاماً كاملًا ومتكاملًا.
- عملية مستمرة، فهي لا تقف عند حد معين من التغيير، كما أنّ عملية تطبيقها للحصول على

  النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل؛ لأنّ التغيير يحصل في البنية الأساسيّة للمجتمع.
- عملية مخططة، فلا يمكن البدء بأي شكل من أشكال التنمية إلا بعد تحديد الأهداف الرئيسية

  منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم.
- عملية استثماريّة؛ حيث ترتكز على استثمار الموارد البشريّة والماديّة الموجودة بهدف تحقيق النتائج. عملية إدارية يرتكز النجاح فيها على كفاءة الإدارة في الدولة، وبتعاون جميع المؤسسات فيها سواءً كانت حكوميّة أم خاصة.
- عمليّة التنمية تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم.

اتجاهات و نظريات التنمية: تهدف التنمية الاجتماعية إلى إحداث التغيير المطلوب في المجتمع و الذي يساعد على النمو السليم له و تلافي ما قد يكون فيه من مشكلات و تخلف اجتماعي أو اقتصادي ، اعتمادا على ما يكون لدى هذا

المجتمع من قدرات مادية و بشرية ، و حتى تكون عملية التنمية سليمة غير عشوائية و لا يتابها التعثر، لا بد أن تكون مؤسسة على خطط تنموية جيدة البناء ، و حتى يتحقق ذلك لا بد من الاستناد إلى نظرية تفسر عمليتي التخلف و التنمية ، فهناك علاقة كبيرة بين النظرية و التنمية، سواء كانت هذه النظرية ذات اتجاه اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، و يمكن القول أن النظرية تعمل على أن تتم عملية التنمية بأفضل سرعة ممكنة لها ، كما تساهم هذه النظريات في تفسير العقبات التي قد تعترض عملية التنمية و بالتالي تساعد على إزاحتها من دربها ، كما تساعد هذه النظرية على أن تعمل التنمية بعيدا عن الإضرار بالبيئة و تتجنب التلوث الذي قد يلحق بها، و خاصة من وجهة نظر التنمية المستدامة ، إن الأخذ بنظرية ما عند التخطيط للتنمية يعمل على توفير الطاقة و الوقت و الأموال و الجهود على المدى البعيد.

هذه النظريات كانت متنوعة الاتجاهات مع ما يرتبط فيها من مفاهيم وسنستعرض هنا أهم هذه الاتجاهات و النظريات.

الاتجاهات المختلفة في تفسير قضايا التنمية و التخلف: تعددت اتجاهات دراسة و تفسير مفاهيم التنمية و التخلف وفقا لاتجاهات المتخصصين و المفكرين و المهتمين بهذا المجال ، و بالتالي ظهرت اتجاهات متباينة تسعى نحو إيجاد نظرية في التنمية و التخلف، و لذا توجد عدة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع من وجهة نظره ، و سوف نشير لأهم هذه الاتجاهات فيما يلي:

الاتجاه الجغرافي: يتخذ هذا الاتجاه من الأوضاع الجغرافية و الموارد الطبيعية مرتكزا له باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم المجتمع أو تخلفه ، ويسقط من حسبانه كافة العوامل الأخرى حيث يعتبر أنها عوامل ذات تأثير محدود لا يستحق الذكر في عملية التنمية.

و من أشهر النظريات التي تندرج تحت هذا الاتجاه نظرية الحتمية الجغرافية و التي يرى روادها أن كل البلاد المتخلفة تقع إما في المناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة و أن الغالبية العظمى منها تقع في المنطقة المدارية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و بالتحديد في نصف الكرة الجنوبي ، و تتسم كثير من البلدان التي تقع في النطاق المداري بالتخلف و بخاصة في المجالات الزراعية و الصحية و التعليمية مع معاناة بعضها من سوء التغذية و تفشي الأمراض و الأوبئة المختلفة ، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة و الحقيقة أن وقوع الدول النامية في المناطق المدارية أمر قد يساعد على التخلف لهذه الدول نتيجة عوامل مختلفة منها ارتفاع درجة الحرارة و الرطوبة مما يحد من نشاط الأفراد ومعدل إنتاجهم مع انتشار الأمراض المستوطنة في تلك المناطق المدارية ، ومما يؤثر على حالتهم الصحية و قدرتهم على تحمل مشاق العمل.

و الحقيقة أن الأدلة و الشواهد لا تدعم الاتجاه الجغرافي في تفسير التنمية و التخلف فالعوامل الجغرافية و الموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سببا للتخلف و ذلك لما يلي:

- أن السوابق التاريخية تثبت وصول بعض المجتمعات القديمة التي عاشت في نفس المناطق المدارية و نفس ظروفها الطبيعية إلى درجة عالية من التقدم و المدنية كالقدماء المصريين و الفرس والعرب و الهند و الصين.
- استطاعت بعض المناطق ذات الخصائص الجغرافية غير المواتية أن تحقق معدلات عالية من التنمية ومواجهة التخلف اعتمادا على التقدم العلمي.
- تعاني بعض الدول النامية في المناطق المعتدلة من التخلف مثل بعض دول حوض البحر المتوسط و أمريكا الجنوبية.
- أن التقدم العلمي أصبح كفيلا بمواجهة مشكلات الزراعة المترتبة على عدم مناسبة الظروف المناخية الطبيعية و أصبح عاملا حاسما في التغلب على الأمراض و الأوبئة في تلك المناطق.
- هناك دمار في الكوكب وتلوث بيئي قد يؤثر على كثير من الدول و غالبيتها ما يسمى بالدول المتقدمة.

و لذا تتضح عدم أهمية الاتجاه الجغرافي في تحديد تقدم أو تخلف المجتمعات و إن كان يعد عاملا له تأثيره المهم.

الاتجاه الاجتماعي: يعتمد هذا الاتجاه في تفسيره للتنمية و التخلف على العمليات الاجتماعية التي تحدث

في الدول النامية فأينما وجدت النظم الاجتماعية التي تواجه التقدم و التغير يوجد التخلف و يحدد مؤيدو هذا الاتجاه عدة عوامل تحد من التنمية و تؤدي إلى التخلف و من هذه العوامل ما يلي:

1- العادات و التقاليد المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي بدافع حب التفاخر و التظاهر و إنفاق المبالغ فيه في مجالات المناسبات الاجتماعية و الدينية.

2- العوامل الثقافية المرتبطة بتوجيه المدخرات في استثمارات غير منتجة كاكتناز الذهب و اقتناء الجواهر و تشييد المساكن الفاخرة و شراء الأراضي و الدخول في المضاربات التجارية.

3- عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ فيما يمكن أن يعود بالنفع على الشخص و المجتمع.

4- عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقا لاحتياجات التنمية في المجتمع مع تدني قيمة الأعمال اليدوية و المهن الفنية و ارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهنا دنيا غير لائقة فضلا عن عدم الاستعانة بذوي الخبرة و الكفاءة العلمية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

5- العادات السلبية المرتبطة بمفاهيم سائدة مثل عزوف المرأة عن المشاركة في الإنتاج في كثير من القطاعات مما يزيد من أعباء المنتجين و يؤثر على القدرة الإنتاجية و على الدخل القومي في المجتمع.

6- بعض الأنماط الثقافية السلبية التي تسود في كثير من البلدان النامية مثل السلبية و اللامبالاة و الاستسلام للأمر الواقع و التمسك بالقديم و التباهي بالماضي و اليأس و المبالغة و التسيب و الفوضى.

و يؤكد هذا الاتجاه على أهمية الهيكل السكاني في المجتمع و خصائصه المتنوعة كأحد العوامل المؤثرة في التنمية بالإضافة على مجموعة من المشكلات مثل البطالة و القيم و التقاليد السائدة في المجتمع.

الاتجاه السياسي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخلف في جوهرة هو نتيجة للاستعمار سواء في شكله القديم أو الحديث على حد سواء ، فأينما وجد الاستعمار فإن نتيجته تكون التخلف للبلاد التي وقعت تحت وطأته ، و من المؤسف أنه في ظل الاستعمار العسكري القديم ظلت الدول المستعمرة مرتبطة ارتباطا وثيقا سياسيا و اقتصاديا و عسكريا مباشرة بالدول التي استعمرتها ، إلا أنه بخروج المستعمر عسكريا استبدل شكله العسكري إلى شكل آخر من السيطرة الاستعمارية في المجال الاقتصادي والسياسي و الثقافي ، و هو ما يعرف بالتبعية المباشرة للدول المستعمرة[1].

التبعية و التخلف: و تعتبر من أحدث النظريات ، و روادها هم من علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية ، و هذه النظرية ترى أن تخلف مجتمعات الدول النامية شرط ضروري و لازم لتصور النظام الرأسمالي ، إذ أن تبعية هذه البلدان أمرا ضروريا لتقدم الدول الرأسمالية ، و الدول التابعة لها لا بد و أن تتبنى خصال التبعية بحيث تعكس تلك الخصال في البنية السفلى و البنية العليا لها ، و من ثم فإن الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدول المتبوعة تنسحب على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية لأكثر المجتمعات النامية بسبب علاقة التبعية التي تربط دولها بالدول المتقدمة صناعيا[2].

و يمكن القول بأن العلاقة بين التخلف والتبعية هي علاقة تتسم بالجدلية فإذا كان التخلف يعود إلى التبعية . فإن التبعية تزيد من التخلف ، كما أن العملية الإنتاجية في الدول النامية لها محددات معينة تتحكم في

1- قمر، عصام توفيق و آخرون، **مدخل إلى دراسة المجتمع العربي**، عمان، دار الفكر، 2002، ص ص 114-116.

2- الجوير، إبراهيم مبارك، **الأسرة و المجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الرياض، دار عالم الكتب، 2009، ص 53

جوانبها ، فهي أولا تتوقف على ما تقدمه الدول الصناعية للدول النامية من تكنولوجيا و آلات و خبرات بل و ربما رؤوس أموال و ثانيا إن الدول المسيطرة غالبا ما تحجب عن النامية جوانب من أسرار العملية التبعية للإنتاج ، فضلا عن أن معظم العمليات التنموية في الدول النامية تسيطر عليها الدول الصناعية ، كما أن اقتصاديات الدول النامية لا تقوم على خدمة المصالح القومية المحلية في الأساس الأول ، بل تعمل لخدمة مصالح القوى المسيطرة أساسا.

هذا و لقد وضعت الدول المسيطرة إستراتيجية لتأكيد هذه التبعية و تحقيق أكثر الفوائد منها، و تتضح أهم ملامح هذه الإستراتيجية في التالي:

- التعاون بين المعسكر الغربي و الشرقي تحقيقا للتغلغل الاقتصادي بصوره المختلفة ، و من أجل فتح أسواق لتصريف سلع الإنتاج مثل التعاون بين الدول الأوربية و مجموعة من الدول في المجالات التجارية و الثقافية و التكنولوجية كذلك التعاون بين الولايات المتحدة و الصين.
- تحويل المكاسب التي حققتها دول الأوبك من جراء رفع أسعار البترول إلى مكاسب في صالح الدول الأوربية لعدم قدرة الدول النامية على استيعاب فوائضها.
- خلق توتر في مختلف أنحاء العالم و التوسع في سباق التسلح و السيطرة مع التلويح بخطر الحرب و التدخل في النزاعات الدولية.
- عقد الاتفاقيات التي تؤكد على حماية مصالح و أنشطة الشركات الاستثمارية التابعة لها. - مداومة العمل على فتح أسواق جديدة لامتصاص العائد السلعي و الصناعات الاستهلاكية.
- التغلغل الثقافي و الفكري بين أوساط المجتمعات النامية لتحقيق السيطرة المطلوبة ، و بث القيم المرتبطة بها من خلال استغلال أجهزة الحكم و وسائل الضبط الاجتماعي و وسائل الإعلام.
- ربط الدول المتخلفة بأساليب أكثر تطورا بهدف استمرار السيطرة الاقتصادية و الثقافية و السياسية و بهدف تصدير أي أزمات داخلية تعاني منها تلك الدول المسيطرة إلى الدول المتخلفة[3].

الاتجاه الاقتصادي: يربط هذا الاتجاه بين التخلف و انخفاض معدل الدخل للفرد فدرجة تخلف المجتمع تتوقف على متوسط معدل الدخل الفردي لأبناء ذلك المجتمع ، هذا وبالرغم من اتجاه الحكومات إلى تحقيق معدلات

3- قمر، عصام توفيق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-112.

سريعة للنمو بالبلاد المتخلفة ، وإلى زيادة متوسط الدخل الفردي ، فإن هناك تفاوتا يزداد بصفة شبه مستمرة بين الدخل الفردي في البلدان المتقدمة و النامية ، فمعدل الزيادة في الدخل القومي بالبلاد المتقدمة أكبر من معدل زيادة السكان ، وذلك بالقياس إلى أقطار العالم النامي التي غالبا ما تحد فيها معدلات الزيادة السكانية المرتفعة من فرص تحسين الدخل الفردي.

و الحقيقة أن متوسط دخل الفرد بالنسبة للناتج القومي لا يمكن أن يكون بمفرده مقياسا لتحديد درجة النمو أو التخلف الاقتصادي ، و بالتالي لا يعتبر وحده معيارا للتفرقة بين الدول التقدمة اقتصاديا و الدول النامية و لذا فإن هذا الاتجاه تشوبه الكثير من أوجه القصور للأسباب التالية:

- يغفل هذا الاتجاه التفرقة بين بلدان العالم من حيث مستويات الأسعار و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية العامة في كل بلد على حدة وكذلك الدخول غير المنظورة و لذلك فإن معدل الدخل الفردي و حتى معدل الدخل القومي لا يصلحان للحكم على التخلف.
- لا يأخذ هذا الاتجاه في اعتباره التباين في مستويات الأسعار بين الدول المتخلفة فتكاليف المعيشة على سبيل المثال في الدول النامية أقل منها بكثير في الدول المتقدمة.
- يختلف مفهوم الدخل القومي و طريقة تقديره من دولة لأخرى.
- لا يأخذ في اعتباره الاستهلاك الذاتي و لا المردود الاقتصادي للخدمات المختلفة و لا نوعية السلع و الخدمات اللازمة لإشباع حاجات السكان من دولة لأخرى باختلاف الظروف الجوية و العوامل المناخية.
- أن متوسط دخل الفرد يخفي وراءه حقيقة مهمة ألا و هي العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع ، فقد يكون متوسط دخل الفرد مرتفعا و لكن قد يكون هناك في نفس الوقت تفاوتا كبيرا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تركز الدخول في أيدي طبقة صغيرة بينما يعيش معظم أفراد الشعب في فقر مدقع[4].

الاتجاه المحافظ و الراديكالي: كما نجد بين العلماء من ينظر للعملية التنموية من خلال اتجاهين رئيسين في النظرية السوسيولوجية عامة ، و هما الاتجاه المحافظ بكافة أشكاله و مداخله و الاتجاه الراديكالي بكل أشكاله و مداخله و أهدافه و استنادا لهذه الثنائية النظرية يفسر ممثلو الاتجاه المحافظ بكل امتداداته مظاهر التقدم و النمو و التخلف في ضوء مقولات فكرية، قيمية، سيكولوجية، و بيولوجية و ما شابه ذلك مركزين على قضايا النظام و التساند و التناغم و التوازن داخل النسق من خلال حتمية الالتزام بالبناء

4. قمر، عصام توفيق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-112.

القيمي و الأخلاقي القائم في المجتمعات الرأسمالية و يرجعون مظاهر الفوضى و التوتر و الصراع و التخلف المختصة بالدول النامية إلى ضعف الصفوة المسيرة و عدم قدرتها على الضبط و التنظيم أما أنصار الاتجاه الراديكالي فيعللون قضايا التخلف و التقدم و النمو .... في ضوء متغيرات علاقات و قوى الإنتاج و علاقات السيطرة و الصراع الطبقي في سياقات تاريخية متميزة.

و تأسيسا على ما سبق نجد اليوم مدرستين بارزتين و متميزتين في مجال التنمية : المدرسة الأولى و تسمى بنظرية التحديث و هي التي تقدم عرضا للأوجه العامة لعملية التنمية باعتمادها أساسا على تحليلات دوركايم و ماكس فيبر ، أما المدرسة الثانية فهي التي تعرف باسم نظرية التبعية أو نظرية التخلف . سبق الحديث عنها ضمن الاتجاه السياسي[5].

دول العالم الثالث إلى الدول النامية: ظهر تعبير "العالم الثالث" لأول مرة في عام 1952،عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" لتلقى هذه التسمية انتشارا وشيوعا خاصة وأن المقصود بها تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث في أي عمليات أو اتفاقات بين العالم الرأسمالي الغني وبين الاشتراكية المخططة مركزيا، وهو اصطلاح يتغلب معه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. قبل انتشار هذا الاصطلاح كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة أو البلاد المتأخرة، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وانما أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها.

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورة، ورؤيي تعديلها إلى الدول المتخلفة محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين، ولكون علماء الاقتصاد يرون بأن هذا الاصطلاح له إيجابيات مهمة، منها أن الدول التخلفة تعني نسبية مفهوم التخلف والتقدم، أي أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة. هذا وكما أن اصطلاح الدول المتخلفة باللغة العربية أكثر فائدة وايحاء من مقابله باللغة الانجليزية، لكونه يوحى بأن الدول المعنية قد تخلفت عن الركب الحضاري لسبب أو لأخر، ولزمن قد يطول أو يقصر. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر وبسرعة أن وقع هذا المسمى على الدول المعنية لم يكن أفضل مما سبقه، إذا أنه يوحي تقريبا نفس المعنى، أي تخلف هذه الشعوب عن مهد الحضارة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا.

5- غربي، علي و آخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة، دار الفجر، 2003، ص ص 12-13.

ابتـدأ المهتمـون بقضـايا التنميـة باسـتخدام اصـطلاح "الـدول الأقـل تقـدما" ليقابلـه مـن الجهـة الأخـرى "الـدول الأكثـر تقـدما"، اعتقـادا بأنـه مسـمى أكثـر حياديـة علميـة، ويعطـي نسـبية أكثـر لمفهـومي التخلـف والتقـدم ممـا قبلـه. ورغـم إيجابيـات هـذا المسـمى، إلا أن العدديـة الـتي حققتهـا دول آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة علـى مؤسسـات الأمـم المتحـدة دفعـت خـبراء هـذه الأخـيرة إلى اسـتحداث واسـتخدام اصـطلاح "الـدول الناميـة" بهـدف الإيحـاء الإيجـابي بكـون هـذه الـدول سـائرة في طريقهـا للنمـو. والواقـع أن المشـكلة هنـا تكمـن في أن مسـمى "الناميـة" يكـاد يكـون مرادفـا لمسـمى "متقدمـة" في اللغـة العربيـة، ولـيس كمـا أريـد لهـا في اللغـة الانجليزيـة أن تعـني "في طريـق النمـو". ولكـن إذا كـان مسـمى "الـدول الناميـة" يلقـى الترحيـب مـن حكومات و شعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغير شيئا بالنسبة لواقعها.

ويمكـن القـول بأن الاسـتخدام السـليم للغـة يحـتم التفرقـة بـين دول ناميـة ودول غـير ناميـة، وبـين دول متخلفـة ودول متطـورة، ففـي العـالم منـاطق غـير ناميـة تتسـم بالركـود لخلوهـا مـن المـوارد الاقتصـادية اللازمـة للتنميـة بعكـس منـاطق أخـرى تنـتج وتمتلـك المـوارد الطبيعيـة والبشـرية وتفتقـر إلى التكنولوجيـا المتقدمـة، وهنـاك منـاطق تمتلـك جميـع المقومـات الـتي يمكـن مـن خلالهـا أن يطلـق عليهـا دول متقدمة.

قائمة المراجع:

1.غربي، علي و آخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة، دار الفجر، 2003.

2.قمر، عصام توفيق و آخرون، **مدخل إلى دراسة المجتمع العربي**، عمان، دار الفكر، 2002.

3. الجوير، إبراهيم مبارك، **الأسرة و المجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الرياض، دار عالم الكتب.

عنوان المداخلة: " آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية."

د. مُحَمَّد زهاق جامعة غرداية

د. فاطنة عجوز جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد كل من مفهومي المجتمع المدني والتنمية المحلية، بتسليط الضوء على آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، باعتبار التنمية آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة ووسيلة لتسهيل حياة الأفراد داخل المجتمع لضمان حياة مستقرة وآمنة، تساعد على الاندماج والتفاعل، ويعد المجتمع المدني الشريك المهم الذي يساهم في إدارة التنمية المحلية، وترقية رأسمال البشري حيث يساهم في العمل على إدارة ومراقبة المشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.....الخ من الأعمال تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المجتمع المدني، آليات المجتمع المدني.

Abstract:

This paper aims to monitor both the concepts of civil society and local illiteracy and highlights of civil society's contribution to local development s quality of life is a means to facilitate the lives of members of society to ensure a stable and secure life that motivates them to integrate and interact, Civil society is the important partner contributing to local development management and the promotion of human capital, and work to monitor economic, social, political and cultural development projects.. and other actions undertaken by various institutions of society in order to achieve well-being and improve the quality of life.

Key words: local development, civil society, cultural development.

مقدمة:

تعد التنمية عملية أساسية للارتقاء بالمجتمع ومحرك عملي يدفع أنظمته نحو التطور والانتقال من حال إلى أفضل حال، إذ أن قيام أي مجتمع وضمان استمراريته يستند على تنمية محلية تهدف إلى تنمية طاقات الأفراد واستغلالها أحسن استغلال بما يتوافق مع حاجات الأفراد ومختلف إمكانيات المجتمع لتشكل بذلك نظام أساسي للاستقرار والتطور الإنساني بما يحتوي إنسانيته واجتماعيته.

وقصد الاستغلال الفعلي لطاقات الفرد وتطويرها فإنه لابد من الاستناد إلى هيئات وفواعل عملية تختص في تطوير هذه الطاقات والاستثمار فيها، وتشمل هذه الهيئات الأنشطة المتنوعة التي يقدمها المجتمع المدني في النهوض بكفاءات الأفراد من خلال تقديم الخدمات التي تهدف إلى النهوض بمصالحهم وقيمهم بشكل يوحد المسار والتوجه نحو التطور والازدهار وفق ما تفرضه السياسة العامة والتنظيم العملي لهذا المجتمع المدني وأنظمته وأنشطته. والذي يهدف في غايته الأساسية إلى تطوير المجتمع ببناء أرضية متينة تستهدف في إنشائها مختلف أنظمة المجتمع نحو تنمية محلية تتجاوب مع الاستثمار في حاجات أفراد المجتمع والمواطنين في تزويدهم بالدعم القانوني ومشاركته لهم مختلف الخطط والمشاريع التنموية وتجسيد مختلف البرامج التي من شأنها تحقيق الاستثمار والربح النفعي الذي يعود بالفائدة لصالح الفرد والمجتمع ومن ثم تحقيق تنمية محلية تضمن البقاء والاستمرار والحق في التطور والازدهار.

وعليه فإن تحقيق تنمية محلية تلم بمختلف أنظمة المجتمع ومؤسساته وتنظيماته يتطلب "مبدأ التشاركية" في إشراك المواطنين والتركيز على تدخلهم كشريك حيوي بجانب المجتمع المدني ومختلف هيئاته وتنظيماته في السير نحو مسار التنمية والتوجه نحو توحيد المطلب والاتحاد في اتخاذ القرارات بما يحقق مطالب مشروعية العيش الكريم، وتحسين نوعية حياة المواطنين بشكل يصب في منحى تحقيق مصالح المجتمع المحلي نحو تنمية محلية مجتمعية آمنة تمكنه من مواجهة مختلف التحديات والصعوبات.

وهذا ما جاءت دراستنا البحثية لتبيانه من خلال التعرف على المجتمع المدني، في مفهومه ووظائفه وخصائصه، والتعرض إلى مفهوم التنمية المحلية في مفهومها الشامل والتدقيق في مبادئها ومن ثم البحث في دور المجتمع المدني في عملية التنمية بالتركيز على شروطه وآلياته المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية البحثية النظرية المطروحة كالتالي:

- ✓ **ما لمقصود بالمجتمع المدني؟ وكيف تساهم آلياته في تحقيق التنمية المحلية؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات البحثية سنحاول في عرضنا هذا التطرق للنقاط البحثية التالية:

1. التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة المجتمع المدني، التنمية المحلية.

2. عرض شروط وآليات المجتمع المدني المساعدة في تحقيق التنمية المحلية.

أولا: المجتمع المدني:

1. تعريف المجتمع المدني:

أ. التعريف اللغوي:

هي كلمة مركبة من جزأين: **مجتمع** تعني باللغة الفرنسية " **société**" و **لفظ مدني** مشتق من المدينة أو التمدن ويعني باللغة الفرنسية civil.(عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 16).

ب. التعريف الاصطلاحي:

يعرف المجتمع المدني بأنه: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة. " (حسام شحادة، 2015، ص 14).

المجتمع المدني عند جون جاك روسو (1712–1788):

المجتمع المدني عند روسو هو " مجتمع المواطنة، حيث الحرية السياسية كاملة والتي تعني مشاركة الجميع في الحكم سواء كانوا حكاما أو محكومين وبذلك نجد أن نظرة روسو للمجتمع المدني مختلفة حيث يرى أن العقد الذي تنشأ بموجبه الدولة يعكس تنازل الكل إذ تصبح السلطة للجميع والسيادة ملك للشعب" (نسيمة مغرابي، 2024/2023، ص ص 22، 23).

المجتمع المدني عند هيجل(1770–1831):

عرف هيجل المجتمع المدني في كتابه فلسفة الحق: انه " رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجياتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على امن الأفراد وعلى ملكياتهم كنام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة " (نسيمة مغرابي، 2024/2023، ص 26).

ومنه نستنتج أن المجتمع المدني عبارة عن هيئة تنظيمية حرة في المجتمع هدفها خدمة الفرد في مصالحه وممارسة أنشطته بشكل يعطي الحرية الديمقراطية للمواطنين في تشارك الآراء وتحقيق الأهداف

2. خصائص المجتمع المدني:

1.القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

أ.التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن .

ب.التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها .

ج.التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2. الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية :أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية و أهداف المسيطر.(عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 19).

3.التعقد في مقابل الضعف التنظيمي :يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى .

4.**التجانس في مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية.(عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 20)

3. مقومات وعناصر بناء المجتمع المدني:

1. **الطوعية:** وتعني الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض إرادتهم الحرة في ظل تعايش واقعي مع ظروف المجتمع غير مفروضة من أي جهة في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معينة مع ضرورة توفر القدرة اللازمة على التفاعل والتعايش مع كل أفراد المجتمع.

2. **التنظيم**: تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة وتخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية. وتقوم العلاقة بين أعضاء الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، مما يجعل الجمعية إطارا يتيح لكل الأعضاء ويشجعهم على الابتكار والإبداع والخلق والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة المشتركة (حسام شحادة، 2015، ص ص 16، 17).
3. **الاستقلالية**: فهي لا تكون أداة تسخر إنها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال والعلاقة بالدولة لا تتسم برابطة التبعية فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون غير أن علاقات التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون. ووظيفة المجتمع المدني وإن كانت لا تختلف في مجالات تدخلها عن تلك التي تهتم بها مؤسسات الدولة فإنها قد لا تكون من بين أولوياتها لذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة.
4. **خدمة الصالح العام**: إن كل أعمال منظمات المجتمع المدني ومبادراته لا بد أن تصب في خدمة المصلحة العامة، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع وأفراده من الفئات المستهدفة منه والأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المعوزة ورعاية الأشخاص المعاقين أو في وضعيات حرجة تستلزم التدخل وحماية الطفولة والاهتمام بقضايا المرأة والشباب ومحاربة الأمية والجهل.(حسام شحادة، 2015، ص ص 17، 18).
5. **عدم السعي للوصول إلى السلطة**: على الرغم من كون أنشطة المجتمع المدني وأهدافه لا تبتعد عن مجالات الشأن العام وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية وتقوم بانتقاد العمل الحكومي فإنها لا تسعى من ذلك الوصول إلى السلطة ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم.
6. **اللجوء إلى العنف**: تقوم جمعيات المجتمع المدني وتنظيماته بالاحتجاج على السياسات التي تتبعها السلطات العمومية في مجال ما، أو في مواجهة إحدى الظواهر السلبية في المجتمع وتمارس ضغوطها عليها لتحقيق فوائد للمجتمع ومكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها وهي لا تنتهج في سبيل ذلك إلا الوسائل السلمية المتحضرة.
7. **التجانس**: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة ترد إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة. (حسام شحادة، 2015، ص ص 18، 19).

4. وظائف المجتمع المدني:

- **تجميع المصالح والتوفيق فيما بينها:** وذلك ببلورة مواقف جماعية من قضايا أعضائها، تمكنهم من التحرك لحل مشكلاتهم الجماعية من خلال منظماتهم المهنية.
- **مواجهة الصراعات:** بالبحث الجماعي عن الحلول توفيقية لمعالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها، بوسائل سلمية وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعنية إضافة إلى توفير الوقت والتكاليف
- **تعزيز التنمية المجتمعية:** من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي علاوة على نشاطاته التعاونية.
- إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية ..
- **نشر ثقافة حضارية:** وهي في مجملها تجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية ومدرستها.(عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 18).

– ومنه تتجلى أهمية المجتمع المدني في حل النزاعات والمشاكل الداخلية بشكل سلمي عملي يستثني تدخل الحكومة، فضلا عن الحرص على تطبيق مبدأ الديمقراطية في نشاطاته بشكل تعاوني بما يساهم في تحقيق التنمية. وهذا ما من شأنه نشر ثقافة التعاون و تجسيد الشفافية والمساءلة كحق مشروع بين الجميع.

ثانيا: التنمية المحلية:

1. تعريف التنمية المحلية:

لقد ظهر " مفهوم التنمية في بداية القرن العشرين، وكان أول ظهور له في مؤتمر **أشردج ACHRIDGE للتنمية الاجتماعية** الذي انعقد في أوت 1945 لمناقشة مشاكل الإدارية في المجتمعات الإنجليزية، وقدر عرفها هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسن الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع كلما أمكن ذلك أو عن طريق الاستشارة لخلق هذه الاستجابة من قبل المجتمع " (خديجة جيلالي، ميلود طواهري، 2022، ص 148).

أ. التعريف اللغوي:

عرف ويبستر WEBSTER في قاموسه اللغوي التنمية من الناحية اللغوية على انها " تطوير في المراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى " خديجة جيلالي، ميلود طواهري، 2022، ص 148)

ب. التعريف الاصطلاحي:

يقصد بالتنمية المحلية " قدرة النظام الاقتصادي المحلي على البحث وباستمرار على إنتاج الأدوار المناسبة والمحددة (القدرة على تقسيم العمل) من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال كافة العناصر الاقتصادية المرتبطة بالعملية وهو ما يكسب المنطقة المحلية القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يتطلبها النظام الاقتصادي الوطني والدولي وبذلك تصبح المنطقة المحلية مصدرا في تحقيق التنمية على المستوى القومي " (خالد فتوح، 2023، ص 61)

وبالتركيز على التنمية المحلية في مفهومها الدقيق والشامل نجدها تعبر على " روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض، بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإداري ". (رفيق بن مرسلي، 2011، ص 18). وهنا يتضح الدور العملي للنظام الاقتصادي كمحرك عملي استراتيجي لعملية التنمية بشكل يدفع بحركية الإنتاج والقدرة على الاستثمار في الموارد المتاحة واستغلالها بشكل أمثل.

تعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة عمليات متكاملة تحدث في المجتمع المحلي وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب الديمقراطية ووفق سياسة وخطة مرسومة، فتتجسد أثارها في سلسلة من التغييرات البنائية وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقل وقت لرفاهية الأفراد وإدماج المجتمع المحلي في الحياة القومية (| فتوح خالد، ص60). وهذا ما نستشف من خلاله الدور العملي لمبدأ الديمقراطية في سياسة المجتمع المدني وذلك قصد الاستثمار في الرأسمال البشري والطاقات والموارد من أجل الاستغلال الأمثل لمجملها.

2. مبادئ التنمية المحلية:

- ✓ **التوازن:** يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى لا يكون الاهتمام بها بنفس القدر.
- ✓ **التنسيق:** ينبغي الإشراك والتنسيق بين الفاعلين في التنمية المحلية.(وليد بولغب، 2018، ص 151).
- ✓ **الشمول:** ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية ...الخ.

- ✓ **إشـراك المـواطنين:** يعـد إشـراك المـواطنين في جهـود التنميـة قضـية محوريـة يتوقـف عليهـا نجـاح أو فشـل عمليـات تنميـة المجتمعـات المحليـة، وتعـني مشـاركة كـل مـن يعمـل أو يسـكن في المجتمـع المحلـي سـواء كـان مـن المـوظفين الـرسميين العـاملين في المجتمـع، أو مـن قـادة المجتمـع الشـعبيين أو مـن المـواطنين العـاديين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضا.
- ✓ **التقبـل والتوجيـه:** والـذي يعـني بـه تقبـل أخصـائي تنميـة المجتمـع المحلـي الـذي يعمـل علـى فيـه وفقـا لظروفـه وخبراتـه وإمكاناتـه المحـدودة وثقافتـه والقـيم والمعـايير الموجـودة بالمجتمـع كمـا انـه يجـب أن يراعـي الفـروق الفردية بين أفراده وقياداته والفروق بيم المجتمعات المحلية المختلفة.(وليد بولغب، 2018، ص 152).

وبالتـالي فـإن تحقيـق التـوازن وفقـا لحاجـات المجتمـع اسـتنادا إلى التنسـيق والتكيـف وتنـاول مفهـوم التنميـة بمختلـف الجوانـب السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة يعـد ضـرورة حتميـة تتأسـس عليهـا عمليـة التنميـة المحليـة، بالرجـوع إلى إشـراك المـواطنين بصـفة تشـاركية في رسـم الإسـتراتيجيات والخطـط، وهـو مـا يجعل من عملية التنمية أكثر نجاحا وبلوغا للأهداف المنشودة.

1. أهداف التنمية المحلية:

للتنمية المحلية عدة أهداف نوجزها في ما يلي:

1. **التنميـة البيئيـة:** تتمثـل في اسـتمرارية وقـدرة المـوارد البيئيـة المحليـة علـى التجـدد المسـتقبلي وتواصـل تنميتهـا لصالح الأجيال.

2. التنميـة الاقتصـادية: وتتضـمن زيادة الـدخل الحقيقـي للمـواطن وتقلـيص الفـوارق الداخليـة وزيادة فـرص العمل

3.**التنمية البشرية:** وتتضمن التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب مع التوزيع الطبيعي للموارد المتاحة

4. **التنميـة المؤسسـية أو الإداريـة:** وتعـني الاعتمـاد علـى المشـاركة الشـعبية والتعميـق المسـتمر للامركزيـة التنميـة المحلية. (عمار علوني، 2022، ص 664).

ثالثا: شروط وآليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية.

تقتضـي الأدوار المهمـة الـتي يسـاهم مـن خلالهـا المجتمـع المـدني في التنميـة المحليـة ضـرورة الاسـتناد علـى مجموعـة مـن الشـروط العمليـة الـتي تـدفع بحركـة التنميـة المحليـة نحـو التطـور والازدهـار والـتي تتمثـل في مختلـف المسـتويات والتي نوجزها في ما يلي:

1. الشروط السياسية والقانونية:

" مفهوم المجتمع المدني هو سياسي بالدرجة الأولى، ارتبط بمفاهيم الوطن، الدولة والليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشأ تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن تصور مجتمع مدني متقدم في ظل حكم مطلق استبدادي ما يذكر بالأصوات التي ارتفعت في مرحلة من المراحل في أوروبا الغربية بشعار قليل من الدولة كثير من المجتمع المدني " (جميلة علاق، 2021/2020، ص 60) ويقصد بالآليات السياسية " الصيغة أو التركيبة التي تسمح لمختلف تنظيمات وهيئات المجتمع من التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة وبكل حرية وهذا ما تضمنه الديمقراطية بمختلف مبادئها ومقوماتها الداعمة لتأسيس ونشاط المجتمع المدني ومنها تعددية السياسية والفكرية وحرية إقامة تنظيمات وهيئات في المجتمع مع حرية الانضمام إليها حرية التعبير والتمكين من الوصول إلى مصادر المعلومات، حق التجمع والتنقل حرية تأسيس نقابات مهنية والأندية والمنافسة سعيا لتقديم الأفضل " (سارة دباغي، 2021، ص 340) وتتجسد هذه الآليات القانونية والسياسية في مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي:.

– **الديمقراطية:** تبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية إذ أنه في ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفقا الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني(مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص 286)، فالديمقراطية تعتبر المرتكز الأساسي للتنمية بالمشاركة الشعبية لأنها حق من حقوق المواطن خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها (ساعود جمال ساعود، 2020، ص 167). فعلاقة المجتمع المدني بالدولة تتأثر وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكيات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وسرعة (مُحَمَّد حليفة، 2022، ص 69).

– **جميع المصالح** من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا و التحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا ثقب الأوزون و تلوث المحيطات و تغيرات المناخ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية و المهنية و الغرف التجارية و الصناعية و جماعات رجال الأعمال. حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي و إدارة الصراع بوسائل سلمية (**إسراء جبريل رشاد مرعي، 2016**).

– ضمان وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بالشفافية وضمان حرية التعبير فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج الى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند الى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حريات الأفراد وحقوقهم.(مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص 287).

2. الشروط الاقتصادية:

إن استقلالية وفعالية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع من جهة ثانية فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. (مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص287). ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص287).

وتكتسب هذه الآلية الاقتصادية " أهمية كونها تمثل معيارا مهما لقيام مجتمع مدني قوي ونشط وهذا باعتبار أن مختلف الدول التي عرفت أنظمة ديمقراطية وكانت لها الأسبقية في ظهور وتطور تنظيمات المجتمع المدني هي الدول السباقة من حيث التطور الصناعي– الاقتصادي والحضاري (الحداثة) ومن هنا فمن الضروري توفر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي لبنا مجتمع مدني متطور ومنتج، إذ تعد التنمية

الاقتصادية وتحسن المستوى المعيشي عوامل أساسية لدفع الأفراد للمشاركة والتعبير عن مطالبهم للتأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة " (سارة دباي، 2021، ص 342).

وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات –حلول مفصلة للقضايا- فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين. (عبد السلام عبداللاوي، 2012، ص 79).

3. الشروط الثقافية:

إن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في القائمة بين الثقافة والمجتمع المدني فيما يلي :

- تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني.

- نشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه (مُحَّد حليفة، 2022، ص72)

- العمل على تهذيب القيم الثقافية بما تحمله من معان تقليدية لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة.

- إذا توفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف ثقافة مدنية تستند على قبول الأخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة حيث أن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة . (مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص ص 277، 288)

❖ **آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية:**

يمكن تلخيص آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في ما يلي:

- ✓ تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية ويكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه ما يلي:
- ✓ متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ✓ توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلائهم اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.
- ✓ إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.
- ✓ التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.(عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص80)
- ✓ دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:
- ✓ المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.
- ✓ إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير دوري يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.
- ✓ ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.
- ✓ إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من اجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لاسيما البعد الثقافي في هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية مما يستدعي القيام

بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع.(مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، ص 288).

وفي إطار التنمية الشاملة: فإنه تبر أهمية المجتمع المدني في الاستثمار البشري وليس المادي فقط، حيث يتم من خلال منظماته وهيئات تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية مقابل تلقيها المساندة والدعم الحكومي للقيام بهذا الدور.(نسيمة مغرابي، 2024/223، ص 40).

خاتمة:

مما سبق عرضه نستنتج أن المجتمع المدني من أهم المؤسسات التي تنظم الحياة الاجتماعية للأفراد بمساهمته في حل مختلف المشاكل من خلال آلياته العملية مما يجعله همزة الوصل بين السلطة والمواطن وهذا ما يدعم جهود الحكومة في إدارة وتسيير شؤون الدولة بما يساهم في تحقيق التنمية المحلية ورفع مستوى وعي الأفراد بضرورة الاستثمار والنهوض بكفاءاتهم والموارد المتاحة كشريك تنموي يعتمد عليه في إدارة المخاطر، كل هذا يجعل من المجتمع المدني ومؤسساته دعامة أساسية يستند إليها في معالجة الأمراض الاجتماعية والبيئية، وفي تحقيق عملية التنمية وتكوين استراتيجيات ورسم أهداف التطور والازدهار لدى أفراد المجتمع، بما يعبر على مختلف اهتماماتهم ومصالحهم العامة، وهو ما يؤكد على أن التكامل بين الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستخدام الموارد البشرية والطبيعية بطريقة علمية وعملية وإنسانية أمر ضروي وملح، تستدعيه عملية التنمية المحلية في تحقيقها وبلوغ ذروتها.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب والمطبوعات الجامعية:**

1. جميلة علاق، **محاضرات في مقياس الدولة والمجتمع المدني**،جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، 2021/2020.
2. نسيمة مغرابي، **محاضرات في الدولة والمجتمع المدني**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، 2024/2023.

❖ **المجلات والدوريات العلمية:**

1. خالد فتوح، **دور آلية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 10، 01 جوان 2023.
2. خديجة جيلالي، ميلود طواهري، **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08/ العدد 01، 2022.
3. ساعود جمال ساعود، **واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر مراجعة تقويمية**، العدد تقويمية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد، 48، العدد 01، 2020.
4. سارة دباغي، **آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
5. عمار علوني، **مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 17، العدد 02، جوان 2022.
6. مُحَّد حليفة، **مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05،العدد 01، 2022.
7. مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 36(01).
8. وليد بولغب، **التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي إيليزي، العدد 03 ، 2018.

9. المركز الديمقراطي العربي، إسراء جبريل رشاد مرعي ، **المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية ٢٠٣٠**، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 10 . أغسطس 2016 https://democraticac.de/?p=35428 "

❖ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

عنوان المداخلة: قراءات ومفاهيم في التنمية الاقتصادية

أ. بعلة الطاهر • المركز اجامعي تيبازة

أ. رقاقدة السعيد: جامعة غرداية

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف القراءات والتوجهات الحديثة للتنمية الاقتصادية، إن علم اقتصاد التنمية عرف تطور كبير كجزء من الاقتصاد عموما، حيث تغيرت معظم المصطلحات المتعلقة بتنمية الاقتصادية التي عرفت بها بعد الحرب العالمية، خاصة في ظل التغيرات في معطيات القوى العالمية، وبما أن عملية التنمية الاقتصادية هي المطلب الرئيس لكل الدول خاصة النامية منها، وبغية وضع التصورات الحديثة خاصة المتعلقة بقياس ومصادر التمويل للتنمية التي تعد المؤشر الصحيح لقياس بين الأهداف المسطرة ونتائج المحققة قدمنها في شكل يبرز التغير الكبير في ما عرفت به التنمية الاقتصادية وما وصلت إليه.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية.

***Abstract*:** *this study aimed to identify the various readings and modern trends of economic development. The science of development economy has known a major evolution as a part of the economy in general. The most concepts related economic development, that followed the world war, has changed especially under the changes of the world forces datums. Since the process of economic development is the main requirements of countries, especially the developing ones, and in order to put the modern perceptions that related to the measurement and sources of development funding, which are the right indicators in measuring the set objectives and achieved results, we introduced them in a form that highlights the big change in which the economic development was known and reached.*

Key words: *economic development*

مقدمة:

طرحت التغيرات الحديثة على مفهوم التنمية الاقتصادية كثير من علامات الاستفهام، حيث انتقل اهتمام التنمية الاقتصادية من التركيز على مستوى الدخل وحجم الناتج الوطني إلى اهتمامات أكثر وأشمل تجاوزت الجانب الاقتصادي الذي كانت تغطي فيه مصطلح النمو الاقتصادي، لتتعدى إلى المجال الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي أحيانا، وهذا كله بغية ملئ فجوة التخلف.

إن التطور الاقتصادي عمق الفارق بين الدول الشمال والدول الجنوب خاصة المتعثرة في سياستها الإنمائية، وهذا مقلص اختيارات أفرادها خاصة المرتبطة بالمؤشرات التنموية الحديثة، وقد ساهمت العولمة الاقتصادية في جانب كبير في هذا الفرق، ورغم كل هذا إلا أن الأبحاث والدراسات الحديثة في قضايا التنمية الاقتصادية، كانت لصالح هذه الدول فتعتبر دافع لعملية التنمية الاقتصادية، ويرتكز دورها في الوصول إلى نجاح العملية التنموية بأقل زمن وأدنى تكلفة.

إن إرهاصات العامة التي بدأت تشرح التنمية الاقتصادية وصلت إلى تغيير كلي لها، فتطور أساليب وطرق قياس التنمية بشكل جذري على ما كانت عليه في الماضي، إضافة إلى النظرة الحديثة لتمويل التنمية التي نتجت عن الطفرة الكبيرة التي عرفها عالم المال والأعمال، خاصة في أنواع وطرق التمويل الذاتي (الداخلية) لعملية التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع البحث فيما يأتي:

1. التركيز والاهتمام الدولي بقضية التنمية الاقتصادية.
2. أثر عملية التنمية الاقتصادية على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلية (الداخلية، الخارجية).
3. التحولات المعاصرة التي طرأت على الاقتصاديات العالمية مما غير المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة المفاهيم المعاصرة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أحدث التغيرات التي طرأت على المفاهيم العامة للتنمية، مما يسهل عملية بناء استراتجيات التنمية

خاصة في الدول المتعثرة التي اعتمدت تجارب الغير في عملية التنمية الاقتصادية، ويختصر الوقت لتحقيق الأهداف المسطرة.

أهداف الدراسة:

1. الإلمام بالمفاهيم المعاصرة للتنمية الاقتصادية ؛
2. التعرف على أحدث واهم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية؛
3. محاولة استخلاص أنجع السبل التي من شأنها إنجاح مسار عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال الموالي: ما هي النظرة المعاصرة للتنمية الاقتصادية؟ والذي يتفرع إلى الأسئلة التالية: ما هي المقاييس الحديثة للتنمية؟ وما هي متطلبات الحديثة لقيام عملية التنمية الاقتصادية؟ وما هي أبرز المصادر المالية الداخلية الحديثة لتمويلها؟

أوّلا– مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية. إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلا وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية اندماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية..."[1]، لذا يصعب توحيد تعريف واحد شامل، ولكن الشيء المتفق عليه هو خروج عملية التنمية في الوقت الحالي من المجال الاقتصادي ولذا سوف نعرض مجموعة من التعاريف الحديثة تصب كلها في التوجه المعاصر لعملية التنمية.

---

[1] طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015م، ص:62.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

من بين التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة نجد ما يلي:

- "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغيرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد " [1]
- "هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن ليحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة والفنية والتكنولوجية "؛[2]
- " الجهد المنظم المتكامل لدفع نمو موارد المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا من أجل مواجهة التخلف أولا محاولة للحاق بركب التقدم الحضاري لتوفير حياة كريمة ميسرة لكل فرد من أفراد المجتمع "؛[3]
- " الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني".[4]

2- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تستند عملية التنمية الاقتصادية على مجموعة من المتطلبات، تتنوع ما بين ما هو مادي ومعنوي وفكري، حيث متطلبات التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس الذي تستند عليه التنمية الاقتصادية وبغيابه لا تقوم التنمية، ولذا سوف نذكر باختصار أهم المتطلبات الحديثة لعملية التنمية الاقتصادية وهي كتالي:[5]

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
2. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة؛

---

[1] سعادة راغب الخطيب، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الإعصار العلمي، 2017م، ص: 18.

[2] مصطفى يوسف كافي ، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017م، ص:17.

[3] ايهاب عيسى، طارق عامر، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، 2017 م،ص: 17.

[4] صائب الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع،السنة، 2016م، ص:28.

[5] سهيلة فريدة، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، سنة: 2015م، ص 63.

3. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
4. توفير الأمن والاستقرار اللازمين؛
5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين؛

يعتبر أهم متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توفرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية

3- أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى كل دولة إلى أتن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من الشك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر هذه الأهداف الأساسية في الآتي:[1]

أ. زيادة الدخل الوطني:تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى، زيادة نمو عدد السكان غيلر المتماثلة مع النمو الاقتصادي.

ب. التوزيع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها .

ت. تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات: ولاشك بأن هذا الهدف الاستراتيجي يعد من أهم المطالب لكي تتحول تبعية هذه الأمة للعالم غير الإسلامي في الأمور الجوهرية إلى حالة

[1] مصطفى بوشامة، بعلة الطاهر، **اعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية**، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة-2- العدد 14، سبتمبر 2016م، ص 223.

الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوة والسلطان، ونعتقد بأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات.

4 الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.[1] حيث في بدايات ظهور مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاديون لا يجدون فرق بين التنمية والنمو، ولكن بتطور الاقتصاد حدث هناك فرق شاسع بين المصطلحين كرسه التطور الفكري لعلم الاقتصاد.

وبعد كل ما تقدم حاولنا استخلاص أهم نقاط الشبه والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي

[1] مُحَمَّد أحمد بدر الدين، **إستراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، سنة: 2017م، ص 11.

جدول رقم (–1–): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

البيـــــان	التنـمية الاقتصـادية	الــنمو الاقتصـادي
المشاركون	معظم أفراد المجتمع	الأقليـــة الـــتي تملـــك الثـــروة (عناصر الإنتاج)
الزمن	عملية طويلة الأجل	تلقائي يحصل مع مرور الزمن
مجـالاته	كـل المجـالات (الاقتصـادية، الاجتماعيـة، الثقافية، السياسية...)	الجانب الاقتصادي فقط
نوع القيـاس	كمي ونوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغير بنيان وهيكل الاقتصاد	زيادة الطاقة الإنتاجية
يعبـــر عـــن نظـــام اقتصادي	تخضـع لخطـط وإجـراءات بـرامج مدروسـة ومسطرة من طرف الدولة	يخضع لقانون العرض والطلب
العـــدالة	تهـتم بتحقيـق عدالـة أكـبر مـن خـلال توزيع الدخل	لا يهـتم بتحقيـق العدالـة بقـدر زيادة الإنتاج
اللـزوم	اختيارية	إجباري

المصـدر: بعلـة الطـاهر، دراسـة تحليلـه لآثـر الجبايـة العاديـة والبتروليـة علـى التنميـة الاقتصـادية في الجزائـر، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة–2–، السنة الجامعية: 2015/2014م،ص23 .

ثانيا– النظرة المعاصرة لقياس ومصادر التنمية الاقتصادية.

يعـد التمويـل الحجـر الأسـاس لمعظـم المهـام والمشـاريع، خاصـة منهـا الاقتصـادية وبمـا التنميـة الاقتصـادية هـي جـزء مـن هـذا فيعتـبر التمويـل السـبب الـرئيس لنجاحهـا، وهـذا النجـاح لا تحقـق إلا بالوصـول لنقـاط محـددة، تخـص الجانـب الاقتصـادي والاجتمـاعي للفـرد، وبمـا معظـم مصـادر التمويـل تنوعـت والمؤشـرات اختلفت، حددت دراستنا أهم وأحدث مصادر التمويل ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

1. **مقياس نوعية الحياة:**

هـو عبـارة عـن مقيـاس مركـب يجمـع ثلاثـة مؤشـرات، نسـبة غـير الأميـين وتوقـع الحيـاة عنـد المـيلاد، معـدل وفيـات الرضـع باعتبـاره مـن أفضـل التعبـيرات الكميـة الإجماليـة عـن مـدى تطـور القـوى البشـرية في المجتمـع مـن حيـث خصائصـها الأساسـية، الصـحة والتعلـيم ذات العلاقـة القويـة بمسـتوى الإنتـاج في المجتمـع،

تتميز عن المؤشرات المقومة نقدا مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بقدر قياس أعلى مستوى لرفاه الأساسي الحقيقي وأحيانا يتخذ توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر تلخيصي لمستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي ككل.[1] لذلك نركز على أن الأمر الحديث في قياس عملية التنمية قد خرج من الجانب الاقتصادي وأصبح يركز على الأمور الاجتماعية.

الشكل رقم (1): مخطط مؤشرات التنمية الاقتصادية

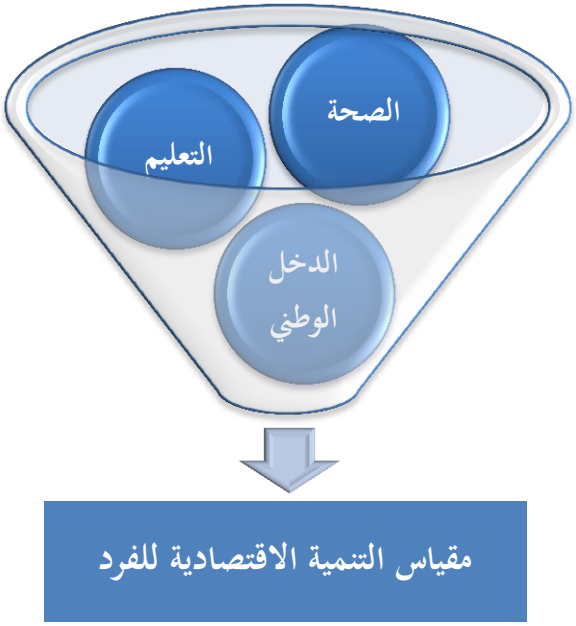

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ماسبق

2. **مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:**

يعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية الكلية إضافة إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان التمويل محلي أو أجنبي، حيث جرت العادة في الدول النامية أنها تعتمد على المصادر الخارجية وذلك راجع إلى القصور الشديد والفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية واستثماراتها.

من بين التعريفات التي عرف بها والتي منها أن تمويل التنمية هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك؛ ويعرف

---

[1] صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، سنة: 2017م، ص: 33.

كـذلك بأنـه البحـث عـن الطرائـق المناسـبة للحصـول علـى الأمـوال والاختيـار وتقسـيم تلـك الطرائـق والحصـول علـى المـزيج الأفضـل بينهمـا بشـكل يناسـب كميـة ونوعيـة احتياجـات المنشـأة، ومـن المسـلم بـه أن تمويـل التنميـة الاقتصـادية ينقسـم إلى أسـلوبين أو مصـدرين همـا: التمويـل المحلـي والأجنـبي، وسـوف نفصـل في كل واحدة كالتالي:[1]

الشكل رقم(2): مخطط لتمويل التنمية الاقتصادية

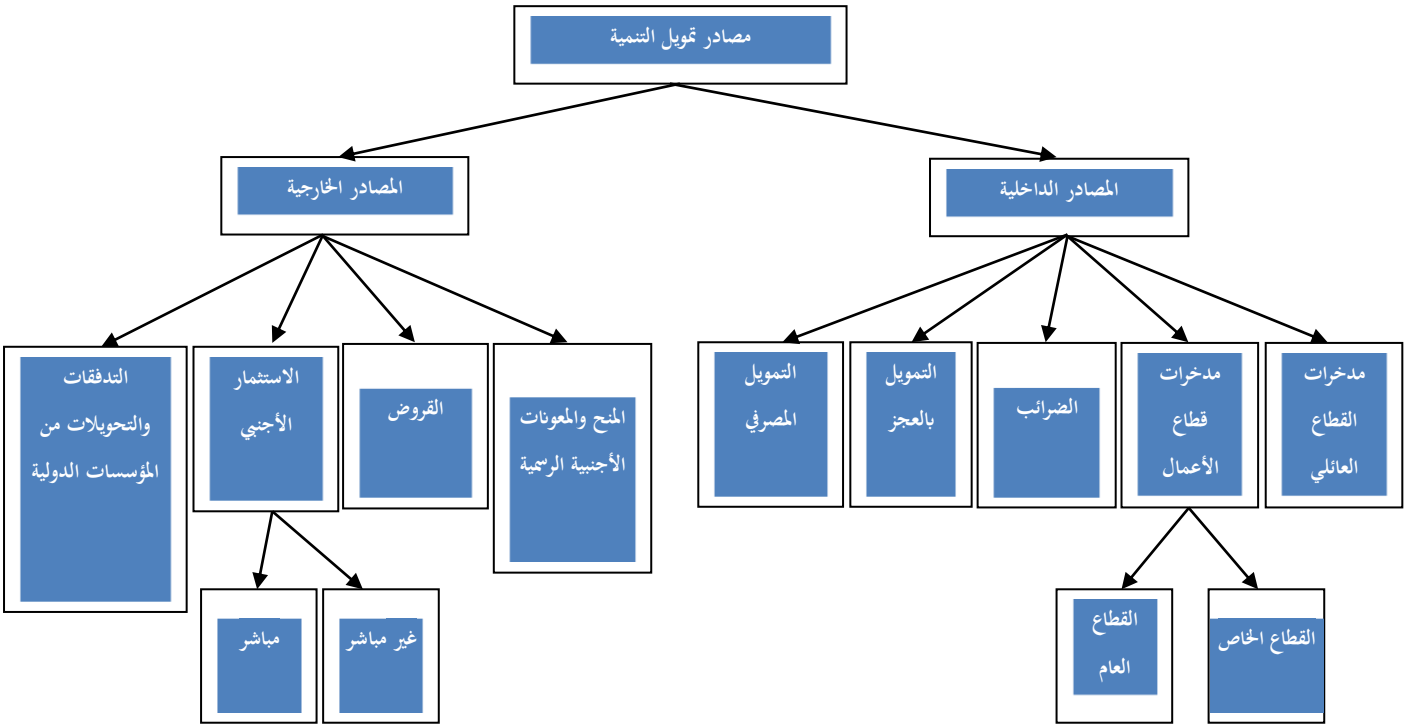

المصـدر: بعلـة الطـاهر، دراسـة تحليلـه لآثـر الجبايـة العاديـة والبتروليـة علـى التنميـة الاقتصـادية في الجزائر،رسـالة ماجسـتير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-2-، السنة المدرسية: 2015/2014م،ص .

المصادر الداخلية الحديثة لتمويل التنمية الاقتصادية:

اختلفـت مصـادر تمويـل عمليـة التنميـة الاقتصـادية، فمنهـا مـا هـو خـارجي كتسـهيلات المؤسسـات

[1] بعلة الطاهر، **دراسة تحليله لآثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-2-، السنة المدرسية: 2015/2014م،ص65.

المالية الدولية، ومؤسسات المالية الإقليمة حيث النوع من التمويل استخدمته معظم الدول النامية في السبعينات عندما كانت في انطلاق عملية التنمية، ولكن كان من أهم نتائج هذا التمويل ظهور ما يعرف بأزمة المديونية بعد عجز معظم الدول خاصة في بدايات الثمانيات على الالتزام بتسديد أقساطها، ولكن وفي الألفية الثالثة تطور الاقتصاد ليعطي حلول اقل تكلفة وكثر فاعلية لتمويل عملة التنمية وهنا نقصد التمويل الداخلي ولكي نفصل في أنواع هذا تمويل أعطينا أهم المصادر الداخلية الحديثة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية. [1]

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة، وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد؛
- تامين استقرار القوة الشرائية بعض أدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتناءها والاحتفاظ بها؛
- انتهاج سياسة مرنة لأسعار أرباح تجعل الأوراق المالية أكثر إغراءً من الأموال العينية؛
- توفير أنواع مختلفة من الأوراق الاستثمارية ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة لمدخرات التي تستثمر فيها؛
- تطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وبيان مدى فائدته في تأمين مستقبلهم؛
- رفع كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

وفي الأخير نشير أن من أهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية هو أن قوم بالعمل الإنمائي دون المساس باستقرار العام للاقتصاد الوطني خاصة في مصادر التمويل، ولأن استقرار الاقتصاد من استقرار عملية التنمية لابد على الدول أن تبذل جهد في إيجاد مصادر تمويل اقل كلفة دون خلق فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي.

الخاتمة

في هذه الدراسة نشير إلى أنه لابد أن يدرك معظم المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية أن علم اقتصاد التنمية متجدد في كل تغير يحدث على مستوى الاقتصاد، وتعتبر المعايير التي تقاس بها عملية التنمية أمر مهم وخاصة بعد التطور الذي حدث على مستوى الوعي الاجتماعي العالمي في ما تعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية، وتبقى هذه الأخيرة رهينة تمويلها حيث رغم تعدد مصادر التمويل

[1] جمال سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة: 2015م، ص: 128.

وحـدثتها تماشـيا مـع تطـور مصـادر التمويـل تجـد الـدول صـعوبة في الاختيـار الأمثـل، ولكـن وحسـب الدراسـات المعاصـرة تحـث كلهـا علـى التمويـل الـداخلي ونخـص بـذكر الادخـار العـائلي، الـذي تنطلـق منـه عملية التنمية الاقتصادية لتصل إليه بطريقة أخرى عن طريق مكاسب التنمية الاقتصادية.

إن التنميـة الاقتصـادية مازالـت هـدف كـل الـدول خاصـة السـائرة في طريـق النمـو، رغـم المعوقـات الـتي توجههـا خاصـة الماليـة منهـا إلا أن التطـور التكنولـوجي والاقتصـادي يعـد مـن أسـباب نجـاح هـذه العمليـة ويـذلل تلـك المعوقـات، لـذا يتوجـب علـى كـل الـدول أن تسـاهم في نقـل أسـباب النجـاح، لأن معظـم مؤشرات قياس التنمية مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالجانب الاجتماعي والاقتصادي ومدى تطورهما.

النتائج والتوصيات:

- ✓ الدول مطالبة بتماشي المخططات التنموية مع المحيط الاقتصادي الدولي؛
- ✓ السعي إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم لدعم التنمية الاقتصادية خاصة بما تعلق بتمويلها؛
- ✓ التماشي مع مؤشرات قياس التنمية الحديثة ؛
- ✓ تخفيـف العبـئ علـى الدولـة وإشـراك الخـواص في عمليـة التنميـة الاقتصـادية خاصـة في الجانـب لتعليمي والصحي؛
- ✓ تعزيز وتثمين الادخار العائلي وإبراز دوره في عملية تمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تقويـة الثقـة بـين المـواطن والإدارة العامـة مـن خـلال تثمـين مكاسـب التنميـة الاقتصـادية وأنهـا ملكـه خلق؛
- ✓ إعطاء البعد التنموي المستدام لعملية التمنية .

قائمة المراجع:

صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، سنة: 2017.

طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015م.

جمال سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة: 2015.

سهيلة فريدة، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، سنة: 2015.

صائب الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع،السنة، 2016.

مُحَّد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، سنة: 2017.

مصطفى بوشامة، بعلة الطاهر، **اعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية**، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة-2- العدد 14، سبتمبر 2016.

سعادة راغب الخطيب، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الإعصار العلمي، 2017.

مصطفى يوسف كافي ، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.

إيهاب عيسى، طارق عامر، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، 2017.

عنوان المداخلة: "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: مقاربة سوسيولوجية"

جير الزهرة أستاذة محاضرة أ جامعة غرداية

بن يمينة رقية أستاذة محاضرة أ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

ملخص:

يُعدّ المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما يمثّله من فضاء اجتماعي وسياسي واقتصادي مستقل نسبياً عن الدولة والسوق، يعمل من خلاله الأفراد والجماعات على تنظيم مصالحهم المشتركة والمساهمة في الشأن العام. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى مقاربة سوسيولوجية تبرز تفاعلاته داخل البنية الاجتماعية وعلاقاته بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

يتناول البحث مفهوم المجتمع المدني من منظور سوسيولوجي، مبرزاً نشأته التاريخية وتطوره في السياق العربي، ثم يسلّط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها عملية شمولية تهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تسعى الدراسة إلى فهم كيف يمكن للمجتمع المدني، من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، أن يسهم في نشر الوعي البيئي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الهشة، وتحسين جودة الحياة.

وتُبرز المقاربة السوسيولوجية أن فاعلية المجتمع المدني في التنمية المستدامة تتوقف على طبيعة علاقته بالدولة، ومدى استقلاليته، ومستوى ثقافة المواطنة والمشاركة داخل المجتمع. كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه الفعل المدني في البلدان النامية، مثل ضعف التمويل، والبيروقراطية، وضعف التنسيق بين الفاعلين.

تخلص الدراسة إلى أن تعزيز أدوار المجتمع المدني في التنمية المستدامة يتطلب ترسيخ قيم المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وتطوير قدرات المنظمات المدنية لتصبح شريكاً حقيقياً في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية.

الكلمات المفتاحية:المجتمع المدني– التنمية المستدامة– الفعل الجمعوي– المشاركة المجتمعية– العدالة الاجتماعية

Abstract:

Civil society is considered one of the fundamental pillars for achieving sustainable development, as it represents a social, political, and economic space that operates relatively independently from the state and the market. Within this sphere, individuals and groups organize their common interests and contribute to public affairs. This study aims to analyze the role played by civil society in supporting and achieving the goals of sustainable development, based on a sociological approach that highlights its interactions within the social structure and its relationship with state institutions and the private sector.

The paper discusses the concept of civil society from a sociological perspective, tracing its historical emergence and development within the Arab context. It also examines the concept of sustainable development as a comprehensive process that seeks to balance economic, social, and environmental dimensions. Moreover, the study explores how civil society organizations and non-governmental organizations contribute to raising environmental awareness, promoting social justice, empowering vulnerable groups, and improving quality of life.

From a sociological standpoint, the effectiveness of civil society in promoting sustainable development depends on the nature of its relationship with the state, its level of autonomy, and the degree of civic participation and citizenship culture within society. The study also addresses the main challenges faced by civil action in developing countries, such as limited funding, bureaucratic constraints, and weak coordination among actors.

The study concludes that enhancing the role of civil society in sustainable development requires consolidating the values of participation, transparency, and accountability, as well as building the capacities of civil organizations to become genuine partners in designing and implementing development policies.

–Keywords:

Civil society – Sustainable development – Associative action – Social

مقدمة وإشكالية:

حظي المجتمع المدني مؤخرا باهتمام كبير من طرف الباحثين، المفكرين والساسة رغم اختلاف مشاربهم العلمية وتوجهاتهم وغاياتهم، إلا أنهم اشتركوا في فكرة ضرورة تفعيل م\ؤسسات المجتمع المدني وكذا تكريس مبدأ وثقافة لإشراك الموارد البشرية التي تمتلكها هذه المؤسسات في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمعات خاصة النامية منها في جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية ....انطلاقا من مبدأ المشاركة الشعبية والمواطنة والديمقراطية...

وقد حظي المجتمع المدني ومؤسساته بتشجيع منقطع النظير وتفاؤل استثنائي باعتباره خطوة سباقة وجبارة نحو الاصلاح والتنمية. ولعل هذا المستوى الإصلاحي والتنموي في الفكر والممارسة يعكس صورة إيجابية لأفراد المجتمع ولمستوى تمدنهم وتحضرهم ووعيهم بمواطنتهم واستعدادهم للمشاركة في تحسين أوضاعهم وحياتهم دون الاتكال على الدولة وأجهزتها. ف" المجتمع المدني كظاهرة اجتماعية لا يقتصر في تجسده على وجود مؤسسات غير حكومية فقط، وإنما هو بالأساس تعبير وتجسيد لثقافة عميقة في المجتمع ترتكز على إدراك الهوية والوعي بالذات ثم قبول الآخر، والعمل معه على تحسين ظروف الحياة بشكل حر وطوعي دون إجبار من أحد أو طمع في منفعة مادية ما"(شاوش إخوان، ج.2015: 15).

وقد شهد المجتمع المدني في الجزائر حظا وافرا من السجال الذي دام لعقود من الزمن جراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة مع بداية تشكل الدولة الجزائرية المستقلة من قبضة الاستعمار الفرنسي، لكن هذا الأخير أثير بقوة في فترة الثمانينات متأثرا بموجة التحولات السياسية (الحزبية على وجه التحديد) والأزمة الاقتصادية الحادة ونمط التسيير الأحادي (الدولة كفاعل وحيد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وبذلك أصبح المجتمع المدني أحد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع الجزائري مؤخرا. لذلك شاع استخدام دولة القانون ودولة المؤسسات لتكون أكثر دلالة وعمقا وإلحاحا خاصة مع ظهور مجموعة من التنظيمات غير الحكومية إضافة إلى الجمعيات والنقابات والمنظمات الوطنية....وغيرها

وبغض النظر عن سياسة الدولة وتأخر مؤسسات المجتمع المدني بالقيام بما هو منوط بها إلا أننا سنحاول الوقوف على أهمية مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الحقل الاجتماعي والسياسي ومدى تأثيرها وتسجسيدها لمسألة التنمية المستدامة. وذلك من خلال الاجابة على التساؤل التالي: كيف يساهم المجتمع المدني في مسألة التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري؟

الفرضية:

يساهم المجتمع المدني في عملية التنمية من خلال إنتاج رأسمال اجتماعي متمايز وتعزيز التضامن الاجتماعي بين الأفراد.

الإطار المفاهيمي:

المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم الهلامية التي كثر فيها النقاش والتداول في شتى التخصصات الاجتماع والاقتصاد والسياسة على السواء، كونه مفهوم معقد وذو طابع متعدد المضامين إذ " يكاد يختلف جذريا من مؤلف لآخر"(قرنفل، حسن.2000: 53)

ويذهب مُحَّد عابد الجابري لتعريفه بأنه " ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الادنى على الاقل، إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب والنقابات والجمعيات....الخ"(الجابري، م،. 1993: 5). إن هذا التعريف يشتمل على مفهوم المجتمع ككل باعتباره يعيش حالة ديمقراطية صحية ولا يفرق بينه وبين المجتمع المدني بمفهومه الشائع، كما أنه لا يفصل بين مؤسسة الدولة والمجتمع.

أما سعد الدين إبراهيم فقط لجأ إلى تعريفه على أنه فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلا حرا ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة، من أجل قضايا مشتركة أو مصالح مشتركة أو للتعبير عن مشاعر مشتركة"(إبراهيم، س،ا.2000: 13)، وعليه يعتبر هذا التعريف وجهة نظر وظيفية ومعيارية قيمية بغض النظر عن التوجه البنيوي المؤسساتي الذي يعبر عن كون المجتمع المدني مجموعة من الأجزاء

المنظمة من المجتمع العام وبكونه مجتمع "عضويات" على أساس أن امتلاك بطاقة العضوية في مؤسسات المجتمع المدني تؤشر على كونه عضوا نشطا في مجتمعه المدني.

يمكننا القول أن المجتمع المدني يفهم سوسيولوجيا على أنه فضاءا وسيطا بين الدولة والسوق، يضم جمعيات، منظمات غير حكومية، نقابات، مبادرات محلية، شبكات تطوعية حركات اجتماعية.... وهو فضاء ينتج رأس المال الاجتماعي ويعزز التضامن بين الأفراد.

فوظيفته المركزية: الضغط والتأطير، المساهمة في صنع القرار، إنتاج المحلية المحلية ومراقبة السلطة. كما أنه يتأسس على قيم الاستقلالية، التطوع، المشاركة والعمل التشاركي.

التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة تنمية حقيقية من خلال قدرتها على الاستمرار والتواصل من خلال استخدامها للموارد الطبيعية، كما تعتبر قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية كما أنها قضية مصيرية ومستقبلية باعتبارها تهتم بحاضر الأفراد، المؤسسات والحكومات على السواء.

ورد في قاموس ويبستر أنها " تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا" (عثمان، ن، أبو زنط، م. 2007: 25) وبناءا على هذا التعريف يمكن القول أنها تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية مختلف متطلباتها الحياتية في محاولة حثيثة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة مع مراعاة ترشيد استخدام مختلف الموارد بمسؤولية والتزام أخلاقي من أجل الحفاظ علقمة الأجيال المستقبلية.

سوسيوبوجيا ، يمكننا القول أنها ليست مجرد خطط اقتصادية أو بيئية، بل هي مشروع اجتماعي كامل وشامل يهدف إلى بناء مجتمع قادر على الاستجابة لحاجات الفاعلين الاجتماعيين دون المساس بحقوق الآخرين وذلك من خلال التوازن بين الأبعاد الاقتقادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بما في ذلك الحوكمية.

وبهذا المعنى يصبح المجتمع المدني عنصرا فاعلا في إدارة التغيير الاجتماعي لا مجرد مشارك في مختلف المشاريع.

موقع المجتمع المدني ضمن البنية الاجتماعية الجزائرية:

لفهم دور المجتمع في عملية التنمية المستدامة لابد لنا من تحليل أصل تكون المجتمع المدني في الجزائري:

1- إرث ما بعد الاستقلال:

من هنا يمكن القول أن الدولة الجزائرية سيطرت منذ 1962 على المجال الاجتماعي عبر نمط الدولة الراعية وهو الأمر الذي جعل المجتمع المدني ينظر إليه على أنه جزء لا يتجزأ من الدولة وامتداد لها وليس قوة ضاغطة ضدها.

هذا الإرث قد أدى إلى تشتت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني واعتمادها على الدولة بخصوص التمويل.

2- مرحلة الانفتاح السياسي (بداية التسعينات):

أدت التعددية السياسية أي منذ أزمة 1989 إلى انفجار جمعوي كبير، إلا أنه ما لوحظ على هذه الأخيرة أنها كانت مرتبطة كليا بالأحزاب السياسية في ظل عملية التصفيات الحزبية السياسية، بالإضافة إلى ضعف الاستقلالية البنيوية لمختلف المنظمات والمؤسسات وهشاشتها.

3- أحداث الربيع العربي 2011 ثم الحراك 2019:

بالرجوع إلى الأمس القريب في معاينة ووقفة سوسيولوجية لتاريخ الجزائر المعاصر، شكل الحراك الاوطني 2019 نقطة تحول هامة في مسار التحولات الاجتماعية خاصة على صعيد مؤسسات المجتمع المدني إذ تحول المجتمع المدني برمته من فاعل خدماتي إلى فاعل احتجاجي يطالب بالحوكمة والشفافية في اتخاذ القرارات وتسيير الشأن العمومي في البلاد. ضف إلى ذلك ظهور عدد كبير من المنظمات الشبانية البيئية والحقوقية المستجدة والتي اتخذت لنفسها نمطا مغايرا في عملها فأصبحت تعمل خارج الأطر الكلاسيكية.

القوة والسلطة بين الدولة والمجتمع المدني:

1- النموذج السلطوي/ الأبوي للدولة:

تعتبر الدولة الجزائرية ذات بنية مركزية قوية، الأمر الذي يجعل المجتمع المدني من خلال مؤسساته ومنظماته ذو تأثير محدود في عملية صنعه وصياغته لمختلف القرارات السياسية والاجتماعية

2- قاعدة التبعية بدل الشراكة:

أصبح المجتمع المدني متمثلا في مؤسساته معتمدا بشكل كبير على التمويل الحكومي أو على رجال الأعمال المرتبطين بالدولة ما يؤدي إلى: ضعف عملية النقد، ظهور وانتشار العلاقات الزبونية بشكل ملفت للأنظار، مع غياب الاستقلالية الاستراتيجية.

3- معادلة الشرعية مقابل المشاركة:

نشير هنا إلى أن الدولة تسمح في غالبية الأحيان بنشاطات الجمعيات والنوادي العلمية والثقافية والارياضية ما دام أنها لا تشكل تهديدا سياسيا ولا تمس بالخصوصيات السياسية والأمنية لمؤسسات الدولة ولا تنخرط في أي نشاط أو قضايا سياسية كحقوق الانسان، الحريات، الرقابة على الفساد....

إن هذه العلاقة الثنائية بين القوة والسلطة تؤدي إلى تقسيم المجتمع المدني الجزائري إلى ثلاث فئات:

- **مجتمع مدني رسمي:** يرتبط بالمؤسسات الرسمية للدولة دوره تنموي غير نقدي.
- **مجتمع مدني مستقل:** عدده مؤسساته أو منظماته قليل لكنه مؤثر من خلال عقد فعاليات حقوق الانسان وحملات التوعية والتحسيس حول البيئة.
- **مجتمع مدني تقليدي / أهلي:** تمثله كل من مؤسسات الزوايا، الجمعيات الدينية، التضامن العائلي أو العشائري، ويعتبر هذا النوع من التنظيمات المدنية الأكثر تأثيرا اجتماعيا وثقافيا في أفراد المجتمع.

السوسيولوجيا الثقافية : القيم ودورها في التنمية المستدامة:

– البيئة والثقافة:

ما هو معروف ومتوارث في الثقافة الجزائرية في شقها التقليدي أنها تعلي من قيمة الأرض والموارد (الواحات، السدود، الرعي) لكن : التحضير السريع، الاستهلاك المفرط، ضعف التربية البيئية كلها عوامل أدت إلى تراجع الحس البيئي.

– ثقافة الدولة الراعية:

من شأن هذه الثقافة أن تجعل المواطن الجزائري متلقيا فقط وليس فاعلا متميزا وفي المجتمع ومتمايزا عن أفراد مجتمعه وبقية الأعضاء المنخرطين، وهو ما يعطل التنمية المستدامة التي تحتاج إلى مشاركة جماعية يشترك فيها أفراد المواطين يعبرون فيها عن هويتهم الوطنية.

– ثقافة التضامن:

\التضامن العائلي والجهوي قوي جدا ما يجعله رأسمال اجتماعي مهم إذا ما تم توظيفه في مشاريع تنموية كالمبادرات المحلية ، حملات التنظيف، المشاريع التشاركية الاجتماعية....

سوسيولوجيا الفعل الجمعوي:

أشكال الفعل الجمعوي في الجزائر:

– الحملات البيئية (التشجير، تنظيف المساجد، تنظيف الشواطىء....)

– مبادرات الشباب خاصة عندما يتعلق بريادة الأعمال الخضراء

– الاحتجاجات مثل الاحتجاج على مشكلة انقطاع المياه وتلوث المصانع واصلاح الطرقات المهترئة.....

– تشكل لجان الأحياء بكونها الأكثر فاعلية في الجمعيات الرسمية في عملية التنمية المحلية، التي من شأنها استقطاب الشخصيات المساعدة والمساندة للتعبير عن احتياجاتهم وتنفيذ خططهم الاستراتيجية لتقوية وتجسيد العمل والفعل الجمعوي بامتياز .

سوسيولوجيا التحديات : لماذا دور المجتمع المدني محدود رغم إمكانياته؟

– القيود القانونية على اعتبار أن قوانين الجمعيات في الجزائر ذات الطابع رقابي أكثر منه تمكيني، كما أن عملية التسجيل والتمويل الخارجي ومختلف الأنشطة الحساسة أغلبها إن لم نقل كلها مراقبة بشدة.

– مركزية الدولة ، أي أنه من شأن الديمقراطية أن تجعل من الصعب على الجمعيات العمل بحرية وبالتالي فهو نوع من تقييد حرية العمل الجمعوي، ثم أنه كلما كان الحكم المحلي ضعيفا كلما قلت المشاركة الفعلية للجمعيات.

– ضعف الاستمرارية خاصة وأننا نلاحظ على أرض الميدان أن نشاط العديد من الجمعيات يظهر علانية في فترة الأزمات وبعدها يزول ربما يرجع ذلك إلى ضعف التأطير والتكوين وغياب مشاريع الأجل.

– ضعف الخبرة التقنية لأن التنمية المستدامة تحتاج لكوادر وخبرات في المجال (طاقة شمسية مثلا، تدوير، تخطيط حضري.....) إلا أن غالبية الجمعيات تعتمد على التطوع غير المتخصص.

آفاق تطوير دور المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة في الجزائر:

– بناء نمط جديد من الشراكة : الدولة + المجتمع المدني+ الجامعة+ القطاع الخاص. هذه المعادلة الرباعية من شأنها تغيير عجلة التعاطي مع الظاهرة وتؤهل التقدم للعمل الجمعوي خدمة للمجتمع وهو ما يغير من قواعد اللعبة في عملية التنمية.

– محاولة تجديد الإطار القانوني من خلال التحول من الرقابة إلى عملية التنظيم التمكيني.

– تعزيز طرق التمويل الأخضر ودعم المشاريع البيئية حيث يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا جبارا ومحوريا في منطقة الصحراء لتكون أكبر مساحة منتجة للطاقة الشمية عالميا.

– بناء ودعم قدرات الجمعيات من خلال تمكين الأعضاء وتكوينهم في إدارة المشاريع والبحث العلمي ...

– تشجيع الريادة الاجتماعية كدعم المشاريع الهادفة للربح والتي يكون لها أثرا اجتماعيا منقطع النظير.

خاتمة:

يمكننا القول من خلال ما سبق أن المجتمع المدني في الجزائر يمتلك العديد من المقومات والمؤهلات والامكانات الهائلة في التنمية المستدامة ما يجعله يحضى بخصوصية بيئية واجتماعية متمايزة، :إلا أننا نجده يعيش داخل بنية سياسية مركزية تقيد استقلاليته، كما أن دوره أقرب إلى التعويض منه إلى التحويل البنيوي. مع ذلك يمكن للحركات الشبانية والبيئية الناشئة إحداث تحول نوعي نحو مجتمع مدني نقدي مستقل وتنموي. ولا بد أن نشير أن المستقبل يعتمد بشكل كبير على إعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

المراجع:

- شاوش إخوان جهيدة(2014-2015). واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا . أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

- قرنفل، حسن (2000). المجتمع والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل. إفريقيا الشرق: الدار البيضاء- المغرب.

- الجابري، مُحَّد عابد (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي . مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 15.

- ابراهيم، سعد الدين (2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر.القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

- عثمان مُحَّد و أبو زنط ماجدة (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. طبعة 1، عمان: دار صفاء.

المحور الثاني:
المجتمع المدني والتنمية الفكرية

عنوان المداخلة: منظمات المجتمع المدني كألية لتنمية وترسيخ ثقافة الوعي في المجتمع

د. سعيد عاشور جامعة غرداية

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى ابراز دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني في تنمية ثقافة الوعي لدى أفراد المجتمع، بمختلف أشكالها وميادينها، باعتبار أن الواقع اليوم يشهد تغيرات سواءً على الساحة الدولية والاقليمية سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، بات يفرض وجود مجتمع مدني واع، وكفاعل تنموي وكشريك لمؤسسات الدولة، نظرا لأدواره المتعددة والتي يسعى من خلالها إلى بناء مجتمع متماسك، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة عبر تحقيق مستوى من الوعي لدى المواطنين، خصوصا ما تعلق بالوعي على المستوى القيمي، وعلى المستوى البيئي والصحي نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المجالات في تحقيق التنمية الفكرية.

الكلمات المفتاحية: منظمات، المجتمع المدني، تنمية، ثقافة الوعي، المجتمع.

Abstract :

This intervention aims to highlight the role and importance of civil society institutions in developing a culture of awareness among members of society, in its various forms and fields, given that the reality today is witnessing changes, whether on the international and regional scene, politically, economically, and culturally, which has imposed the existence of a conscious civil society, as a developmental actor and as a partner to state institutions, due to its multiple roles through which it seeks to build a cohesive society and achieve sustainable human development by achieving a level of awareness among citizens, especially with regard to awareness at the level of values, and at the environmental and health levels, given the importance of these areas in achieving intellectual development.

Keywords: organizations ، civil society، development، Culture of awareness، the society

مقدمة:

يشكل الوعي محوراً أساسياً في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعد أولوية أولى لدى الدول وكمسعى لتحقيق الرفاه لمجتمعاتها، وهذا ما جعل عديد الدول تسخر امكانياتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذا المسعى، ومن بين المؤسسات غير الرسمية التي انخرطت في هذا المسعى نجد منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي مهد لتنامي دورها كشريك أساسي للنهوض وتنمية المجتمعات، والدخول في علاقة تكاملية بين المجتمع والدولة.

ويعتبر المجتمع المدني مؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه من ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي، فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع مبادئها السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته للدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة، وهذا لا يتحقق إلا في ظل توفر البيئة التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية وبناء فلسفة الحكم الرشيد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها.

للذا تأتي هذه المداخلة لإلقاء الضوء على ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من برامج وخدمات للمجتمع لتحقيق التنمية البشرية المستدامة عبر تحقيق مستوى من الوعي لدى المواطنين خصوصا ما تعلق بالوعي على المستوى القيمي، وعلى المستوى البيئي والصحي نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المجالات في تحقيق التنمية الفكرية.

أولاً: المجتمع المدني:

1- مفهوم المجتمع المدني:

يعتبر الكثير من الباحثين بأن المجتمع المدني هو من أكثر المفاهيم تعقيدا نظراً لتعقد وظائفه ومضامينه المتعددة، مما جعل دلالات المفهوم تختلف لدى الكثيرين، و من بين من استطاعوا تحديد مفهوم للمجتمع المدني نجد "**عبد الغفار شكر**" الذي يرى بأن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"

ويعرف "**سعد الدين إبراهيم**" المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع

والاختلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كال من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو ارثي "

أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 2000 الذي يرى "بأن المجتمع المدني يقوم بملء الفجوة بين الفرد والحكومة، ويشتمل على المجاميع التطوعية(المنظمة منها وغير المنظمة) والمتفاعلة سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً من أجل تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها"

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن المجتمع المدني هو عبارة عن جملة المنظمات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية المستقلة عن الدولة، وتتميز بالتطوعية، وتعمل على الوساطة بين أفراد المجتمع والدولة بهدف تحقيق مصالح أفرادها بشكل سلمي وملتزمة بقيم ومعايير الاحترام.

2- نشأة مفهوم المجتمع المدني:

2-1- النشأة:

شهدت أوروبا قبل القرن 17 نظام اجتماعي إقطاعي، أحكم فيه رجال الدين قبضتهم على السلطة و المكانة الاجتماعية المستمدة من قوة مرجعيتها الدينية والكنسية، باعتبار الكنيسة المشرع الوحيد للسلطة ، وسلطة البابا فوق كل السلطات لأنها منحت له كحق الهي، ، وهذا ما شكل في تلك الحقبة عائقاً أما م أي تقدم في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بسبب سيطرة الجانب الديني على كافة المجالات، خاصة في ظل ترويج رجال الدين لأفكار مغلوطة مفادها أن قيام الأفراد بأي نشاط ربحي مادي هو بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر، الأمر الذي أدى الى كبح حرية الأفراد وكبح أفكارهم وأعمالهم .

و مع نهاية القرن 16 وبداية القرن 17(بداية عصر النهضة) برزت اتجاهات فكرية وفلسفية جديدة، ، والتي كانت تهدف إلى الثورة ضد مقومات المجتمع القديم القائم على سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة ، أين شهد المجتمع الأوروبي تحولا في الوعي الذي أسهم في غرس بذور التغيير الجذري في المجتمع ، وساعدت على بروز الحركات الاجتماعية وخلصت الأفراد من فكرة الخطيئة وعملت على توسيع التجارة والأسواق وتطوير وسائل الاتصال. وقد صاحب ذلك نمو حركة برجوازية وشروعها في تشغيل أموالها في الصناعة مما أفضى الى ثورة صناعية استدعت ضرو ر ة البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة الجديدة وحماية مصالح الطبقة البرجوازية وتكريس الحرية الفردية، وهو ما تجسد في بروز قانون 22 ديسمبر 1789 الذي أقرته الثورة الفرنسية، والقاضي لأول مرة بالحق في انشاء الجمعيات، والتي أصبحت تعرف عند الغرب بالمجتمع المدني.

2-2- الدولة والمجتمع المدني في الفكر الغربي :

ساهمت تنظيمات المجتمع المدني بدرجة كبيرة في تفعيل الديمقراطية لدى البلدان الغربية وذلك بفضل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة. ويمكن النظر الى علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر الغربي من خلال ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى وكان مطلب المجتمع المدني فيها اتحاد القاعدة الاجتماعية مع البنية السياسية لتشكيل الجسد الاجتماعي، بهدف اقصاء الكنيسة عن الحياة العامة واستقلال الدنيوي عن السماوي .

- أما المرحلة الثانية وهي التي تلى مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية كان هدف المجتمع المدني استقلال المجتمع عن الدولة .

- أما المرحلة الثالثة فهي في القرن العشرين أين أصبح هدف المجتمع المدني هو إيجاد مساحات تلاق مع الدولة لتحقيق الرفاه للإنسان.

2-3- المجتمع المدني في الفكر العربي:

تشير الأبحاث التاريخية التي اهتمت بالمجتمع المدني في المنطقة العربية أنه كان وليد احتكاك المنطقة بما كان يدور من تغيرات في الفكر الغربي من خلال تأثر بعض المفكرين العرب بمفكري الغرب، ويعود هذا التأخر إلى هشاشة المجتمع العربي من جهة ، وبارتباطه أكثر بالمشروعية الدينة القدسية من جهة ثانية، حيث يرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني في الفكر العربي ليس جديدا و إنما كان موجود قبلاً ولكن بمسميات أخرى، والذي قد ظهر في كتابات العلامة "**ابن خلدون**" في سياق حديثه عن العمران البشري وضرورة الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، ولكن الكثير من الباحثين يرجعون الفضل في ظهور المجتمع المدني في الفكر العربي إلى كتابات ومؤلفات المفكر الايطالي " **أنطونيو غرامتشي**"، في ظل التحولات السياسية التي عرفها المجتمع العربي خصوصا التحولات التي شهدتها مناطق المغرب العربي " إن الفكر العربي المعاصر لم يعرف مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات **أنطونيو غرامتشي** في العالم العربي بعد السبعينات، وبالتوازي مع ذلك بدأ مفهوم المجتمع المدني يتسرب إلى المجتمع العربي المعاصر من ثمانينيات القرن20، وخصوصا في دول المغرب العربي، إذ ارتبط المفهوم بالتفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد إلى التعددية لا سيما في تونس والجزائر"

لهذا يرى الكثيرين بأن المجتمع المدني في الدول العربية مازال فتياً، ولم ينضج بعد ويتميز بصفة التقليد الغربي ولكن بصبغة عربية، وهذا ما جعله لم ينل نصيبه بالبحث والكتابات من قبل الباحثين العرب نتيجة عدم وضوح الرؤية والغموض، ولكن رغم ذلك فهو قابل للتطور والنهوض إذا توفرت بعض المقومات خصوصا ما تعلق بوجود القابلية والفعالية من قبل أفراد المجتمع للانخراط في هذا المسعى، مع وجود إرادة سياسية تسعى لإرساء ثقافة الديمقراطية التشاركية.

3- وظائف المجتمع المدني:

فكما أن المجتمع المدني يتميز ببعض الخصائص المتمثلة في الطوعية أو التطوع، وخدمة الصالح العام، والاعتماد على الطرق والوسائل السلمية في تحقيق أهداف منتسبيه، فإنه أيضا يقوم بوظائف من بينها:

3-1- تحقيق الديمقراطية:

فمن بين الوظائف الأساسية للمجتمع المدني إرساء الثقافة الديمقراطية من خلال تشجيع العمل التطوعي أولا، والعمل الجماعي، وغرس ثقافة نبد الأنا أو الذات مع قبول الأخر رغم الاختلاف، و إدارة الخلاف بالطرق السلمية المشروعة، وهي كلها قيم وقواعد للديمقراطية.

3-2- التنشئة الاجتماعية والثقافية:

فمن خلال مشاركة أفراد المجتمع في هذه التنظيمات والمؤسسات فهو في حد ذاته تنشئة عن الانتماء، وتحمل المسؤولية، وغرس روح التضامن والتطوع ، والاهتمام بالشأن العام والابتعاد عن الأنانية وتحقيق المصالح الشخصية الضيقة.

3-3- الوساطة:

وهو ما يشير إليه مفهوم المجتمع المدني في القيام بالتوسط بين أفراد المجتمع والدولة ممثلة في المؤسسات الرسمية من خلال فتح قنوات الاتصال والتواصل بينهما ورفع انشغالات الموطنين للهيئات المختصة، والعكس أيضاً بالطرق السلمية المبنية على ثقافة الاحترام، وبالتالي المحافظة على الوحدة والابتعاد عن الصراع،" هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين في مواجهة الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع كله من الانقسام

والصراع والتفكك، وتشمل أيضا الاعتراف بالأخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه للوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض"

3-4- التعبير والمشاركة:

ففي وجود منظمات المجتمع المدني يشعر الأفراد بوجود قنوات و أذان صاغية لأفكارهم و أرائهم، وكمنابر للتعبير بحرية حتى وإن كانت القنوات الرسمية مسدودة في وجوههم، وهو ما يقوي من شعورهم بالمواطنة والنظر إلى الأمور بإيجابية، والمشاركة أكثر في إيجاد الحلول.

3-5- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

"صحيح أن جزءً مهماً من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها، إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين، مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع"

ثانيا: المجتمع المدني وترسيخ ثقافة الوعي:

1- مفهوم الوعي وأهميته:

ويعرف الوعي في دائرة المعارف البريطانية بأنه هو الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بالإدراك هنا معرفة الإنسان لنفسه، والمجتمع الذي يعيش فيه.

كما يعرف الوعي بأنه" إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، فالفرد يمكن أن يكون واعي بذاته وبالبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة، تتجلى التوعية في نشر الحقائق والمعلومات والمعطيات والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم، وعليه فالتوعية هي عمل مقصود ومنظم ومدروس يستهدف تغيير اتجاهات وأراء وأفكار ومواقف الفرد والجماعة بالنسبة لقضية معينة"

لهذا يمكن أن قول بأن الوعي هو حالة من الإدراك التي تكون لدى الفرد حول نفسه وحول محيطه، وأن هذا الإدراك قد يتفاوت لدى الأفراد بتفاوت ما يملكون من معارف وأفكار حول مختلف القضايا التي تهم مجتمعهم وبيئتهم، والهدف من كل هذا هو بناء مجتمع متماسك، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة عبر تحقيق مستوى من الوعي لدى المواطنين، خصوصا ما تعلق بالوعي على المستوى القيمي، وعلى المستوى البيئي والصحي نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المجالات في تحقيق التنمية الفكرية.

وعلى هذا الأساس فإن الوعي هو تربية شاملة ينور العقل ، ويوجه التفكير، ويعدل السلوك الإنساني ويهذب النفس، باعتبار أن الانسان قد تميز عن سائر المخلوقات بالعقل، وما يميز الانسان عن غيره من البشر يكمن في استغلال هذا العقل، وأن مقياس التفاضل بين الناس يكون بما يملكون من مستوى الوعي، وهو نفس المقياس الذي تتفاضل به الأمم عن بعضها البعض، "كما أن حاجات العصر تدعوا الانسان إلى المشاركة في وضع وتنفيد القرارات التي تتعلق بالفرد والجماعة، لأن هذه القرارات تتأثر إلى حد كبير بقيمهم واتجاهاتهم، ولن تكون مشاركتهم ذات حكمة وجدوى إلا إذا كانوا على درجة كبيرة من الوعي الذي يساهم في تصويب القرار مهما كان صغيراً أو كبيراً"

2- عوامل تشكل الوعي:

تشير معظم الدراسات بأن ما عرفه العالم من تطور في المجال الصناعي (الثورة الصناعية)، إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم بداية من القرن العشرين قد ساهم بشكل كبير في تغيير الوعي لدى الأفراد، أين أصبح الأفراد على درجة كبيرة من الأدراك لما يجري في محيطهم ، وما يجري في العالم ككل أين أسهمت وسائل الاعلام التكنولوجية في تقريب المجتمعات لبعضها البعض(القرية الكونية)، الأمر الذي أدى إلى بروز هيكلة اجتماعية وسياسية جديدة تولد عنها ظهور حركات اجتماعية متعلقة بالحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية، " شهد القرن 20 تحولات ثقافية كبرى، فمع صعود الحركات الاجتماعية التي أعادت تشكيل الوعي حول الحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، الحركات النسوية وحركات التحرر العرقي، وحقوق الانسان، كانت جميعها بمثابة قوى دافعة لتغيير الوعي الاجتماعي والسياسي، هذه التحولات أدت إلى زيادة الوعي بقضايا العدالة والمساواة، وأعدت تشكيل الأفكار التقليدية حول القوة والسلطة والحقوق"

3- اسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تنمية ثقافة الوعي:

3-1- المجتمع المدني والقيم:

تسعى منظمات المجتمع المدني لتكريس من خلال أنشطتها ومن خلال تأطير أفرادها ومنتسبيها بعض القيم المجتمعية والتي نجد من أهمها:

3-1-1- قيم الديمقراطية والحرية: فأول مبدأ لمنظمات المجتمع المدني هو حرية الانتماء والتعبير عن الأفكار، أين يسعى الفرد بإرادته واختاره الانضمام إلى هذه التنظيمات لتحقيق غاية معينة ضمن اهتماماته بوسائل سلمية، يسعى من خلالها لإرساء دعائم الديمقراطية والتي من بينها حرية التعبير و حرية الانتماء والتهكيل

في أطر تعبر عن أفكاره وتمارس السلطة باسمه، " هي أساس أي نظام سياسي مجتمعي حر، إنها الوسيلة التي يمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه، عبر انتخاب ممثليه في الهيئات التي ينبغي أن تمارس السلطة باسمه ولمصلحته وبمشاركته، إن حق الانتخاب والاختيار هو أساس الديمقراطية، والديمقراطية لا تستقيم دون قوانين ومؤسسات وأطر ومناخ، وممارسة"

3-1-2- قيم الانتماء والمواطنة: فغرس قيم الانتماء والمواطنة هي في الأساس من مهام الدولة في المقام الأول ثم يأتي دور منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال المشاركة وخلق ثقافة المبادرة لإيجاد الحلول لمواقف معينة ضمن علاقة تشاركية مع مؤسسات الدولة التي تدخل ضمن مفاهيم الدولة الحديثة القائمة على مبدأ التوافق ونبد الصراع، كما يمكن أن تكون حصناً حصيناً للموروث الثقافي وللذاكرة الشعبية وتوريثه إلى الأجيال مما يعزز لديهم حب الوطن والانتماء إليه، " ابراز قيمة الذاكرة الشعبية والجماعية والتاريخية، وتلقين بطولاتها الحقيقية بصدق للناشئة مما يدعم لديهم قيم الانتماء للوطن، وذلك من خلال احياء مكونات الذاكرة المجتمعية"

3 -1-3- قيم التسامح: فالمجتمع الذي تسود فيه حرية الرأي والاختلاف في الأراء والأفكار هو دليل على تحضر هذا المجتمع وظاهرة طبيعية وصحية في المجتمع، ودليل على نبد الذات وقبول الأخر رغم وجود الاختلاف في المصالح، والتسليم بأنه لا يمكن لأي طرف أن يمتلك الحقيقة المطلقة.

3-1-4- قيم العدالة والشفافية: وهي من القيم المكملة لمبدأ الديمقراطية التشاركية في تسيير شؤون المجتمع، وأساس لإقامة جسور التواصل والتفاعل بين المؤسسات الرسمية والمواطن، وأداة لتمكين الشعب من بسط رقابته على أداء مختلف هيئات الدولة وتقييم عملها والمشاركة في إيجاد الحلول وبالتالي تجنب الوقوع في الازمات والصراعات.

3-2- الوعي الأمني:

يشكل الأمن أولوية لدى الحكومات بهيئاتها الرسمية وغير الرسمية خصوصا في الجانب الوقائي لحماية الأجيال حتى تكون مدركة للتحديات التي تواجهها، أين تقوم منظمات المجتمع المدني باستقطاب الشباب من مختلف الفئات وتوعيتهم بالتحديات والمخاطر التي قد تواجههم كالانحراف والجريمة، والهجرة غير الشرعية، خصوصا بعد تطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال التي أصبحت تساعد في الترويج لمثل هذه الأفكار وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الأمنية لوحدها على مجابهة هذه المخاطر.

ولا يمكن الحديث عن الوعي المني دون الحديث عن الأمن المجتمعي الذي يعتبر مطلب فطري للإنسان للعيش في مجتمع معين بشكل أمن، حيث يعتبر أمن الفرد من أمن المجتمع والدولة ككل، لذلك فه يشمل (الأمن المجتمعي) جميع نواحي حياة الانسان بتوفير أساسيات الحياة من مأكل ، وملبس، ومسكن، وعلاج، وحماية من جميع الأخطار، وهذا ما يؤكد عليه " احسان مُحَّد الحسن" في تصوره للأمن الاجتماعي" بسلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم، أو قد يعترض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة" ، بالإضافة إلى أهم تحدي الذي أصبح يهدد المجتمع في الآونة الأخيرة والمتعلق بانتشار ظاهرة المخدرات والمهلوسات والتي تكون سبباً في تفشي أفات أخرى كالسرقة والقتل والتعدي على الأخرين ن دون نسيان مشكلة الفقر التي باتت أيضا من بين التحديات التي تواجه هذه المؤسسات لما لها من انعكاسات و تأثيرات على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات

– دور منظمات المجتمع المدني في التوعية الأمنية:

ففي ظل التحديات التي باتت تهدد تحقيق الأمن الاجتماعي للأفراد والمجتمع ككل كتنامي ظاهرة العنف والانحراف والمخدرات في أوساط الشباب فقد بات على منظمات المجتمع المدني المشاركة مع غيرها من المؤسسات الرسمية من أجل تحصين الشباب من خلال توجيه طاقات الشباب نحو الانخراط في الأنشطة النفعية الهادفة وفي مختلف المجالات وذلك بهدف:

– تنمية روح المسؤولية لدى الشباب، وتكريس مبدأ المواطنة والشعور بالإيجابية تجاه وطنهم، في مقابل التشاؤم الذي قد تسببه بعض الضغوط الاجتماعية التي قد يعانون منها في حياتهم، أو كنتيجة لتأثير بعض الأفكار السلبية لفئة أخرى من الشباب.

– توجيه الطاقات الشابة واستيعابه، واستغلال نشاطها وحماسها للقيام بالدور المنوط بها في المجتمع.

– المشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل التي قد تواجه المجتمع حتى لا تتفاقم وتصبح عاملا لتأجيج الصراع وتهدد أمن واستقرار المجتمع كمسائل الفقر، والبطالة التي قد تؤدي إلى العديد من المشاكل الأخرى.

– توعية الأفراد بالجانب القانوني وضرورة احترامه باعتباره وسيلة لحماية المواطن بالدرجة الأولى، وان الاخلال به هو في حد ذاته تعدي على الغير وعلى الحريات، والتي تؤدي إلى انتشار الفوضى في المجتمع.

– استغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال لنشر ثقافة الاعلام الأمني الوقائي من الأخطار والآفات باشراك مختلف أطياف وطبقات المجتمع.

3-3- الوعي البيئي:

على غرار الوعي الأمني فإن الوعي البيئي لا يقل أهمية عنها، وإنما قد يتكاملان، فلا يمكن للفرد أن يعيش في أمان إن لم يكن هناك أمن بيئي على حياته، لذلك فقد أصبحت مسألة حماية البيئة هي الأخرى من أولويات دول العالم بدليل المؤتمرات الدولية التي تعقد كل عام، ومطالبها بضرورة حماية البيئة من أخطار التلوث والحفاظ عليها، وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً في ذلك من خلال توجيه الأنظار والرأي العام العالمي والمحلي لما يهدد البيئة من خلال النشاط الإنساني المدمر، " الوعي البيئي هو إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة ومساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب وعي بالبيئة ومشكلاتها، فهو ادراك قائم على المعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية، من حيث أسبابها، وأثارها، ووسائل حلها"

وفي حقيقة الأمر فإن احتواء المشاكل البيئية لا يتسنى إلا بتوفير أليات قانونية لمؤسسات المجتمع المدني كمؤسسات شراكة تعمل على التأهيل البيئي للأفراد من خلال اكسابهم مهارات للحفاظ على البيئة، " إن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر فقط كسياسة من سياسات الدولة يقتصر محتواها على توجيهات وقوانين ذات بعد قصير المدى، بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل فيه مجهودات الدولة من خلال سياستها البيئية مع الثقافة البيئية والوعي البيئي للفرد والمؤسسة والمجتمع"

وهذا ما يفرض على الدولة توسيع مهمة حماية البيئة إلى مؤسسات غير حكومية كشريك مهم وذلك من خلال:

- سن النصوص والتشريعات التي تسمح لها بتقديم الاستشارة والمساعدة، وابداء الرأي في كل المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، من خلال اعلام الجهات المختصة بكل التجاوزات التي تهدد حياة الأفراد والبيئة.

- اشراك منظمات المجتمع المدني في المعلومات المتعلقة بالبيئة من خلال وضع البيانات والاحصائيات تحت التصرف، والتي تعتبر أهم خطوة لاتخاذ الإجراءات العملية لحماية البيئة.

- المساهمة في تكوين اتجاهات الرأي العام نحو القضايا البيئية وفي إثارتها، والذي قد يساهم في رفع مستوى الوعي الإنساني، والتي قد تدفعهم لتبني سلوكيات إيجابية نحو بيئتهم لتجعلها أكثر انسجاماً مع مقتضيات حماية البيئة (حملة غرس مليون شجرة في الجزائر على سبيل المثال).

خاتمة:

على ضوء ما أشارت إليه هذه المداخلة في مساهمة منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تنمية ثقافة الوعي لدى المواطنين فإننا نوصي بما يلي:

– العمل على يكون هناك شراكة بين المنظمات والحكومة فقيام دولة عصرية حديثة قوية مرهون بتحقيق مجتمع واع.

– العمل على تغير المفاهيم الثقافية والعادات السائدة التي لا تشجع على العمل التطوعي الجماعي والتركيز على العلاقات القوية بين الأطراف (الرسمية وغير الرسمية) وتحديدها على أساس حقوق وواجبات كل طرف.

– إزالة العراقيل خصوصا البيروقراطية التي تعترض تأسيس مؤسسات المجتمع المدني واحترام الحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية، بالإضافة إلى مشكل تمويل أنشطتها.

–تنظيم دورات تدريبية لكل العاملين في منظمات المجتمع المدني على مختلف المهارات الإدارية والمهنية بما يحقق رفع كفاءة الأداء وتطوير الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية وفق أسس علمية.

قائمة المراجع:

الشايع عبد الله بن عثمان. **التفكير العلمي الواعي الإيجابي في وسائل الاعلام ومناهج التعليم في المملكة العربية السعودية**، السعودية: نادي المدينة المنورة الأدبي، ط1، 2001.

[2] أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، المجلد 27 ، العدد 3 ،1999 .

[3] بلغيث صبرينة، وعمارة نعيمة. (تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي البيئي في الجزائر)، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 14، عدد3، 2021.

[4] حردان هادي الجنابي. **الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2019.

[5] رحاب مختار. (منظمات المجتمع المدني والدور المرتقب في تدعيم قيم المواطنة وغرس ثقافة الانتماء لدى الفرد الجزائري)، م**جلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 3 ، 2013.

[6] فارس البياتي. **الوعي في العصر الرقمي**، ط1، 2024.

[7] مازن مُحَمَّد دور المجتمع المدني في حماية البيئة، **رسالة ماجيستير في القانون العام**، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2017/2016.

[8] ناجي عبد النور، وحفصي مُحَمَّد الأمين. (دور تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل الوعي الأمني للشباب الجزائري)، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 4، العدد 1، 2020.

[9] حسام شحادة. المجتمع المدني، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

[10] عبد الغفار شكر. **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، سلسلة حوارات القرن الجديد، دمشق: دار الفكر، 2003.

وقف المكتبات العائلية بوادي مزاب ودورها في التنمية الفكرية

–مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت نموذجا–

ط.د زاوي اكرام جامعة غرداية

د. تامثلت براهيم جامع غرداية

ملخص الدراسة:

تهدف المداخلة إلى الوقوف على مفهوم وقف المكتبات العائلية بوادي مزاب ودورها في التنمية الفكرية لمختلف فئات المجتمع، ولعلّ من بين تلك المكتبات؛ مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت ومكتبة الشيخ مُحَّد بن يوسف اطفيش ومكتبة الأستاذ عبد الرحمان حواش ومكتبة المؤرخ الشيخ مُحَّد علي دبوز ومكتبة الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض ومكتبة الشيخ البكري وغيرها، حيث لهذه المكتبات في الماضي والحاضر دورا بارزا في تثقيف الأفراد وتوجيههم بما يتناسب مع رؤية المجتمع وأهدافه وخدمة ديننا الحنيف، وفي هذه المداخلة سنقدّم تعريفا مركزا عن مكتبة الحلقات للشيخ الحاج حمو تامتلت، والتي تعدّ مركزا لرواد العلم والمعرفة إلى يومنا هذا، حيث تعتمد على أفراد العائلة في الإشراف والمتابعة والفعالية والتطوير.

الكلمات المفتاحية: المكتبة العائلية، الوعي الفكري، مزاب، مكتبة تامتلت.

Abstract :

The intervention aims to explore the concept of family libraries in the M'zab Valley and their role in the intellectual development of various segments of society. Among these libraries are the Library of Sheikh Hajj Hamou Tamtelt, the Library of Sheikh Mohamed Ben Yousef Atfich, the Library of Professor Abdelrahman Hwaish, the Library of the historian Sheikh Mohamed Ali Debouz, the Library of Sheikh Ibrahim Ben Omar Bioud, and the Library of Sheikh Al-Bakri, among others. These libraries have played a significant role in the past and continue to do so in educating individuals and guiding them in alignment with the vision and objectives of the community, serving our noble religion. In this intervention, we will provide a focused definition of the Sheikh Hajj Hamou

Tametelt Library, which remains a center for scholars and seekers of knowledge to this day, relying on family members for supervision, follow-up, effectiveness, and development.

Keywords: Family Library, Intellectual Awareness, M'zab, Tametelt Library

مقدمة:

من أهم المظاهر التي يتجلى فيها البعد الفكري للوقف؛ إنشاء المكتبات ورعايتها وتزويدها بالكتب، والوقف على المكتبات وفتح أبوابها أمام طلاب العلم، يعكس اهتمام المسلمين للعلم، وحرصهم على نشره بين الناس، وتقديرهم البالغ لأهله وطلابه، وبفضل هذا الاهتمام الذي غرسه الإسلام في أهله أقبل الناس على وقف الكتب وإنشاء المكتبات العامة والخاصة -العائلية-، وإن وقف المكتبات والكتب كان من مفاخر الحضارة الإسلامية ومآثرها التي فاقت بها سائر الحضارات، ولقد اتخذت هذه المكتبات أسماء متعددة مثل خزانة الكتب، وبيت الكتب، ودار الكتب، ودار العلم، وبيت الحكمة.

ولم يكن الخلفاء والأمراء والوزراء هم وحدهم الواقفون للمكتبات في سبيل الله، بل كان إلى جانبهم العلماء والأغنياء من أصحاب الأيادي البيضاء الذين يمارسون تلك الفضيلة، من أمثال علي بن يحيى بن المنجم —وزير المتوكل العباس- الذي أنشأ مكتبة في سبيل الله، وخصص لها وقفاً للإنفاق على من يفد عليها، ونصت وثيقة وقفها على أن من يفد إليها يحق له الإقامة، وأخذ نفقته من الوقف المرصود لها، وذكر ابن جبير في رحلته إلى مصر ما يدل على مبلغ إعجابه بمكتباتها يقول "ومن مناقب هذا البلد (أي مصر)، ومفاخره أن الأماكن في هذه المكتبات قد خصصت لأهل العلم فيهم، فهم يفدون من أقطار نائية فيلقى كل واحد منهم مأوى يأوي إليه ومالاً يصلح به أحواله".

وبفضل وقف الكتب والمكتبات انتشرت الثقافة في العالم الإسلامي وشملت جميع طبقات الناس، فقد كان نظام المكتبات يشجع الناس على الإقبال عليها لما يجدونه من العناية والنفقة السخية والإقامة المريحة، فينكبون على القراءة والنسخ والمطالعة، لايزعجهم هَمٌّ، ولايشغلهم خوف، كل هذا بفضل الخير العميم الذي فاض على المجتمع الإسلامي من مؤسسة الوقف العامرة.

وفي هذا النهج الإسلامي الوجيه، تأتي المكتبات في الجنوب الجزائري لتقدّم خدمات علمية واجتماعية لروادها من مختلف أصقاع العالم، ولعلّ من تلك المكتبات؛ مكتبات وادي مزاب، حيث تشكل مراكز تقاطع للباحثين المحليين أو الرحالة، الذين يجمعهم مقصد البحث العلمي والفضول المعرفي، وتأتي مكتبة الحاج حمو تامتلت بما تقدّمه من خدمات علمية وإقامية لزوارها في نهج فلسفة ما سبق.

مما سبق فإننا نجد أن لهذه المكتبات العائلية خصوصا دورا بارزا في خدمة المجتمع بجميع فئاته ذكورا وإناثا، وهو ما يدفعنا إلى تقصي هذا الموضوع وتقديمه كمداخلة في هذا الملتقى من خلال توجيه التساؤلات الآتية:

1. ما مفهوم المكتبات الوقفية العائلية؟
2. ما الدور الذي تقدمه المكتبات الوقفية العائلية للمجتمع المدني؟
3. ما برامج هذه المكتبات –مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت نموذجا-؟
4. **أهداف الموضوع:**

- التحسيس بأهمية المكتبات الوقفية العائلية في خدمة أبناء المجتمع والرفع من الوعي الفكري لدى فئاته، تجنبا للوقوع في مشكلات الفراغ وغياب رؤى العائلات فكريا.
- توجيه العائلات إلى المحافظة على الإرث الفكري الحضاري وخدمته بما يرجع بالنفع على العائلة خصوصا –نقطة رابطة لأفراد العائلة واهتمام فكري جاذب- والمجتمع عموما.
- التعريف بمكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت ومجالاتها واهتماتها، ودورها في خدمة المجتمع المدني من خلال تنمية الوعي الفكري لدى أفراد العائلة أو روادها.

أهمية الموضوع:

في ظل استغناء العديد من العائلات عن مكتباتها وتوقيفها للمكتبات العامة، بغرض التخلص من المسؤوليات التي تتحملها، حيث تتحمل العائلة العديد من المهام؛ بداية بتوفير أمين لها إلى توفير الحيّز الجغرافي والبيئة المناسبة للكتب والباحثين، توفير الخدمات المختلفة؛ الورقية والإلكترونية مع توفير آلات النسخ والطباعة.. إلى توفير الإيواء والإطعام للرواد القادمين من مناطق بعيدة، فكل ما سبق يعدّ أعباء مالية على العائلة تحمّلها، فمن هذا المنطلق تجد العائلة راحة عند إعادة تحويل الوقف إلى المكتبات العامة، غير أنّ وقوف العائلة عليها والحرص في تحمّل خدماتها يجعل للعائلة أهداف سامية تجمعها، ترتبط بالجانب الفكري مع الاهتمام بخدمة الآخرين.

الأكيد أن توجّه العائلة إلى الاهتمام بخدمة الشؤون الفكرية البحثية يساهم في الرفع من مستوى التفكير الوجودي والمقصدي لأفرادها، من خلال خدمة مختلف رواد المكتبة والاحتكاك بهم ضمنيا، منه التعرف على مختلف الثقافات، المجتمعية والفرعية والعالمية، ومن جهة أخرى فإن رواد المجتمع للمكتبة يساهم في الرفع من وعيهم وثقافتهم، تأثرا بمختلف ما تتضمنه المكتبة من قيّم وآراء واتجاهات في أوعيتها، كما أن الاجتماع في حيّز جغرافي والتفاعل في ضوء أفكار الباحثين واجتهاداتهم يؤدي إلى تعميق ثقافة المجتمع وتراثه في النفوس وإلى تقبّل ثقافات الآخرين والانسجام معها.

مما سبق فإن الحفاظ على هذا النوع من المكتبات يعدّ حفاظا على تراث المجتمع ومكتسباته، وتوجيها للعائلة للرقي في مستوى وعيها من خلال اهتمامها المكتبي، وتنمية للوعي المدني من خلال توفير بيئة علمية لروادها.

المحور الأول: وقف المكتبات العائلية:

1) مفهوم الوقف:

الوقف تشريع إسلامي أصيل ، يستمد مشروعيته من السنة النبوية القولية والفعلية، وهو أسلوب حضاري متقدم للتمويل الذاتي للمرافق الإسلامية ، ومؤسساته الاجتماعية والدينية والعلمية .

ورد تعريفه في اللغة بأنه: "الحبس والمنع، وفيه لغتان: أوقف يوقف إيقافاً، ووقف يقف وقفاً. قال تعالى (وقفوهم إنهم مسؤولون) () .

وفي الشريعة بصورة عامة: "عبارة عن حبس المملوك عن التمليك من الغير"() .

" حبس العين على ملك الواقف ، والتصدق بمنفعتها ، أو صرف منفعتها إلى من أحب"()

2) مشروعية الوقف:

ينتمي الوقف أصالة في الشريعة الإسلامية بشكل عام إلى القربات التي يُتَقرَب بها إلى الله عز وجل لنفعه المتنوع والمتعدد، والمتعدي ، فخير خلق الله أكثرهم نفعاً لعباده ، بل إنه "من أحسن القربات ." () ، فهو "الصدقة الجارية بعد الموت... التي نص عليها في الحديث الشريف الذي رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة τ أن رسول الله ρ قال :إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة أشياء:

إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له.) () .

اتفق العلماء على أن المقصود من "الصدقة الجارية" هو الوقف، وهو ما أيده العلامة الملا علي القاري وغيره بأن معنى "جارية : يجري نفعها فيدوم أجرها كالوقف في وجوه الخير .

3) مفهوم المكتبات العائلية:

المكتبات التي تقتنيها العائلة في منزلها وتستفيد منها في تنمية الوعي الثقافي والمعرفي لدى أفرادها، وتُعد المكتبات العائلية من الأدوات الهامة التي تساهم في تثقيف المجتمع من خلال توفير مصادر معرفية متنوعة ومتاحة للأفراد من مختلف الأعمار والفئات.

تُسهم في تعزيز ثقافة القراءة في الأسرة، حيث تحفز الأفراد على القراءة والتعلم الذاتي، وهذا النوع من المكتبات يعزز أيضًا من قيمة الكتاب في الحياة اليومية للعالة، ويُسهم في توفير بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي وتنمية المهارات العقلية.

4) خصائص المكتبة العائلية الوقفية:

- الاستدامة: المكتبة العائلية الوقفية تستمر في خدمة المجتمع على مدار الأجيال، حيث يتم تخصيص محتوياتها لخدمة التعليم والتثقيف.
- الدور التعليمي والتثقيفي: تسعى هذه المكتبات إلى نشر الثقافة والوعي المعرفي بين أفراد الأسرة والمجتمع من خلال توفير مجموعة متنوعة من الكتب التي تهم جميع الفئات العمرية.
- المشاركة المجتمعية: المكتبة العائلية الوقفية مفتوحة لجميع أفراد المجتمع، وتتم إدارة الأنشطة الثقافية والتعليمية التي تساهم في تعزيز الوعي والمعرفة.
- الوقف الشرعي: تكون المكتبات موقوفة وفقًا للمعايير الشرعية، حيث يتم تخصيص مواردها لخدمة العلم بشكل دائم.
- الإشراف المستمر: عادة ما يتم إدارة هذه المكتبات من قبل أفراد الأسرة أو القائمين على الوقف لضمان استمرارية الخدمة وتنظيم الفعاليات.

5) أهمية المكتبة العائلية الوقفية:

- نشر الثقافة والوعي: تسهم المكتبات العائلية في تعزيز الثقافة في المجتمع من خلال توفير مكتبة غنية بالمعرفة، مما يساعد في تحسين التعليم.
- التعليم المستدام: المكتبة العائلية الوقفية تضمن استمرارية الوصول إلى المعرفة للأجيال القادمة، وتساهم في الحفاظ على الإرث المعرفي.

- خدمة المجتمع: تعمل المكتبات العائلية على تقديم خدمات معرفية مجانية للمجتمع، مما يعزز من التكافل الاجتماعي.
- الترابط الأسري والمجتمعي: تسهم المكتبات العائلية في تقوية الروابط الأسرية والتواصل بين أفراد الأسرة وبين المجتمع الأوسع.

المحور الثاني: مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت وتنمية الوعي الفكري:

1) **التعريف بالمكتبة:** " تَدَّارْتْ أَنْوَعْزَامْ ": صرح علمي اجتماعي حضاري يهتم بـ:

- شؤون النخبة: وهي مجموع الاهتمامات العلمية والعملية للباحثين المقبلين على إنجاز بحوث أكاديمية هادفة لتشخيص ومعالجة إشكالات اجتماعية واقتصادية وثقافية... للمجتمع المحلي والوطني والدولي، وذلك من خلال اقتراح بدائل وحلول وخطط استراتيجية وتشغيلية، سواء كان البحث عصاميا متخصصا أو تتويجا لمرحلة أكاديمية ليسانس أو ماجستير أو دكتوراه.
- شؤون العامة: وهي مجموع اهتمامات جميع الفئات والشرائح الأخرى للمجتمع تربويا واجتماعيا وثقافيا، كما تختلف استفادتهم توفيقا بين الحاجة والطلب وأهداف المكتبة.

2) **الدوافع:**

- إيجاد مكان آمن لاحتضان مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت وحلقاتها.
- إيجاد حيّز جغرافي منفتح على جميع انشغالات وتحديات سكان المنطقة.
- توقيف هدر الطاقة نتيجة عزوف الكثير من الباحثين أو توقفهم عن إتمام بحوثهم ودراساتهم الأكاديمية ومناقشتها.
- طول المدة والتراخي في إنجاز الدراسات والبحوث بسبب الانشغالات الاجتماعية والأسرية.

3) **الأهداف:**

- ✓ تأطير الباحث ودعمه ومرافقته خلال مراحل البحث.
- ✓ إثراء خبرات الباحثين من خلال استضافة شخصيات متخصصة من داخل الوطن وخارجه.
- ✓ ترسيخ ودعم القيم الخيرية من تضحية وإخلاص وتفان وأخوة وتعاون وتبادل علمي ومهاري بين باحثي مختلف التخصصات، مع استثمار الخبرات المتراكمة.
- ✓ توفير بيئة محفزة تتوفر على جميع شروط الراحة والعمل.

- ✓ توفير بيئة مناسبة للتفرغ التام والمغلق في إنجاز البحث.
- ✓ تعميم الاستفادة من مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت لجميع الفئات بنين وبنات.
- ✓ دعم منهج حلقات الشيخ المتخصصة في الشريعة والشؤون العامة للمجتمع وضمان استمرارها في تخريج دعاة ومصلحين اجتماعيين.
- ✓ تفعيل مجالات أخرى في الأوساط الاجتماعية من خلال برمجة حلقات في التربية وعلم النفس والأدب والقانون..
- ✓ المساهمة بفعالية في تربية وتثقيف أبناء المجتمع بالرفع من طموحاته وأهدافه.
- ✓ دعم المهام الإدارية الحكومية والاجتماعية من خلال تحضير كوادر ذات كفاءة لتولي هذه المسؤوليات.
- ✓ إيجاد بيئة مناسبة ثرية لأعمال لجان المناهج التابعة لمؤسسة الشيخ عمي سعيد.
- ✓ تطوير المناهج التعليمية للمؤسسات التربوية الحرة بوادي مزاب.

4) أجنحة المكتبة:

- ➢ جناح مكتبة الشيخ الحاج حمو تامتلت:

– نبذة تعريفية عن المكتبة: تعد المكتبة مكتبة حلقات إذ يتعدد كل عنوان إلى أكثر من خمس نسخ فلكل عضو في الحلقة نسخة، ونشير إلى أن المكتبة تعرضت للحرق والتخريب في أحداث 1985م نتيجة الصراع الطائفي المذهبي في منطقة "زقاق اليهود"، بعدها كوَّن الشيخ مكتبة جديدة وهي الموجودة حاليا.

قبل وفاة الشيخ كانت المكتبة مقسّمة على أربع محلات "دَارَيْهِ في كل من (إغولاد انتيرست، وأوجرينت)، ومَرْكَزَي فرقة إيلمان (الغابة، القصر)"، وبعد وفاته تمّ جمعها في مركز تابع للمسجد العتيق بحي سالم وعيسى، ليتمَّ تجميدها بمركز آخر لفترة زمنية إلى أن تمّ إعادة نشاطها في المركز الحالي بوسط المدينة.

تعتمد المكتبة حاليا على نمط الإعارة الداخلية في الاستفادة من مصادرها، أخذا بوصية الشيخ التي تنص على أن لا تعار إعارة خارجية ولا توهب ولا تورث ولا تباع.

– مجالات المكتبة وعدد العناوين والنسخ: تضمّ المكتبة بين جنباتها أكثر من خمسة آلاف عنوانا موزعا على عدّة مجالات وفنون علمية وأدبية وشرعية.

- جناح الباحثين في مختلف التخصصات الأكاديمية ولجان المناهج لمؤسسة الشيخ عمي سعيد: يتوفر هذا الجناح على:
  - جانب للباحثين يتوفر على جميع التسهيلات والوسائل المساعدة على إنجاز البحوث والدراسات وتبادل الخبرات.
  - جانب للجان المناهج العاملة لمؤسسة الشيخ عمي سعيد.
- جناح الإيواء والإطعام والخدمات الصحية: يتوفر على قاعة نوم ومطبخ لإعداد الوجبات والإطعام ومرافق للخدمات الصحية.
  - ملاحظة: يتوفر المركز على تكييف صيفي وتكييف شتوي بهدف توفير جو مناسب للعمل.

5) النظام الداخلي للمكتبة:

- الشعور الداخلي العميق بالانتماء إلى المركز يستوجب خدمة أي طلب مستحدث في المركز، وبهذا فلا بد من الروح التطوعية لدى أي رائد من الرواد (النظافة، نسخ وطباعة).
- الحفاظ على مرافق المركز وعتاده (الطابعة، الناسخة، الداتاشو، الطاولات، الكراسي، الأفرشة، المرافق العامة...) مع حسن استعمالها، والتصرف بلباقة وإنسانية تامة تجاهها. كما يتيح المركز استغلال خدمة الانترنيت في موضوع البحث وشؤون المجتمع لا غير.
- الاستفادة مجانا من جميع خدمات المكتبة ومرافقه باستثناء النسخ والطباعة.
- على كل باحث أراد الاستفادة من المكتبة الاتصال بالمسؤول وتقديم موضوع البحث وهدف الانضمام والتعهد بما ينص عليه القانون والالتزام به.
- على كل باحث استعمال حاسوبه الشخصي لذا يمنع استعمال حواسيب الآخرين أو حواسيب المكتب إلا باستشارة المسؤول، كما يمنع الفضول على أعمال الآخرين وشؤونهم إلا فيما يخص المصلحة العامة.
- يمنع المبيت لأي شخص في المكتبة إلا بعد إذن من مسؤول المركز، كما على أي باحث منضم إلى المكتبة أن يتّسم بالهندام الإسلامي المقبول في المنطقة (مظهرا وباطنا).

6) **أهم إنجازات المكتبة:** رغم حداثة المكتبة إلا أنه قد حقق مجموعة من الإنجازات تتمثل في:

- التفاف الكثير من الباحثين حول المكتبة والمساهمة في إنجاح أهدافها والسعي في الاستفادة من خدماتها.
- إتمام مجموعة من الباحثين لبحوثهم ومناقشتها وذلك في مستويات مختلفة (ماستر، ماجستير، دكتوراه).
- متابعة ملفات هامة تخدم العديد من القضايا الاجتماعية مع عقد العديد من جمعيات الأحياء للقاءات دورية فيها.
- تعد المكتبة فضاء خصبا للجان المناهج والتكوين التربوي.

7) **معلومات عامة عن المركز:**

- تتواجد المكتبة بالقصر القديم تغرداين بجانب ساحة الرحبة (السوق القديم للقصر) ويبعد عن الساحة بحوالي 50 مترا باتجاه شارع "أغلاد أزلماض"
- انتهت أشغال البناء بتاريخ 20 / 06 / 2012م.
- تقدر المساحة بـ 50 مترا مربعا.
- تضم المكتبة ثلاثة طوابق كل طابق عبارة عن جناح مخصص لمهمة معينة.
- تتوفر المكتبة على المرافق الآتية: مكتبة، قاعة المطالعة والبحث، قاعة للنوم، المطبخ، المرافق الصحية..
- تفتح المكتبة أبوابها يوميا بعد صلاة الصبح إلى 22:00 ليلا، كامل أيام السنة في الغالب.

8) **الطموحات والتحديات:**

- تدعيم المكتبة وإثراءها بكتب جديدة في المجالات المتوفرة حاليا مع استحداث مجالات أخرى، والعمل على دعم السلاسل التي تعرضت بعض أجزائها للتلف أو التي تمّ إصدار أجزاء منها بعد تاريخ 2002م أي بعد وفاة الشيخ.
- التنسيق مع قسم التراث لمؤسسة الشيخ عمي سعيد في معالجة وفهرسة مخطوط المكتبة، وقد تمّ ذلك.

- إنهاء أشغال الفهرسة الإلكترونية للمكتبة بهدف تعميمها على المكتبات الأخرى الموجودة بالوادي وعبر الوطن وذلك خدمة للباحثين.
- العمل على إيجاد مكتبة إلكترونية رقمية تجمع البحوث الأكاديمية والمتخصصة في جميع المجالات خدمة لباحثات المكتبة والكليات الخاصة والعمومية بالمنطقة، وللباحثين عامة.
- الانتقال من الحضن العائلي للمشروع إلى الحضن الاجتماعي.
- توسعة مساحة المركز ونشاطاته نظرا للطلب والإقبال المتزايد حتى من قصور أخرى خارج قصر غرداية.

خلاصة المداخلة:

تعد المكتبات العائلية من الأدوات الثقافية والمعرفية المهمّة التي تساهم بشكل فعال في تعزيز الوعي الفكري والاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع، فهي توفر بيئة غنية بالمصادر التعليمية التي تأخذ بتطوير مهارات البحث والتفكير النقدي، مما يعزز قدرة الأفراد على التعامل مع المعلومات وتحليلها بطرق علمية وموضوعية، وبالنسبة للباحثين تعتبر المكتبات العائلية مصدرًا هامًا لدعم الأبحاث، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الكتب والمراجع التي تساعدهم في توسيع آفاقهم المعرفية.

علاوة على ذلك، تساهم المكتبات العائلية في تعزيز التفكير المستقل، حيث توفر لأفراد الأسرة فرصة للوصول إلى مختلف المجالات المعرفية كالعلوم والأدب والفلسفة والتاريخ، وهي تساعد على تنمية الوعي الفكري من خلال تقديم مواد تعليمية ترتبط بقضايا معاصرة تؤثر في المجتمع، مما يساهم في توجيه الأفراد نحو التفكير النقدي والإيجابي حول القضايا الاجتماعية والسياسية.

تعتبر المكتبات العائلية أيضًا وسيلة أساسية لتشجيع القراءة والتثقيف الذاتي داخل الأسرة، من خلال تخصيص وقت للقراءة والتعلم المستمر، كما تسهم في تطوير مهارات الأفراد الأكاديمية والاجتماعية، وهي بذلك تؤدي دورًا هاما في تقليص الفجوات المعرفية بين أفراد المجتمع، خاصة عندما تتوفر على اوعية تعليمية شاملة ومتنوعة تناسب جميع الأعمار والفئات.

كما تساهم المكتبات العائلية في تعزيز التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، حيث يمكنهم الانخراط في مناقشات حول الكتب والمواضيع المطروحة، مما يرسخ ثقافة التواصل والتفاعل المعرفي، وهي بذلك تشكل ركيزة أساسية في بناء مجتمع واعٍ ومتعلم، حيث تعمل على تطوير الفكر المستقل، وتحفيز الأفراد على البحث والتحليل، وتعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي، وهي بذلك توفر للأفراد فرصة للتعلم المستمر وتقديم المعرفة للأجيال القادمة، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الفكري في المجتمع.

توصيات ومقترحات:

- الحفاظ على مكسب المكتبات العائلية وتشجيع المبادرات في هذا المجال، وتجنب التوجيه إلى جمع موارد المجتمع وأوعية موروثه المادي –كتب ووثائق- في مكتبات عامة تقوم بها جهة تنظيمية معيّنة.
- دعم المكتبات العائلية بقروض مالية ووسائل مادية من الجهات الوصية، ضمانا لاستمراريتها في خدمة المجتمع وحفاظا على نية الموقف، نظرا لانحصار تبرعات المحسنين أمام زيادة الأعباء.
- خلق بيئة من التنافس بين المكتبات العائلية، من خلال وضع مسابقات بينها أو معايير تقييمية سنوية أو سداسية، تقدّم جوائز محفزة للفائزين في المسابقات أو الملتزمين بالمعايير المحددة، وذلك بغرض التطوير في خدماتها وضمانا لاستمراريتها في وجه من الثراء الدائم.
- إشراك المكتبات العائلية بالنظام الرقمي الخاص بالمكتبات الجامعية، بغرض توفير مختلف الأوعية المعرفية الجامعية –كتب، أطروحات، رسائل، مجلات ودوريات..- إلكترونية بين يدي الباحثين الرواد لهذه المكتبات.

قائمة المراجع:

1. العقيلي، م. (2015)، الكتابة والقراءة في المكتبات العائلية الوقفية، دور المكتبات الوقفية في المجتمع، مجلة المعرفة، 42(3)، 56-68.
2. عبد الله، أ. (2018) المكتبة الوقفية في العالم العربي، المكتبات العائلية كأداة للثقافة المجتمعية، دار الفكر العربي.
3. عابدين، ر. (2017) الوقف والتعليم في العالم الإسلامي، مكتبات الوقف: تاريخها وأثرها في التعليم، جامعة الأزهر.
4. الحسن، ف. (2019) دور المكتبات الوقفية في تحفيز التعليم المستدام، تعليم بلا حدود: المكتبات الوقفية ودورها في التنمية المجتمعية، مجلة التنمية الاجتماعية، 14(2)، 112-124.
5. توفيق، أ. (2020) الوقف الإسلامي: من المفهوم إلى التطبيق، الوقف والتعليم في العصر الحديث، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، 22(4)، 75-89.
6. القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية رقم 42.
7. السرخسي، شمس الدين (1324) ط1، مصر : مطبعة السعادة ، ج12 ،ص27.
8. الشلبي، شهاب الدين أحمد (1313) حاشية على تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط1، مصر: المطبعة الأميرية ببولاق، ج 3 ، 324 .
9. القرافي، شهاب الدين أحمد بن ادريس (1994)، الذخيرة، ط1، تحقيق سعيد أعراب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج6،ص322.
10. صحيح مسلم مع شرحه إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق يحي إسماعيل (1419/ 1998)، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، دار الوفاء بمصر، (باب ما يلحق الإنسان بعد وفاته) ،ج5،ص373.

عنوان المداخلة: رأس المال السيكولوجي والثقة الاجتماعية: تحليل للآليات النفسية والاجتماعية الدافعة للتنمية الشاملة"

د عبد الرحمان خطارة . جامعة غرداية

د. عبد الرحمان بقادير. جامعة غرداية

ملخص البحث باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل معمق للآليات النفسية والاجتماعية التي تُفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة، من خلال استكشاف العلاقة الديناميكية بين رأس المال السيكولوجي (PsyCap) والثقة الاجتماعية. ينطلق البحث من فرضية أن نجاح مسارات التنمية المستدامة يتجاوز الاعتماد على الموارد المادية ليشمل الموارد الداخلية للأفراد. يُعرَّف الرأس مال السيكلوجي PsyCap بأنه حالة تنموية إيجابية تتجسد في أبعاد الأمل، الكفاءة الذاتية، الصمود، والتفاؤل. تشير النتائج التحليلية، المستندة إلى نظريتي التعلم الاجتماعي المعرفي والنظرية الإسنادية، إلى أن الرأس مال السيكلوجي PsyCap يعمل كـمُدخَل سيكولوجي مُولِّد للثقة؛ حيث تمنح الكفاءة الذاتية والصمود الفرد القدرة النفسية على تحمل مخاطر الثقة والتعافي من الإخفاقات المؤسسية، بينما يعمل التفاؤل كمرشح إدراكي يمنع الانهيار التراكمي للثقة عبر الإسناد الإيجابي للسلوكيات. ويُترجم هذا التفاعل إلى آثار تنموية ملموسة تتمثل في تعزيز الاستثمار، والمشاركة المدنية، وقبول الإصلاحات الاقتصادية، ما يرسخ الشرعية المؤسسية ويدعم الاستدامة. وبناءً عليه، يوصي الباحث بضرورة دمج تدخلات الرأس مال السيكلوجي PsyCap الجماعي في الاستراتيجيات التنموية واعتماد مؤشرات تقيس جودة الثقة وقوة التعافي النفسي للمجتمع لضمان فاعلية الموارد واستدامتها.

الكلمات المفتاحية: رأس المال السيكولوجي، الثقة الاجتماعية، التنمية الشاملة، الكفاءة الذاتية، الصمود، التفاؤل، الأمل، رأس المال الاجتماعي، الثقة المؤسسية، الآليات النفسية.

ملخص البحث باللغة الانجليزية:

This research aims to provide an in-depth analysis of the psychological and social mechanisms that lead to the achievement of Inclusive Development, by exploring the dynamic relationship between

Psychological Capital (PsyCap) and Social Trust. The study is based on the premise that the success of sustainable development paths transcends reliance on material resources to encompass individuals' internal resources. PsyCap is defined as a positive developmental state embodied in the dimensions of Hope, Self-Efficacy, Resilience, and Optimism. Analytical findings, based on Social Cognitive Theory and Attribution Theory, indicate that PsyCap functions as a generative psychological input for trust; where Self-Efficacy and Resilience equip the individual with the psychological capacity to endure the risks of trust and recover from institutional failures, while Optimism acts as a perceptual filter that prevents the cumulative collapse of trust through positive attribution of behaviors. This interaction translates into tangible developmental impacts, notably fostering investment, civic participation, and the acceptance of economic reforms, thereby solidifying institutional legitimacy and supporting sustainability. Accordingly, the researcher recommends integrating collective PsyCap interventions into development strategies and adopting indicators that measure the quality of trust and the psychological recovery strength of the community to ensure resource effectiveness and long-term viability.

:**Keywords**

Psychological Capital (PsyCap), Social Trust, Inclusive Development, Self-Efficacy, Resilience, Optimism, Hope, Social Capital, Institutional .Trust, Psychological Mechanisms

مقدمة:

شـهد العصـر الحـديث تحـولات جذريـة في مختلـف المجـالات و الميـادين، لـذا أصـبح رهـان الـدول يتوقـف علـى مواكبـة التطـورات و التحـولات المتسـارعة في المجـالات الاقتصـادية منهـا و الاجتماعيـة ، و الصـحية، والتعليميـة و غيرهـا.. لـذا أصـبح لزامـا علـى هـذه الـدول و المجتمعـات أن تواكـب المسـار التطـوري مـن

خلال ريادتها في المشاريع التنموية قاطبة، فالتنمية هي القلب النابض لمسايرة النمو والتطور العالمي المتسارع و المتغير، لذا نجد أن مشاريع التنمية المستدامة تتوقف أساسا على رأس المال المادي و الاقتصادي كمحرك أساسي للنمو، إلا أن هذه الانماط التنموية أصبحت ضمن النظم التقليدية، لأن الأدبيات الحديثة في التنمية البشرية أصبحت تؤكد على أن جودة الحياة والتقدم المجتمعي لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن الموارد الداخلية للأفراد والتفاعلات الإيجابية بينهم. إذ يمثل هذا التحول اعترافاً بالدور الحاسم للعوامل غير المادية، وفي مقدمتها البعدان النفسي والاجتماعي.

فأدبيات التنمية تقتضي تحولاً نموذجياً جذريا، وذلك من خلال التركيز الأحادي على رأس المال المادي (الموارد الطبيعية، البنية التحتية) إلى الاعتراف بالدور الحاسم للرأسمال البشري والاجتماعي في تحقيق التقدم المستدام؛ هذا التحول استلزم إعادة صياغة جديدة لمفهوم التنمية، و التي تشمل القدرات (Capabilities)، و الخيارات (Choices)، والرفاهية الشاملة (Well-being Holistic).

ضمن هذا الإطار الموسع، تبرز الحاجة إلى تفكيك المكونات الدقيقة التي تشكل النسيج الداخلي للمجتمع؛ فالتنمية الفعالة ليست مجرد مجموعة من البرامج الاقتصادية فحسب، بل هي نتاج تفاعل إيجابي بين الموارد النفسية الداخلية للأفراد (Intra-Personal Resources)؛ و جودة العلاقات والروابط المجتمعية (Inter-Personal Bonds)

لذا فإن نجاح التنمية يتحقق في بناء العلاقة الايجابية بين كل من الدولة و المؤسسات من جهة والفرد والمجتمع من جهة أخرى، في علاقة تفاعية مبنية على الثقة، إذ أن استمرارية التنمية وتطورها يتوقف على القابلية الاجتماعية و الفردية لتفعيلها، وبالتالي فإن الرأس مال السيكلوجي للافراد و الثقة الاجتماعية هي السبيل الاوحد في تدعيم المسار التطوري و التنموي وتحقيقه فعليا، فالمشاريع التنموية المطبقة مع غياب الوعي الفردي و الارادة الاجتماعية، تجعل التنمية . مهما كانت نوعها و حجمها . تنمو بوثيرة متثاقلة، ومؤقتة تؤول إلى الزوال.

على الرغم من الأهمية المعترف بها للثقة الاجتماعية كـ "مُزَلّق اجتماعي" يقلل تكاليف المعاملات ويعزز التعاون، فإن الآليات النفسية الكامنة التي تبني هذه الثقة لا تزال غير مستكشفة بما يكفي في سياق

التنمية؛ إذ لا يمكن للفرد أن يقرر الثقة في غريب، أو في مؤسسة حكومية، دون وجود دافع نفسي داخلي يدعم هذا القرار المحفوف بالمخاطر.

من خلال هذا البحث نحاول أن نعالج هذه الفجوة عبر استكشاف رأس المال السيكولوجي (PsyCap) كمتغير سيكولوجي مهم لا يمكن إغفاله؛ إذ أن الموارد النفسية الإيجابية للأفراد تساهم بشكل مباشر في تشكيل توقعاتهم وسلوكياتهم تجاه الآخرين والمؤسسات.

تتمحور الإشكالية الجوهرية لهذا البحث حول التساؤل التالي: *كيف يؤثر المستوى العالي للأفراد من رأس المال السيكولوجي (بأبعاده الأربعة: الأمل، الكفاءة الذاتية، الصمود، والتفاؤل) على مستويات الثقة الاجتماعية لديهم (بشقيها الأفقي والعمودي)؟ وكيف يُترجم هذا التفاعل الديناميكي إلى آليات داعمة للتنمية الشاملة والمستدامة؟*

أهداف وأهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج تحليلي يدمج نظريات علم النفس الإيجابي و مفهوم الرأس مال السيكلوجي ضمن إطار رأس المال الاجتماعي، مما يثري الفهم النظري للعلاقة بين الموارد الداخلية والنتائج المجتمعية.

كما نحاول أن نعمد إلى تحليل دقيق لمدى مساهمة كل بعد من أبعاد الرأس مال السيكلوجي في بناء الثقة، لتجاوز النظر إلى الرأس مال السيكلوجي كمتغير أحادي.

بالاضافة إلى توفير قواعد مهمة لصانعي القرار لدمج التدريب على الرأس مال السيكلوجي (PsyCap Interventions) كجزء أساسي من برامج بناء الثقة ومكافحة الفساد والإحباط الاجتماعي، مما يضع بناء الوعي الفردي و الجماعي في صلب الاستراتيجيات التنموية.

1. الإطار المفاهيمي:

أ. مفهوم رأس المال السيكولوجي (Psychological Capital – PsyCap)

يُعد رأس المال السيكولوجي (PsyCap)، كما بلوره **لوثانز وزملاؤه (Luthans et al.)**، تطويراً في علم النفس التنظيمي والإيجابي. ويُعرَّفه بأنه:

"حالة تنموية إيجابية للفرد تتميز بامتلاك موارد نفسية إيجابية قابلة للقياس، والتطوير، وذات أثر على الأداء والنتائج المرجوة."

تتجسد هذه الموارد في أربعة عناصر أساسية، تُشكل اختصاراً (HERO) وهي:

ـ **الأمل (Hope)** و يعني الإصرار على الهدف مع تصور مسارات بديلة للوصول إليه. كما يعمل على تدعيم **الرؤية التنموية** والتخطيط طويل الأمد.

ـ **الكفاءة الذاتية (Efficacy)** و هي الثقة بقدرة الفرد على بذل الجهد اللازم لتنفيذ المهام بنجاح. من خلال تحفيز **المبادرة** والمشاركة في المشاريع التنموية.

ـ **الصمود (Resilience)** ويقصد به القدرة على التعافي والتكيف مع الشدائد والعودة بشكل أقوى من السابق. وذلك لضمان **الاستمرارية** التنموية رغم الأزمات والتحديات.

ـ **التفاؤل (Optimism)** ويعني التوقع الإيجابي للمستقبل وإسناد النجاح لعوامل داخلية والفشل لعوامل خارجية مؤقتة.**مما يعزز الاستثمار** ويقلل من الخوف من المخاطرة.

ب. مفهوم الثقة الاجتماعية (Social Trust)

تُعد الثقة الاجتماعية من أبرز مكونات رأس المال الاجتماعي، ويُنظر إليها كعامل أساسي في تحريك عجلة التعاون والنمو؛ و يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين:

- **الثقة المعممة (Generalized Trust)**: هي الاعتقاد العام بأن معظم الناس يمكن الثقة بهم، أو أنهم سيتصرفون بنوايا حسنة في التفاعلات الاجتماعية؛ كما أن هذه الثقة تُقلل من تكلفة المراقبة وتسهل المعاملات بين الأفراد غير المعروفين.

- **الثقة المؤسسية (Institutional Trust)**: هي ثقة الأفراد في الأنظمة والهيئات الرسمية (الحكومة، القضاء، الشرطة، إلخ). هذه الثقة ضرورية لقبول الإصلاحات والالتزام بالتشريعات التنموية.

إن الثقة الاجتماعية ليست مجرد ناتج للظروف الخارجية، بل تتأثر بشدة بالمرشحات النفسية (Perceptual Filters) للأفراد الذين يمتلكون رأس مال سيكلوجي PsyCap عالٍ؛ ويكونون أكثر استعداداً نفسياً، مع توقع النوايا الحسنة والثقة في محيطهم.

ج. التنمية الشاملة (Inclusive Development)

يتجاوز هذا المفهوم النمو الكمي (Economic Growth) ليشمل التنمية النوعية والعدالة الاجتماعية. وهي تنمية تهدف إلى رفع مستوى كل من: الرفاهية الذاتية، المشاركة المدنية، والنزاهة المؤسسية، والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي.

2. الأسس النظرية لعلاقة الرأس مال السيكولوجي PsyCap بالثقة:

أ. نظرية التعلم الاجتماعي المعرفي: الكفاءة الذاتية كجسر للثقة:

إن الأساس الأقوى لربط الرأس مال السيكولوجي PsyCap بالثقة يأتي من **نظرية التعلم الاجتماعي المعرفي لباندورة (Social Cognitive Theory – Bandura, 1986)**: ترى هذه النظرية أن الإدراك البشري لا يتأثر بالعوامل البيئية فحسب، بل يتميز بالقدرة على التنظيم الذاتي (Self-Regulation).

- **الكفاءة الذاتية والثقة في التفاعل:** تمثل الكفاءة الذاتية (Self-Efficacy) إيمان الفرد بقدرته على تنظيم وتنفيذ مسارات العمل المطلوبة لإدارة الأوضاع المحتملة. **في سياق الثقة،** لا تتعلق الكفاءة الذاتية بالثقة في نزاهة الطرف الآخر، بل تتعلق بثقة الفرد في قدرته على التعامل مع المخاطر ونتائج خرق الثقة.
  - **الآلية السببية:** الفرد ذو الكفاءة الذاتية العالية يمتلك شعورًا بالتحكم يسمح له بالمخاطرة بالثقة. هو يرى أن فشل التفاعل (خيانة الثقة) هو أمر يمكنه التعافي منه

(Resilience) أو إدارته بفعالية؛ هذا يقلل من الميل إلى التحصين الدفاعي (Defensive Posture) والانسحاب، مما يجعل الأفراد أكثر استعداداً لـ بدء مسارات التعاون والتبادل الاجتماعي.

- **الأمل كنظام تخطيط للثقة**: يمثل الأمل (Hope) لدى شنايدر (Snyder, 1994) مزيجًا من قوة الإرادة (Agency) وقدرة الفرد على تخطيط مسارات للوصول إلى الأهداف (Pathways). في سياق التنمية، يتمحور الأمل حول الهدف التنموي المشترك. هذا التخطيط المسبق يساعد الأفراد على رؤية التفاعلات الاجتماعية على أنها فرص للتقدم وليست مجرد مواقف محتملة للخسارة، مما يرفع من مستوى الثقة في نية الآخرين للتعاون.

ب. النظرية الإسنادية والتفاؤل كمرشح للنية (Attribution Theory):

تُقدم **النظرية الإسنادية (Heider, 1958)** إطاراً لشرح كيف يفسر الأفراد الأحداث والسلوكيات.

يُعد التفاؤل (Optimism)، وهو أحد أبعاد رأس المال السيكولوجي PsyCap، بمثابة مرشح إدراكي يؤثر بشكل مباشر على هذه الإسنادات من خلال:

- **التفاؤل والثقة المعممة**: يميل الأفراد المتفائلون إلى استخدام نمط إسناد إيجابي. عندما يواجهون سلوكاً سلبياً من طرف آخر (مثلاً، شخص يتأخر عن موعد)، يميلون إلى إسناد ذلك إلى عوامل خارجية وغير مستقرة ("من خلال إتخاذ الاعذار له مثلا قد يكون لديه ظروف")، بدلاً من إسناده إلى سمات داخلية ثابتة ("كاتهامه و تحميله خطأه مثلا:هذا الشخص كسول أو غير جدير بالثقة").
  - **الأثر التنموي**: هذا النمط الإسنادي الإيجابي هو ما يغذي الثقة المعممة (**Generalized Trust**). إنه يمنع حدوث "عدوى الشك" أو "الانهيار التراكمي للثقة" الذي يمكن أن يحدث في المجتمعات المتشائمة حيث يُفسر كل إخفاق على أنه دليل على الفساد المتأصل أو سوء النية.
- **الصمود ومنع الانكفاء الاجتماعي**: الصمود (Resilience) يكمل دور التفاؤل. إنه يمثل آليات المواجهة النشطة التي تمنع الفرد من اللجوء إلى الانكفاء الاجتماعي (Social

Withdrawal) بعد التعرض لخيبةٍ في الثقة. الصمود يضمن أن الفرد يتعامل مع الخسارة أو الخيبة كحدث منفصل وقابل للتجاوز، بدلاً من تعميمه على جميع التفاعلات الاجتماعية أو المؤسساتية.

3. دور الرأس مال السيكولوجي PsyCap في إنتاج رأس المال الاجتماعي:

أ. الثقة كمكون وسيط بين الرأس مال السيكلوجي PsyCap والتنمية (PsyCap as a Precursor to Social Capital):

ينظر هذا الجانب إلى الرأس مال السيكولوجي PsyCap كمُدخل سيكولوجي (**Psychological Input**) يساهم في توليد الثقة الاجتماعية، التي هي بدورها مكون أساسي من رأس المال الاجتماعي (**Social Capital – Coleman, 1990; Putnam, 1993**).

- **الآلية التكاملية:** لا يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يزدهر دون قاعدة نفسية قوية. الرأس مال السيكلوجي PsyCap يوفر الـ"لماذا" (The Why) أي لماذا يجب أن أخاطر بوقتي وجهدي لأشارك في شبكة تعاونية؟ الإجابة تكمن في الأمل (الاعتقاد بنجاح المشروع) والكفاءة الذاتية (الاعتقاد بالقدرة على المساهمة بنجاح).
- **تسهيل التعاون (Facilitating Cooperation):** الثقة الاجتماعية تُسهل التعاون بـ تقليل حاجة الفرد إلى آليات الضبط والردع الرسمية (العقود القانونية المعقدة، الرقابة المستمرة). عندما يكون لدى الأفراد رأس مال سيكولوجي PsyCap عالٍ، فإنهم يتوقعون أن يفي الطرف الآخر بالتزاماته (بسبب التفاؤل) وواثقون من قدرتهم على التعافي إذا لم يفعل (بسبب الصمود). هذا التحرر النفسي يعزز:
  - **التعاملات غير الرسمية:** تسهيل التجارة المحلية والتبادل المعرفي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - **المشاركة المدنية:** زيادة معدلات التطوع والمساهمة في المبادرات المجتمعية.

ب. الثقة الرأسية والشرعية المؤسسية (Vertical Trust and Institutional Legitimacy)

تعد الثقة في المؤسسات (الثقة الرأسية) حاسمة لقبول الإصلاحات التنموية.الرأس مال السيكولوجي PsyCap لا يؤثر فقط على الثقة بين المواطنين، بل يؤثر على طريقة تعامل المواطن مع المؤسسات:

- **الصمود وقبول الإخفاق المؤسسي**: لا يوجد نظام تنموي مثالي. عندما تفشل المؤسسات في تحقيق هدف ما، فإن المواطن ذو الصمود النفسي يميل إلى اعتبار ذلك فشلاً مؤقتاً في عملية، بدلاً من إعلان عن فساد شامل. هذا الصمود يمنح المؤسسات رصيداً إضافياً من الشرعية الزمنية لاستكمال الإصلاحات.
- **الكفاءة الذاتية والمساءلة**: الفرد الواثق من كفاءته الذاتية لا يرى نفسه ضحية سلبية للبيروقراطية. بل يرى نفسه مشاركاً فعّالاً في عملية المساءلة. الثقة هنا ليست ثقة عمياء، بل هي ثقة قائمة على القوة، حيث يثق المواطن في قدرته على التأثير والضغط لتصحيح المسار المؤسسي.

4. الآثار التنموية المباشرة للتكامل:

إن التفاعل بين الرأس مال السيكولوجي PsyCap والثقة الاجتماعية يُترجم إلى آثار ملموسة على مؤشرات التنمية الشاملة تتمثل فيما يلي:

أ. تعزيز الاستثمار والمخاطرة التنموية

- **الكفاءة الذاتية والاستثمار**: الأفراد والشركات ذات الكفاءة الذاتية العالية (التي تستمد قوتها من الرأس مال السكولوجي هم أكثر استعداداً لبدء مشاريع جديدة ذات مخاطر عالية. وعندما يقترن هذا بالثقة الاجتماعية، يزدهر رأس المال المغامر (Venture Capital). فالمستثمر لا يخشى فقط من فشل المشروع (يغطيه الصمود)، بل يثق في أن الشركاء سيعملون بنزاهة (تغطيه الثقة الاجتماعية).

- **التفـاؤل والسياسـات الاقتصـادية:** المجتمعـات المتفائلـة أكثـر تقـبلاً لـبرامج الإصـلاح الاقتصـادي المؤلمـة علـى المـدى القصـير، لأنهـا تثـق في أن النتـائج الإيجابيـة المتوقعـة سـتتحقق علـى المـدى الطويـل (وهو جوهر التنمية المستدامة).

ب. دفع عجلة التنمية المستدامة والمشاركة المدنية

- **الصـمود والاسـتدامة البيئيـة:** تتطلـب التنميـة المسـتدامة تضـحيات فوريـة مقابـل مكاسـب بيئيـة للأجيـال القادمـة. هنـا يلعـب **الصـمود** دوراً حيـوياً. فـالأفراد الصـامدون نفسـياً يظهـرون اسـتعداداً أكـبر لتبـني سـلوكيات مسـتدامة (مثـل ترشـيد الاسـتهلاك أو إعـادة التـدوير)، لأنهـم يتحملـون الإزعاج الحالي على أمل تحقيق نتائج طويلة الأمد.

الأمـل والمشـاركة المدنيـة: يـرتبط الأمـل ارتباطـاً وثيقـاً بـالوكالة (Agency)، أي الشـعور بالقـدرة علـى إحـداث فـرق. هـذا الشـعور يـدفع المـواطنين إلى زيادة المشـاركة في اللجـان المجتمعيـة، والمبـادرات التطوعيـة، مما يقوي النسيج الاجتماعي ويعمق التنمية من الأسفل إلى الأعلى.

5. استنتاجات عامة وتوصيات:

كخلاصـة لهـذا البحـث، نؤكـد علـى أن رأس المـال السـيكولوجي (PsyCap)لا يعمـل فقـط كمتغـير *داعم* للثقة، بل أيضا كـمورد مُولِّد .(Generative Resource) لـذا فإن الفـرق بـين الثقـة الناتجـة عـن الرأسمـال السـيكلوجي والثقـة الناتجـة عـن السـياق (مثـل الرقابـة القانونيـة) تكـون مسـتدامة وذاتيـة التغذية.

كمـا أن التفـاؤل ضـمن الـرأس مـال السـيكولوجي، لـيس تفـاؤلاً سـاذجًا، بـل تفـاؤلًا حصـيفًا يغـذي نظريـة التبـادل الاجتمـاعي، إذ أن هـذا التفـاؤل يضـع احتمـال النجـاح في التعـاون أعلـى مـن احتمـال الخسـارة (الخيانـة)، ممـا يـبرر المخـاطرة بالثقـة. وهـذا مـا يقلـل مـن الشـك المفـرط (Hyper-Skepticism) الذي يشلّ التعاون التنموي.

إضـافة إلى المرونـة (Resilience) والحـد مـن التكلفـة النفسـية للثقـة الـتي تفشـل أحيـاناً. كمـا يعتـبر الصـمود، كمحـور هـام، ودافـع أساسـي يعمـل علـى التقليـل مـن التكـاليف النفسـية

(Psychological Costs)للفشل؛ وبالتالي فإن الأفراد والمجتمعات التي تظهر صمودًا نفسيًا تخصص فشل الثقة كخطأ في السياق بدلاً من اعتباره فساد دائم في الطبيعة البشرية، مما يسمح بإعادة إحياء الثقة بسرعة أكبر.

أما عن الثقة الاجتماعية التي يُنتجها الرأس مال السيكولوجي PsyCap فهي آلية جوهرية لتقاسم المخاطر (Risk Sharing)في المشاريع التنموية.

وبالتالي فالثقة في المؤسسات (الثقة الرأسية) المدعومة بالرأس مال السيكولوجي، تسمح للحكومات بتنفيذ إصلاحات صعبة (تتضمن مخاطر فورية)، لأن المواطن يثق في نية القائد (التفاؤل) وفي قدرته على تحمل النتائج السلبية (الصمود)؛ وهذا يفسر لماذا تفشل بعض برامج الإصلاح الاقتصادي في المجتمعات ذات الثقة المنخفضة، بغض النظر عن جودتها الاقتصادية.

هذا ومن خلال ماتقدم ممكن أن نخلص إلى صياغة التوصيات التالية:

- تصميم "تدخلات الرأس مال السيكولوجي PsyCap الجُمعية بدلاً من تدريب الأفراد بشكل منفصل، وبالتالي يجب إنشاء برامج تدريب مجتمعية (Community-based PsyCap Interventions)تركز على الأبعاد الأربعة بشكل جماعي، مما يزيد من الكفاءة الذاتية الجُمعية .(Collective Efficacy) هذا يعزز ليس فقط الثقة في الذات بل الثقة في قدرة المجموعة على الإنجاز.

- إدراج مؤشرات "قوة الثقة؛ إذ يجب على الهيئات التنموية إضافة مؤشرات تقيس جودة الثقة (Quality of Trust) وليس فقط وجودها. مثل قياس سرعة التعافي من خرق الثقة (مؤشر الصمود)، وكذا مقدار المخاطرة المقبولة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية (مؤشر الكفاءة الذاتية).
- بناء نماذج التنمية التي تستثني الكفاءة الذاتية، إذ يجب على الحكومات تحليل الفجوة بين مستوى الموارد الاقتصادية ومستوى الكفاءة الذاتية المجتمعية. فإذا كانت الفجوة كبيرة، يجب توجيه الاستثمار نحو التدريب النفسي قبل زيادة الاستثمار المادي، لتجنب إهدار الموارد على مجتمع لا يثق بقدرته على استخدامها.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. باندورا، ألبرت. (1998). نظرية التعلم الاجتماعي. (ترجمة: مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد). دار الشروق للنشر والتوزيع.

2. الهاشمي، إحسان مُحَمَّد. (2018). "أثر رأس المال السيكولوجي على الأداء التنظيمي". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، ص. 150-175.

3. السالمي، فوزية. (2020). "الثقة الاجتماعية وأبعادها في تعزيز التماسك المجتمعي: دراسة تحليلية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 1، ص. 55-78.

4. عثمان، مُحَمَّد عادل. (2015). "النظرية الإسنادية وتطبيقاتها في تفسير السلوك الاجتماعي". مجلة دراسات نفسية واجتماعية، المجلد 10، العدد 4، ص. 112-135.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

1. Bandura, A. (1997). Self-efficacy: The exercise of control. W. .H. Freeman and Company

2. Luthans, F., Youssef, C. M., & Avolio, B. J. (2007). Psychological capital: Developing the human competitive edge. Oxford .University Press

3. Homans, G. C. (1961). Social behaviour: Its elementary forms. .Harcourt, Brace & World

4. Blau, P. M. (1964). Exchange and power in social life. .Transaction Publishers

5. Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival .of American community. Simon & Schuster

عنوان المداخلة: المجتمع المدني: قوة التثقيف ونشر الوعي المجتمعي في بناء المجتمعات الحديثة"

د. حاج عمر براهيم جامعة غرداية

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في تثقيف و المجتمع ونشر الوعي المجتمعي، وذلك من خلال تحليل آليات عمله وتأثيره في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. يتم استعراض دور المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية في تعزيز الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي، مع التركيز على كيفية مساهمة هذه المنظمات في بناء مجتمعات أكثر انفتاحًا وتفاعلًا. كما يتم تقديم دراسات سابقة تدعم أهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، ويتم تقديم مقترحات لتعزيز دوره في المستقبل.

الكلمات المفتاحية :المجتمع المدني، التثقيف المجتمعي، الوعي المجتمعي، التنمية المستدامة.

Abstract:

This article aims to highlight the vital role played by civil society in educating the community and spreading societal awareness, by analysing its mechanisms and impact on promoting democratic values and human rights. The role of non-governmental organizations and community initiatives in enhancing cultural, political, and social awareness is reviewed, with a focus on how these organizations contribute to building more open and interactive societies. Previous studies supporting the importance of civil society in achieving sustainable development are presented, along with proposals to enhance its role in the future.

Keywords: Civil Society, Community Education, Societal Awareness, Sustainable Development.

مقدمة:

في عصر يتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يبرز المجتمع المدني كأحد أهم الفاعلين في تشكيل الوعي المجتمعي وتعزيز قيم المشاركة والمسؤولية الاجتماعية. يتكون المجتمع المدني من مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والنقابات والمبادرات التطوعية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص. هذه الكيانات تلعب دورًا محوريًا في تثقيف الأفراد ونشر الوعي حول قضايا متنوعة، بدءًا من الحقوق السياسية والاجتماعية وحتى القضايا البيئية والصحية.

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات الحديثة، مثل الفقر والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، يعد المجتمع المدني جسرًا للتواصل بين الأفراد والمؤسسات الرسمية، حيث يعمل على تمكين المواطنين من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يجعله ركيزة أساسية في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن فعالية المجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على مدى توفر البيئة الملائمة لعمل هذه المنظمات، بما في ذلك الدعم المالي والقانوني، فضلًا عن وجود ثقافة مجتمعية تشجع على التطوع والمشاركة. في هذا السياق، يطرح المقال تساؤلات حول كيفية تعزيز دور المجتمع المدني في تثقيف المجتمع ونشر الوعي، وما هي الآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف بشكل أكثر فعالية. من خلال تحليل دور المجتمع المدني واستعراض تجارب ناجحة في هذا المجال، يهدف المقال إلى تقديم رؤية شاملة حول أهمية هذه المنظمات في بناء مجتمعات أكثر انفتاحًا وتفاعلًا.

1. إشكالية الموضوع:

تكمن الإشكالية الرئيسية في كيفية قيام المجتمع المدني بدور فعال في تثقيف المجتمع ونشر الوعي، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه المنظمات، مثل نقص الموارد المالية والبشرية، والقيود السياسية التي قد تحد من حريتها في العمل، بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية والثقافية التي تعيق وصولها إلى شرائح واسعة من المجتمع. هذه التحديات تجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني تحقيق أهدافها بشكل كامل، مما يضعف تأثيرها في تعزيز الوعي المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات تمتلك إمكانات كبيرة يمكن استغلالها بشكل أفضل إذا تم توفير البيئة الملائمة لعملها.

للمجتمع المدني أن يكون أداة فاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي من خلال اعتماد آليات مبتكرة وتفعيل الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع. أولًا، يمكن لهذه المنظمات استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل التوعوية على نطاق واسع، حيث أصبحت هذه الوسائل أداة قوية للوصول إلى الجمهور، خاصة الشباب. ثانيًا، يمكن تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، مثل المدارس والجامعات، لتنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية تهدف إلى تعزيز الوعي حول قضايا مثل حقوق الإنسان، والصحة، والبيئة. ثالثًا، يمكن للمجتمع المدني أن يعمل على بناء شبكات محلية ودولية تسمح بتبادل الخبرات والموارد، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها.

إحدى الآليات الرئيسية التي يمكن أن تعزز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة هي زيادة الدعم المالي والقانوني من قبل الحكومات والمنظمات الدولية. فبدون تمويل كافٍ، تصبح هذه المنظمات عاجزة عن تنفيذ مشاريعها وأنشطتها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الحكومات على إزالة القيود السياسية التي تعيق عمل المجتمع المدني، مثل القوانين المقيدة لحرية التعبير والتجمع. من ناحية أخرى، يمكن للمجتمع المدني أن يعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارته، مما يزيد من ثقة المجتمع والممولين فيه، ويسهم في جذب المزيد من الدعم.

أخيرًا، يجب على المجتمع المدني أن يعمل على بناء ثقافة مجتمعية تشجع على التطوع والمشاركة في الأنشطة المدنية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم حملات توعوية تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة الفاعلة والمسؤولية الاجتماعية. كما يمكن لهذه المنظمات أن تعمل على تمكين الأفراد، خاصة الشباب والنساء، من خلال تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. بهذه الطريقة، يمكن للمجتمع المدني أن يكون أداة قوية في تعزيز الوعي المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر انفتاحًا وتفاعلًا.وعليه يمكن خزل هذا في التساؤلات التالية:

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون أداة فاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي؟ وما هي الآليات التي يمكن أن تعزز دوره في تحقيق التنمية المستدامة؟ وللاجابة على التساؤلات المطروحة تم التناول وفق العناصر التالية:

2.تعريفات المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص، وتشمل الجمعيات الأهلية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات التطوعية، والأندية الثقافية، وغيرها من الكيانات التي تهدف إلى خدمة الصالح العام. ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة، فإن المجتمع المدني هو "الفضاء الذي يتفاعل فيه المواطنون بشكل طوعي لتحقيق أهداف مشتركة، بعيدًا عن سيطرة الدولة أو السوق" (الأمم المتحدة، 2015).

من جهة أخرى، يرى المفكر الإيطالي **أنطونيو غ ارمشي** أن المجتمع المدني هو المجال الذي يتم فيه تشكيل الوعي الثقافي والسياسي للأفراد، حيث يعمل كوسيط بين الدولة والمجتمع (غرامشي، 1971). أما عالم الاجتماع الفرنسي **ألكسيس دي توكفيل**، فيؤكد على أن المجتمع المدني هو القوة التي تحمي الديمقراطية من خلال تعزيز المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية (توكفيل، 1835).

بالإضافة إلى ذلك، يعرف المجتمع المدني في السياق العربي بأنه "مجموعة المؤسسات والهيئات التي تعمل على تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان" (العلي، 2020). هذه التعريفات المتعددة تبرز الطبيعة المتشعبة للمجتمع المدني ودوره الحيوي في بناء المجتمعات الحديثة.

3. دراسات سابقة:

أظهرت العديد من الدراسات أهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. على سبيل المثال:

- أشارت دراسة (العلي، 2020) إلى أن المنظمات غير الحكومية ساهمت بشكل كبير في زيادة الوعي حول حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط.

- كما أكد بحث (Smith et al., 2019) على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية.

4. دور المجتمع المدني في التثقيف المجتمعي:

يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في تثقيف الأفراد وتعزيز معرفتهم حول قضايا متنوعة، وذلك من خلال تنظيم ورش العمل والندوات والحملات التوعوية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع. تسهم هذه الأنشطة في نشر الثقافة والفنون وتعزيز الوعي السياسي والصحي، مما يساعد على بناء مجتمع أكثر إدراكًا ومسؤولية.

1.4 تعزيز الوعي الثقافي:

تعمل منظمات المجتمع المدني على تنظيم فعاليات ثقافية مثل المعارض الفنية والعروض المسرحية والمهرجانات الأدبية، والتي تسهم في إثراء الحياة الثقافية للأفراد. على سبيل المثال، تقوم جمعيات ثقافية في الجزائر بتنظيم مهرجانات سنوية للسينما والمسرح، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية وتشجيع الإبداع الفني (العلي، 2020).

4. دور منظمات المجتمع المدني في تنظيم الفعاليات الثقافية:

تعزيز الحياة الثقافية :تعمل منظمات المجتمع المدني على تنظيم فعاليات ثقافية مثل المعارض الفنية والعروض المسرحية والمهرجانات الأدبية، والتي تسهم في إثراء الحياة الثقافية للأفراد. هذه الفعاليات توفر منصة للفنانين والمبدعين لعرض أعمالهم، مما يسهم في تنمية المشهد الثقافي وتعزيز التفاعل بين الفنانين والجمهور.

تشجيع الإبداع الفني :من خلال تنظيم المهرجانات والمعارض، تشجع هذه المنظمات الإبداع الفني والأدبي، مما يسهم في اكتشاف مواهب جديدة ودعمها. على سبيل المثال، المهرجانات السنوية للسينما والمسرح في الجزائر توفر فرصة للمخرجين والممثلين لعرض أعمالهم أمام جمهور واسع، مما يعزز من فرص نجاحهم.

3.4 أثر الفعاليات الثقافية على الهوية الثقافية:

* **تعزيز الهوية الثقافية** :تسهم الفعاليات الثقافية في تعزيز الهوية الثقافية من خلال عرض الأعمال الفنية والأدبية التي تعكس التراث والتاريخ

المحلي. على سبيل المثال، المهرجانات السنوية للسينما والمسرح في الجزائر تعرض أعمالًا تعكس الثقافة الجزائرية وتاريخها، مما يسهم في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية الثقافية لدى الأفراد.

* **التفاعل الثقافي** :بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الفعاليات في تعزيز التفاعل الثقافي بين مختلف المجتمعات، حيث يتم عرض أعمال فنية وأدبية من ثقافات مختلفة، مما يسهم في تعزيز التفاهم والتسامح بين الشعوب.

4.4 التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تنظيم الفعاليات الثقافية:

* **نقص التمويل** :تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في تنظيم الفعاليات الثقافية، أهمها نقص التمويل. تنظيم المهرجانات والمعارض يتطلب موارد مالية كبيرة، مما يجعل من الصعب على هذه المنظمات تنظيم فعاليات كبيرة ومؤثرة.

* **القيود السياسية والاجتماعية** :بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه المنظمات قيودًا سياسية واجتماعية قد تحد من قدرتها على تنظيم فعاليات ثقافية بحرية. على سبيل المثال، قد تواجه بعض الفعاليات رفضًا من السلطات المحلية أو المجتمع بسبب طبيعتها أو محتواها.

5.4 مقترحات لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تنظيم الفعاليات الثقافية:

* **زيادة الدعم المالي** :يجب على الحكومات والمنظمات الدولية زيادة الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها من تنظيم فعاليات ثقافية كبيرة ومؤثرة.

* **تعزيز التعاون** :يمكن تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية الرسمية لتنظيم فعاليات مشتركة، مما يسهم في زيادة تأثيرها ووصولها إلى جمهور أوسع.

* **استخدام التكنولوجيا** :يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي للترويج للفعاليات الثقافية وجذب جمهور أكبر.

***التوعية السياسية**: تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في تعليم المواطنين حول حقوقهم السياسية وكيفية المشاركة في العملية الديمقراطية. من خلال ورش العمل والندوات، يتم تثقيف الأفراد حول أهمية الانتخابات وآليات المشاركة السياسية الفعالة. على سبيل المثال، قامت جمعية "الشباب من أجل التغيير" في الجزائر بتنظيم سلسلة من الندوات حول أهمية المشاركة السياسية للشباب، مما ساهم في زيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم (الشباب من أجل التغيير، 2021).

***التثقيف الصحي**: تعمل منظمات المجتمع المدني أيضًا على تثقيف الأفراد حول أهمية الصحة العامة والوقاية من الأمراض. من خلال حملات التوعية، يتم تثقيف المواطنين حول الأمراض الشائعة وكيفية الوقاية منها، بالإضافة إلى تشجيعهم على اتباع أنماط حياة صحية. على سبيل المثال، قامت جمعية "صحتك أولًا" في الجزائر بتنظيم حملات توعوية حول أهمية التغذية السليمة وممارسة الرياضة، مما ساهم في تحسين الوعي الصحي لدى المواطنين (صحتك أولًا، 2019).

- **التثقيف البيئي**: تسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي البيئي من خلال تنظيم حملات توعوية حول أهمية حماية البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، قامت جمعية "أمان" في الجزائر بتنظيم حملات لتنظيف الشواطئ والغابات، مما ساهم في زيادة الوعي بأهمية الحفاظ

على البيئة (أمان، 2019).

5.دور المجتمع المدني في نشر الوعي المجتمعي:

يساهم المجتمع المدني بشكل كبير في نشر الوعي حول قضايا اجتماعية وسياسية وبيئية. من خلال برامج مكافحة التمييز والعنف، تعمل المنظمات غير الحكومية على تعزيز قيم التسامح والمساواة بين أفراد المجتمع. كما تلعب هذه المنظمات دورًا مهمًا في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الدعم القانوني للمتضررين (العلي، 2020). بالإضافة إلى ذلك، تقوم العديد من المبادرات المجتمعية بحملات توعوية حول أهمية حماية البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، مما يسهم في تعزيز الوعي البيئي.(Brown, 2021)

6.تجارب المجتمع المدني في الجزائر:

تلعب منظمات المجتمع المدني في الجزائر دورًا مهمًا في تعزيز الوعي المجتمعي وحماية الحقوق. من بين هذه المنظمات، تأتي جمعية "رافدا" لحماية المستهلك، التي نجحت في تنظيم حملات توعوية واسعة لتعريف المواطنين بحقوقهم الشرائية (رافدا، 2020). بالإضافة إلى ذلك، تعمل جمعية "نساء في الاتصال" على تمكين المرأة الجزائرية من خلال تعزيز مشاركتها في وسائل الإعلام (نساء في الاتصال، 2018). كما تسهم جمعية "أمان" في حماية البيئة من خلال تنظيم حملات تطوعية لتنظيف الشواطئ والغابات (أمان، 2019).

1. **جمعية "رافدا" لحماية المستهلك:**

- **النشأة والأهداف** :تأسست جمعية "رافدا" في عام 1993 بهدف حماية حقوق المستهلكين في الجزائر. تعمل الجمعية على توعية المواطنين بحقوقهم الشرائية وكيفية التعامل مع المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة للمعايير.
- **الإنجازات** :نجحت الجمعية في تنظيم حملات توعوية واسعة عبر وسائل الإعلام والندوات العامة، مما ساهم في زيادة وعي المواطنين بحقوقهم. كما قامت برفع عدة قضايا قانونية ضد شركات كانت تبيع منتجات مغشوشة، مما أدى إلى تحسين جودة المنتجات في السوق الجزائري.

2. جمعية "الاتصال في نساء:(Femmes en communication) "

- **النشأة والأهداف** :تأسست هذه الجمعية في عام 2000 بهدف تمكين المرأة الجزائرية من خلال تعزيز مشاركتها في وسائل الإعلام والاتصال. تعمل الجمعية على تدريب النساء على مهارات الإعلام والتواصل، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعوية حول قضايا النوع الاجتماعي.

الإنجازات :نجحت الجمعية في تدريب مئات النساء على العمل الإعلامي، مما ساهم في زيادة تمثيل المرأة في وسائل الإعلام الجزائرية.

- كما نظمت حملات توعوية حول العنف ضد المرأة وحقوقها في العمل والمشاركة السياسية.

3. جمعية "أمان" لحماية البيئة:

***النشأة والأهداف :تأسست جمعية "أمان" في عام 2005 بهدف حماية البيئة في الجزائر من خلال تنظيم حملات توعوية وأنشطة تطوعية لتنظيف الشواطئ والغابات.**

***الإنجازات** :نجحت الجمعية في تنظيم العديد من الحملات البيئية التي شارك فيها آلاف المتطوعين، مما ساهم في زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة. كما قامت الجمعية بالضغط على الحكومة لتحسين السياسات البيئية.

4. جمعية "الشباب من أجل التغيير":

***النشأة والأهداف** :تأسست هذه الجمعية في عام 2011 بهدف تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر. تعمل الجمعية على تنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

* **الإنجازات** :نجحت الجمعية في تنظيم عدة فعاليات شارك فيها آلاف الشباب، مما ساهم في زيادة وعيهم بحقوقهم السياسية والاجتماعية. كما قامت الجمعية بدور فعال في حراك 2019، حيث نظمت العديد من الفعاليات السلمية المطالبة بالتغيير السياسي.

5. جمعية "أجيال للحقوق والحريات:"

***النشأة والأهداف** :تأسست هذه الجمعية في عام 2008 بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الجزائر. تعمل الجمعية على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الدعم القانوني للمتضررين.

***الإنجازات** :نجحت الجمعية في تقديم الدعم القانوني للعديد من الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات حقوقية، كما قامت بتنظيم حملات توعوية حول أهمية احترام حقوق الإنسان.

7. مقترحات لتعزيز دور المجتمع المدني:

لتعزيز دور المجتمع المدني، يمكن اتباع عدة آليات، منها:

- زيادة التمويل والدعم المادي للمنظمات غير الحكومية،

-تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والحكومات لتحقيق أهداف مشتركة.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي على نطاق أوسع .(Brown, 2021)

-العمل على بناء ثقافة مجتمعية تشجع على التطوع والمشاركة في الأنشطة المدنية.

الخاتمة:

في ختام هذا المقال، يمكن القول إن المجتمع المدني يعد أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تثقيف الأفراد ونشر الوعي حول قضايا متنوعة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو بيئية. من خلال المبادرات التطوعية والأنشطة التوعوية، تسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يساعد على بناء مجتمعات أكثر انفتاحًا وتفاعلًا.

التجارب الناجحة للمجتمع المدني في الجزائر، مثل جمعية "رافدا" لحماية المستهلك وجمعية "نساء في الاتصال"، تبرز أهمية هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية. ومع ذلك، فإن فعالية المجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على توفر البيئة الملائمة لعمل هذه المنظمات، بما في ذلك الدعم المالي والقانوني، فضلًا عن وجود ثقافة مجتمعية تشجع على التطوع والمشاركة.

لذلك، يجب على الحكومات والمنظمات الدولية دعم المجتمع المدني وتمكينه من خلال توفير الموارد اللازمة وتعزيز التعاون بين هذه المنظمات والمؤسسات الرسمية. بهذه الطريقة، يمكن تعزيز دور المجتمع المدني في تثقيف المجتمع ونشر الوعي، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

المراجع

العلي، محمد. (2020). دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاجتماعية، 15(3)، 40-50.

حسن، أحمد. (2018). المجتمع المدني وحقوق الإنسان. دار المعرفة.

3. Smith, J., & Brown, E. (2019). The Role of Civil Society in Promoting Democracy. *Journal of Political Science*, 25(2), 123-135.

4.Brown, E. (2021). Civil Society and Environmental Awareness. Green Press

عنوان المداخلة: المجتمع المدني كفاعل رئيسي في ترسيخ قيم المواطنة

Civil society as a key actor in consolidating the values of citizenship

د. صافي مشري جامعة غرداية

ملخص:

يعتبر المجتمع المدني مؤسسة هامة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي ينخرط ضمنها المواطنين بصفة طوعية لخدمة جانب من الجوانب التي تهم أفراد المجتمع على مختلف الاصعدة والذي يمكن أن نعبر عنه بالمشاركة المجتمعية ,كما يعكس المجتمع المدني مدى فاعلية المشاركة المجتمعية في اطاره ، وهي قضية مركزية تحظى باهتمام واسع في المجتمعات الديمقراطية لأنها تنمي مفهوم الديمقراطية التشاركية لبناء النظم السياسية وغيرها من النظم المكونة للنظام السياسي والمجتمعي على حد سواء ,كما يعمل المجتمع المدني على تكريس قيم المواطنة الايجابية التي تسعى الى الحفاظ على المجتمع وترقيته في مختلف الجوانب وتعزيز نظمه المختلفة , فلا شك أن تنمية المجتمع تنطلق من مدى فاعلية المجتمع المدني ونشاطه في اطار مقومات النظام الديمقراطي القائم على المشاركة المجتمعية بكل حرية أو ما يطلق عليه في الأدبيات بالديمقراطية التشاركية ، التي تشكل أرضية خصبة لتعزيز القيم الوطنية ،هذه التنمية تبزغ في ارتكازها عل رأس المال البشري الفعال، فمن الإنسان تبدأ مسيرة الحضارة الإنسانية، وقد افرز التغير في البناء الاجتماعي للمجتمعات، بفعل التغيرات الحاصلة، صعود إلى العلن مفاهيم حديثة لا يمكن تجاوزها كالمواطنة العالمية ، المجتمع المدني، اللامركزية. هذه المفاهيم تعبر عن واقع حقيقي نعيشه، والوصول إليها يستدعي تأسيس مجتمع مدني حقيقي وفاعل يعبر عن طموحات المواطنين من خلال المشاركة المجتمعية التي تفضي إلى نقاش ديمقراطي تسير في فلكه جل قضايا المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المواطنة، سلوك المواطنة، المشاركة، المجتمع.

Abstract:

Civil society is regarded as a key institution among the social, political, cultural, and economic structures within which citizens voluntarily

engage to serve various public interests across multiple spheres—an engagement that can be described as community participation. Civil society reflects the degree of effectiveness of such participation within its framework, a central issue that receives broad attention in democratic societies, as it fosters the concept of participatory democracy for building political systems and other structures that constitute both the political and societal order. Furthermore, civil society works to instill positive citizenship values aimed at preserving and advancing society in its various dimensions and reinforcing its institutional systems Undoubtedly, societal development stems from the effectiveness and dynamism of civil society within the foundations of a democratic system based on free community participation—referred to in the literature as participatory democracy—which forms a fertile ground for strengthening national values. This development is rooted in the power of human capital, for humanity itself is the starting point of civilizational progress. The transformation in the social structure of societies, brought about by ongoing changes, has foregrounded new essential concepts that cannot be overlooked, such as global citizenship, civil society, and decentralization. These concepts express a tangible reality we experience today, and achieving them requires the establishment of a genuine and active civil society that reflects the aspirations of citizens through public participation leading to democratic dialogue around the core issues of society.

Keywords: Civil society, Citizenship, Citizenship behavior, Participation, Society

مقدمة:

تُمثّـل دراسـة المجتمـع المـدني وعلاقتـه بالمواطنـة مـدخلاً أساسـياً لفهـم طبيعـة الدولـة الحديثـة وتحـولات البنـاء الاجتمـاعي في المجتمعـات المعاصـرة، حيـث بـرز مفهـوم المجتمـع المـدني بوصـفه أحـد المفـاهيم المركزيـة الـتي أثْرَتهـا إسـهامات الفلاسـفة والمفكـرين منـذ القـرن السـابع عشـر، إلى أن وصـلت إلى هـذه النقاشـات الحديثـة

التي توسعت في تفسيره وتحليل أبعاده. إن المجتمع المدني، باعتباره فضاءً اجتماعياً مستقلاً نسبياً عن الدولة، يتكوّن من شبكة متعددة الأبعاد من المؤسسات والروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، التي تنشأ في إطار من الطوعية والاستقلالية وتمارس دوراً فاعلاً في تنظيم العلاقات بين مكوّنات المجتمع، وتطوير فاعلية المشاركة المجتمعية، وتعزيز روح المبادرة المدنية.

وفي هذا السياق، تتجلى المواطنة كمفهوم محوري يعبّر عن موقع الفرد داخل المجتمع السياسي، ويؤطر علاقة تبادلية مع الدولة تقوم على معادلة الحقوق والواجبات، وعلى أساس مبدأ المساواة أمام القانون. فالمواطنة ليست مجرد حالة قانونية تُشرعن انتماء الفرد للوطن، بل هي منظومة قيم وسلوكيات وممارسات حضارية، تشكل أساس تكوّن الهوية المشتركة بين أفراد المجتمع، وتضمن آليات التعايش السلمي، وتدعم مسار الاندماج الاجتماعي وصيانة التوازن بين المصالح الفردية والنسق العام للمجتمع.

وعند النظر في الوظائف الجوهرية للمجتمع المدني، يظهر دوره التعبوي في التعبير عن الإرادة الجمعية للمجتمع وحماية قيمه الأساسية مثل الحرية والكرامة والحقوق والمسؤوليات، إلى جانب دوره التربوي الذي يسهم في تنشئة المواطنين على القيم المدنية، ودفعهم نحو الانخراط في ممارسة العمل الطوعي والخيري، وتبني السلوكيات المواطِنية الإيجابية التي تعزز الانتماء الوطني وترسّخ المشاركة في الشأن العام. ومن هنا يبرز البعد الأخلاقي للمجتمع المدني، كما يشير إليه عدد من المفكرين المعاصرين، بما هو فضاء يعكس رأس المال الاجتماعي للمجتمع، ويغذي العلاقات بين الأفراد على أساس التضامن والتكافل والمسؤولية المشتركة. وعليه، فإن البحث في طبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالمواطنة يفتح المجال أمام تحليل عميق للتحولات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المجتمعات الحديثة، ويكشف عن أهمية تفعيل آليات المشاركة الديمقراطية، وترسيخ القيم المدنية والإنسانية، باعتبارها الطريق نحو بناء مجتمع متماسك ودولة حديثة قائمة على احترام الحقوق وصون الواجبات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن خلال ما سبق نود أن نجيب من خلال ورقتنا هذه عن ماهية طبيعة المجتمع المدني الفاعل، وما الخصائص الأساسية التي تميزه عن غيره من التنظيمات الاجتماعية؟ وإلى أي مدى يسهم المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز السلوك المدني الإيجابي لدى الأفراد؟ بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في بناء مجتمع متماسك ودولة حديثة قائمة على المشاركة الديمقراطية؟

أهمية البحث:

- ❖ يسلط الضوء على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية وتنمية الوعي بالمواطنة.
- ❖ يوضح العلاقة بين الأنشطة التطوعية والخيرية وبين استقرار المجتمع وتعزيز القيم المدنية.
- ❖ يقدم إطارًا تحليليًا لفهم كيفية مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ❖ يساهم في توثيق مفاهيم رئيسية مثل الاستقلالية، الطوعية، والسلوك المدني الإيجابي من منظور أكاديمي.

أهداف البحث:

- ✓ دراسة طبيعة المجتمع المدني الحقيقي وتحديد خصائصه الجوهرية.
- ✓ تحليل دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الالتزام المدني لدى الأفراد.
- ✓ تقييم العلاقة بين الطوعية والاستقلالية في ممارسات المجتمع المدني وأثرها على التنمية الاجتماعية.
- ✓ إبراز مساهمة المجتمع المدني في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وتعزيز تماسك المجتمع.

أولا: ثنائية المجتمع المدني والمواطنة: مدخل مفاهيمي

1- المجتمع المدني:

بدأ مفهوم المجتمع المدني يتبلور مع مطلع القرن السادس عشر بالتوازي مع نشوء الدولة الحديثة، حيث ارتبط في البداية بمناقشات منظري السيادة الذين قارنوا بين المجتمع المدني والحالة الطبيعية للفرد، مسلطين الضوء على العلاقات بين السلطة والمواطنين. ثم شهد المفهوم تطورًا تحت تأثير الفكر الاقتصادي الذي ربطه بالسوق واعتبره إطارًا موازياً للدولة في تنظيم النشاط الاجتماعي والاقتصادي. غير أن التطورات التاريخية والسياسية لاحقًا مكنت المجتمع المدني من الاستقلال عن البعد الاقتصادي، ليصبح فضاءً ديناميكيًا يعكس الحركية السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، ويعمل كآلية لتعبير المجتمع عن ذاته ضمن الأنظمة الديمقراطية، معززًا مبدأ المشاركة المجتمعية وفاعلية العلاقات بين الفواعل الاجتماعية المختلفة (أودية، 2023، صفحة 99).

تعريف المجتمع المدني:

فالمجتمع المدني هو عبارة عن مجال يملأ الفراغ بين المجتمع (عامة الناس) والدولة (السلطة) وذلك حتى تتحسن نوعية الحياة، وهذا ظهر بعدما تراجع دور الدولة فالمجتمع المدني هو تلك المؤسسة المنظمة للحياة الاجتماعية والتي تنشط في مجالات التنمية الاقتصادية الثقافية والصحية والعلمية وتعني بالرعاية الاجتماعية والإغاثة. وتوصف بأنها تطوعية ولديها القدرة على التدعيم الذاتي وغير هادفة للربح (رحاب و بريش، 2017، صفحة 58).

كما تعنى المجتمعات المدنية بالمشاركة المجتمعية التي يعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها مشاركة في الجماعات الاجتماعية ومشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر، وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي المشروعات المحلية، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد (بن هدية و شبطة، 2023، صفحة 203).

وبذلك فإن المجتمع المدني فضاءً وسيطًا يملأ الفجوة بين الدولة، بصفتها سلطة رسمية، وبين المجتمع العام، بما يشمله من أفراد ومجموعات، بهدف تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية. وقد برز هذا الدور بشكل واضح في سياق تراجع تدخل الدولة المباشر في مجالات متعددة، مما أتاح للمجتمع المدني فرصة النشاط المستقل في ميادين التنمية الاقتصادية والثقافية والصحية والعلمية، إضافة إلى الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والإغاثة. ويتميّز المجتمع المدني بخصائص أساسية، أبرزها الطوعية في الانخراط والمبادرة، والقدرة على الاعتماد على الذات، فضلاً عن كونه غير هادف للربح، ما يجعله مؤسسة فاعلة في ترسيخ القيم المدنية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

مميزات المجتمع المدني (زبير، 2013، الصفحات 74-77):

- **الطوعية**: وهو الدليل على أن تنظيمات المجتمع المدني جاءت بإرادة أصحابها طوعا، للقيام بالنشاط النبيل التي استحدثت لأجله، دون أي إكراه خارجي.
- **الاستقلالية**: أي أن يكون المجتمع المدني مستقل عن الدولة بشكل تام وتتبنى الممارسات التطوعية والتضامنية.
- **التنظيم**: أي أن المجتمع المدني له أهداف مسطرة يعمل على الوصول إليها بمنهجية منتظمة، فالقوانين التي تنظمه تبعده عن الانحراف على مساره والمهام المنوطة به.
- **خدمة الصالح العام**: وهو الهدف الأسمى للمجتمع المدني، خاصة عندما تتجه بكل خدماتها إلى خدمة المجتمع إنسانيا واجتماعيا.

- **عـدم السـعي إلى السـلطة:** أي عـدم تنافسـها علـى الحكـم والـدخول في معتركـات الوصـول إلى السلطة كالأحزاب السياسية مثلا.
- **الاعتمـاد علـى الأسـاليب السـلمية:** وهـو الابتعـاد عـن كـل أسـاليب العنـف للوصـول إلى أهـدافها حـتى وإن واجهـة ضـغوطات فتبقـى تتحلـى بالسـلمية واللجـوء إلى الاحتجـاج السـلمي لخدمة المجتمع.

وبهـذا فـإن المجتمـع المـدني يتسـم ي تحـدد طبيعتـه وأدواره في المجتمـع تؤكـد أن تنظيماتـه نشـأت بإرادة أفـراده للمسـاهمة في الأنشـطة النبيلـة دون أي إكـراه خـارجي، فضـلا علـى ممارسـة نشـاطه بحريـة كاملـة بعيـدًا عـن تـدخل الدولـة، مـا يضـمن مصـداقية المبـادرات وفاعليتهـا. كمـا يـبرز التنظـيم كعنصـر أساسـي، إذ يمتلـك المجتمـع المـدني أهـدافًا محـددة يسـعى لتحقيقهـا بأسـاليب منهجيـة منتظمـة، مـع التزامـه بالقـوانين الـتي تـنظم أنشـطته وتبعـده عـن الانحـراف عـن مسـاره. ويأتي خدمـة الصـالح العـام كقيمـة مركزيـة، إذ تتوجـه كافـة أنشـطة المجتمـع المـدني لخدمـة المجتمـع علـى المسـتويين الإنسـاني والاجتمـاعي. كمـا تتسـم هـذه المنظمـات بعـدم السـعي إلى السـلطة، أي أنهـا لا تتنـافس علـى المناصـب الحكوميـة كمـا تفعـل الأحـزاب السياسـية، وهـو مـا يعـزز مـن نزاهتهـا وموضـوعيتها. و يلتـزم المجتمـع المـدني بـ الأسـاليب السـلمية، مبتعـدًا عـن العنـف في سـبيل تحقيـق أهدافـه، حـتى في مواجهـة الضـغوط والتحـديات، مـع اللجوء إلى الاحتجاج السلمي كوسيلة لإحداث التغيير الإيجابي في المجتمع.

وفي سـياق الارتبـاط الوثيـق بـين المجتمـع المـدني والدولـة، يظهـر مفهـوم المواطنـة بوصـفه المحـرك الرئيسـي لمشاركة الأفراد ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم.

هذا المفهوم أو (المواطنة):

– تعريف المواطنة أو السلوك المواطنايّ:

بعيـداً عـن البعـد القـانونيّ للمواطنـة، الـذي يتجلّـى في معالجـة وضـعية المـواطن مـن حيـث الحقـوق والواجبـات، وفي ضـمان المسـاواة بـين جميـع الأفـراد أمـام القـانون دون أيّ تمييـز، يـبرز البعـد الفكـريُّ والعملـيُّ للمواطنـة باعتبـاره الإطـار المـنظِّم لعلاقـات الفـرد داخـل النِّظـام الـديمقراطيّ المجتمعـيّ. ويُنـتج هـذا البعـد أسمـى أشـكال الـوعي لـدى الفـرد، والمتمثِّـل في الـروح الوطنيَّـة؛ إذ أنَّ تشـبُّع الفـرد بالقـيم الفكريـة للمواطنـة يفضـي بالضـرورة إلى ترسـيخ هـذه الـروح الوطنيَّـة بوصـفها أعلـى درجـات الانتمـاء والمسـؤوليَّة تجـاه الجماعة والدولة (لادمي، 2019، صفحة 91).

وبعبارة أخرى، يمثّل سلوك المواطنة انتقال الفرد من مجرد حمل صفة المواطنة إلى ممارستها فعليًّا، ويقصد بسلوكيات المواطنة مجموع التَّصرفات الإيجابية الداعمة لمسارات التنمية والتحضّر في إطار ديمقراطي، وتتجلى هذه السلوكيات في التعاون والتكافل والإخلاص والولاء والانتماء والوعي والمسؤولية واحترام الرأي ورأي الآخر... وغيرها من القيم التي تمنح المواطنة معناها الواسع والفعَّال. وعندما تترسّخ هذه القيم في وعي الفرد، تصبح التَّنمية الشَّاملة هدفاً قابلاً للتَّحقُّق، ويتحوّل سلوك المواطنة إلى نمط تفكير نابع من وعي اجتماعي راسخ، فتغدو المشاركة ممارسة يومية متأصِّلة وثقافة حياتيَّة متجذِّرة، وبذلك تتبلور مقوّمات المواطنة الصَّالحة داخل المجتمع.

يتضح من خلال ما سبق، أنَّ المواطنة تتجاوز إطارها القانونيّ القائم على منظومة الحقوق والواجبات، لتتجسَّد في بعد فكري اجتماعي ينعكس على مستوى الممارسة اليوميَّة، فالبعد الفكري يُنمِّي لدى الفرد استيعاباً عميقاً لقيم الديمقراطيَّة والمساواة، وهو ما يولِّد الروح الوطنيَّة باعتبارها أعلى درجات الوعي بالانتماء والمسؤولية. أما البعد العملي للمواطنة فيترجم هذا الوعي إلى سلوكيَّات ملموسة، تساهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على تحقيق التَّنمية. وهكذا يصبح الفعل المواطناتيُّ نتيجة طبيعيَّة لتفاعل بين الوعي الذاتيّ للفرد والقيم الجماعيَّة التي يتبنَّاها المجتمع، فيتحول المواطن من متلقٍّ للقانون إلى فاعل اجتماعي يسهم بوعيه وممارساته في صياغة المجال العام. ومن خلال هذه الديناميَّة يتأسَّس مفهوم "المواطنة الصالحة" بوصفه نموذجاً اجتماعياً يقوم على المشاركة الفعليَّة، والمسؤوليَّة الجماعيَّة، والالتزام بقيم الديمقراطيَّة والتَّقدُّم.

وفي سياق دراسة المجتمع المدني، يظهر جدل حول تحديد مكونات المنظمات التي تنتمي إليه، الأمر الذي ساهم في اتساع رقعة النقاش الدائر، فهناك من ينظر بأن المفهوم يشمل جميع المنظمات والمؤسسات التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة مثل: الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية والأندية والاتحادات النسائية ، والأحزاب السياسية ، ويرون بأن عمل هذه المنظمات خارج تأثير الدولة يدخل في تطبيق صلب الديمقراطية، وهناك وجهة نظر أخرى حيث تخرج قسماً من هذه المنظمات أو تقصيها من قائمة منظمات المجتمع المدني، فبعض الباحثين من ينظر إلى الأحزاب السياسية بأنها ليست من مكونات المجتمع المدني، وذلك لإمكانية مشاركتها في الحكم فيرون المجتمع المدني "بأنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها أي كل ما ليس جزءاً من التنظيم الحكومي" (هللو، 2016، صفحة 34).

ثانيا: المجتمع المدني والمواطنة أية علاقة؟

بعيداً عن الجدل المفاهيمي الواسع حول تعريف المجتمع المدني وحدوده، يمكن تركيز الرؤية السوسيولوجية نحو جوهر هذا الحقل الاجتماعي بوصفه بناءً جمعياً ينبني على الطوعية والتضامن والتعاون الذاتي، بما يجعله فاعلاً محورياً في إنتاج مواطن منخرط وجدانياً وأخلاقياً في الشأن العام. فالمجتمع المدني لا يُختزل في كونه مجموعة مؤسسات مستقلة عن الدولة، بل يُفهم سوسيولوجياً باعتباره فضاءً أخلاقياً ومعيارياً تُعاد فيه صياغة العلاقات الاجتماعية، ويُعاد تشكيل الوعي الجمعي تجاه الحقوق الفردية وتوازنها مع الالتزامات المدنية. وفي هذا الإطار، تسهم منظمات المجتمع المدني في تكوين نسق من القيم المدنية المشتركة، مثل المسؤولية الاجتماعية والشعور بالانتماء والالتزام بالمصلحة العامة، مما يعزز ما يمكن تسميته سلوك المواطنة. فكلما تعززت حقوق الفرد ومكانته القانونية والمعنوية داخل الجماعة السياسية، ازداد شعوره بالارتباط بالوطن، وتنامت لديه نزعة المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز التضامن بين الأفراد. باعتبار أن المواطنة لا تتحقق فقط من خلال اعتراف الدولة بحقوق الأفراد، بل من خلال وعي المواطن بدوره كفاعل اجتماعي مسؤول عن حسن تشغيل المؤسسات التي تكفل العدالة وتضمن تكافؤ الفرص وتمثيل المصالح. ومن هنا، يصبح المجتمع المدني بوتقةً تربويةً غير رسمية تُنتج رأس مال اجتماعي يثبّت القيم المدنية، ويُشجّع على الممارسات التطوعية، ويُحول المواطنة من مجرد صفة قانونية إلى نمط تفاعل اجتماعي وثقافي وسلوكي متجذر في ممارسة الحياة اليومية.

ويُعدّ الوعي بأهمية المواطنة خطوة أساسية نحو بناء مجتمع متماسك ودولة حديثة، تُقرّب المسافات بين أفرادها وتحدّ من التناقضات التي قد تهدد تماسك المجتمع واستقراره. وعندما يقتنع المواطن بما يقدمه المجتمع المدني ينتقل من المواطنة إلى سلوك المواطنة، أو بمعنى آخر ينتقل من كونه مواطنا لديه حقوق وواجبات إلى مواطن عليه واجبات بغض النظر عن الحقوق، هذا الانتقال يظهر كما يشير الأستاذ شبيطة علي "عندما يعكس الفرد سلوكيات وأفعالا اختيارية وطوعية تنبع من الأدوار والوظائف التي يمكن أن يقوم بها الأفراد في المجتمع، دون أن ينتظروا مقابلا ماديًّا أو غير مادي، وهم يعلمون أنهم لن يعاقبوا إذا لم يمتثلوا لها". كما يضيف الأستاذ وفي نفس السياق على أنها مجموع الأفعال والممارسات الإيجابية التي تسهم في تعزيز مسارات التنمية والتمدّن وفق منطق ديمقراطي تشاركي. وتشمل هذه الممارسات قيم التعاون والتكافل والإخلاص والولاء والانتماء والوعي والمسؤولية واحترام الاختلاف

والحـوار... إلخ. وتمثـل هـذه القـيم البنيـة الدلاليـة الأوسـع لسـلوك المواطنـة الفاعلـة؛ إذ مـتى تجسـدت في الفـرد باعتبارهـا نسـقًا منظمًـا للـوعي الاجتمـاعي، أمسـت التنميـة الشـاملة مشـروعًا واقعيًـا قـابلًا للتحقـق. وبهـذا المعـنى، يتخـذ سـلوك المواطنـة شـكل نمـط تفكـير ثقـافي متجـذر في الـوعي الجمعـي، تتحـول فيـه المشـاركة المدنيـة إلى ممارسـة اجتماعيـة يوميـة، لتتحـدد مـن خلالهـا أسـس المواطنـة الصـالحة داخـل أي بنيـة اجتماعية معاصرة (بن هدية و شبطة، 2023، صفحة 204).

وبهـذا يمكـن القـول أن منظمـات المجتمـع المـدني فـاعلاً مركـزياً في ترسـيخ مفهـوم المواطنـة وتعزيـز الحضـور المجتمعـي للفـرد، إذ تسـهم مـن خـلال برامجهـا ونشـاطاتها في تكـوين الفـرد الـواعي بحقوقـه وواجباتـه، والقـادر علـى ممارسـة دوره في تطـوير مجتمعـه. ويـبرز دورهـا عـبر مجموعـة مـن الآليـات المتكاملـة (كسـبه، 2013، صفحة 80).

أولهـا رفـع مسـتوى الـوعي الثقـافي والمـدني لـدى الأفـراد حـول قـيم المجتمـع وأهميـة المشـاركة الفاعلـة في الشـأن العـام، بمـا يحـول الانتمـاء مـن مجـرد شـعور مجـرّد إلى ممارسـة ملموسـة عـبر نقـل الفـرد مـن دائـرة الاهتمـام الـذاتي إلى فضـاء المسـؤولية الاجتماعيـة والمصـلحة الجمعيـة. أمـا الآليـة الثانيـة فتتمثـل في تعزيـز الإحسـاس بالمسـؤولية الفرديـة عـبر ترسـيخ العلاقـة المتوازنـة بـين الحقـوق والواجبـات، وذلـك في إطـار منظومـة قانونيـة تضـبط تفاعـل الفـرد مـع المجتمـع، وتسـهم في إنتـاج مـواطن قـادر علـى العطـاء والبنـاء والتنميـة. فضـلا علـى أنهـا تـبرز قيمـة التطـوع كأحـد أعلـى مؤشـرات المواطنـة الفاعلـة؛ فهـي ممارسـة تقـوم علـى الاختيـار الحـر والـدافع الـذاتي، وتعكـس عمـق ارتبـاط الفـرد بمجتمعـه واسـتعداده لخدمتـه دون انتظـار مقابـل مـادي أو معنـوي. كمـا أن تشـجيع السـلوكيات المرتبطـة بالديمقراطيـة والمشـاركة والشـفافية والمسـاءلة، وتعزيـز ثقافـة الحقـوق الإنسـانية، يمثـل امتـداداً جـوهرياً لـدور المجتمـع المـدني في بنـاء قاعـدة صـلبة للمواطنـة الصـالحة (رياض، 2007، الصفحات 40-42).

الخاتمة:

إن المجتمـع المـدني الفاعـل يقـوم بـدور محـوري في ترسـيخ قـيم المواطنـة وتعزيـز الثقافـة المدنيـة بـين الأفـراد، إذ يشـكل فضـاءً مسـتقلاً يـدمج بـين الطوعيـة والخيريـة، ويعـزز الالتـزام بالحقـوق والواجبـات علـى حـد سـواء. كمـا أن تعزيـز حقـوق الفـرد لا يقتصـر علـى مـنح امتيـازات قانونيـة فحسـب، بـل يسـاهم في بنـاء شـعور بالانتمـاء الـوطني والمسـؤولية تجـاه المجتمـع، مـا يـؤدي إلى سـلوكيات مواطِنيـة إيجابيـة تقـوم علـى التعـاون، والتكافـل، والـولاء، والاحـترام، والمسـؤولية، وغيرهـا مـن القـيم الـتي تعـزز التنميـة المسـتدامة وتحـافظ علـى

تماسك المجتمع. ويُظهر المجتمع المدني بوصفه قوة تعبوية وتربوية كيف يمكن للأنشطة التطوعية والخيرية أن تترجم القيم المدنية إلى ممارسة يومية، مع مراعاة التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن المجتمع المدني ليس مجرد مساحة اجتماعية مستقلة، بل هو أداة استراتيجية لبناء مجتمع متماسك ودولة حديثة، قادرة على تحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز المشاركة الديمقراطيَّة، وتطوير رأس المال الاجتماعي الذي يشكّل أساسًا للتنمية الشاملة والاستقرار المجتمعي.

قائمة المراجع

1. المالكي رياض. (2007). تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة والمسؤولية والإصلاح (الإصدار 01). فلسطين: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

2. ايهاب محمود درويش هللو. (2016). تصور مقترح لتطوير بناء القدرات المؤسسية في منظمات المجتمع المدني بقطاع غزة (رسالة ماجيستير). كلية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين: جامعة الأقصى.

3. شادية رحاب، و مُحَّد بريش. (2017). المجتمع المدني ألية لتفعيل جودة الخدمات الصحية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 04(02)، 51-68.

4. غزالة زبير. (2013). المجتمع المدني في الجزائر. مجلة أفاق فكرية، 01(01)، 70-87.

5. قدري فضل كسبه. (2013). منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين (رسالة ماجيستر). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

6. مُحَّد عربي لادمي. (2019). المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمها. مجلة آفاق علمية، 11(03)، 77- 95.

7. مفتاح بن هدية، و علي شبطة. (2023). المجتمع المدني وأفاق تعزيز قيم المواطنة والتنمية. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 09(01)، 200- 214.

8. مياسة أودية. (2023). فعالية المجتمع المدني وإقحامه في عمليات التنمية المجلية غفي الجزائر. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 07(01)، 96- 117.

المحور الثالث:

المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية

عنوان المداخلة : دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

د-حياة هراكي جامعة مُحَّد خيضر بسكرة

د- وردة نويشي جامعة مُحَّد خيضر بسكرة

الملخص:

شكلت منظمات المجتمع المدني في كل دول العالم وسيلة هامة للنهوض بالمجتمعات وتحقيق التنمية على كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية،وسنحاول في هذه الورقة التعرض الى دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية باعتبارها وسيلة ضرورية الى جانب القطاع العام والخاص في تقليل البطالة وتشجيع الشباب على المشروعات والمساهمة في ادماج المسجونين اجتماعيا ومساعدة الفئات الهشة والتضامن والأعمال الخيرية والدفاع عن الحقوق والحريات وتمكين المرأة .

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، التنمية ، التنمية الاجتماعية،

Abstract

Civil society organizations in all countries of the world have formed an important means for the advancement of societies and the achievement of development in all social, economic, intellectual and cultural fields. In this paper, we will try to address the role of civil society in social development as a necessary means, alongside the public and private sectors, in reducing unemployment, encouraging youth to undertake projects, contributing to the social integration of prisoners, helping vulnerable groups, solidarity, charitable work, defending rights and freedoms, and empowering women.

Keywords

Civil society, development, social development,

1– مقدمة:

لقد شكلت منظمات المجتمع المدني على مر التاريخ قوة دفع ووسيلة هامة للنهوض بالمجتمعات في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وركن هام إلى جانب الدولة والقطاع الخاص كما تسهم في تحقيق التنمية والرفاه من خلال توفير توفير فرص العمل وتقليل البطالة وحماية الفئات الهشة والمشردين والتضامن بين فئات المجتمع والأعمال الخيرية والاندماج الاجتماعي لها مما ينعكس على الدخل القومي ،كما برهنت منظمات المجتمع المدني أهميتها على الصعيد العالمي والعربي خاصة مع بداية الثمانينات كآلية لتحقيق الديمقراطية والدفاع عن الحقوق والحريات.

وفي الجزائر ورغم الولادة المتعسرة لمنظمات المجتمع المدني،الا أن الاستقرار الأمني وانتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية وميثاق الوئام الوطني أعطى دفعة لانبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر ومنظمات مختلفة الاتجاهات بلغت سنة **2012 نحو 93654** جمعية، فما هو دور المجتمع المدني في الجزائر في التنمية الاجتماعية؟ وماهي الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني؟وماهي الوسائل التي تسمح بتطوير منظمات المجتمع المدني؟[1]

2–تعريف المجتمع المدني :

❖ يعرف المجتمع المدني الى مجمل التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجتمع العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ،ملتزمة بذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و غيرها من المثل الإنسانية الراقية.[2](2)

❖ ويري **غليون** أن المجتمع المدني يعني الرابطة الاجتماعية كأساس للعلاقات بدلا من الرابطة الدينية أو الارستقراطية التي يمكن رابطتها بالعرف والتقاليد، انه يسجد السياسة الحديثة التابعة من المجتمع البشري كما هو: فالدولة والمجتمع المدني كلمتان متطابقتان تماما ولا يوجد أي فاصل بينهما، أي المجتمع المدني هو الذي يقود السياسة ويرسم طريقها في الدولة التي يتمتع فيها المجتمع المدني بمساحة كافية وحقيقية من الديمقراطية.

❖ ويعرفه المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية بأنه الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة وتشمل هذه الأنشطة تقديم الخدمات أو دعم التعليم المستقل أو التأثير على السياسات.

---

[1] لدرم أحمد،**منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية**، بدون تاريخ،ص6.

[(2)] مونية عبد الله: **مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان. دراسة قانونية جامعة سوق أهراس المجتمع المدني** منشورات المخبر الاجتماعي و العلاقات العامة في الجزائر سلاطنية و سامية حمدي مارس 2014 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ص 267.

❖ كما تعرف بأنها مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة الميادين في استقلال عن الدولة لتحقيق أغراض مختلفة كالمشاركة في عملية صنع القرار وأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها وأغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والبشرية لأغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية أهمها تحقيق التنمية البشرية.[1(3)]

3-مفهوم التنمية الاجتماعية:

- تعرف بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، والتي تعتمد بشكل كبير على مشاركة المجتمع، من خلال توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع في المجتمعات المحلية أو الكبيرة.
- ويقصد بالتنمية الاجتماعية في هذا البحث عملية تغيير مقصودة في فكر واتجاهات الشباب من طرف منظمات المجتمع المدني نحو المشاركة في البرامج الاجتماعية والمشروعات البيئية والخيرية وإنجاحها.
- ويقصد بها سلسلة التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع بزيادة قدرة الأفراد على الاستفادة من الطاقة المتاحة لتحقيق الرفاهية للأفراد بأسرع من النمو الطبيعي.[2]

4-ظهور المجتمع المدني:

يعود أول ظهور لمصطلح المجتمع المدني بالقاموس اللغوي في الحضارة الرومانية كما يذهب بعض المفكرين إلى أن فكرة المجتمع المدني تعود إلى الحنين إلى دفء المجتمعات التي كانت موجودة في عصر ماقبل الحداثة ،أين كان الآباء يقضون وقتا طويلا في العمل ويفتقدون أبنائهم ويخافون من فقدان السيطرة على أخلاقياتهم، والاحتفاظ بالشوارع الآمنة.

ويرجع البعض الأخر أسباب ظهور فكرة المجتمع المدني الى أسباب اقتصادية بسبب أن الأفكار الرأسمالية قسمت تلقائيا المجتمعات الغربية، وغاب المصطلح فترة كبيرة منذ ظهوره في الحضارة الرومانية ليعود مرة أخرى مع الثورة

---

(3) حسن فخري ابراهيم افطم **معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين و العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس** ماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح 2014ص ص 10- 11.

[2] مصطفى مُحَمَّد قاسم، غانم بن سعد الغانم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة** 2030،ص42-43

الصناعية في غرب أوروبا ليشهد انتعاشا بعد ذلك في أوروبا الشرقية بداية الثمانينات من خلال حركة التضامن البولندية كمواجهة اجتماعية مدنية ضد تسلط الدولة والحزب الحاكم دون صدام عنيف. [1]

و يشير مفهوم المدني إلى التحول الهائل و الحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر و يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى و التخلص منها بل و إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة و تفصيلا و القول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة و مخالفة.[(1)]

إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز تحول أوروبا من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية ثم اختفى منذ القرن التاسع عشر و لكنه ظهر من جديد مع **غرامشي** بعد الحرب العالمية الأولى و انتصار الحزب الشيوعي الروسي .[(2)]

وفي العالم العربي يعد عبد **الرحمن الكواكبي** أول من تكلم عن الموضوع في كتابه طبائع الاستبداد ودعي إلى استخدام الآليات الانتخابية في الحكم لغرض الحد من تعسف الحكام.

وفي العصر الحالي أصبحت الحقوق السياسية والديمقراطية من الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات وظهرت المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل والحريات الفردية وحماية البيئة،وأصبحت الديمقراطية الحاضنة لمفهوم المجتمع المدني الذي يقوم على أساس نظرية التعاقد بين الفرد والمجتمع وبناء مجتمع على أساس التعاقد والحرية أي الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي.[2]

5–مقومات المجتمع المدني: يقوم المجتمع المدني على عدة اعتبارات ومقومات لابد أن تتوفر فيه وتتأسس حتى نصف هذا الكيان بأنه مجتمع مدني منها:

1– الطوعية:

---

[1] منظمة هاريكار **غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**،مطبعة زانا دهوك2007، ص8-9-10.

[(1)] دبلة عبد العالي : **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي. منشورات مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة** (منشور رقم2) جامعة مُحَّد خيضر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2011 ص ص 133-134.

[(2)] مونية عبد الله: **مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان. دراسة قانونية جامعة سوق أهراس المجتمع المدني** منشورات المخبر الاجتماعي و العلاقات العامة في الجزائر سلاطنية و سامية حمدي مارس 2014 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ص 267.

[2] منظمة هاريكار غير الحكومية،**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**،مطبعة زانا دهوك2007، ص8-9-10.

وهي فكرة تقوم على أن كل عضو في المجتمع المدني يقوم بعمله طواعية وفقا لإرادته الحرة، المستقلة ولا يجبره احد على القيام بأي عمل لا يرضاه.

2-المؤسسة:

وهي أن أي عمل يقوم به أعضاء المجتمع المدني يكون مؤسسا ويخضع لضوابط معينة، ويندمج في مؤسسات وجمعيات تملا الفراغ الذي قد يوجد بين الدولة والأسرة، فهذه الجمعيات هي التي يصب فيها الأفراد طموحاتهم وإغراضهم ومطالبهم، وهي تخضع لقوانين تنظمها بصورة رسمية.[1]

3-الاستقلالية والوعي:

مؤسسات المجتمع المدني واعية ومتطورة ومستقلة لها تصور واضح لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومصادر الضعف، فهي لها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، تتبنى الدفاع عن فئات قطاعات على كل المستويات الحقوق المدنية أو الثقافية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. [2] كما أنها مستقلة عن الدولة ولا تكون تابعة لأي إدارة رسمية تسيرها أو تشر عليها بل تتمتع بالاستقلالية التامة وتعمل بحرية كاملة.

4-الترابط:

مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوما مستقلا، يعيش منفردا عن باقي المفاهيم الأخرى، بل هو يرتبط اشد الارتباط بالكثير من المفاهيم الأخرى كمفهوم حقوق الإنسان، المواطنة، التعددية الحزبية، حرية التعبير والصحافة والإعلام.[3]1

6-ادوار المجتمع المدني:

-صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة،كما نظر رواد نظرية العقد الاجتماعي وكما أكد الإسلام في مفهوم البيعة،ولايمكن صيانة

---

[1] حسان الجيلاني مرجع سابق ص 223.

[2] المجتمع المدني في العالم العربي التطور الإطار القانوني و الأدوار التقرير النهائي للأمم المتحدة USAID 2013 ص 11

[3] حسان الجيلاني مرجع سابق ص 223.

هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع،وإلا فان الدولة تندرج وتتحول إلى دولة مستبدة مهما كان في رموزها من الذكاء والإصلاح.

ومن جهة أخرى فان هذه المرجعية تمنع من ثلاث مفاسد كبرى هي تحكم المركزية والبيروقراطية وتمنع من سيطرة السواق التجارية على الحياة والصحة والثقافة وتمنع من ما يسمى الأخلاق التجارية الأنانية وسيطرة الحزب الواحد والرأي الواحد والاستبداد العسكري والاستعلاء والاستعباد من جانب النخب.[1]

❖ **إشاعة ثقافة مدنية ديموقراطية:**

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إشاعة ثقافة مدنية ترسم في المجتمع واحترام قيم النزوع للعمل التطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر،وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الشفافية وهذه القيم قيم الديمقراطية حيث يستحيل بناء المجتمع دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد الديني والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، بالاظافة الى نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته ترعى و تنشئ الأعضاء على هذه القيم و تدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية.[2]

❖ **حسم وحل الصراعات:**

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم الصراعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية،دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت ،وتسهم في توفير وتقوية أسس التضامن الاجتماعي .

❖ **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:**

يعني توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل ،من خلال هذه المؤسسات نفسها من خلال ما تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات،وعلى العكس من ذلك فان سوء الأحوال الاقتصادية،

---

[1] شاوش خوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**،دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرةنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمة،قسم العلوم الاجتماعية،جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2014.،ص74.

[2] مُحَّد جمال مظلوم،**دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية في الدول العربية**،قسم البرامج التدريبية،كلية التدريب ،الرياض،2013،ص23.

يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع، لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

❖ **وظيفة تجميع المصالح:**

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم، على أساس هذه المواقف الجماعية.

❖ **إفراز القيادة الجديدة:**

تطور المجتمع وتنظيم حركته هو بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الإمام باستمرار، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فانه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية ،حيث يعتبر المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة حيث يمد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي.[1]

7-وسائل تطوير منظمات المجتمع المدني:

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن استقلالية نسبية، والعمل على ضرورة التخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيان المنظمات واحتوائها لمجاله، وستشهد الحقبة القادمة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد، فعلى الدولة التزام الحياد النسبي اتجاه قوى المجتمع المدني والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي والإجراءات البيروقراطية في التعامل معها.
- تدعيم الديمقراطية كإطار لبناء حقوق الأفراد والمواطنين والحق في اختيار الحكام وحرية التعبير وحق الاجتماع.
- التأكيد على تربية الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي من خلال التأكيد على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الحوار والنقاش والنقد البناء دون عنف ومشاركة الطفل برأيه واقتراحاته في أبسط الأمور، وتحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه وتجنيد وسائل الإعلام والاتصال باختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة والتعريف بنشاط الجمعيات للجمهور وأهدافها والبرامج المسطرة من طرفها.

---

[1] خليل نزيهة،،**معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية،قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،،جامعة مُحَمَّد خيضر،بسكرة،الجزائر،2016.ص185.

- تدعيم فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيمه بفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور في تنشيط العمل الجمعوي والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات، وتشجيع التنظيمات على اتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع دائمة.
- التخفيف من البطالة والمشكلات الاجتماعية ومشكل السكن يسهم في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في الجمعيات.[1]

8-منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية الاجتماعية:

حظي المجتمع المدني باهتمام الباحثين في مجالات متعددة بعد أن أخفقت الدولة في تحقيق التنمية في المجتمع، وتحقيق الآمال التي تصبو إليها الشعوب ،فاتجهت الأنظار إلى منظمات المجتمع المدني أو القطاع الثالث، وقد أكد عدد من المفكرين على ضرورة فتح المجال للمجتمع المدني ليكون شريكا أساسيا في تطوير المجتمعات، وقد وضح **أنتوني جيدنز** في كتابه الطريق الثالث الذي انتقد فيه طريقي الاشتراكية والليبرالية الجديدة ودعا إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية عن طريق سياسة الطريق الثالث، الذي يستند إلى قيم راعى فيها المتغيرات الجديدة التي تتعرض لها المحتمات المساواة والحرية ولا حقوق دون مسؤولية ،ولا سلطة دون ديمقراطية، التعددية العالمية،[2] **ويتمثل دور المنظمات في التنمية الاجتماعية فيما يلي:**

1- دور المجتمع المدني في إعداد الشباب للمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية:

تركز منظمات المجتمع المدني على إعداد الشباب وتكوينهم للمشاركة في الأعمال التطوعية من خلال تقديمها لنشاطات وبرامج وخدمات في مجال العمل التطوعي، من خلال حملات التبرع بالدم وحملات تنظيف الأحياء وزيارة دور المسنين والتكفل باليتامى والمشاركة في إحياء الأيام العالمية ،والأعياد الوطنية ،وهذا ما بينته دراسة ميدانية **لصدام بهلولي** الذي توصل إلى أن للمجتمع المدني دور فعال في إرساء ثقافة العمل التطوعي،كما سهلت العولمة ووسائل الاتصال الحديثة مهمة المجتمع المدني وجعلته على صلة بالمجتمع.

2- دور المجتمع المدني في تعليم الشباب المشاركة في المشروعات البيئية:

ويتم ذلك فيما يلي:

- غرس القيم الاجتماعية والبيئية والإسلامية في نفوس الشباب وإعطائهم المعلومات السليمة وتنظيم ورش وندوات علمية لاستثمار أوقات فراغهم بشكل جيد والالتحاق بالمشروعات البيئية في مركز المدينة وفي لجان التنمية.

---

[1] لدرم أحمد، مرجع سابق، ص10،11.

[2] منظمة هاريكار غير الحكومية،مرجع سابق ،ص59-60

- العمل على تصميم برامج لخدمة المجتمع ورعاية الشباب وتعليمهم على اكتساب الأنماط السلوكية السامية الذي قد يكون دافعا قويا لعدم انحرافهم مستقبلا.
- عقد ندوات من طرف أخصائيين اجتماعيين ونفسيين للشباب لتعليمهم المشروعات البيئية ،وأهمية المشاركة فيها وتشجيع المزيد منها.
- العمل على توفير الأجواء النفسية والتربوية والاجتماعية للشباب للشعور بالرضا والانجاز واحترام الذات والبعد عن الإحباط والقلق والاكتئاب.[1]

3--دور المجتمع المدني في إدماج المحبوسين المفرج عنهم:

مع بداية إصلاح المنظومة العقابية من طرف وزارة العدل الجزائرية 2005 بصدور قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجديد أكد المشروع إشراك المجتمع المدني في العمل على اعادة ادماج المحبوسين في مهنة تضطلع بها هيئات الدولة بمساهمة المجتمع المدني،فبرزت عدة منظمات كالكشافة الاسلامية الجزائرية وجمعية الأمل،جمعية أولاد الحومة،المنظمة الوطنية لرعاية وادماج المحسوسين وتضم الأفراد المتطوعين من طلبة الجامعات وأصحاب المهن والأطباء الأخصائيون والنفسانيون والممرضون والمتقاعدون،وتعمل هذه المنظمات دور الوسيط بين المحبوس المفرج عنه والسلطات المحلية بادماج المحبوسين في وظائف حسب مستواهم الدراسي ونوعية الشهادات المهنية التي تحصلوا عليها وتوجيههم وإرشادهم بغرض الابتعاد عن بؤر الفساد والرذيلة ،كما تهتم بالمحبوسين المعوزين خاصة المسنين منهم والنساء والأطفال والمعوقين بتمكينهم من المساعدات المالية والمعنوية،والسعي للاطلاع على أوضاع المحبوسين وزيارة من لا زائر لهم،
والسعي لإعادة ربط الصلة بعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي.[2]

4 دور المجتمع المدني في تمكين المرأة:

تقدم منظمات المجتمع المدني برامج تمكينية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فغالبية البرامج تنصب حول التمكين الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن وإكسابها بعض المهارات لتوفير دخل خاص بها،ودورات تدريبية للخياطة والطرز والسكريتارية،ونشر الوعي الصحي ورفع مستواها التعليمي والاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة.

---

[1] مصطفى مُحَّد قاسم،غانم بن سعد الغانم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة** 2030،ص44-46-45.

[2] لدرم أحمد،مرجع سابق،ص ص11-12.

أما بالنسبة لعضوية المرأة في تنظيمات المجتمع المدني حسب بيانات الشبكة العراقية للمنظمات الأهلية تتفاوت من بلد لآخر،ففي السودان تبلغ العضوية 94%،وقطر بغلت15%،اء فنسبة تواجد النساء في مراكز صنع القرار في مراكز صنع القرار في تونس44.6%،و11.6%في مصر،فتتفاوت عضوية المرأة في التنظيمات الأمومة والطفولة والأعمال الخيرية والدينية نتيجة ثقافة المجتمع التي تحصر المرأة في الجانب الأسري وتفتح المجال للرجل للمشاركة في مجال العمل السياسي العام.[1]

9-الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني:

1-العائق الحزبي: كثيرا ما تكون المنظمات المجتمع المدني في العالم العربي التابعة لحركات أو أحزاب او واجهة لعائلات وعشائر أو لرجال أعمال وأصحاب النفوذ ما يجعل منها فاقدة لمساحات واسعة من استقلالية القرار الإداري و المالي لتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب والعشيرة.

2-الافتقار الى برامج عمل ورؤى واضحة:

تعاني الكثير من المنضمات الحكومية الى غياب فكر جمعوي جديد ومطور قادر على إحداث قفزة نوعية في الفكر التنموي وآليات العمل المنتهجة تنقله من حالة العجز الى الحالة النشاط والقوة من خلال تغيير مفاهيم الناس القديمة إلى أخرى مواكبة لمتطلبات العصر الجديد وافتقارها الى برامج عمل واضحة وخطط تنموية شاملة تعكس أهدافها كما انها تتسم بنخبوية بعيدة عن تطلعات افراد المجتمع الحقيقية وحاجاتهم ومتطلباتهم الاجتماعية والاقتصادي.

3-الضعف في إدارة الحوار والمناقشة والديمقراطية:

تعاني منظمات المجتمع المدني من ضعف في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء خاصة في كيفية التفاوض معها يجعلها طرفا قويا ذو مصداقية لا تستطيع السلطة أن تتجاهله أو تشطبه .

وتشير **شهيرة الباز** انه رغم سيادة الأسلوب الانتخابي في منضمات المجتمع المدني إلا أن الواقع يوضح ضعف الممارسة الديمقراطية داخل المنضمات وتميزها بالشكلية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار إلى جانب استمرار سيطرة القيادات لسنوات طويلة وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة أو ما يسمى ظاهرة شخصنة المنظمات الأهلية مما يؤدي إلى غياب الشفافية.

4- صعوبة الحصول على التمويل :

تفتقر منظمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى الكفاءة اللازمة لجمع التمويل من خلال أنشطتها المباشرة، ,الأمر الذي يجعل من الموارد المحصلة عن طريق أموال القطاع الخاص أو تلك التي تساق إليها عن طريق التبرعات

[1] منظمة هاريكار غير الحكومية،مرجع سابق ،ص59-60

في ظل محدودية إرادات الانخراط عمليا غير كافية لتغطية مصاريفها خصوصا أن طموحات القائمين عليها تكون في عادة أكبر بكثير من الإمكانيات المتاحة لها، مما يجعل الكثير منها يقبع في انتظار الدعم الحكومي على ضآلته وهو ما يجعلها في خطر دائم للتبعية.

خاتمة:

أصبح موضوع المجتمع المدني في الآونة الأخيرة من المواضيع الهامة التي اهتم بدراستها المفكرين من كل التخصصات، ومن خلال دراستنا توصلنا الى أن لمنظمات المجتمع المدني دور مهم على كل الأصعدة خاصة في المجال الاجتماعي والتنمية الاجتماعية و خدمة المجتمع والنهوض به من خلال نشر ثقافة التطوع لدى الشباب والتركيز على العنصر البشري، وحملات التبرع بالدم وحملات تنظيف الأحياء وزيارة دور المسنين والتكفل باليتامى وفئات العائلات المعوزة والمشاركة في احياء الأيام العالمية ،والأعياد الوطنية وادماج المحبوسين في المجتمع، ومشاركة الشباب في المشروعات البيئية وتمكين المرأة وتعليمها المهارات والحرف.

قائمة المراجع:

1. لدرم أحمد ،منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، بدون تاريخ.
2. منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا دهوك2007.
3. المجتمع المدني في العالم العربي التطور الإطار القانوني و الأدوار التقرير النهائي للأمم المتحدة USAID 2013.
4. شاوش خوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2014.
5. خليل نزيهة،،معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،،جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة،الجزائر،2016.
6. مونية عبد الله: مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان. دراسة قانونية جامعة سوق أهراس ،المجتمع المدني منشورات المخبر الاجتماعي و العلاقات العامة في الجزائر سلاطنية و سامية حمدي مارس،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية2014.
7. حسن فخري ابراهيم افطم معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين و العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس ماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح 2014.
8. مصطفى مُحَّد قاسم، غانم بن سعد الغانم، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030.
9. مُحَّد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية في الدول العربية، قسم البرامج التدريبية، كلية التدريب ،الرياض،2013.
10- مصطفى مُحَّد قاسم،غانم بن سعد الغانم، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030.
11- صدام بهلولي، المجتمع المدني ودوره في ارساء ثقافة العمل التطوعي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع،2022.

عنوان المداخلة: المجتمع المدني و التماسك الاجتماعي في مجتمع الشعانبة (دراسة حالة ل جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة)

د خديجة بن الصديق جامعة غرداية

د. فريدة علوان جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

الملخص:

المداخلة بعنوان : المجتمع المدني و التماسك الاجتماعي في مجتمع الشعانبة (دراسة حالة ل جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة)نسعى من خلال هذه المداخلة إلى: معرفة آليات و ميكانيزمات المجتمع المدني، في صنع اللحمة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي ،كذلك نهدف إلى، معرفة استراتجيات العمل الخيري، في الجمعيات المحلية في مجتمع الشعانبة؛ نسعى إلى معرفة العراقيل المجتمعية التي تعيق الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني؛ نسعى لمعرفة كيف تم التعامل مع الأزمات والحد من انتشار بعض المظاهر التي تزعزع استقرار المجتمع . حيث اخترنا جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة نموذجا للبحث وتتبع دور المجتمع المدني في المجتمعات المحلية انطلقنا من السؤال:

_ ما هي آليات و ميكانيزمات جمعية ناس الخير متليلي في تحقيق التماسك الاجتماعي في مجتمع متليلي الشعانبة ؟.

_ما هي أهم مشاريع جمعية ناس الخير متليلي التي حققت بها الانفراد عن مؤسسات المجتمعالمدني وكانت ذات قيمة مجتمعية؟.

لنتوصل في الأخير إلى خطة اجتماعية، اقتصادية، مجتمعية كاملة وضعتها الجمعية من أجل التحكم في الأزمات و الظروف الصعبة كذلك مخطط تنمية شامل بالإضافة إلى ممارسات و أنشطة تعزز التضامن والتعاون و القيم الاجتماعية السامية من خلال نشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛التنمية الاجتماعية؛ العمل الخيري؛القيم الاجتماعية؛ استراتجيات.

Abstract:

The intervention is entitled: Civil society and social cohesion in the Chaamba community (a case study of Nas El Kheir Association in Metlili Chaamba)

Through this intervention, we seek to: Understand the mechanisms and mechanisms of civil society, In building social cohesion and social solidarity, we also aim to understand the charitable work strategies of local associations in the Sha'ban community. We seek to understand the societal obstacles that hinder associations and civil society institutions. We seek to understand how crises were dealt with and how the spread of some phenomena that destabilize society was limited. Choosing Nass El Kheir Association of Metlili Chaamba as a model for research and tracking the role of civil society in local communities, we began with the question:

_ What are the mechanisms and mechanisms used by Nass El Kheir Association of Metlili to achieve social cohesion in the Metlili Chaamba community?

_ What are the most important projects of Nass El Kheir Association of Metlili that have distinguished them from other civil society institutions and have had societal value?

Ultimately, we arrive at a comprehensive social, economic, and societal plan developed by the association to manage crises and difficult circumstances, as well as a comprehensive development plan, in addition to practices and activities that promote solidarity, cooperation, and sublime social values by spreading the culture of charitable and volunteer work.

Keywords: civil society; social development; charitable work; social values; strategies.

مقدمة:

مفهوم المجتمع المدني برغم من تطوره و اخد الصبغة الايديولوجيه لكل مفكر و باحث حيث ينظم المفهوم علي حسب الابعاد والمؤشرات التي يراها ذلك الباحث والمفكر؛ لكن في العموم المجتمع المدني وبتعريف بسيط عامي غير متخصص يشير{{الى كل أنواع الانشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم واهداف مشتركة وتشكل هذه الانشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات أو دعم التعليم المستقل أو الثالثير علي السياسات العامة ففي إطار هذا النشاط الاخير مثلا يجوز أنر يجتمع المواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لشر المعلومات حول السياسات او ممارسة الضغوط بشأها أو تعزيزها (معاقبة صانعي الياسات أو مكافئتهم)}}[1] في حين يشهد المجتمع المدني في تكونه عدة مراحل كذلك نجد له عدة مؤسسات وهياكل منها الجمعيات الخيرية ؛ {{التي هي مجموعة من الاشخاص يطلق عليهم الأعضاء تحكمهم مجموعة من القوانين والقواعد حيث يسعون بشكل جماعي منظم من خلال أنشطة تعاونية وتحت اشراف شخص واحد لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة في فترة زمنية محددة}}[2] في حين لو لاحظنا هذا اجتماعيا يمكننا تعريف الجمعية بانها جملة من الاعضاء يربطهم هدف اجتماعي واحد يسعون لتحقيقه في اقرب الاجال في الاغلب ليس لهم مقر محدد فقط؛ غرفة في بيت احد الاعضاء؛ يساندهم جملة من الافراد لهم اهتمام بالموضوع، يسعون ويبدلون جهد من اجل تحقيق الهدف باحسن صورة .

المتجول في احياء دائرة متليلي الشعانبة كثيرا مايجد بجوار الدكاكين والمحالات سلة مكتوب فيها اسم جمعية ناس الخير متليلي، مع ذكر المشروع الذي يساهمون فيه ،و المتصفح لمواقع التواصل الاجتماعي يجد مناشير وصور لهؤلاء الفتية الذين ينشطون تحت شعار جمعية ناس الخير متليلي

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A شوهد يوم 10ماي 2025

[2] AAKANSHA, "Association: Meaning, Characteristics, Examples and Overview", sociologygroup, Retrieved 10/7/2021. Edited.

الشعانبة سواء يشاركون منشورا أو يرسلون عبر المسنجر رسالة من اجل المشاركة في مشروع ما . والمدقق اكثر والمتمعن و الباحث عن الجمعية سيجد ان لها بصمة في المجتمع الشعانبي سواء في الازمات او المناسبات في رمضان او في الاعياد كل مرة تواجدها بحلة جديدة وشكل جديد مع الاحتفاظ بالمبادئ التي أنشئت لاجلها أول مرة ؛ في اعانة المحتاج وعابر السبيل واليتيم والمتضرر و المريض ودوي الاحتياجات الخاصة والطفولة .

كسوسيولوجين ونحن نحاول البحث في موضوع المجتمع المدني و التنمية في الجنوب الجزائري اخترنا جمعية ناس الخير متليلي الشعانبة قصدا للدراسة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني و كذلك طول مذة التاسيس فهي من الجمعيات العريقة في متليلي الشعانبة كذلك الاختيار كان بسب الديناميكا الحاصلة في المشاريع والاعمال ففي كل(محضر تحضر) كما يقال في المثل الشعبي لهذا اردنا فهم:

_ ما الذي جعل هذا الجمعية تحافظ علي مكانتها وعملها وسيرورة نشاطها طول هذه المدة في مجتمع متليلي الشعانبة ؟

_ ما هي آليات و ميكانيزمات جمعية ناس الخير متليلي في تحقيق التماسك الاجتماعي في مجتمع متليلي الشعانبة ؟.

_ما هي أهم مشاريع جمعية ناس الخير متليلي التي حققت بها الانفراد عن مؤسسات المجتمع المدني وكانت ذات قيمة مجتمعية؟.

أهذاف الدراسة :

_ نهدف الي فهم كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في التنمية بالجنوب الجزائري وهل هناك حقا مؤسسالت هدفها التنمية ام الربح فقط ؛ لهذا سلطنا الضوء علي جمعية ناس الخير متليلي باعتبارها جمعية خيرية تطوعية .

_ نهدف إلي فهم اليات وميكانيزمات الجمعية في تحقيق اللحمة الاجتماعية من خلال العمل التطوعي الخاص بها .

_ نهدف إلى استخلاص كيف يكون العمل التطوعي منهجه اساليبه الي أي مذي يتحقق العمل التطوعي ويتجسد اجتماعيا .

_ اساليب ادارة الازمة التي انتهجتها جمعية ناس الخير متليلي في ادارة الازمات و التاحضير للمناسبات الاجتماعية والدينية في البلدة.

_2 مفاهيم الدراسة :

أ_ مفهوم المجتمع المدني بين الغربي و المحلي:

توماس هوبز:حدده بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد توماس هوبز: أمن بأفكار ميكيافليي فيما يتعلق بفطرة و طبيعة الإنسان،حيث يفسر الإنسان بأنه حيوان

شهواني يحي بدون حاكمية دولة أو قانون تعاقدي مما يهدد حياته باستمرار و الأخلاق لا يمكنها أن تحمى الإنسان من أخيه لأن الكل ضد الكل و بالتالي فإنه يعتبر المجتمع المدني الوسيلة الوحيدة لوضع حد للفساد و الخراب و التنازع الآتي من الحالة الطبيعية .((أن سير البشر نحو المدنية ناشئ عن التعاقد الاجتماعي للأفراد و علي أساس هذا التعاقد تظهر الدولة المقتدرة و المطلقة لتمثل الوسيلة لتنظيم الطينة الطبيعية الجامحة لأبناء البشر و أما الأفراد فإنهم و لحفظ أنفسهم و التغلب على الخوف من الموت يسلمون بتشكيل الدولة و بالمحدودية و سلب الحريات الناشئ من الوضع المدني))[1]

جون لوك: في نقيض لتوماس هوبز يري أن التعاقد الاجتماعي في نظره هو نفي للعبودية والخضوع ذلك أن الحكم المطلق للحاكم ليس أبدا من طبيعة المجتمع المدني،بل أكثر من ذلك يمكن أن تعزل هذه السلطة المطلقة إذا خالفت العقد الاجتماعي و مست حرية المواطنين و ممتلكاتهم وحياتهم دون وجه حق وبهذا وضع جون لوك المجتمع المدني في مرتبة المراقب للدولة و جعله مصدرا لشرعيتها، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يمارس سلطة العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف5 المجتمع المدني ((هو ميدان و حيز يتكون من فاعلية أفراد يتمتعون بحرية الانتخابات،و يمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة وبشكل مستقبل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكم ، ويعني هنا بأن المجتمع يتألف من عدد من الأفراد تكون جماعة واحدة يتخلى كل منهم عن بعض مصالحه الخاصة ويتنازل عنها من أجل المجتمع و أن يبتعد عن قواعد الطبيعة ليدخل ضمن

[1] أحمد واعظي ، **المجتمع الديني والمدني** ،تر: حيدر حب الله ،ط1، دار الهادي،لبنان ،2001،ص28

القانون الذي يفرضه التعاقد الاجتماعي و لكن بشرط أن يكون بعيدا عن تدخل السلطة الحاكمة ، وتمارس فيه الحرية و القدرة علي الاختيار))[1]

حسب جون لوك من واجب الدولة أن تضمن للمواطن المساواة أمام القانون ،الحرية،الاندماج،و الملكية،فإذا لم يتحقق هذا المبدأ للمواطنين الحق في التمرد و العصيان بمقتضى المجتمع المدني[2]

أما ماركس يفسر المجتمع المدني علي أنه مجال الروابط الاقتصادية أو رابط البني التحتية و مجموعة العلاقات بين الأفراد و الطبقات التي تستقر خارج نطاق هيكليه الدولة ،إنه القاعدة الطبيعية للدولة و خاصيته الأساسية هي الفردية،المنافسة ،المنازعة،ويسمي ماركس المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي و الذي بفعاليته يشيد البنيات الفوقية الحقوقية السياسية للعالم الحديث[3]

يري ماركس أن أفراد المجتمع المدني أنانيون و مالكون ومن الناحية الأخلاقية داتيون، وهذه صفات ناتجة عن المجتمع البرجوازي و المجتمع المدني في نظر ماركس هو الأرضية التي تجعل الإنسان يتحول إلى كائن حيواني وخارج عن الإنسانية.[4]

المجتمع المدني غراشمي: هو المنظمات والهيئات و المؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه فالمجتمع المدني هو مجموع المؤسسات (العائلة،المقاولة،الجمعية....) أين يدافع الأفراد عن مصالح مشتركة بدون أي تدخل من السلطة وحسب الإجراءات الخاصة بهم[5]

أو هو عبارة عن مجموعة مشكلة من الأفراد الذين يشكلون بكامل إرادتهم و انتخابهم الخاص و بصورة مستقلة عن الدولة الفئات و اللجان وبإمكان هؤلاء أن يتمظهروا علي شكل صنف حزب

---

[1] www.eiaym-dz.com عبد الله العزاوي، **مفهوم المجتمع المدني** ،مقال في موقع :

[2] Nina Cvetek.Friedel Daiber**–QU'EST–CE QUE LASOCIETE CIVI LE** ?Antananarivo, octobre 2009.p06.

[3] أحمد واعطي، مرجع سابق ذكره ،ص5

[4] برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني و الديمقراطية،جامعة قطر،14_17 ماي 2001 www.mafhoum.com موقع:

[5]:FRANçOIS RANGEON ;société civile :histoire d'un mot ;p10

،ناد، جمعية،مؤسسات ثقافية و مؤسسات غير حكومية، و الهدف من تأسيس هذه الفئات هو منافع ورغبات أعضائها[1]

2ـ في الجزائر تبنت فئات اجتماعية معينة مفهوم المجتمع المدني حيث كيفت المفهوم وأضفت عليها الخصوصية الثقافية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري فأغلب هذه الفئات كان يغلب عليها الطابع الحضري من أبناء الفئات الوسطى الأقرب للفضاء الثقافي المفرنس في حين تحفظت على المفهوم و تأخرت في تجسيده التنظيمي الكثير من القوى الاجتماعية والفكرية القريبة من النظام السياسي الرسمي التي رأت وسيلة لكسر موازين القوي السياسية القائمة و إشراك قوي جديد في المنافسة السياسية. إن هذا الموقف المتحفظ و حتى الرافض الذي وجه به مفهوم المجتمع المدني من قبل هذه القوى و الذي كان هو نفسه الموقف لبعض القوي الدينية والذي لم يمنعها من الاستفادة اللاحقة من هذا الوضع التعددي الجديد و تكوينها العديد من الجمعيات ،النقابات و الأحزاب تماما مثل القوي السياسية الأخرى .25 حيث كان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر (تاريخ الانفجار الذي أعلن قطيعة مع الممارسات السياسية كلها و انبثاق مجتمع مدني قوي وضاغط على الدولة ،تشكل من داخل إخفاقات الدولة وضعف مشروعيتها و مؤسساتها و هياكل عملها السياسي و الاقتصادي)[2]

تهتم الجمعيات الناشئة بموضوعات مختلفة بأتي على رأسها ما تسميه مصالح وزارة الداخلية بالقضايا المهنية جمعيات الأحياء الاهتمامات الدينية و الرياضية والمسائل الثقافية دون إهمال القضايا الاجتماعية (الصحة المعاقين الشغل) التي تفاقمت في السنوات الأخيرة مما جعل الجمعيات تأخذ منحى مطلبيا واضحا في وضع تميز بغياب جزئي للدولة[3]

لا يمكن إغفال تداعيات الأزمة الأمنية و السياسية التي عاشتها الجزائر بدءا من السنوات الأولى للتسعينات على مؤسسات المجتمع المدني التي عانتها و هي بداية إطلاقها كمؤسسات وبرامج، مما

---

[1] أحمد واعظي،مرجع سبق ذكره،ص45

[2] المنصف وناس، **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر في :الأزمة الجزائرية**،ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،1999،ص244

[3] عبد الناصر جابي ،**العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر** :الواقع و الأفاق، www.dz.undp.org.

فـرض عليهـا أعبـاء و شـروط العمـل لم تكـن مؤهلـة لهـا، وهـو نفـس المحـيط الـذي اشـتغلت ضـمنه النقـابات المهنية المستقلة و الأحزاب السياسية الذي ظهرت بعد التعددية[1]

2_ الجمعيات الخيرية :

تعتـبر الجمعيـات الخيريـة : (منظمـات غـير ربحيـة عرفتهـا الامـم المتحـدة بأنهـا منظمـات لهـا رؤيـة محـددة تهـتم بتقـديم خـدمات اللمجتمعـات والافـراد وتحسـن أوضـاع الفئـات الـتي تتجاوزهـا التوجهـات الإنمائيـة كمـا يتعـدد عملهـا في ميـادين المشـاريع الانمائيـة و الطـوارئ ءو إعـادة التاهيـل وهـي تهـتم بثقافـة المجتمـع و الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه) [2]

الجمعيـة الخيريـة :هـي شخصـية اعتباريـة تطوعيـة هـدفها تحقيـق أعمـال الـبر و الرعايـة ءو النفـع و التنميـة الاجتماعيـة المختلفـة كمـا ان تسـميات المنظمـات غـير الحكوميـة مؤسسـات العمـل الاهلـي القطـاع غـير الربحـي القطـاع الحيـوي قطـاع التطـوعي القطـاع الثالـث القطـاع المعفـى مـن الضـرائب هـي كلهـا متقاربـة في طبيعتهـا و مفهومهـا وإن كـان هنـاك اخـتلاف بسـيط بـين حسـب المنطلـق الفكـري للبلـد الـذي نشـأفيه وتعمل فيه))[3]

_3 العمل التطوعي :

هو التطوع :(على المستوى الفردي وهو عمل ارادي لخدمة الاخرين بلا أجر أو المقابل المباشر)[4]

_كـذلك هـو (الجهـد الـذي يبذلـه الفـرد مـن أجـل مجتمعـه أو مـن أجـل مؤسسـة او مـن اجـل جماعـه معينـة دون دفـع جـزاء مـادي مقابـل جهـده سـواء كـان هـدا الجهـد المبـدول بالـنفس او بالمـال عـن طيـب خـاطر في سبيل سعادة الاخرين)[5]

---

[1] عبد الناصر الجابي ، مرجع سبق ذكره،ص11

[2] Carmen, M. working with NGO. World Bank ,1995,p43

[3] محي الدين خير الله العوير، **الجمعيات الخيرية، تعريفها تاصيلها وصلتها بالمؤسسات الوقفية** مقال:مجلة الاحياء ،ع01،مجلد15 2015 ,،ص300

[4] حسن الطاهر، **تفاعلية مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العمل التطوعي** :دراسة في منظمات المجتمع المدني ، داتر أمجد للنشر والتوزيع ، عمان 2022، ص15

[5] نفس المرجع،ص102

_3 الدراسة الميدانية:

هذه الدراسة من الدراسات الكيفية التي تسعى الي الغوص في الظواهر المدروسة والبحث عن ميكانيزمات التي تسير بموجبها الظواهر اخترنا بروتوكول كيفي من حيث المنهج و الادوات في الدراسة من اجل التوصل الي نتائج منطقية مطابقة للواقع الملموس .

أدوات البحث في الدراسة : المقابلة ، الملاحظة،الملاحظة بالمشاركة ،دراسة الحالة و تحليل المحتوي لمنشورات الجمعية من حخلال صفحة الفيسبوك .

حيثيات الدراسة :

_1 التعريف بالجمعية:

_ عرض حال الجمعية:

- إسم الجمعية: ناس الخير – متليلي–

- هاتف الجمعية : 06.63.59.44.90

_ ايميل الجمعية: nsk.metlili47@gmail.com

_ رابط الحساب على موقع التواصل : https://www.facebook.com/nskmetlili

-تأسيس الجمعية : أول نشاط لها شهر رمضان المبارك سنة 2012 بدأت الجمعية نشاطها حيث كانت الانطلاقة بنشاط خيري مرتكز على إفطار الصائم، و لم تكن للجمعية حينها أي صيغة قانونية، بل كانت عبارة عن مجموعة من الأفراد نسقوا فيما بينهم للقيام بعمل تطوعي، وبعد اتفاق مجموعة من المتطوعين على تأسيس الجمعية وتقديم الوثائق اللازمة تحصلت الجمعية على اعتمادها في الشهر الأول من سنة ،2013 ليتم الإعلان عن تأسيسها في ال 10 من فيفري 2013 وذلك برئاسة السيد مولاي عمار عقبة. ليستمر عطاء الجمعية ونموها إلى يومنا هذا.

الهيكل التنظيمي للجمعية :

مـن أجـل ضـمان السـير الحسـن لأنشـطة ومهـام الجمعيـة فقـد تم الاعتمـاد علـى هيكـل تنظيمـي عضـوي و ذينـاميكي حـتي يمكـن للقـائمين علـي الجمعيـة مـن مواكبـه التطـورات و التعـديلات اللازمـة في اسـتراتجيات ونظرتها المستقبليه :

_الجمعية العامة

_المكتب التفيدي

_رئـيس الجمعيـة: جيـث يشـرف علـي لجنـة النشـاطات؛لجنة تسـيير الأزمات؛البيئـة؛ نظافـة المسـاجد؛ الطفولة؛ البناء والترميم والتجهيز

_الأمـين العـام: يعـني بتسـيير و الإشـراف كـل مـن :قسـم الاعـلام و الاتصـال؛لجنة الفقـراء والمعـزوين ؛لجنـة وجمع وتوزيع تبرعات سلة الخير؛لجنة دراسة الحالات لاجتماعية.

_أمـين المـال: يكلـف امـين المـال بتسـير كـل مـن لجنـة الصـحة والتوعيـة والمسـنين الـتي تهـتم بدراسـة ملفـات الحالات المرضية وتتبعها ؛لجنة إحصاء الزمر الدموية ؛لجنة المراة و الاسرة

لجنة الجرد و العتاد و التي تعني بتسيير العتاد الطبي الاستعجالي لحالات الاعاقة المؤقتة.

_أعضاء الجمعية:

تضـم جمعيـة ناس الخـير متليلـي 314 منخـرط إلي سـنة 2022 مـنهم الاعضـاء المؤسسـين للجمعيـة وأعضـاء شـرفين يـتم الاسـتعانة بهـم حسـب نـوع النشـاط امـا البقيـة هـم شـباب متطـوع حيـث هـم محـرك الجمعية والدافع والمحفز لها هم من يساهمون في انجاح مشاريع الجمعية

_أهذاف الجمعية:

يمكن تلخيص أهداف الجمعية كما يلي:

_ تقـديم المسـاعدات الخيريـة النقديـة و العينيـة للأسـر والأفـراد و المحتـاجين علـي شـكل مسـاعدات مهمـا كان نوعها مؤقتة دائمة أو طارئة للافراد أو الاسر

_ تقديم المساعدات الدورية للفقراء والمحتاجين ودوي الهمم.

_ المساهمة في الهيئات و مؤسسات المجتمع المدني في الازمات

_نشاطات الجمعية :

باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني فقد قدمت الجمعية مشاريع اجتماعية تنموية تطوعية هادفة مست جميع اطياف المجتمع و أفراده كذلك كل الاعمار وكل الفئات نذكر منها :

المشاريع التربوية والترفيهية والتوعوية:

مهرجان الطفل :

إرتبط مهرجان الطفل في مدينة متليلي بجمعية ناس الخير متليلي فالكل ينتظر متي يحل ؛حيث أصبح عرف اجتماعي سنوي ينتظره الكبار قبل الصغار لما فيه من نشاطات متنوعة مرتبطة بالجانب التربوي والبيداغوجي والتعليمي ، هذا المهرجان هو سابقة انفردت به الجمعية دون سواها من مؤسسات المجتمع المدني في المدينة والولاية .

2 الاعمال التطوعية :

هي مزيج من الاعمال الخيرية والنشاطات الاجتماعية التي يشارك فيها كل أعضاء الجمعية حيث تتضمن الكثير من المجالات المجتمعية قد تكون في مجال الصحة أو التعليم. نجد من هده الاعمال

_ مشروع رمضان : يتضمن هذا المشروع عدة اعمال منظمة دورية سنوية كل سنة يجند اعضاء الجمعية له

مشروع استضف فقيرا في بيتك؛ مشروع عابر سبيل ؛ مشروع مطعم الرحمة؛مشروع قفة رمضان ؛ مشروع كسوة العيد ؛ مشروع حلويات العيد.

انفردت الجمعية بهذا المشروع عن غيرها من مؤسسات المجتمع المدني فحضي بدعم اجتماعي من كل اطياف المجتمع من متبرعين ؛مساهمين مساعدين كل حسب قدرته ؛تخصصه و قدرته.

الشكل رقم 01:منحني بياني يبين عمل الجمعية لمشاريع رمضان الثلاث (استظف فقيرا في بيته ،افطار عابر سبيل ،مطعم عابر سبيل) مند سنة 2022

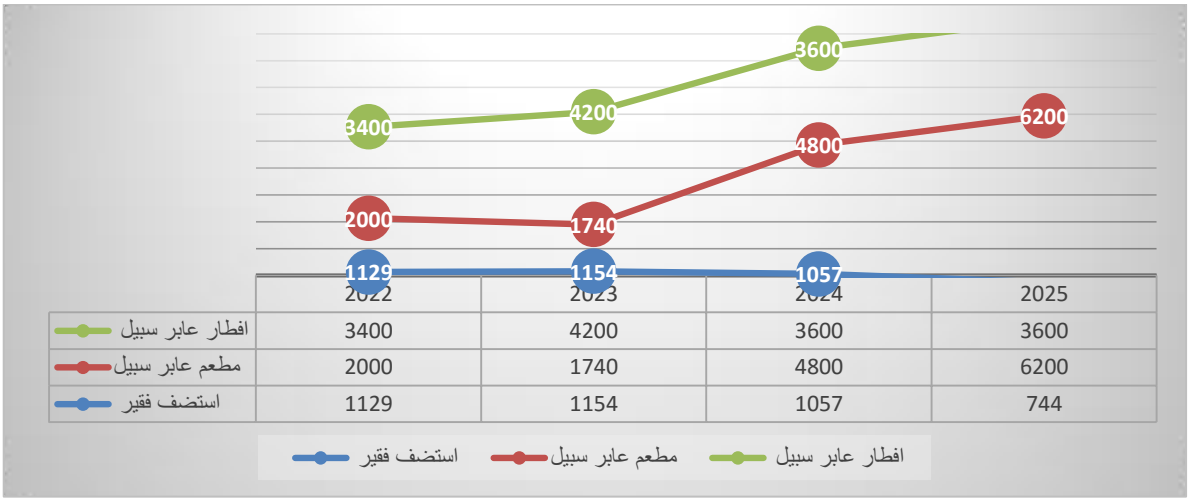

من إعداد الباحثتين إستنادا عن أرشيف الجمعية

من خلال الإحصائيات التي تم الحصول عليها من طرف اعضاء الجمعية ، والتي تبين مدى مصداقيتها من خلال التصريحات والادلاء بها موضحة كما تم عرض النقائص؛ و عرض لما هذا التدبدب في تسير مشروع افطار الصائم ؛في كل سنة الذي هو بسبب محدودية الموارد والمواد خاصة في مشروع استظف فقيرا في بيته إلا أن التقصير غير موجود فقد عوضت بعض العائلات بالأظرفة مالية ؛ في حين مشروع افطار الصائم في مطعم عابر السبيل أو مفترق الطرق لايزال بتصاعد بوتيرة جيدة كل سنة تزداد نسبة الاقبال ونسبة التغطية وهذا راجع إلي اليد المتطوعة في المطعم وفي مفترق طرق فينيس فالمورد البشري هو أساس العمل المتكامل ؛كذلك الثقة التي وضعها المحسنون في الجمعية حيث لايتوانون برهة عن المساهمة في تغطية المشاريع؛ بالاضافة إلي روح التضامن والتعاون والقيم الاجتماعية الحميدة التي يؤمن بها اعضاء الجمعية والمتطوعون والمستفيدين من المشاريع، مهما كان نوعها .

ومن خلال الحصائيات والشكل الموضح لها تصاعديا يظهر جليا تطور الاداء وخلق طرق فعالة وناجعة تحتوي الجمعية من خلالها أي نقص في التزويد بالموارد والمواد أو حتي الاموال لان المشروع خيري تطوعي يعتمد علي ماتم التبرع به هذه الميكانيزمات والاليات التي اوجدتها الجمعية عبارة عن:

_ سلوك استراتيجي للمنتسب للجمعية والمتطوع حيث أن أفراد الجمعية كلهم ممن التحقوا صغار بها وهم يمارسون العمل التطوعي فاكتسبوا اساليب ومبادئ العمل الجماعي التطوعي ماينعكس علي سلوكياتهم كالصدق،الثقة ، السرية في العمل ،السرعة في التنفيد هذا ماسمي السلوك الاستراتيجي في الفرد المتطوع.

_ الاتصال العمودي والافقي وذلك من خلال تشكيل شبكة من الاتصالات تتكون من الاعضاء الجمعية و المتطوعين و المحسنين المتبرعين و المحتاجين والجمهور المستهدف من كطل مشروع سواء اتصال عبر الفيسبوك كموقع اساسي أو عن طريق الهاتف الايميل و المعروف عن الاتصال ان يكون مباشر او عبر وسيط وهذا ما يتم في كل مشروع .

_ من الميكانيزمات و الاليات الجمعية في مشاريعها الشفافية في اتخاد القرار مناقشة المشاريع وضوح الافكار اشراك الجميع في المشاريع سواء مناقشة او قرار او عمل وتنفيد. والالتفاف حول الحصيلة امام كل افراد الجمعية والمتطوعين باعتبار ان كل فرد مسؤول عن النتيجة وعن الاموال وعن التجهيزات وعن المشاريع في حد داتها .

_ إدارة الازمة هي ميكانيزم مكتسب في اعضاء الجمعية والمتطوعين حيث ان كل فرد له الحق في الاتصال عبر الهاتف او من خلال مجموعة الاعضاء ويطلب تنظيم لقاء من اجل عرض مقترح لنشاط او مشروع يكون هو صاحب الفكرة فيجتمع الكل بناء علي طلبه من اجل مناقشة مقترحه ودراسته ما ان يتم التوصل الي اتفاق يتم اعلام باقي الاعضاء ويباشرون العمل فيه وعلي انجازه .علي التوالي صاحب المشروع يصحب له نظرة عامة ومتخصصة في المشروع يستطيع من خلالها ادارة مشروعه والخوف عليه من الاخفاق هذا مايسمى ادارة الازمة التي لاتكون الا من خلال تعلم ادارة المشرة ع في حد ذاته .

_ العلاقات العامة كميكانيزم والية للجمعية في مشاريعها حيث تخلق العلاقات العامة حركو مستمرة وديمومة في التواصل بين اعضاء الجمعية والمتطوعين والمحسنين كما تساهم في تبيان المشاريع واعمال الجمعية لدي الاخرين الدين يجهلون عمل الجمعية .مايساهم في خلق تفاعل ايجابي وقوي بين الجمهور والجمعية مثل مانراه في حملات التبرع بالدم .او نداء لتبرع العاجل حيث يتوافد الكثيرون لانقاد المرضي الدين يحتاجون للتبرع بالدم..

الخاتمة :

توصلنا في الأخير إلى خطة اجتماعية، اقتصادية، مجتمعية كاملة وضعتها الجمعية من أجل التحكم في الأزمات و الظروف الصعبة كذلك مخطط تنمية شامل بالإضافة إلى ممارسات و أنشطة تعزز التضامن والتعاون و القيم الاجتماعية السامية من خلال نشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي. مع تبيان ميكانيزمات واليات العمل التطوعي الذي تسير وفقه الجمعية حيث هو خطة لكل جمعية وهيكل ومؤسسة تضم جملة من الافراد يمكن اعتبارها كذلك اخلاقيات مهنية لكل موظف وفرد في المؤسسة التي يعمل بها . هده الميكانيزمات هي اساليب اساسية دائمة لا تزول مثل ماتزول الخطط والاستراتجيات لان الجمعية سعت لتكوين الفرد وتنمية العنصر البشري وفق مبادئ واهداف الجمعية .يمكن حصر هذه الميكانيزمات في هذه النقاط:

_ سلوك استراتيجي للمنتسب للجمعية والمتطوع حيث أن أفراد الجمعية كلهم ممن التحقوا صغار بها وهم يمارسون العمل التطوعي فاكتسبوا اساليب ومبادئ العمل الجماعي التطوعي ماينعكس علي سلوكياتهم كالصدق،الثقة ، السرية في العمل ،السرعة في التنفيد هذا ماسمي السلوك الاستراتيجي في الفرد المتطوع.

_ الاتصال العمودي والافقي وذلك من خلال تشكيل شبكة من الاتصالات تتكون من الاعضاء الجمعية و المتطوعين و المحسنين المتبرعين و المحتاجين والجمهور المستهدف من كطل مشروع سواء اتصال عبر الفيسبوك كموقع اساسي أو عن طريق الهاتف الايميل و المعروف عن الاتصال ان يكون مباشر او عبر وسيط وهذا ما يتم في كل مشروع .

_ من الميكانيزمات و الاليات الجمعية في مشاريعها الشفافية في اتخاد القرار مناقشة المشاريع وضوح الافكار اشراك الجميع في المشاريع سواء مناقشة او قرار او عمل وتنفيد. والالتفاف حول الحصيلة امام كل افراد الجمعية والمتطوعين باعتبار ان كل فرد مسؤول عن النتيجة وعن الاموال وعن التجهيزات وعن المشاريع في حد داتها .

_ إدارة الازمة هي ميكانيزم مكتسب في اعضاء الجمعية والمتطوعين حيث ان كل فرد له الحق في الاتصال عبر الهاتف او من خلال مجموعة الاعضاء ويطلب تنظيم لقاء من اجل عرض مقترح لنشاط او مشروع يكون هو صاحب الفكرة فيجتمع الكل بناء علي طلبه من اجل مناقشة مقترحه

ودراسته ما ان يتم التوصل الي اتفاق يتم اعلام باقي الاعضاء ويباشرون العمل فيه وعلي انجازه .علي التوالي صاحب المشروع يصحب له نظرة عامة ومتخصصة في المشروع يستطيع من خلالها ادارة مشروعه والخوف عليه من الاخفاق هذا مايسمى ادارة الازمة التي لاتكون الا من خلال تعلم ادارة المشرةع في حد ذاته .

_ العلاقات العامة كميكانيزم والية للجمعية في مشاريعها حيث تخلق العلاقات العامة حركو مستمرة وديمومة في التواصل بين اعضاء الجمعية والمتطوعين والمحسنين كما تساهم في تبيان المشاريع واعمال الجمعية لدي الاخرين الدين يجهلون عمل الجمعية .مايساهم في خلق تفاعل ايجابي وقوي بين الجمهور والجمعية مثل مانراه في حملات التبرع بالدم .او نداء لتبرع العاجل حيث يتوافد الكثيرون لانقاد المرضي الدين يحتاجون للتبرع بالدم.

قائمة المراجع :

1_ أحمد واعظي ، المجتمع الديني والمدني ،تر: حيدر حب الله ،ط1، دار الهادي،لبنان ،2001

2_ المنصف وناس، الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر في :الأزمة الجزائرية،ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،1999.

3_ برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني و الديمقراطية،جامعة قطر،14_17 ماي 2001 موقع:www.mafhoum.com

4_ حسن الطاهر، تفاعلية مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العمل التطوعي :دراسة في منظمات المجتمع المدني ، داتر أمجد للنشر والتوزيع ، عمان 2022.

5_عبد الله العزاوي، **مفهوم المجتمع المدني** ،مقال في موقع : www.eiaym-dz.com

6_عبد الناصر جابي ،العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر :الواقع و الأفاق، www.dz.undp.org.

7_ محي الدين خير الله العوير، الجمعيات الخيرية، تعريفها تاصيلها وصلتها بالمؤسسات الوقفية مقال:مجلة الاحياء ، ع01،مجلد15 ، 2015 .

8_ AAKANSHA, "Association: Meaning, Characteristics, Examples and Overview", sociologygroup, Retrieved 10/7/2021. Edited.

9_Carmen, M. working with NGO. World Bank ,1995,

10 _FRANçOIS RANGEON ;société civile :histoire d'un mot

11_ Nina Cvetek.Friedel Daiber**–QU'EST–CE QUE LASOCIETE CIVI LE** ?Antananarivo, octobre 2009

12_ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A شوهد يوم 10ماي 2025

عنوان المداخلة: المجتمع المدني والتربية الاجتماعية: آليات مواجهة التفكك الاجتماعي

د. زرنوح أحمد جامعة غرداية

د عباسي أحمد جامعة غرداية

الملخص:

تتناول هذه المداخلة موضوعًا راهنًا يتمثل في دور المجتمع المدني في مواجهة التفكك الاجتماعي، من خلال تفعيل شبكات العلاقات الاجتماعية كمدخل لبناء تماسك مجتمعي فعّال ومستدام، في ظل ما يشهده المجتمع الجزائري من تحولات اجتماعية سريعة، بات التفكك الاجتماعي يهدد وحدة النسيج المجتمعي، لا سيما مع تراجع أدوار الأسرة والمؤسسات التقليدية وتزايد النزعة الفردانية، وفي هذا السياق، يصبح المجتمع المدني أحد الروافد القادرة على تعبئة الرأسمال الاجتماعي وربط الأفراد داخل شبكات علاقات أفقية تضمن التفاعل والثقة والتضامن.

تنطلق المداخلة من رصد مظاهر وأسباب التفكك الاجتماعي، لتسلط الضوء بعد ذلك على أهمية الشبكات الاجتماعية بوصفها أدوات غير رسمية للتماسك المجتمعي، مؤكدة أن فعاليتها ترتبط بدرجة انخراط الفاعلين المدنيين في تفعيلها، كما تستند المقاربة النظرية للمداخلة بشكل ضمني إلى رؤى المفكر مالك بن نبي، الذي شدد على أن المجتمع لا يبنى فقط من خلال الهياكل، بل عبر تماسك علاقاته الداخلية ومعناه الجماعي.

في الأخير، توصي المداخلة بضرورة دعم المجتمع المدني في بناء مبادرات ترتكز على تقوية النسيج الاجتماعي من خلال العمل الجمعوي، والتثقيف المدني، واستعادة القيم المشتركة، بما يُعيد للمجتمع الجزائري تماسكه وفعاليته، ويؤسس لهوية جماعية متينة قادرة على مقاومة عوامل التفكك.

الكلمات المفتاحية:

مجتمع مدني، تربية اجتماعية، تفكك اجتماعي، تماسك مجتمعي، شبكات العلاقات الاجتماعية.

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة في بنيتها الاجتماعية والثقافية، نتيجة عوامل متعددة أبرزها العولمة والثورة الرقمية والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، هذه التحولات أدت إلى تراجع ملحوظ في أنماط العلاقات التقليدية وتفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تشكل عماد التماسك المجتمعي، ويعد التفكك الاجتماعي أحد أبرز إفرازات هذه التحولات، إذ تضعف الروابط بين أفراد المجتمع وتتراجع فاعلية المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالأسرة والمؤسسات الدينية والتربوية في أداء وظائفها التكاملية.

في هذا السياق، يبرز دور المجتمع المدني كفاعل استراتيجي يمكنه المساهمة في مواجهة مظاهر التفكك الاجتماعي من خلال تفعيل شبكات العلاقات الاجتماعية، ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموع المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل باستقلالية نسبية عن سلطة الدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"، أما التفكك الاجتماعي فيشير إلى "حالة من الاضطراب في العلاقات الاجتماعية ونقص في التماسك داخل المجتمع، مما يؤدي إلى ضعف الروابط بين أفراده ومؤسساته وانعدام الانسجام والتوافق بينهم" (بلقاسم، 2020، ص، 112).

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل دور المجتمع المدني في مواجهة التفكك الاجتماعي من خلال تفعيل شبكات العلاقات الاجتماعية.

المحور الأول: التفكك الاجتماعي – مفهومه، أسبابه ومظاهره

1. مفهوم التفكك الاجتماعي

يمثل التفكك الاجتماعي حالة من الاضطراب والخلل في العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى ضعف التماسك وتآكل القيم المشتركة وتقلص مساحات التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، وقد عرفه دوركايم بأنه "حالة غياب المعايير والقيم التي تحكم سلوك الأفراد، مما يدفعهم إلى الشعور بالاغتراب والعزلة عن مجتمعهم" (زايد، 2022، ص، 78)، ويشير مفهوم التفكك الاجتماعي وفق رؤية علماء الاجتماع المعاصرين إلى "تدهور في رأس المال الاجتماعي واضطراب في الشبكات العلائقية التي تربط الأفراد والجماعات بعضهم بعضا" (عمران، 2021، ص، 153).

من أبرز مؤشرات التفكك الاجتماعي:

- انتشار ظواهر العنف والجريمة وتعاطي المخدرات.
- ضعف الانتماء المجتمعي والشعور بالاغتراب.
- تراجع منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية.
- تفكك الروابط الأسرية وارتفاع معدلات الطلاق.
- انتشار الفردانية وتراجع روح التضامن والتعاون.
- الانسحاب من المشاركة في الحياة العامة.

الأسباب الهيكلية والثقافية للتفكك الاجتماعي

يمكن تصنيف أسباب التفكك الاجتماعي إلى أسباب هيكلية وأخرى ثقافية، تتفاعل فيما بينها وتعزز بعضها البعض:

أ. الأسباب الهيكلية:

البطالة والفقر: يؤدي انتشار البطالة وتفاقم الفقر إلى تهميش فئات واسعة من المجتمع، مما يضعف قدرتها على المشاركة الفاعلة والاندماج الاجتماعي (لعربي، 2021، ص، 92).

الهجرة الداخلية والتحضر غير المخطط: أدت الهجرة من الريف إلى المدينة إلى نشوء أحياء عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما أسهم في تفكك روابط الجيرة والقرابة التقليدية دون تعويضها بروابط جديدة (زعيمي، 2019، ص، 131).

ضعف المؤسسات الوسيطة: تراجع دور المؤسسات الوسيطة كالأسرة والمدرسة والمسجد في التنشئة الاجتماعية ونقل القيم (بن دومية، 2018، ص، 65).

ب. الأسباب الثقافية:

هيمنة النزعة الفردانية: أدى انتشار القيم الاستهلاكية وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة إلى تراجع روح التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع (عبد الرحمن، 2020، ص، 205).

أزمة الهوية الثقافية: يعاني المجتمع من تصدع في منظومته القيمية نتيجة الانفتاح غير المضبوط على الثقافات الأخرى، مما أدى إلى اضطراب في المرجعيات القيمية والمعيارية (حمداوي، 2019، ص، 88).

الفجوة الرقمية والتكنولوجية: أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في خلق فضاءات افتراضية بديلة عن التفاعل الواقعي، مما أدى إلى تراجع التواصل المباشر بين أفراد المجتمع (بوكرزازة، 2023، ص، 112).

مظاهر التفكك الاجتماعي

يتجلى التفكك الاجتماعي في المجتمع الجزائري من خلال عدة مظاهر، تختلف حدتها وأشكالها بين المناطق الحضرية والريفية والجنوبية:

في المناطق الحضرية:

- تنامي ظاهرة العنف الحضري وانتشار سلوكيات الانحراف خاصة بين فئة الشباب.
- ضعف الروابط القرابية والجوارية التي كانت تميز النسيج الاجتماعي التقليدي.
- ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري، حيث تشير الإحصائيات إلى تسجيل 68,000 حالة طلاق في الجزائر سنة 2022 (المركز الوطني للإحصاء، 2023، ص، 47).
- تراجع مستويات المشاركة المدنية والعمل التطوعي.

في المناطق الجنوبية:

- اضطراب النسيج المجتمعي نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.
- تآكل النظم التقليدية للتضامن والتكافل الاجتماعي دون تعويضها بآليات حديثة فعالة.
- هشاشة الروابط الاجتماعية في المناطق الحدودية والبعيدة بسبب الهجرة غير النظامية والنزوح (قاسمي، 2022، ص، 173).

فهـذه المظـاهر "تعكـس أزمـة في العلاقـات الاجتماعيـة وتحـولاً في نمـط الـترابط المجتمعـي مـن الـترابط العضـوي القـائم علـى القـيم المشـتركة إلى علاقـات نفعيـة هشـة تفتقـر إلى العمـق والاسـتمرارية" (بـوزيان، 2021، ص89).

المحور الثاني: شبكات العلاقات الاجتماعية كأداة لمواجهة التفكك

مفهوم شبكات العلاقات الاجتماعية

تعـرف شـبكات العلاقـات الاجتماعيـة بأنهـا "مجموعـة مـن الـروابط والصـلات الـتي تـربط الأفـراد والجماعـات ببعضـهم الـبعض، وتشـكل نسـيجاً مـن التفـاعلات المتبادلـة الـتي تقـوم علـى أسـاس القـيم المشـتركة والمصـالح المتبادلـة والثقـة المتبادلـة" (حنفـي، 2020، ص، 76)، وتتميـز هـذه الشـبكات بأنهـا تتشـكل مـن خـلال التفاعل المستمر بين الأفراد والجماعات في إطار مؤسسي أو غير مؤسسي.

وتصنف شبكات العلاقات الاجتماعية إلى نوعين أساسيين وفقاً لروبرت بوتنام:

الشـبكات الرابطـة : وهـي الشـبكات الـتي تـربط بـين أفـراد ينتمـون إلى جماعـة متجانسـة، كالعائلـة أو القبيلـة أو الحي، وتتميز بقوة الروابط وكثافتها.

الشـبكات العـابرة : وهـي الشـبكات الـتي تـربط بـين أفـراد وجماعـات مختلفـة ومتنوعـة، وتسـاهم في بنـاء جسور التواصل بين مختلف شرائح المجتمع (المهدي، 2021، ص، 134).

دور شبكات العلاقات الاجتماعية في دعم التضامن ونقل القيم

تلعب شبكات العلاقات الاجتماعية دوراً محورياً في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال:

- **دعـم التضـامن والتكافـل الاجتمـاعي**: تـوفر هـذه الشـبكات آليـات للمسـاندة المتبادلـة بـين أفـراد المجتمع، وتعزز روح التعاون لمواجهة التحديات المشتركة (عبد الصمد، 2022، ص، 218).
- **تبـادل الثقـة وبنـاء رأس المـال الاجتمـاعي**: تسـهم في تعزيـز الثقـة المتبادلـة بـين أفـراد المجتمـع، وهـو ما يشكل أساساً لبناء رأس المال الاجتماعي (بركات، 2018، ص، 91).
- **نقـل القـيم والمعـايير الاجتماعيـة**: تعمـل كقنـوات لنقـل القـيم والمعـايير الاجتماعيـة بـين الأجيـال، وتساهم في ترسيخ الهوية الثقافية للمجتمع (الناصر، 2020، ص، 157).

- **تعزيز المشاركة المدنية**: تحفز الأفراد على المشاركة في الشؤون العامة والانخراط في العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية.

العلاقة بين تماسك الشبكات وقوة المجتمع

يقدم المفكر مالك بن نبي رؤية عميقة حول العلاقة بين شبكة العلاقات الاجتماعية وقوة المجتمع، إذ يعتبر أن "المجتمع هو شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تنسج وحدة الفكر والشعور والعمل بين أفراده" (بن نبي، 1986، ص، 74)، ويرى بن نبي أن قوة المجتمع لا تقاس بعدد أفراده أو ثرواته المادية فحسب، بل بمتانة شبكة العلاقات التي تربط بين أفراده وتدفعهم للعمل وفق رؤية مشتركة.

ويؤكد بن نبي على مفهوم "القابلية للتفكك" كسمة من سمات المجتمعات المتخلفة، حيث يقول: "إن المجتمع المتخلف يعاني من قابلية للتفكك تجعله عاجزاً عن توحيد جهوده وتنسيق أعماله لتحقيق أهدافه المشتركة" (بن نبي، 1981، ص، 125)، وفي المقابل، يرى أن المجتمع القوي هو الذي يمتلك "قابلية للتركيب" تمكنه من بناء شبكة علاقات متينة تسمح بتوحيد الجهود وتنسيق الأعمال.

ويشير بن نبي إلى أن "العلاقات الاجتماعية ليست مجرد روابط آلية، بل هي روابط حية تنمو وتتطور بفعل الأفكار والقيم التي تحركها، وتضمر وتتلاشى عندما تفقد هذه الأفكار والقيم فاعليتها" (بن نبي، 1986، ص، 92)، وبذلك يؤسس بن نبي لفهم عميق للعلاقة الجدلية بين البنية الفكرية والقيمية للمجتمع من جهة، وشبكة علاقاته الاجتماعية من جهة أخرى.

المحور الثالث: المجتمع المدني وتفعيل الشبكات الاجتماعية

أدوار المجتمع المدني في سد الفجوات المؤسساتية

يضطلع المجتمع المدني بأدوار متعددة في سد الفجوات المؤسساتية وتعزيز التماسك الاجتماعي، من أبرزها:

- **الدور التكاملي**: يقوم المجتمع المدني بأدوار تكميلية للدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، خاصة للفئات المهمشة التي لا تصلها خدمات الدولة بصورة كافية.
- **الدور الوقائي**: يسهم في التصدي للمشكلات الاجتماعية من خلال برامج التوعية والإرشاد وبناء القدرات.

- **الـدور التنمـوي**: يسـاهم في تنميـة المجتمعـات المحليـة والنهـوض بهـا اقتصـادياً واجتماعيـاً وثقافيـاً مـن خلال المشاريع التنموية والمبادرات المجتمعية.
- **الـدور التواصـلي**: يعمـل كوسـيط بـين الدولـة والمـواطنين، وينقـل مطالـب واحتياجـات المـواطنين إلى صناع القرار (أحمد، 2020، ص، 169).

ويعتمـد المجتمـع المـدني علـى عـدة آليـات لتعزيـز العلاقـات الأفقيـة بـين الأفـراد وبنـاء شـبكات اجتماعيـة فاعلة:

- **المنتـديات والملتقيـات الثقافيـة والاجتماعيـة**: تـوفر فضـاءات للتبـادل الفكـري والثقـافي وتعـزز التواصل بين مختلف شرائح المجتمع.
- **الجمعيـات والتنظيمـات التطوعيـة**: تشـكل إطـاراً مؤسسـياً يجمـع الأفـراد حـول اهتمامـات وقضايا مشتركة، ويعزز التفاعل والتعاون بينهم.
- **العمـل التطـوعي والمبـادرات المجتمعيـة**: يسـهم في تنميـة روح المواطنـة والانتمـاء المجتمعـي، ويعزز التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع.
- **الشـبكات الرقميـة والمنصـات الإلكترونيـة**: توظيـف التكنولوجيـا الحديثـة لتعزيـز التواصـل والتفاعل بين أفراد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة المدنية.

توظيف الرأسمال الاجتماعي كوسيلة للمقاومة ضد التفكك

يمثـل الرأسمـال الاجتمـاعي مـورداً اسـتراتيجياً يمكـن للمجتمـع المـدني توظيفـه في مواجهـة التفكـك الاجتماعي، ويمكن للمجتمع المدني توظيف الرأسمال الاجتماعي من خلال:

- **تعزيـز الثقـة المتبادلـة**: العمـل علـى بنـاء الثقـة بـين مختلـف مكـونات المجتمـع، مـن خـلال تعزيـز الشـفافية والمساءلة في العمل المؤسسي.
- **تنمية المعايير المشتركة**: تعزيز القيم والمعايير الإيجابية كالتعاون والتضامن والمسؤولية الاجتماعية.
- **تقويـة الالتزامـات المتبادلـة**: إرسـاء ثقافـة الحقـوق والواجبـات، وتعزيـز الالتزامـات المتبادلـة بـين أفـراد المجتمع.

- **توسيع المشاركة المدنية**: تحفيز المواطنين على المشاركة في الشؤون العامة والانخراط في العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية.

وتشير الدراسات الميدانية إلى أن "المجتمعات التي تتميز بمستويات عالية من الرأسمال الاجتماعي تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات، وأكثر تماسكاً في مواجهة عوامل التفكك".

المحور الرابع: نحو مقاربة تكاملية – رؤية مالك بن نبي

- **أهمية "الروابط العضوية" و"الترابط المعنوي"**

يقدم مالك بن نبي نموذجاً نظرياً متكاملاً لفهم ديناميكيات المجتمع وعوامل تماسكه أو تفككه، مرتكزاً على مفهومي "الروابط العضوية" و"الترابط المعنوي"، ويعرف بن نبي الروابط العضوية بأنها "تلك العلاقات الطبيعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بحكم الانتماء إلى نفس الدائرة الاجتماعية كالقرابة والجوار" (بن نبي، 1991، ص، 114)، أما الترابط المعنوي فيشير به إلى "العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بناءً على القيم والمبادئ والأفكار المشتركة، والتي تتجاوز الروابط العضوية لتؤسس لانتماء أرحب وأعمق" (بن نبي، 1986، ص، 126).

ويرى بن نبي أن المجتمع القوي هو الذي تتكامل فيه الروابط العضوية مع الترابط المعنوي، بحيث "لا تلغي الرابطة المعنوية الرابطة العضوية، بل تعيد توجيهها وتضبط مسارها وفق منظومة قيمية متكاملة" (بن نبي، 1981، ص، 167)، وفي هذا السياق، يشير بن نبي إلى أن من أسباب التفكك الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة هو انفصام العلاقة بين الروابط العضوية والترابط المعنوي.

وقد أكد بن نبي في كتابه "مشكلة الثقافة" على أن "المجتمع الذي يفقد شبكة علاقاته الاجتماعية يتحول إلى ركام من الأفراد، يفتقدون القدرة على العمل المشترك والإنجاز الحضاري" (بن نبي، 1959، ص، 78)، وبذلك يجعل بن نبي من شبكة العلاقات الاجتماعية شرطاً أساسياً لقيام الحضارة واستمرارها.

- **شبكة العلاقات الاجتماعية كعنصر تأسيسي للنهضة والتماسك المجتمعي**

في معادلة الحضارة التي صاغها مالك بن نبي، تحتل شبكة العلاقات الاجتماعية موقعاً مركزياً، إذ يرى أن "الحضارة = الإنسان + التراب + الوقت × شبكة العلاقات الاجتماعية" (بن نبي، 1984، ص،

94)، وبذلك يعتبر بن نبي أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العامل المضاعف الذي يحول الموارد البشرية والمادية والزمنية إلى حضارة متكاملة.

ويشير بن نبي إلى أن "بناء شبكة متينة من العلاقات الاجتماعية هو الشرط الأساسي لأي نهضة حضارية، لأنها تحول مجموع الأفراد من ركام بشري إلى كيان اجتماعي متماسك قادر على الفعل والتأثير" (بن نبي، 1984، ص، 112)، إذ يميز بن نبي بين نوعين من العلاقات الاجتماعية:

العلاقات الحية: وهي العلاقات الفاعلة التي تنبع من منظومة قيمية وتدفع نحو العمل والإنجاز.

العلاقات الميتة: وهي العلاقات السلبية التي تفتقر إلى البعد القيمي وتؤدي إلى الجمود والتقوقع (بن نبي، 1991، ص، 133).

ويرى بن نبي أن المجتمع المتماسك هو الذي يمتلك القدرة على تحويل العلاقات الميتة إلى علاقات حية، وإعادة تفعيل شبكة العلاقات الاجتماعية وفق منظومة قيمية متجددة، ويؤكد أن "مشكلة كل مجتمع هي في جوهرها مشكلة علاقاته الاجتماعية، فعندما تضطرب هذه العلاقات أو تتفكك، يفقد المجتمع قدرته على الفعل الحضاري" (بن نبي، 1986، ص، 147).

انطلاقاً من هذه الرؤية، يمكن القول إن دور المجتمع المدني في مواجهة التفكك الاجتماعي يتمثل أساساً في إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية وتفعيلها، من خلال:

- **إحياء القيم المشتركة**: العمل على إحياء منظومة القيم التي تشكل الأساس المعنوي للترابط الاجتماعي.
- **تجديد الأفكار المحركة للمجتمع**: تقديم أفكار جديدة قادرة على تحفيز العمل المشترك وتوجيه الطاقات الاجتماعية نحو أهداف بناءة.
- **ترميم الروابط العضوية**: إعادة الاعتبار للروابط العضوية التقليدية كالقرابة والجوار، وتوظيفها في إطار مشاريع تنموية مشتركة.
- **بناء شبكات اجتماعية جديدة**: تأسيس شبكات اجتماعية جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة وتحدياتها (بن عيسى، 2023، ص، 186).

وفي هـذا السـياق، يمكـن للمجتمـع المـدني أن يسـتلهم رؤيـة بـن نـبي في بنـاء اسـتراتيجية متكاملـة لمواجهـة التفكـك الاجتمـاعي، تجمـع بـين تجديـد البنيـة الفكريـة والقيميـة للمجتمـع مـن جهـة، وتفعيـل شبكة العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى.

خاتمة

في ختام هذه المداخلة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

- يشـكل التفكـك الاجتمـاعي تحـدياً متعـدد الأبعـاد يواجـه المجتمعـات المعاصـرة، ويتجلـى في ضـعف الروابط الاجتماعية وتراجع القيم المشتركة وانتشار مظاهر العنف والانحراف.
- تمثـل شـبكات العلاقـات الاجتماعيـة آليـة فعالـة لمواجهـة التفكـك الاجتمـاعي، مـن خـلال دورهـا في تعزيز التضامن وبناء الثقة ونقل القيم وتعزيز المشاركة المدنية.
- يضـطلع المجتمـع المـدني بـدور اسـتراتيجي في تفعيـل شـبكات العلاقـات الاجتماعيـة، مـن خـلال المنتديات والجمعيات والعمل التطوعي والمبادرات المجتمعية.
- تقـدم رؤيـة مالـك بـن نـبي إطـاراً نظـرياً متكـاملاً لفهـم العلاقـة بـين شـبكة العلاقـات الاجتماعيـة وقوة المجتمع، وتؤكد على أهمية الترابط بين البعدين العضوي والمعنوي في بناء مجتمع متماسك.

التوصيات:

- **تطـوير اسـتراتيجيات مدنيـة تعتمـد علـى العلاقـات الاجتماعيـة:** ضـرورة أن تعمـل مؤسسـات المجتمـع المـدني علـى تطـوير اسـتراتيجيات تسـتهدف تقويـة شـبكات العلاقـات الاجتماعية، وتوظيفها في خدمة قضايا التنمية والتماسك المجتمعي.
- **تفعيـل دور الجامعـات والنخـب في بنـاء نسـيج اجتمـاعي متماسـك:** أهميـة أن تضـطلع الجامعـات والنخـب الفكريـة بـدورها في تحديـد الـرؤى والأفكـار الـتي تشـكل الأسـاس المعنـوي للترابط الاجتماعي، وتقديم مقاربات نظرية وعملية لمواجهة التفكك الاجتماعي.

- **تبني مقاربة تكاملية للتماسك الاجتماعي**: ضرورة تكامل جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال سياسات وبرامج تستهدف تقوية شبكات العلاقات الاجتماعية وتفعيلها.
- **الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في بناء شبكات اجتماعية فاعلة**: توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية في توسيع نطاق المشاركة المدنية وتعزيز التواصل بين مختلف فئات المجتمع.
- **ترسيخ ثقافة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية**: العمل على نشر ثقافة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز قيم التضامن والتعاون والمشاركة المدنية.

وفي الختام، يمكن القول إن مواجهة التفكك الاجتماعي تتطلب جهداً متواصلاً ومتعدد الأبعاد، يجمع بين تجديد البنية الفكرية والقيمية للمجتمع من جهة، وتفعيل شبكة العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، وفي هذا السياق، يبرز دور المجتمع المدني كفاعل استراتيجي قادر على تجسير الفجوة بين الفرد والدولة، وإعادة بناء النسيج المجتمعي على أسس متينة.

المراجع

1. أحمد، عبد الله، (2020)، المجتمع المدني والوساطة الاجتماعية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية، الجزائر: دار الحكمة للنشر.
2. بركات، خالد، (2018)، رأس المال الاجتماعي وتحديات التنمية في المجتمعات العربية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 12(2)، 89-106.
3. بلقاسم، سلاطنية، (2020)، التفكك الاجتماعي: الأسباب والآثار وآليات المواجهة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بن دومية، مصطفى، (2018)، التنشئة الاجتماعية ودورها في الحفاظ على التماسك المجتمعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30(2)، 61-78.
5. بن عيسى، مُحَمَّد، (2023)، المجتمع المدني وبناء الشبكات الاجتماعية: قراءة في المشهد الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث، 15(3)، 180-198.
6. بن نبي، مالك، (1959)، مشكلة الثقافة، دمشق: دار الفكر.
7. بن نبي، مالك، (1981)، وجهة العالم الإسلامي، بيروت: دار الفكر المعاصر.

8. بن نبي، مالك، (1984)، شروط النهضة، دمشق: دار الفكر.
9. بن نبي، مالك، (1986)، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دمشق: دار الفكر.
10. بن نبي، مالك، (1991)، تأملات، دمشق: دار الفكر.
11. بوزيان، سعيد، (2021)، تحولات نمط الترابط المجتمعي في الجزائر: دراسة سوسيولوجية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(2)، 85-102.
12. بوكرزازة، كمال، (2023)، التحولات الرقمية وتأثيرها على النسيج الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 25(1)، 110-127.
13. حمداوي، جميل، (2019)، أزمة الهوية وانعكاساتها على التماسك الاجتماعي في المجتمعات العربية، مجلة الدراسات الثقافية، 11(2)، 85-102.
14. حنفي، ساري، (2020)، شبكات العلاقات الاجتماعية: دراسة في علم الاجتماع الشبكي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. زايد، أحمد، (2022)، التفكك الاجتماعي: مقاربة نظرية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
16. زعيمي، مراد، (2019)، الهجرة الداخلية وإشكاليات الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة دراسات، 26(2)، 129-146.
17. عبد الرحمن، مُحَمَّد، (2020)، القيم الاستهلاكية وتأثيرها على التماسك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 42(4)، 201-218.
18. عبد الصمد، ليلى، (2022)، شبكات التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، مجلة الدراسات الاجتماعية، 29(2)، 215-232.
19. عمران، مُحَمَّد، (2021)، التفكك الاجتماعي واضطراب الشبكات العلائقية: مقاربة سوسيولوجية، الجزائر: دار الأمل.
20. قاسمي، ناصر، (2022)، تحديات التماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية الجزائرية: دراسة حالة ولاية تمنراست، مجلة الأبحاث الاجتماعية، 14(2)، 171-188.
21. لعربي، شريف، (2021)، البطالة والفقر وتأثيرهما على التماسك الاجتماعي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 16(3)، 89-106.

22. المركز الوطني للإحصاء، (2023)، التقرير السنوي حول الحالة الاجتماعية في الجزائر، الجزائر: منشورات المركز.

23. المهدي، سليم، (2021)، رأس المال الاجتماعي وأنواعه: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، 19(4)، 131-148.

24. الناصر، عبد المجيد، (2020)، شبكات العلاقات الاجتماعية ونقل القيم: دراسة أنثروبولوجية في المجتمع الجزائري، مجلة الأنثروبولوجيا، 25(3)، 155-172.

الجمعيات النسوية في الجزائر: التطور والخصائص.

in Algeria: Development and Feminine Associations Characteristics

د. أمال بن عيسى جامعة غرداية

أ.د حاجي بوغالي جامعة غرداية

الملخص:

تعد الجمعيات النسوية إحدى المكونات الأساسية للمجتمع المدني، اتسم مسارها منذ السنوات الأولى للاستقلال بالتباين من حيث طبيعة النشاط وكثافته، وذلك تبعا للتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها الجزائر، وبناء على ذلك جاءت هذه المداخلة لتسليط الضوء على تطور الجمعيات النسوية وخصائصها وأهم التحديات التي واجهتها.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات النسوية، الجزائر، التطور والخصائص.

Abstract:

Feminine associations are a component of civil society. Since the early years of the country's independence, its trajectory has been characterized by changes in its organizational structure and the nature and intensity of its activity. This aligns with the political, social, and cultural transformations Algeria has witnessed, Accordingly,this study came to shed light on the development of feminine associations, their characteristics, and the most important challenges they faced.

Keywords: Feminine Associations ; Algeria ; Development and Characteristics.

مقدمة :

يسعى المجتمع المدني من خلال مختلف تنظيماته الى تعزيز المشاركة المجتمعية، والدفاع عن الحقوق، وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وفي هذا الاطار، برزت الجمعيات النسوية ضمن النسيج الجمعوي في الجزائر كفاعل أساسي يضطلع بمهام تمكين المرأة، والدفاع عن حقوقها.

تولدت عن التعددية والانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد حوادث أكتوبر1988، حركة جمعوية نسائية تسعى الى معالجة القضايا ذات الصلة بالمرأة ضمن تيارين بارزين : يتمثل التيار الأول في الجمعيات النسائية ذات البعد الاجتماعي والثقافي تهتم بالتكافل والتضامن ، التمكين الاقتصادي، التعليم، ظروف المرأة في الريف، التثقيف الصحي...وغيرها من المجالات ، أما التيار الأخر فهو ذو توجه سياسي حقوقي يتبنى خطاب الدفاع عن حقوق المرأة والمساواة.

كان للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال الأثر البالغ الأهمية على الجمعيات النسوية من حيث بنيتها وطبيعة نشاطها وقوته، بحيث عرفت تباينا في دينامية نشاطها تراوح بين الخمول والكثافة، كما شهدت أولوياتها تغيرا تبعا للظروف المستجدة.

بناء على ما سبق، جاءت هذه المداخلة لدراسة الجمعيات النسوية ضمن اطار التطور والخصائص بغية فهم الدور الذي لعبته وواقع الذي تعيشه.

1–مفهوم الجمعيات النسوية :

من بين تعريفات الجمعية نجد بأنها "تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة، تسعى على أسس تطوعية وعلى أسس غير ربحية لتحقيق أهداف عامة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل "

أما الحركة الجمعوية فإنها تشير الى تلك الدينامية التي تنشأ في المجتمع بصفة عامة، والمجتمع المدني بصفة خاصة، بفعل الإرادة الاجتماعية المتبلورة من خلال السعي الجماعي للجمعيات قصد احداث تغير في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن خلال التفاعلات الحاصلة داخل التجمعات الجمعوية ذاتها أو باحتكاكها مع محيطها الداخلي و الخارجي (فريمش، 2015)

تهدف الجمعيات حسب المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم 06/12 الى ترقية مختلف الأنشطة في مجالات عدة، باعتبارها تمثل شريكا فعلا للدولة في تحقيق التنمية ومن ثمة تلبيه مختلف متطلبات المجتمع، كما أصبح للجمعيات دورا هاما في تسير الشأن العام و تنفيذ السياسات العمومية في اطار الديموقراطية التشاركية، وذلك بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر (زكاش و قسايسية، 2023).

وتعرف الجمعيات النسوية بأنها" حركة داخلية تهتم بقضايا المرأة بالدرجة الأولى كالدفاع عن حقوقها المعترف لها وتعزيز ثقتها وقدرتها على المشاركة في خدمة المجتمع مهما كانت حالتها الاجتماعية أو الصحية، ومحاربة العنف الممارس ضدها وإخراجها من التهميش، كما تهتم بقضايا المجتمع بصفة عامة كالدفاع من اجل تطور وتنمية المجتمع المدني (زكاش و قسايسية، 2023).

2-الجمعيات النسوية قبل مرحلة التعددية السياسية في الجزائر:

لم يكن النشاط النسائي في المجتمع وليد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد دستور1989،والذي منحه الاعتماد الرسمي ، بل كان له جذور يمتد الى مراحل تاريخية سابقة.

يقودنا الحديث عن النشاط الجمعوي في حقبة الاحتلال الفرنسي، الى الحديث عنه في مدينة الجزائر، بحيث انخرط سكان مدينة الجزائر في حركة انشاء النوادي والجمعيات مستغلين القوانين التي كانت موجهة للفرنسيين على غرار قانون الجمعيات 1901، اعتبر أبو قاسم سعد الله هذا النشاط بأنه ' ظاهرة اجتماعية تدل على النضج والاستجابة لمتطلبات الحياة المدينة الحديثة" (بن عبد المومن، 2023) . لم تكن المرأة الجزائرية بمعزل عن هذا النشاط ، وان كان لطبيعة وضعها داخل المجتمع الجزائري بالغ الأثر على نشاطها الجمعوي الذي برز أكثر بعد مجازر ماي 1945.

تميزت مرحلة اعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد 1945 بتأسيس العديد من الجمعيات النسائية (بن عبد المومن، 2023)، لأغراض عديدة من أهمها نشر الوعي بين النساء وتجنيدهن للنضال من أجل نيل الاستقلال، بحيث نظمت بعض النساء الجزائريات أنفسهن في جمعيات واتحادات، مثل "اتحاد نساء الجزائر"**L'Union des femmes d'Algérie** " سنة 1945، ذا التوجه الشيوعي، ترأسته السيدة قاروبي. و "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" "**l'Association des femmes Musulmanes algérienne**" التي أنشئت من طرف حركة انتصار الحريات الديموقراطية (MTLD) سنة1947، وترأستها السيدة امامية عيسى

شنتوف، كان الهدف الرسمي لـ(AFMA) اجتماعي بالدرجة الأولى (مساعدة أسر ضحايا حوادث ماي 1945، مساعدة الفقراء، التشجيع على تعليم البنات. الخ) ، كما كان أيضا من بين أهدافها الغير المعلنة دفع النساء على المشاركة في الكفاح التحريري. وفي سنة 1955 التحقت المرأة الجزائرية بالمجاهدين والمناضلين في المدن والأرياف، وحتى خارج البلاد من أجل نيل الاستقلال (El Korso ، 2004). ما يلاحظ على هذه الجمعيات و اللجان النسائية أنها لم تكن مستقلة تنظيميا باعتبار أنها كانت تابعة للأحزاب الوطنية . يمكننا ذكر أيضا جمعية الفتاة العربية الجزائرية(المرتبطة بحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري)UDMA التي تأسست سنة 1948 وترأستها السيدة أنيسة بومدين.

في كتابها دفاتر نسائية، تتساءل زينب الأعوج عن مبررات الوصايا الجديدة على المرأة التي ساهمت بكل ما لديها من أجل نيل الحرية، فالمرأة التي ناضلت في الجبال أصبحت بعد الاستقلال مباشرة مجرد أنثى.

واذا كانت النصوص التشريعية، دستور1963، قد نصت على ضرورة مشاركة المرأة في تسيير الشؤون العامة وحقها في الانتخاب، الا أن الواقع المجتمعي بالإضافة الى عوامل أخرى عملت على تقييد تلك المشاركة. كما شكلت حقوقها وواجباتها في اطار العلاقات الأسرية منذ المشاريع الأولى لتقنينها، جدلا ونقاشا واسعا بين تيارين رئيسين، أحدهما محافظا يدعوا الى الاستناد على المرجعية الدينية للمجتمع وخصوصيته المجتمعية والثقافية، أما التيار الأخر فكان يدعو الى تطبيق الديموقراطية، وعدم خيانة مبادئ نوفمبر.

ولتحسين من وضعية المرأة، حاولت النشاطات والمناضلات منذ بداية السبعينات إيجاد أطر خاصة للعمل اما ضمن أو خارج الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)،باعتباره التنظيم النسائي الوحيد المخول له قانونيا بتمثيل المرأة الجزائرية، وأُعتبر هذا التنظيم من طرف بعض النشاطات والمناضلات عن أنه غير مؤهل للدفاع عن حقوقها.

يمكننا التمييز في هذه المرحلة بين تيارين:

التيار الأول : يتمثل في انشاء مجموعات نسائية ضمن التنظيمات التي تعمل في الإطار الرسمي أو شبه الرسمي، وترتبط بالحزب الواحد، نذكر منها:

- ✓ لجنة العاملات في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A).

- ✓ ضمن اتحادات نقابية (اتحاد عمال التعليم و الثقافة(F.T.E.C)، الاتحاد الوطني لعمال الصحة (F.N.T.S)
- ✓ لجان فتيات على مستوى الاتحاد الوطني للشباب الجزائري(U.N.J.A)
- ✓ مجموعات عمل الطالبات (G.T.E) في عدة الجامعات.

اهتم هذا الاتجاه بمجموعة من القضايا، منها:

- المشاركة في بناء الوطن.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين ظروف عمل وحياة النساء العاملات.
- تحسين الظروف المعيشية للنساء في المدن والأرياف.
- تحسين ظروف الإقامة والدراسة في الجامعة والمدارس والثانويات الداخلية.
- التثقيف الصحي، وتوعية النساء بخصوص تنظيم الأسرة.

وحسب الباحثة مليكة رمعون، لم تكن المساواة في الحقوق أمام القانون مطلبا مركزيا ومعلنا لهذه المجموعات النسائية، بل شكل اعداد النساء وتحضير المجتمع لتبني هذه المطلب الهدف الرئيسي لدى معظم القادات والنشاطات في تللك المجموعات .

أما الاتجاه الثاني، فقد تبنى نهجا مختلفا عن الأول، بحيث جعل المساواة القانونية مطلبا أساسيا له، يتألف هذا الاتجاه من نساء جامعيات استغلت الفضاء الجامعي لإنشاء النوادي وتنظيم تظاهرات ونقاشات ثقافية خاصة على مستوى جامعة الجزائر(كلية الآداب) ، وجامعة وهران، فترتب عن ذلك ظهور التكتلات التالية:

- ✓ Collectif indépendant des femmes :(C.I.F)، التجمع المستقل للنساء، في جامعة الجزائر، سنة1980.
- ✓ Groupe de Recherche sur les Femmes Algériennes :(G.R.F.A)، مجموعة البحث حول النساء الجزائريات، في جامعة وهران، سنة1982.
- ✓ Groupe de Travail sur les Femmes Algériennes :(G.T.F.A)، مجموعة العمل حول النساء الجزائريات، جامعة وهران، 1985.

تمثل نشاط هذا الاتجاه في تنظيم ندوات، وأيام دراسية تُعنى بوضع المرأة في المجتمع، بحيث كانت تهدف الى (عروس، 2009):

- العمل على تكوين قاعدة نضالية من أجل بناء حركة نسوية أوسع
- محاولة التوسع في عملية توعية المرأة بضرورة المشاركة في حياة المجال العام والاجتماعي و السياسي منه خاصة.
- فسح المجال للتعبير النسوي الحر من أجل التغيير واخراجه من الأطر النضالية الرسمية و الحزبية الأحادية التي كانت حبيسة لها بالاستقلالية عن السلطة، وبمراجعة قانون الأسرة.

في الواقع ظهر التجمع المستقل للمرأة في الوقت الذي كانت في السلطة تُعد مشروعا يهدف الى تقنين الأحوال الشخصية 1981، وتعتزم عرضه على النواب، مما أدرى الى موجة احتجاجات ضده، شاركت فيها مجاهدات (Fatima Zohra، 2008) من بينهن عقلية وارد، فطومة أوزقان، وذلك لإضفاء نوع من الشرعية على تلك المطالب.

في يوم23 ديسمبر1981، قامت بعض المناضلات باحتجاج أمام البريد المركزي، رفعن فيه شعارات تعبر عن ضرورة اعتبار المرأة كـ" فاعل سياسي" لها كامل الأهلية للمشاركة في صياغة مستقبلها ومستقبل البلد، بحيث نادت للمناضلات بـ " لا لصمت، نعم للديموقراطية، لا لخيانة مبادئ نوفمبر، لا اشتراكية دون مشاركة النساء، العمل حق وواجب للمرأة، المجاهدات المناضلات في الجبال طرف فاعل في البناء الديموقراطية .

أُعتبر عام 1982، عاما مهما في تاريخ الحركة النسوية العلمانية في الجزائر، بحيث انضمت فيه المجاهدات الى الناشطات النسويات وعبرن فيه عن رفضهن للمشروع ، تقول الناشطة خليدة مسعودي: انضمت المجاهدات القدامى الينا نحن الشابات ،ككتلة واحدة، لأول مرة، قررت ثلاثون منهن الانضمام الى النضال ضد ما وصفوه بالخيانة" (Smail Salhi, 2010)

في سنة 1985، ظهرت جمعية المساواة أمام القانون بين النساء والرجال (AELFH) بوصفها فعلًا احتجاجيًا في مواجهة المنظمة الرسمية لتمثيل النساء(UNFA) التي بقيت سلبية اتجاه اعتماد قانون الأسرة سنة1984 (Siham, 2021). تكونت من 39 عضو كلهن نساء أشرفت على هذه الجمعية كل من خليدة مسعودي، لويزة حنون، عائشة عبد المومن.

3- الجمعيات النسوية خلال الفترة الممتدة 1989-1990:

أنتجت التعددية والانفتاح السياسي الذي أقره دستور1989، حركة جمعوية ثنائية القطب، يتمثل القطب الاول في الجمعيات التي أنشئت كامتداد لحركة نسائية معارضة وناشطة ولدت في ثمانينات القرن العشرين . أما القطب الثاني فهو قطب اجتماعي-ثقافي، ويتكون من جمعيات انخرطت في مسار آخر له علاقة بالأنشطة التي كانت في السابق من ضمن اختصاص ومسؤولية الدولة (Fatima Zohra, 2008).

من بين الجمعيات التي اتخذت من النضال الحقوقي السياسي مسارا للمطالبة بالمساواة في الحقوق، نذكر (REMAOUN , 1999) :

-AELHF:جمعية من أجل المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء، في الجزائر العاصمة.

-ADPEF: جمعية الدفاع عن حقوق المرأة و ترقيتها، في الجزائر العاصمة

- AEF: جمعية من أجل تحرير المرأة، في الجزائر العاصمة.

- AFEPEC: الجمعية النسوية من أجل التنمية الشخصية وممارسة المواطنة ، في وهران

-ISRAR:جمعية إصرار، في قسنطينة

-جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في عنابة.

-صرخات نساء ، في تيزي وزوو.

- أصوات النساء في بومرداس.

-جمعية حقوق المرأة ، في مستغانم.

بالإضافة الى مجموعات أخرى لكنها دون اعتماد رسمي، بحيث بقيت مرتبطة بدرجات متفاوتة ببعض الجمعيات، على سبيل المثال مجموعة النساء في سيدي بلعباس، سعيدة، والبيض..

ما يميز تلك الجمعيات، أنها ظهرت كتنظيمات مستقلة، تشكلت في المدن الكبرى مثل: العاصمة، وهران ،عنابة ، قسنطينة، من بين قادتها مناضلات سابقا في التيار اليساري، بالإضافة الوزن التاريخي لبعض قاداتها، يمكننا ذكر هنا المجاهدة عقيلة وارد التي أسست جمعية الدفاع عن حقوق المرأة وترقيتها (ADPEF) سنة 1988 قبل الانفتاح السياسي.

في وقفة احتجاجية بالجزائر العاصمة يوم 25 جويلية 1989، اتفق قادة الجمعيات النواتية التالية: جمعية من أجل مساواة المرأة والرجل أمام القانون(AELFH)، وجمعية النساء من أجل التغيير(AEF)، جمعية الترقية والدفاع عن حقوق المرأة (ADPDF)، الى جانب مجاهدات ونساء أخريات على فكرة انشاء تنسيقية مستقلة لدفاع عن حقوق المرأة. تجسدت تلك الفكرة خلال الأيام الدراسية التي عقدت في الجزائر العاصمة يومي 30نوفمبر و1ديسمبر1989. بحيث تم الانشاء الرسمي للتنسيقية الوطنية للجمعيات النسائية (CNAF) .

تجسيدا لمقررات هذا اللقاء، بادرت الجمعيات النسوية بخطوات عملية وفق استراتيجية تقوم على تنظيم المسيرات، شغل المساحات العمومية ، والقاء المحاضرات لتجنيد الرأي العام وضم عدد من المناضلات ، تقديم خدمات استشارية مجانية للنساء من طرف المحاميات (عروس، 2009)

بالرغم من أن الهدف " المساواة ، وتحقيق المواطنة الكاملة" كان مشتركا بين المناضلات، الا أن الاختلاف الأيديولوجي كان من بين أهم العوامل التي أدت الى الانشقاق وتأسيس هياكل تنظيمية أخرى. بحيث تسبب الاختلاف في الرؤى داخل التيار السياسي الواحد، حول طبيعة إصلاحات قانون الأسرة، والموقف من الأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد، وعوامل أخرى في تصدعات مست الجمعيات النواتية وتنسيقة (CNAF)الحديثة النشأة، فعلى سبيل المثال: قامت السيدة خليدة مسعودي احدى قيادات جمعية AELFH بتأسيس الجمعية المستقلة من أجل انتصار حقوق النساء(AITDF) في سنة 1990. واتجهت السيدة لويزة حنون لتكون قيادية في حزب العمال(PT) .

4- الجمعيات النسوية خلال الفترة الممتدة من 1990-1994

كان لتوقف المسار الانتخابي وتعقد الوضع الأمني الأثر البالغ الأهمية على طبيعة نشاط الجمعيات، بحيث فرضت الحصيلة المأساوية على الحركة النسوية ضرورة إعادة هيكلة نفسها والنظر في عمق استراتيجيتها وأهدافها، وتوجيه خدماتها مع المستجد من "حالة الا أمن" التي أصابت المجتمع (عروس، 2009) ، فتحولت بذلك الى فاعلة في المجال السياسي والاجتماعي وابتعدت نوعا ما عن مطلبها الجوهري المتعلق بـ" المساواة أمام القانون" .

وبعد فترة من الخمول وانحسار في النشاط الاجتماعي والسياسي بشكل عام بما فيها نشاط الجمعيات النسوية (باستثناء النشاط المكثف الذي قامت به بعض الجمعيات في بداية عام 1992، بحيث قمن بتنظيم مظاهرات حاشدة في المدن الكبرى)، تميزت سنوات 1993-1994 بالعديد من المظاهرات العامة التي قامت بها بعض الجمعيات مثل التجمع الجزائري للنساء الديمقراطية (RAFD) (Amrane & et al).

كانت ادانة العنف السياسي واستنكار الأعمال الإرهابية، والدعوة الى المقاومة، ورفض التواطؤ المشبوه، أهم مواقف الجمعيات النسوية التي ميزت الساحة السياسية.

كما سعت بعض الجمعيات الى التواجد على مستوى الفضاء العام كردة فعل منها على محاولة اقصائها منه من طرف بعض التيارات الإسلامية. لم يقتصر ذلك الحضور على مستوى التجمعات والمسيرات والاعتصامات في الفضاءات العامة، ووسائل الاعلام، بل أيضا من خلال التسميات التي اختارتها الجمعيات لنفسها: صوت النساء(Voix de Femmes)، سكرات نساء(skerhat en nissa) ، صرخات نساءCris de femmes).

وفي سنة 1993، حاولت المجموعة التالية من الجمعيات إعادة تشكيل اللجنة التنسيقية: الجمعية النسوية لازدهار الفرد وممارسة المواطنة (AFEPEC)، وجمعية الجمعية المستقلة من أجل انتصار حقوق النساء(AITDF) ، وجمعية النساء من أجل التغيير(AEF)، وجمعية المعرفة والرغبة في المبادرةSEVE) ، وجمعية القابلات، وجمعية النساء في محنة(SOS femmes en détresse) ، وتكتل نساء حزب(Ettahadi)، وتكتل نساء حزب(RCD) ، ونساء مستقلات، لكن سرعان ما انسحبت جمعية النساء من أجل التغيير(AEF)بسبب الخلاف حول المواقف المتعلقة ادانة العنف الإسلامي (REMAOUN , 1999).

يعتبر التجمع الجزائري للنساء الديموقراطيات(RAFD) الذي تأسس سنة 1993، من بين الجمعيات التي تبنت موقفا راديكاليا من التيار الاسلامي واجراءات العفو. وبالرغم من أن نشاطه لم يكن مرخصا له، كان التجمع نشطا ميدانيا على المستوى الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي تمثلت أهم أهدافه في: الدفاع عن حقوق المرأة ماديا ومعنويا، والدفاع عن القيم الديموقراطية، محو الأمية، تشجيع التكوين المهني، الدفاع عن حقوق النساء ضحايا الإرهاب...الخ (عروس، 2009). هذا الى جانب تجذره ضمن الشبكات العالمية العاملة في ميدان حقوق الانسان منها: الاتحادية الدولية

للنساء الديمقراطيات ، جامعة النساء سيمون لابوفورا الإيطالية ، شبكة عائشة للنساء العربيات ، مكنه ذلك من جمع عدة اعانات لضحايا الإرهاب مكنه ذلك في الدخول مع علاقات ملموسة مع الشريحة الاجتماعية التي تدافع عنهم، ومع هيئات عالمية فعالة (عروس، 2009) .

5-الجمعيات النسوية منذ سنة1995:

عرفت الجمعيات النسوية منذ سنة1995 نقطة تحول مفصلية، وذلك لعدة عوامل داخلية وخارجية جعلت نشاطها يتسم بالخصائص التالية:

- مساهمة الجمعيات النسائية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي في معالجة بعض القضايا ذات الصلة والخاصة بالمرأة (الفقر، محو الأمية، التكوين، الصحة، الحماية الاجتماعية. الخ).
- استمرار الجمعيات الحقوقية في مواجهة ومكافحة التيارات الأصولية والارهاب.
- ظهور جمعيات جديدة منها جمعيات منشقة عن جمعيات سابقة، على سبيل المثال (REMAOUN , 1999):

- النساء الجزائريات المتحدات من أجل المساواة في الحقوق (FAUED) "، سنة1995، بالجزائر العاصمة.
- بنات فاطمة نسومر(Bnet Fatma N'Soumer) "، سنة1996، بالجزائر العاصمة، ناتجة عن انشقاق من مجموعة فاطمة نسومر.
- التجمع الجزائري ضد الحقرة ومن أجل حقوق الجزائريات، سنة1996، العاصمة.
- النساء الجزائريات المطالبات بحقوقهن (FARD) ، سنة1996، وهران.
- الأزهار(El-Azhar)،سنة 1996، تيبازة.
- النساء الجزائريات الطبيبات(FAM) ، سنة 1996، وهران.
- جمعية النساء العاملات في قطاع التعليم ، سنة 1998، وهران.

- تشير بعض الاحصائيات لسنة 1997، أنه من بين800 جمعية ذات طابع وطني معتمدة ، لم يكن هناك سوى15جمعية نسائية، أي ما يعادل 1.8% منها 6جمعيات فقط متحصلة على الترخيص الرسمي (Siham, 2021)، تمركز تلك الجمعيات في الوسط الحضري و في المدن الكبرى.

- الانضمام الى شبكات عالمية خاصة تلك التي تتعلق بالنساء اللواتي يعشن تحت القوانين الإسلامية، مثل الانضمام لمجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة لمناقشة الاستراتيجيات المشتركة ذات الصلة بقوانين الأسرة.

- إعادة تركيز نشاط الجمعيات النسوية على القضية المركزية " قانون الأسرة، المساواة " وذلك بعد طغيان "قضايا الإرهاب" على أولويتها في الفترة السابقة . وكان للمؤتمرات(المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995)، والاتفاقيات الدولية(اتفاقية كوبنهاغن للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- CEDAW) التي صادقت عليها الجزائر دور في إعادة حشد الجمعيات النسوية نحو المطالبة بحقوق المرأة.

- شهدت كل من الجزائر العاصمة ووهران انعقاد أيام دراسية، ندوات، وورشات حول مسائل لم تكن مطروحة من قبل منها : تجارب الحركة النسائية والحصيلة النقدية لها، استراتيجيات حركة حقوق المرأة، مكانة العمل الفكري والعلاقة بين البحث و النضال، مسألة التكوين ونشر الثقافة المساواتية (REMAOUN , 1999).

- تكتل20سنة بركات (Collectif 20 ans barakat)، تأسس سنة 2003، ضم عدد من المنظمات النسوية منها :جمعية النساء في محنة(SOS Femmes en Détresse)، جمعية الدفاع عن حقوق المرأة و ترقيتها(Indépendante pour le Triomphe des Droits des Femmes)، الجمعية المستقلة لانتصار حقوق المرأة (Indépendante pour le Triomphe des Droits des Femmes)، يهدف الى الغاء قانون الأسرة، وتحقيق المواطنة الكاملة.

أدت مطالب الجمعيات النسوية، بالإضافة الى المتغيرات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان ومصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة -كما وضحنا سابقا-، بالإضافة الى التحولات الداخلية التي مست الأسرة والمرأة على وجه الخصوص، الى بعض التغييرات على مستوى الوضع القانوني والسياسي للمرأة ، والتي اعتبرتها بعض الجمعيات النسوية خطوة هامة في مسار تحقيق المساواة والدفاع عن حقوق المرأة .

تمثلت تلك التغييرات في:

-قانون الأسرة ، بموجب الأمر05-02، بتاريخ 23 فيبراير2005، بحيث تم (تعديل، إضافة، الغاء) بعض المواد خاصة في الكتاب الأول المتعلق بالزواج وانحلاله..(منها الغاء مفهوم طاعة الزوج، و مفهوم رب العائلة)

-قانون الجنسية، بموجب الأمر05-01،بتاريخ 25فيبراير2005، بحيث أصبحت المرأة بإمكانها منح الجنسية لأبنائها.

- القانون العضوي، رقم12-03 ، بتاريخ12 يناير2012، "زيادة فرص النساء في التمثيل في المجالس المنتخبة " من خلال النظام الكوتا على القوائم الانتخابية ، الا أن قانون الانتخابات 01-21 ، بتاريخ10مارس2021، فرض مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في الترشح والذي أدى الى تراجع كبير في تمثيل النساء في الانتخابات(التشريعية، المحلية) خلال نفس السنة.

-قانون العقوبات، رقم 15-19، بتاريخ30ديسمبر2015، المتعلق بتجريم بعض أشكال العنف ضد المرأة.

6-الجمعيات النسوية: اليوم—الواقع والآفاق:

قبل التطرق الى وضع الجمعيات النسوية في الوقت الحالي، لا بد من الوقوف على أهم الإشكالات والتحديات التي واجهتها منذ نشأتها، وكانت لها دور هام في تشكل ملامحها الحالية، والتي يمكننا اجمالها فيما يلي:

-التصدعات والانشقاقات المتتالية، جعل الجمعيات النسوية تعاني من هشاشة تنظيمية وضعفًا في التأطير الداخلي.

-غياب إدارة واعية تسمح بالتنسيق والتكامل بين الجمعيات(على اختلافها الأيديولوجي والتنظيمي)، بالشكل الذي يؤدي الى وجود تعددية فعالة بدلا من الانشقاق والتفكك الذي يضعف من فعالية النضال الجمعوي.

- عدم الاستقلالية، بالرغم من رغبة البعض من الجمعيات في تحقيق الاستقلالية، الا أن علاقتها مع الأحزاب السياسية بقيت محدودة الشفافية. ففي بعض الحالات، تكون الجمعيات بشكل مباشر أو

غير مباشر بمثابة أدوات للأحزاب السياسية، يتم استغلالها لتوسيع نفوذ الحزب من الخلال العمل الاجتماعي والثقافي (Siham, 2021).

- محدودية التمويل، وتأثيره على فعالية النشاط الجمعوي.

-محدودية تجديد الموارد البشرية.

-تمركزها في المدن الكبرى والمناطق الحضرية.

ولعل لاستمرار بعض تلك التحديات، بالإضافة الى طبيعة الأوضاع الراهنة على المستوى الداخلي والخارجي سبب في تغير الأهداف والاستراتيجيات المتبعة من طرفها في المرحلة الحالية، بحيث عرفت أهدافها توسعا بعدما كانت مرتكزة على الحقوق المدنية والسياسية ، بحيث يظهر الوضع الحالي توسعا في أهدافها بعدما كانت مرتكزة على الحقوق المدنية والسياسية.

تعتمد الجمعيات النسوية

كما أصبحت تعتمد على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، كفضاء جديد يسمح بمناقشة مختلف القضايا ذات الصلة بالمرأة. وايصال الرسالة بلغة بسيطة لغة التواصل اليومي في مختلف انحاء الجزائر.

عموما يمكننا تلخيص الأهداف الحالية للجمعيات النسوية في مايلي:

- الغاء جميع النصوص القانونية التمييزية، وضرورة الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من خلال مؤامة القوانين الوطنية لها، ولما نص عليه الدستور(مبدأ المساواة) .
- تحقيق المساواة في المواطنة، من خلال تمتع المرأة بنفس الحقوق في الفضاء العام والخاص.
- نشر المعلومات حول الحقوق والمواطنة.
- تمكين المرأة.
- تسعى بعض الجمعيات النسوية أيضا، الى تطوير البحث المتعلق بمجال النوع الاجتماعي من خلال المؤتمرات، الندوات، الملتقيات، الدراسات والاستطلاعات...
- تكوين وتدريب أعضاء الجمعيات.
- مكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

- انشاء شباك موحد لرعاية النساء والفتيات ضحايا العنف، يهدف الى توفير الخدمات اللازمة لاستقبالهن، وتوجيهن ، ومرافقتهن في مسارهن الطبي، القضائي، والاجتماعي، وبهدف تمكينهن من حقوقهن. يتم ذلك من خلال تنسيق تدخل الجهات الفاعلة: الشرطة، الدرك، الأطباء الشرعيين، وكيل الجمهورية/النيابة العامة، وزارة التضامن/مديرية النشاط الاجتماعي، الجمعيات).

جدول رقم1: الجمعيات التي شاركت في الشباك الموحد لرعاية النساء والفتيات ضحايا العنف

الجمعية	الجمعية
مجموعة أسيرام نيلس ان جرجر	جمعية الرياضة النسائية/ASF
جمعية الأطفال ضحايا الانفصال الزوجي/اخلاف	جمعية ثروة ن فاضما نسومر
جمعية ضحايا الإرهاب/جزائرنا	الفدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة /FAPH
جمعية نساء جزائريات مطالبات بحقوهن/FARD	مؤسسة عمل الأم و الطفل/فام
جمعية المرأة الريفية/"أفود"	مؤسسة المجلة النسوية الجزائرية/ JFA
جمعية النساء من أجل التنمية/آفاد	مؤسسة المرأة للتنمية الريفية
جمعية بذور السلام	مؤسسة المساواة/سيداف
جمعية الوطنية للمنتخبات محليا	رابط وقاية وحماية الشباب والطفولة/LPSJE
جمعية الوطنية للمرأة في مجال الاتصالات/FEC	الجمعية الوطنية للمرأة و التنمية المحلية
جمعية نجدة نساء في محنة	-

المصدر: سيداف، المؤسسة من أجل المساواة (CIDDEF, 2025)

الخاتمة :

يتضح لنا من خلال ما تم عرضه، ارتباط الجمعيات النسوية من حيث طبيعة نشاطها وكثافته بالتحولات العميقة التي شهدتها البلاد عبر فترات تاريخية مختلفة. لا تزال تلك الجمعيات تواجه العديد من التحديات وعلى مستويات مختلفة. ومع ذلك تسعى بعض الجمعيات مثل مؤسسة سيداف- ليكون نشاطها أكثر فعالية، وذلك من خلال تبني استراتيجية قائمة على: البحوث العلمية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، وبناء شراكات مع الفاعلين على المستوى المحلي والدولي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول الى مختلف شرائح المجتمع، محو الأمية الحقوقية والقانونية .

قائمة المراجع

1. REMAOUN , M. (1999). Les Associations Féminines Pour Les Droits Des Femmes. *Insaniyat, 3*(2).
2. Siham, C. (2021). Société Civile Au Féminin Femmes Leaders Dans Le Mouvement Associatif En Algérie. *أسئلة و رؤى*, *2*(3), 155-168.
3. بن عبد المومن, ا. (2023). النشاط الجمعوي النسوي في الحركة الوطنية الجزائرية جمعية الكمال "المرأة المسلمة أنموذجا سنة 1945. *مجلة العلوم الاسلامية و الحضارة*, *8*(2), 347-374.
4. عروس, ا. (2009). الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر.
5. فريمش, م. (2015). الحركة الجمعوية و تطلعات المرأة الجزائرية. *مجلة اضافات*, (30-29).
6. Amrane, D., & et al. (s.d.). *Femmes et mouvements de femmes face à la situation algérienne: analyses et solidarités.* (éd. . In Actes des Journées de l'ANEF Journée de l'ANEF,

Université Paris VII). Retrieved from HAL science repository: https://shs.hal.science/halshs-04169932v1).

7. CIDDEF. (2025). *مرافعة من أجل انشاء شباك موحد لرعاية النساء و الفتيات ضحايا العنف* .الجزائر.

8. El Korso , M. (2004). Combat De Femmes D'hier Et D'aujourd'hui. *Maçadir , 6*(1), 21-33.

9. Fatima Zohra, s. (2008). *Les associations féminines en Algérie entre le politique et le.*

10. Smail Salhi, Z. (2010). The Algerian feminist movement between nationalism, patriarchy. *Women's Studies International Forum*, 113-124.

11. ركاش ,ج & ,.قسايسية ,ا .(2023). الجمعيات النسوية و العمل السياسي في الجزائر :بين آاليات التمكين السياسي ومحدودية التأثير. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* , *60*(03), 321-343.

عنوان المداخلة: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية في التنمية.

د. سمية نخلة جامعة مُحَّد خيضر بسكرة

ط.د عثمان عثماني جامعة مُحَّد خيضر بسكرة

الملخص:

لازال موضوع المجتمع المدني موضوعا مركزيا ويحظى باهتمام الدارسين في مختلف المجالات, باعتباره الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث، والآلية الأساسية لتأطير أفراد المجتمع وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء إستراتيجية وخطط التنمية.

إن دراسة المشاركة الاجتماعية بما تتضمنه من مختلف أشكال العمل الجماعي تفترض التركيز على المؤسسات الاجتماعية على غرار مختلف مؤسسات المجتمع المدني الحاضنة للمشاركين, و مدى قدرتها على تعزيز وتثمين مشاركتهم، وهو ما تم تسليط الضوء عليه من خلال هذه المداخلة التي انصبت على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية في التنمية. وقد تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة أجزاء, الأول متعلق بالمجتمع المدني (وظائفه, مبادئه وحقوقه), أما الجزء الثاني فيتعلق بالمشاركة الاجتماعية(دورها؛ متطلباتها والعوامل المؤثرة بها) بالنسبة للجزء الأخير ركزنا فيه على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية في التنمية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المشاركة الاجتماعية, المجتمع, المشاركة؛ التنمية.

Abstract:

The subject of civil society remains a central topic and attracts the attention of researchers in various fields, as it is the social mediator of development and modernization and the basic mechanism for regulating members of society and ensuring their effective participation in the elaboration of development strategies and development plans. The study of social participation, including various forms of collective action, requires a focus on social institutions, such as the various institutions of civil society that host participants, and the extent to which they are able to enhance and enhance their participation, this was highlighted through this intervention focusing on the role of civil society in promoting social participation in development. This document was divided into three parts, the first related to civil society (its functions, principles and rights), while the second part concerned social participation (its role, requirements and factors that affect it). We focused on the role of civil society in promoting social participation in development.

Keywords: Civil society, social participation, society, participation; Development.

مقدمة:

إن الـدور المتنـامي لمؤسسـات المجتمـع المـدني جعلهـا شـريك فاعـل ومهـم في عمليـة التنميـة، إذ أصـبح متاحـاً لمؤسسـات المجتمـع المـدني العمـل علـى كافـة المسـتويات الإنسـانية والاجتماعيـة والاقتصـادية كما أصبحت تتدخل في مختلف عمليات التنمية والتطوير.

وبـذلك تعـد مؤسسـات المجتمـع المـدني أحـد أهـم الشـروط الأساسـية لتحقيـق التقـدم السياسـي و الرفـاه الاجتمـاعي والاقتصـادي والثقـافي للمجتمعـات المعاصـرة، ذلـك لأنهـا تُعـنى بأهـم عـاملين مـن عوامـل تحقيـق هـذا التقـدم وهمـا الفـرد والمجتمـع علـى السـواء، لـذا فـان مسـؤولية الفـرد تجـاه مجتمعـه تفـرض عليـه أن يكـون عنصـراً فـاعلاً ومـؤثراً فـي تحقيـق التنميـة. وهـو مـا يعنيـه مفهـوم المشـاركة الاجتماعيـة الـذي تم تداولـه مـن خـلال أفكـار العديـد مـن المنظـرين الاجتمـاعيين والفلاسـفة, الـذين أجمعـوا علـى حـق المجتمـع بالتـدخل في الشـأن العـام والتعبـير عـن رأيـه في موضـوع معـين. فالتنفيـذ الفعلـي للخطـط والـبرامج التنمويـة يتطلـب تضـافر جهـود كـل مـن المؤسسـات الحكوميـة الرسميـة والقطـاع الخـاص والمـواطنين. بالنسـبة للمـواطنين ولكـي تكـون مشـاركتهم فعالـة ومنظمـة لابـد أن تكـون ضـمن إطـار معـين وهنـا يأتي دور مؤسسـات المجتمـع المـدني للتـدخل ودعـم المـواطنين لكـي تكـون مشـاركتهم هادفـة وذات قيمـة ضـمن العمليـة التنمويـة للمجتمـع. ومنـه نطـرح التسـاؤل التـالي والـذي ننطلـق منـه في تحريـر هـذه المداخلـة: أيـن يكمـن دور المجتمـع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية؟

أولا/ تحديد مفاهيم الدراسة:

هنـاك عـدة اجتهـادات لتعريـف المجتمـع المـدني، وتشـير أغلبهـا إلى منظومـة الأطـر الاجتماعيـة الطوعيـة الـتي تتوسـط بـين الدولـة والمكـونات الأساسـية الأخـرى للمجتمـع (الأفـراد، الأسـرة، الشـركات.). مـن بـين التعريفات التي طرحت لمفهوم المجتمع المدني نذكر مايلي:

1- مفهوم المجتمع المدني:

* «المجتمـع المـدني هـو مجموعـة التنظيمـات التطوعيـة الحـرة الـتي تمـلأ المجـال العـام بـين الأسـرة والدولـة، أي بـين مؤسسـات القرابـة ومؤسسـات الدولـة الـتي لا مجـال للاختيـار في عضـويتها. هـذه التنظيمـات التطوعيـة الحـرة تنشـأ لتحقيـق مصـالح أفرادهـا أو لتقـديم خـدمات للمـواطنين أو لممارسـة أنشـطة إنسـانية متنوعـة،

وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»[1].

* مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية, وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات التطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها, حديثة كانت أو تقليدية.[2] من ثم فإن منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير ربحية وغير تابعة للحكومة وتعنى بالعمل في الشأن العام, معبرة عن قيم أعضائها على اعتبارات ثقافية أو علمية أو دينية أو سياسية.

2- مفهوم المشاركة الاجتماعية:

* المشاركة لغة مشتقة من الفعل (أشرك) بمعنى (أدخل)، ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه وهى تقابل في اللغة الإنجليزية ، Participation وأصلها Participateالتي تعنى شارك أو اشترك أو قاسم.[3]

* المشاركة هي عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم، وهى شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه، ويدين بالولاء والانتماء لوطنه[4].

* عرف عاطف غيث المشاركة الاجتماعية في قاموس علم الاجتماع بأنها مشاركة في الجماعات الاجتماعية والمشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر وعادة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد[5].

* وتعرف المشاركة بمفهومها التنموي بأنها اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف الخطط التنموية الموجهة لتحسين أوضاعهم، ثم المساهمة في تنفيذها وتقييمها، وهي

---

[1] وائل السواح, الديمقراطية(سلسلة التربية المدنية) ط1, منشورات بيت المواطن, دمشق,2024, ص 48.

[2] ناصر الشيخ علي, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين, المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات, فلسطين, 2010, ص 23.

[3] معجم الوجيز, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, القاهرة, 2002, ص.341

[4] مُحَمَّد حسنين العجمى ، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة, 2007, ص 91.

5 مُحَمَّد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1999, ص 183.

بهذا المعنى تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو التنمية من الأسفل، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاظم للحكومة وتحسن من محتوى خطط التنمية.[1]

من هذا المنطلق، فالمشاركة الاجتماعية في التنمية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم لنجاح العملية التنموية، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية، ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع. مساهمة الأفراد في العمل المجتمعي يتم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق أهداف المجتمع المشتركة, لذلك فالمشاركة الاجتماعية ذات أهمية بالغة في تنظيم المجتمع وفي إحداث التغير وذلك بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة:

1- بدون مشاركة السكان لا وجود للديمقراطية.

2- غياب المشاركة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل.

3- مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

4- التغييرات التي يقوم بها السكان أنفسهم أو يشتركون فيها تكون ذات أهمية كما أنها تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم.

5- المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات ذلك أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقة وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم ومن ثم فإنه من المنطقي أن يشتركوا في حلا.

6- المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيير ففرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته وبالتالي فشل أي جهود لعلاج المشكلات الناجمة عنه.[2]

أولا: المجتمع المدني

1- وظائف المجتمع المدني:

تتعدد وظائف المجتمع المدني وتتنوع بتنوع أدواره التي يقوم بها في سبيل تنمية المجتمعات بصفة عامة, ومن بين وظائفه نذكر مايلي:

---

1 عثمان غنيم, مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي, ط.2, دار فاء للنشر والتوزيع, 2005.

[2] منال عبد المعطي صالح قدومي, دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس, جامعة النجاح الوطنية, كلية الدراسات العليا, 2008, ص 28

– تحقيق الانضباط في المجتمع:

فالمجتمع المدني يعتبر أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات وتنظيم التعامل فيما بينهم. فكل منظمة أو جمعية تضع مجموعة قواعد ضابطة تحدد الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد المنظم إليها. ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطا لاستمرارهم في المنظمة.

– تحقيق الديمقراطية

من بين أهم الوظائف التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني هي إشاعة ثقافة مدنية، تقوم على قبول الاختلاف والتنوع بين أفراد المجتمع الواحد، وإدارة الخلاف بطرق سلمية في ضوء قيم التسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، وكذلك ترسيخ فكر الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب عن هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم في مجملها هي قيم الديمقراطية.[1]

– الوساطة

وهي من الوظائف الأولى التي عُرف بها المجتمع المدني وتعني التوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات الاتصال والتواصل، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بالطرق السلمية، ولا تقتصر وظيفة الوساطة على نقل الانشغالات أو المطالب، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمة تجميع الطلبات والانشغالات التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة، وإعادة ترتيبها وتنظيمها قبل توصيلها إلى الحكومة. فلولا هذه الخدمة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني, لكانت الحكومة عاجزة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب والانشغالات المختلفة التي ترفعها مختلف الجماعات والأفراد في المجتمع. هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق فقط المنفعة للمواطنين في مواجهة الحكومة، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.[2]

---

[1] حسام شحادة, المجتمع المدني, ط1 , بيت المواطن للنشر والتوزيع, 2015, ص-ص 23-24

[2] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر إلي اليوم ـ دراسة مقارنة، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت, 1998, ص ص 93-94.

– تعزيز المشاركة الفردية والجماعية:

وجود مؤسسات المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، والدفاع عن مصالحهم، بحرية وبطرق سلمية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، إذا فهذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيد، بل إن الحكومة تشجعهم على العمل باستقلالية دون الاعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون أن حقوقهم وحرياتهم محفوظة.[1]

– مساعدة المحتاجين وتوفير الخدمات:

إن جزءا مهما من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو مد يد العون والمساعدة للمحتاجين بتقديم خدمات خيرية واجتماعية. وتتنوع أشكال المساعدة ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية، كبناء المدارس أو المستشفيات، مع تقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية.[2]

– التعددية والتسامح:

إن للإفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها, ولذلك فإن وجود مؤسسات المجتمع المدني تتيح لهم ممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة كما تتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماتهم وميولاتهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم. إن هذه الوظيفة تدعم التسامح وتساند التعددية داخل المجتمع.[3]

– امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي والتنفيس عنها بتفجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير العلني عن القناعات المتباينة

---

[1] حسام شحادة, نفس المرجع, ص 25.

[2] خليل حامد، الوطن العربي والمجتمع المدني: دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول، 2000, ص 12.

[3] أحمد ابراهيم ملاوي, أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24,العدد الثاني, 2008, ص261.

– دور الرقابة والنقد:

يتجسد في الضغط على الحكومة إذا ما تجاوزت حدود مشروعيتها الدستورية. وفي المجال القانوني والقضائي بحيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين؛ التشريعات والإجراءات القضائية المختلفة، وتوجه الإعلام نحو بيان المزايا والعيوب التي تعتري هذه التشريعات، مع وضع اقتراحات بديلة لها أو تعديلها.[1]

2– قيم المجتمع المدني

– الحرية: لا وجود للمجتمع المدني دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة, حيث نجد أن هذا الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة، كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة, عكس الانتساب إلى دولة ما أو إلى أسرة ما.

– **الانتماء والمواطنة:** وهو شرط أساسي لتحقيق التماسك والترابط بين الأفراد وجعلهم يشعرون بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة، وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم. فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة بغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالمصلحة العامة.

–التسامح: التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع. فالمجتمع الذي تسود فيه روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود الآخر الذي يختلف معهم في الرأي والمصلحة، ويجب فيه احترام حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم. فتعدد الآراء والاتجاهات واختلافها ظاهرة طبيعية وصحية. أما التنافس فهو ليس عيبا يقلل من تسامح المجتمع ووحدته، كما أنه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف. وارتباط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة، يحوله من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك، إلى عامل أساسي يساهم في تعاون؛ وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه

[1] خليل حامد, مرجع سابق, ص 29.

– التنمية الشاملة المتكاملة: التنمية الشاملة هي التي تطول كل إنسان على امتداد الوطن الذي يعيش فيه، وتغطي الحقول الإنسانية كافة والمجالات التربوية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية والسياسية. إن التنمية بهذا المفهوم لابد أن تكون متكاملة، بطرق متوازنة ومنسجمة تلبي أهدافها.

– الشفافية: وهي عنصر مكمل للعملية الديمقراطية، بعد حق الانتخاب وحق الرقابة. فالشفافية مرادفة وملازمة للتشارك والتنمية باعتبارها أداة معرفة ورقابة وتقييم، وهي تجسيد لحق المواطن والسلطة ولواجبهما في الاطلاع وكشف الحقائق.[1]

3– حقوق المجتمع المدني

ينبغي توفر ستة حقوق أساسية للمجتمع المدني حتى يتمكن من العمل بفاعلية, وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

1- حق تكوين الجمعيات

2- حق العمل بحرية دون تدخل الدولة.

3- الحق في حرية التعبير.

4- حق التواصل والتعاون, مع منظمات مجتمع مدني أخرى، مع مجتمع الأعمال، مع المنظمات الدولية، مع الحكومات.

5- حق التجمع السلمي (أفراد أو من خلال منظماتهم).

6- حق السعي وراء الموارد والحصول عليها (من الأفراد أو الشركات أو الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية).

إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الشروط هو أن "على الدولة واجب الحماية"، وهذا يتضمن التحقق من أن الإطار التشريعي المرتبط بالحريات الأساسية وبالمجتمع المدني ممكنا وأن الآليات المؤسسية اللازمة موجودة.

ثالثا: المشاركة الاجتماعية

1– دور المشاركة الاجتماعية:

[1] حسام شحادة, مرجع سابق, ص-ص 30-32.

إن للمشاركة الاجتماعية في العملية التنموية دورا مهما ويتمثل في:

– المشاركة الاجتماعية تساهم في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه السكان وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة هذه الصعوبات والمشكلات.

– تعمل المشاركة الاجتماعية على زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية.

– تساهم المشاركة الاجتماعية في خفض التكاليف اللازمة لبدء وإعداد وتنفيذ الخطة التنموية.

– تعزز المشاركة الاجتماعية الاعتماد على النفس وخلق مواطن مسئول متعاون.

– تعمل المشاركة الاجتماعية على تقليل الفوارق الطبقية سواء منها الاجتماعية والاقتصادية.

– تساعد المشاركة الاجتماعية في تدعيم مفهوم الديمقراطية بالمجتمع.

– تهيئة السكان نفسياً لتقبل التغير والعمل على الحد من المعوقات التي تحول دون ذلك.

– تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والإمكانيات المتوفرة وذلك بإيجاد حلول للتغلب عليها.[1]

2– متطلبات المشاركة الاجتماعية:

– لا تقتصر المشاركة الاجتماعية على البعد الأفقي أي أنها تنحصر بين أناس من طبيعة واحده وإنما تشمل البعد الرأسي أي بين السكان والمؤسسات والمنظمات في المستويات الإدارية المختلفة.

– اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات في عملية المشاركة الاجتماعية يجب أن لا تزاوله فقط الصفوة وإنما لا بد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة في ذلك حتى لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.

– يجب على عمليات التخطيط والتنمية أن تعكس حاجات ورغبات السكان المحليين والمجموعات المستهدفة بمعنى أن تكون العمليات واقعيه لذلك لا يجب تطبيق نماذج تنموية مستورده إلا بعد تطويعها بما يتلاءم والأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية السائدة.

– دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.

– تنميه الميكانزمات المناسبة لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية.

– توفير كادر من العاملين المدربين ذوي المهارات للمشاركة في عمليات تنميه المجتمع.[1]

---

[1] مُحَمَّد صقور، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، دار الفكر، عمان، 1986, ص 140.

3– عوامل مؤثرة في المشاركة الاجتماعية

– حرية الرأي والتعبير بكافة المجالات وخصوصا ما يتعلق منها بالمسائل التنموية.

– مدى إيمان واهتمام السلطات المسئولة بأهمية المشاركة في عمليه التخطيط والتنمية.

– ضرورة توفر قنوات اتصال مفتوحة بين السكان المنتفعين من هذه المؤسسات وبين الجهات المسئولة من جانب آخر.

– انتشار الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين سكان المجتمع فكلما ارتقت نسبة الوعي وامتدت إلى مجالات أكثر كانت أهميه عمليه المشاركة أكثر فاعليه واكبر.

– سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في المجتمع فكلما اهتمت السياسة التنموية باحتياجات المجتمع تزداد نسبه المشاركة الاجتماعية في قضايا التخطيط والتنمية.

– مبدأ الحوافز بحيث تشكل أهم العوامل المؤثرة في المشاركة في شكل وطبيعة واتجاه ومحتوى المشاركة وليس فقط في حجمه[2].

ثالثا: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية

يعتبر المجتمع المدني من المكونات الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي، فهو يضطلع بدور حيوي في تحقيق التنمية، وليحقق ذلك لابد من تدخل جميع الأطراف المعنية في عملية التنمية والتي من بينها أفراد المجتمع فالمشاركة الاجتماعية تعتبر ضلعا مهما من أضلاع الخطة التنموية الناجحة, ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني تعزيز هذه المشاركة وتفعيلها للحصول على نتائج تنموية مرضية, ويتمثل دو المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الاجتماعية فيما يلي:

1– إن العمل في مؤسسات المجتمع المدني يرسخ في الفرج ثقافة المواطنة, والتي يترتب عنها العديد من القيم الايجابية كالتحلي بروح المسؤولية، التنظيم والنظام، حب المشاركة، التسامح، واحترام الرأي الآخر، التعود على التعامل في إطار مؤسساتي وقانوني.

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي، 1984, ص 68.

[2] أحمد مصطفى خاطر, نفس المرجع,ص 79

2– العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني يوسع من قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة, الذي يترتب عنه تقوية الشعور بالانتماء الوطني، والعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية والأنانية، وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة مجتمعهم.

3– مؤسسات المجتمع المدني تلبية الاحتياجات المتنوعة والمتعددة للأفراد. فالأفراد بانخراطهم في الأنشطة الجماعية التي تتلاءم وميولاتهم وتطلعاتهم، وبضمان حرية تكوين الجمعيات، والانخراط فيها دون تمييز أو قيد، لن يبقى المجال لأي تيار أو فئة لاحتكار العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية والحقوقية وغيرها.

4– تتيح مؤسسات المجتمع المدني لأعضائها التدرب على الخدمة العامة، والتمرس على العمل الجماعي المنظم، واكتساب المهارات الجديدة, ونتيجة ذلك تبرز المواهب والكفاءات في التدبير والتسيير، التي تمكنهم من تبؤ مواقع المسؤولية، والقيام بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف بالتوفيق بين الآراء، وبهذا يكون المجتمع المدني مفرزا للنخب المؤهلة، والقيادات المدربة التي تشارك في تنمية المجتمع.

5– التنشئة الاجتماعية والسياسية:

انضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة وشعوره بالانتماء إليها, يجعله يستمد منها هوية مستقلة ومحددة، تشجعه على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية في سبيل الجماعة، وهو ما يحتاجه المجتمع الكلي من أجل صلاحه وتنميته. والفرد من خلال انتسابه إلى منظمة من منظمات المجتمع المدني سيشارك في العديد من أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين والتحلي بأسلوب الحوار وقبول ما تتفق عليه الجماعة, بالمقابل التعبير عن معارضته بشكل سلمي.

وفي هذا الإطار يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة الاجتماعية عبر تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، عبر تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، عبر التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.

خاتمة

عبر المجتمع المدني ومؤسساته يتنامى شعور لدى الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة، والدفاع عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم, وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد والانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود, فمؤسسات المجتمع المدني تعد ضرورية للدولة والمجتمع على حد سواء باعتبارها تمثل حلقة الوصل الوظيفي بينهما، والحاملة لآمال الشعب، والساهرة على رشاد السلطة، فضلاً عن كونها تعد عامل مهم لتماسك الدولة ودعم أسباب نموها وتطورها.

أهم التوصيات

- تنمية الوعي بثقافة العمل التطوعي وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على الأعمال الخدمية.
- العمل على توعية أفراد المجتمع بكيفية التعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- توعية المجتمع بضرورة مشاركته وأن التنمية ليست مسئولية الحكومة فقط.
- اقتراح آليات لتحديد مجالات ومعايير المشاركة الاجتماعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني للوصول لتنمية مستدامة.
- مراعاة الأهداف والسياسات العامة للدولة في اختيار البرامج والمشروعات التي تخدم العملية التنموية.
- خلق قنوات اتصال واضحة بين الإدارة ومنظمات المجتمع المدني وذلك لضمان تقديم خدمة أفضل للمجتمع.
-الإيمان بدور الإعلام في نشر ثقافة العمل التطوعي والاهتمام بقضايا المشاركة الاجتماعية في التنمية.
- تحفيز المؤسسات الحكومية للشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تنمية مستدامة.

قائمة المراجع

1- أحمد ابراهيم ملاوي, أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24,العدد الثاني, 2008.

2- أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي، 1984.

3- حسام شحادة, المجتمع المدني, ط1 , بيت المواطن للنشر والتوزيع, 2015.

4- خليل حامد، الوطن العربي والمجتمع المدني: دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول، 2000.

5- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر إلي اليوم ـ دراسة مقارنة، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت, 1998.

6- عثمان غنيم, مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي, ط.2, دار فاء للنشر والتوزيع, 2005.

7- مُحَمَّد حسنين العجمى ، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة, 2007.

8- مُحَمَّد صقور، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، دار الفكر، عمان، 1986.

9- مُحَمَّد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1999.

10- منال عبد المعطي صالح قدومي, دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس, جامعة النجاح الوطنية, كلية الدراسات العليا, 2008.

11- معجم الوجيز, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, القاهرة, 2002.

12- ناصر الشيخ علي, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين, المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات, فلسطين, 2010.

13- وائل السواح, الديمقراطية(سلسلة التربية المدنية) ط1, منشورات بيت المواطن, دمشق,2024.

عنوان المداخلة : المجتمع المدني ومؤسسة الزواج "دورات المقبلين على الزواج نموذجا"

ط.د عبد النور صالح المركز الجامعي تيبازة – الجزائر

الملخص:

تلعب **مؤسسات المجتمع المدني** دورًا محوريًا في دعم **مؤسسة الزواج** كركيزة أساسية لاستقرار المجتمع، من خلال مبادراتها التي تهدف إلى تعزيز الوعي بأسس الزواج الناجح، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأسر الجديدة. ذلك أنه وفي ظل التحديات المتنامية التي منها العولمة، أصبحت مؤسسة الزواج تتأثر بقيم جديدة تعيد تشكيل الكثير من أعرافها الثقافية والاجتماعية، ما يستدعي التكيف والمواءمة المستمرة لضمان استقرار هذه المؤسسة وتماسكها.

يساهم المجتمع المدني في دعم الزواج من خلال التوعية بأهميته، وتقديم الاستشارات الأسرية، والتدخل لحل مشكلاته، إضافة إلى تعزيز ثقافة الزواج المسؤول عبر برامج تدريبية ومبادرات اجتماعية كدورات المقبلين على الزواج التي تساهم كثيرا في مواجهة التحديات الحديثة، مثل الطلاق اللاستقرار الأسري.

Abstract:

Civil society organizations play a pivotal role in supporting the institution of marriage as a fundamental pillar of societal stability, through their initiatives that aim to raise awareness of the foundations of successful marriage, and provide material and moral support to new families. In light of the growing challenges, including globalization, the institution of marriage has become affected by new values that reshape many of its cultural and social norms, which requires continuous adaptation and harmonization to ensure the stability and cohesion of this institution. Civil society contributes to supporting marriage by raising awareness of its importance, providing family counseling, and intervening to solve its problems, in addition to promoting the culture of responsible marriage through training programs and social initiatives such as courses for those about to get married, which greatly contribute to facing modern challenges, such as divorce and family instability.

مقدمة:

تُشكِّل مؤسسة الزواج حجر الزاوية في البناء الاجتماعي للإنسانية، فهي ليست مجرد عقد بين فردين، بل نظامٌ معقَّدٌ يُلبّي حاجاتٍ نفسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً، ويُسهم في صياغة الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات. ومنذ الأزل، حافظت هذه المؤسسة على دورها المحوري في ضمان الاستقرار الأسري، وتنظيم العلاقات الإنسانية، ونقل القيم عبر الأجيال. لكن في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم المعاصر – من تطور التكنولوجيا إلى تغير الأدوار الجندرية – باتت هذه المؤسسة تواجه تحديات غير مسبوقة تهدد تماسكها، مثل ارتفاع معدلات الطلاق، وتفكك الروابط الأسرية، وتأثير الفردانية المفرطة.

هنا يبرز دور **المجتمع المدني** كشريكٍ استراتيجي في حماية مؤسسة الزواج وتعزيزها، عبر منظماته وهيئاته التي تعمل على مستويات متعددة: توعوية، وقانونية، وثقافية. فالجمعيات الأسرية، والمراكز الإرشادية، والمبادرات الدينية تُقدِّم أدواتٍ عمليةً لمواجهة التحديات، مثل برامج الإرشاد قبل الزواج، ودعم الأسر حديثة العهد، وتعديل التشريعات لحماية حقوق الزوجين. كما يُسهم المجتمع المدني في خلق حوار مجتمعي حول قضايا مثل اللاستقرار الأسري، أو التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، مما يُعيد تعريف الزواج ليس كعلاقة خاصة فحسب، بل كمسؤولية جماعية أيضا.

إلا أن هذه العلاقة التكاملية بين المجتمع المدني ومؤسسة الزواج لا تخلو من تعقيدات. ففي بعض السياقات، تُواجه منظمات المجتمع المدني عوائقَ مثل التعارض بين القيم التقليدية والقيم الحديثة. كما أن مفاهيم الزواج نفسها تختلف بين الثقافات، مما يطرح تساؤلاتٍ حول مدى قدرة المبادرات المدنية على التكيف مع الحقوق المدنية الرسمية الحديثة دون المساس بالخصوصيات المحلية.

من هنا، تأتي **دورات إرشاد المقبلين على الزواج** كأحد الآليات الفعَّالة التي تبنتها منظمات المجتمع المدني في الكثير من مناطق العالم ومنها الجزائر التي تشهد سنويا عددا معتبرا من هذه الدورات بين مختلف مناطق الوطن، والتي منها منطقة وادي مزاب (غرداية) التي ستكون نموذجا لهذه العلاقة في هذه المداخلة.

1. مفهوم المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني هو القطاع الثالث في المجتمع بعد الحكومة وقطاع الأعمال من التعابير الجديدة التي بدأ انتشارها أكثر في بدايات هذه الألفية الجديدة، وقد ارتبط انتشاره بالتحولات العميقة التي شهدها العالم خلال هذه الفترة. وهو مفهوم مرتبط عضويا بالعديد من المفاهيم التي منها مفهوم

الدولة الحديثة بما تقوم عليه من عدل وحرية وما ارتبط بها أيضا من مفاهيم كالديموقراطية وحقوق الانسان[1]. وهي مفاهيم ذات صلة بما عرفه العالم من تحولات عميقة ومن سيرورة اجتماعية قوية بدأت منذ دخول أوروبا عصر الثورة الصناعية وتحولها الرأسمالي، إلى انهيار القطبية الثنائية بسقوط جدا برلين في ثمانينيات القرن الماضي، والتحول الذي عرفه نموذج الدولة الوطنية عموما. ولهذا فإن مفهوم المجتمع المدني يشكل أحد العناصر الرئيسية في هوية المرحلة القادمة، ما جعله يحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين ومراكز الدراسات والبحوث.

عرفه توماس هوبز بأنه "المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد. وقد عرف مفهوم المجتمع المدني تغيرا في القرن الثامن عشر، فأصبح يشير إلى موقعه كوسيط بين السلطة وبقية المجتمع، وهو ما أشار إليه كل من روسو مونتسكيو، وأكده الفيلسوف الألماني هيغل بالقول أنه يقع "بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن ينفي تداخلهما أيضا.

مؤسسات المجتمع المدني:

يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات التي أسّسها الناس بشكل طوعي لإشباع حاجات أساسية لديهم، وهي تشمل كل كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي. ولا تستند العضوية فيه إلى عوامل الوراثة، وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة[2].

وبالتالي فإن المجتمع المدني يتكون من منظمات تشمل؛ النقابات العمالية والمهنية والطلابية والحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية.

ولذلك فقد عرف البعض هذه المنظمات بأنها "جمعيات وتنظيمات تطوعية غير ربحية وغير حكومية يعمل أفرادها على تحقيق قيم ومصالح مشتركة بين السلطات العامة والمواطنين، لتساعد المجتمع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنهض به من أجل إيجاد حلول مبتكره للقضايا التي يواجهها المجتمع في الحياة العامة"[3].

---

[1]- العياشي عنصر، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا**، مجلة إنسانيات، الجزائر، عدد 13، 2001، ص1

[2]- فريد لخنش، جمال الدين عاشوري، **مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر**، ص 244.

[3]- علي عادل علي مُحَمَّد، **جهود منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية للمقبلين على الزواج الحديث**، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (1،2) الجزء (5) يناير، 2024، ص 225.

وإجمالا يمكن القول إن المجتمع المدني يتكون من ثلاث أشكال من التنظيمات وهي: الأحزاب السياسية والاتحادات، النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية أو الأهلية.

المنظمات الأهلية والمجتمع المدني:

من مميزات المجتمعات الإسلامية وجود منظمات ذات طابع تقليدي مثل الجمعيات الدينية خاصة، والجمعيات الثقافية والخيرية التي تسمى بالمنظمات الأهلية التي يثور حول علاقتها بالمجتمع المدني جدل قوي بين الباحثين بين مدافع ورافض.

وبينما تستعمل المنظمات الحداثية والعلمانية في هذه المجتمعات مصطلح "المجتمع المدني"، فإن القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي والديني المحافظ تفضل استعمال المصطلح "المجتمع الأهلي" الذي تجده أكثر تعبيرا عن خصوصية الواقع في المجتمعات الإسلامية. ولذلك نجد هذه المنظمات تمتلك قاعدة اجتماعية واسعة في الأوساط الشعبية، ونجد المنظمات الحداثية بالمقابل تفتقد في الغالب إلى قاعدة اجتماعية واسعة وقوية تسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها[1].

2. مفهوم مؤسسة الزواج

يعدُّ الزواج لبنة أساسية في بناء الأسرة التي تشكل بدورها نواة المجتمع. وهو مع كونه علاقة بين فردين (رجل وامرأة) ضمن ارتباط جسدية ونفسية، فإنها أيضا علاقة اجتماعية بين شخصين ينتسبان إلى مجتمع له قيمه وأعرافه وتقاليده التي تحكم هذا الزواج من حيث هو مؤسسة أيضا.

ولذلك فهو يشكل مؤسسة هي من أقدم المؤسسات التي رافقت الإنسان في التاريخ. تعمل كإطار مقبول اجتماعياً وشرعياً لتكوين الأسرة. وكما يرى "مورالي دانينوس" فإن حاجة البشر لإيجاد توافق بين الحاجات الجنسية والعلاقات العائلية والاجتماعية هي التي أوجدت نظام الزواج، وهو ما يعني أن للإنسان حاجة فطرية في إشباع رغباته ونزواته بما يتوافق مع مقتضيات الآداب العامة، وأن هذه العلاقات لا يمكن ضبطها في ظل إشباع نزوي غير. وكل مجتمع لا يضبط الحياة العاطفية والجنسية بصفة رسمية هو مجتمع في طريق إلى الخراب[2].

---

[1] – العياشي عنصر مقال سابق

[2]- A.Morali-Daninos, **Sociologie des relations sexuelles**, P.U.F, Paris, 4ed, 1973.

ولـذلك فـإن كـون علاقـة الـزواج ببعـديها البيولـوجي والعـاطفي ومـا فيـه مـن حميميـة وخصوصـية لا يتعـارض مـع كونهـا علاقـة اجتماعيـة تنضـبط بقـيم المجتمـع وتوجهاتـه ومعـاييره، وهـي مـن ثم مؤسسـة أوليـة تنشأ عنها كل العلاقات الأخرى.

3. التأثير المتبادل في القيم والممارسات: بين المجتمع المدني ومؤسسة الزواج

العلاقـة بـين **مؤسسـة المجتمـع المـدني** (كمؤسسـة حديثـة) و**مؤسسـة الـزواج** (كأحـد أقـدم المؤسسات الاجتماعية) هي علاقة تفاعل مركبة، تحمل جوانب تكامل وتأثير متبادل في الوقت نفسه.

3.1 تأثير المجتمع المدني على الزواج:

- **تعزيـز القـيم الاجتماعيـة** :المجتمـع المـدني يعكـس القـيم السـائدة في المجتمـع، مثـل الكرامـة والعدالـة، والالتـزام بالحقـوق المتبادلـة. هـذه القـيم يمكـن أن تـؤثر علـى كيفيـة تنظـيم العلاقـات الزوجيـة، مثـل تعزيـز مفهـوم الشـراكة والتكامـل في الأدوار، والاحـترام المتبـادل بين بين الزوجين.
- **التوعيـة والحقـوق** :منظمـات المجتمـع المـدني غالبًـا مـا تعمـل علـى توعيـة الأفـراد بواجبـاتهم وحقـوقهم الاجتماعيـة والقانونيـة، بمـا في ذلـك حقـوق وواجبـات كـل مـن المـرأة والرجـل في الحيـاة الزوجيـة، وحقـوق أطفـالهم في حيـاتهم الأسـرية، بمـا يـؤدي إلى توجيـه وإرشـاد الممارسـات الزوجيـة، مـن خـلال مجموعـة مـن الاسـتراتيجيات والأنشـطة الـتي تعـزز الـوعي بالقيم المتعلقة بالزواج، وتوضح الحقوق والواجبات الشرعية للزوجين.
- **التغيـير الثقـافي** :مـن خـلال الحمـلات التوعويـة والـبرامج التعليميـة، يمكـن للمجتمـع المـدني أن يلعـب دورًا في تكييـف الثقافـات التقليديـة مـع الحيـاة المدنيـة ومقتضـياتها، سـواء منهـا مـا تعلـق بالممارسـات الزوجيـة الجنسـية والعاطفيـة علـى ضـوء التطـورات العلميـة في مجـال الصـحة الجسـدية والنفسـية، أو مـا يترتـب عليهـا مـن مسـؤوليات بـين الـزوجين، وبـين الآباء والأبناء على ضوء مستجدات الاجتماع الحديث وما يحكمه من قواعد وقوانين.

3.2 تأثير الزواج على المجتمع المدني:

- **تعزيـز الاسـتقرار الاجتمـاعي** :الـزواج يُعـد لبنـة أساسـية في بنـاء المجتمـع، وعنـدما تكـون العلاقـات الزوجيـة صـحية ومسـتقرة، فـإن ذلـك يـنعكس إيجـابًا علـى المجتمـع ككـل، ممـا يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار.

- **نقل القيم عبر التنشئة الاجتماعية: الزواج** والأسرة هما وسيلة رئيسية لنقل القيم من جيل إلى آخر. القيم التي يتم تعزيزها داخل الأسرة، مثل الاحترام، التسامح، والتعاون، يمكن أن تنعكس على المجتمع المدني وتقوي نسيجه الاجتماعي.
- **تحدي المشكلات الأسرية**: المشكلات التي تنشأ داخل الأسر، مثل العنف الأسري أو الطلاق، يمكن أن تؤثر على المجتمع المدني من خلال زيادة الضغوط على الخدمات الاجتماعية والقانونية، مما يتطلب تدخلًا أكبر من منظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم والمساندة.

3.3 التفاعل بين المؤسستين:

- **التأثير المتبادل** :هناك تفاعل مستمر بين القيم التي يعززها المجتمع المدني والممارسات التي تحدث داخل الزواج. على سبيل المثال، عندما تعمل منظمات المجتمع المدني على تعزيز حقوق المرأة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغييرات في القوانين والممارسات الزوجية، مثل تحسين شروط الطلاق أو منع الزواج القسري.
- **التغيير الاجتماعي** :الزواج يمكن أن يكون أداة للتغيير الاجتماعي عندما يتم تبني قيم جديدة مثل المساواة بين الجنسين، مما يعزز بدوره قيم المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، يمكن للمجتمع المدني أن يدفع نحو تغييرات في القوانين والممارسات الزوجية لتعكس قيم العدالة والمساواة.

3.4 تحديات العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة الزواج

- **الصراع بين القيم التقليدية والحديثة** :في بعض الأحيان، قد يكون هناك صراع بين القيم التي يعززها المجتمع المدني (مثل المساواة بين الجنسين) والقيم التقليدية السائدة في المجتمع، مما قد يؤدي إلى توترات داخل الأسر والمجتمع ككل.
- **التفاوت في التأثير**: يمكن أن يكون تأثير المجتمع المدني محدودًا في بعض المجتمعات، وذلك بسبب القيود السياسية أو الثقافية، مما يحد من قدرته على إحداث تغييرات في الممارسات الزوجية.

4. المجتمع المدني وإرشاد المقبلين على الزواج

يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا كشريكٍ فاعل في حماية هذه المؤسسة وتعزيزها، من خلال منظماته وهيئاته التي تتبنى مبادرات توعوية وتدريبية تستهدف الشباب المقبلين على الزواج. فالجمعيات الأهلية، والمراكز الاستشارية، والمؤسسات الدينية تُقدِّم برامج متكاملة تجمع بين التثقيف الشرعي، والتدريب على المهارات التواصلية، والإدارة المالية، والصحة النفسية، بهدف بناء وعيٍ مُسبَقٍ يُقلِّل من نسبة الصراعات الزوجية، ويرسخ ثقافة "الزواج الواعي."

مفهوم المقبلين على الزواج

يعرف الإقبال على الزواج بأنه الارتباط الزواجي والاشتراك والتمهيد لبناء حياة أسرية سوية والتي تحتاج لمساعدة أو دعم لتستطيع التعامل مع مشكلة اختيار الزواج والأساليب السليمة للتعامل مع الزوج وأسرته بهدف التوافق مع الواقع الجديد والزواج من الشخصية المناسبة التي تعين على جعل الحياة عملية مطمئنة ومليئة بالحب والرحمة وبناء أسره متماسكة تقدم أشخاصاً أسوياء نافعين[1].

وإجرائياً يمكن تعريف المقبلين على الزواج بأنه فئة الشباب والفتيات الذي المستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني، والذين هم في مرحلة الخطبة أو الاستعداد للزواج وتكوين الأسرة، وبالتالي فهم الأفراد الشباب الذين يرغبون في اكتساب مهارات ومعارف عن الحياة الأسرية.

لعلَّ أبرز ما يميز هذه البرامج هو قدرتها على المزج بين الأصالة والحداثة؛ فمن جهة، تحافظ على القيم التقليدية للزواج كعقدٍ اجتماعي وأخلاقي، ومن جهة أخرى، تتبنى أدوات علمية حديثة مستمدة من علوم النفس والاجتماع.

في ضوء ذلك، يمكن تسليط بعض الضوء على دور المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ برامج إرشاد المقبلين على الزواج، وتحليل مدى تأثيرها على تقليل نسب الطلاق المبكر، وتعزيز التماسك الأسري. كما يطرح تساؤلاتٍ جوهرية حول سُبل تطوير هذه البرامج لتتوافق مع حاجات الأجيال الجديدة، مع الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية، كما في حالة وادي مزاب (غرداية) التي يمكن تُعدُّ نموذجًا رائدا لدمج القيم والأعراف التقاليدية مع آليات الإرشاد الحديثة.

5. إرشاد المقبلين على الزواج بالمجتمع المزابي نموذجا

في المجتمع المزابي تبنت مثل هذه الدورات منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع المؤسسات الدينية، وذلك ما يمكن اعتباره من "المجتمع الأهلي"، وفي ظل التحوُّلات الاجتماعية والاقتصادية التي

[1]- علي عادل علي مُحَمَّد، مرجع سابق، ص 225.

تشهدها المنطقة، بدأت تبرز الحاجة إلى مبادرات مجتمعية تُعزِّز استقرار مؤسسة الزواج، وتُساهم في تجنُّب التحديات الناتجة عن تداخل العادات التقليدية مع متطلبات الحياة العصرية.

وتُعدُّ هذه الدورات جسرًا بين التقاليد المزابية الأصيلة، التي تُعلي من شأن التكافل الأسري، وبين المعارف الحديثة في علم النفس والتربية الأسرية وفي الصحة، مما يهدف إلى تخفيف حدة المشكلات الزوجية المحتمَلة، مثل صراع الأدوار أو سوء التواصل.

إلا أن هذه المبادرات تواجه تحديات عدَّة، كضعف الإقبال من بعض فئات الشباب، أو محدودية الموارد المادية والبشرية، أو حتى تأثير العولمة على المفاهيم المرتبطة بالزواج. لذلك، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور هذه الدورات الإرشادية في مجتمع وادي مزاب، وتحليل مدى تأثيرها على استقرار الأسر، انطلاقًا من دراسة ميدانية تُقيِّم آراء المشاركين فيها، وتستكشف سُبل تطويرها بما يتناسب مع الخصوصية الثقافية للمنطقة.

مع التطورات التي عرفتها مؤسسة الزواج بوادي مزاب خلال العقدين الأخيرين ظهرت بعض الجمعيات المحلية والمنظمات الأهلية، وذلك بهدف تأهيل الشباب لفهم أبعاد الزواج كعلاقة فردية، وكمؤسسة اجتماعية تحمل في طياتها مسؤوليات أخلاقية، واقتصادية، وتربوية. حيث تحافظ منظومة القيم الاجتماعية –وخاصة تلك المرتبطة بالزواج والأسرة– على مكانة محورية في بناء الهوية الجماعية.

ترى هذه الجمعيات أن تكوين المقبلين على الزواج أصبح أكثر من ضرورة، لأن الأمر يتعلق ببناء أسرة تواجه تحديات ومسؤوليات جديدة تقتضي الإعداد على أكثر من صعيد من أجل تفادي الفشل في هذه المهمة، والتقليل من ظاهرة الطلاق التي عرفت تفاقما في السنوات الأخيرة.

ولذلك فقد أصبح من المعتاد اليوم أن يستفيد أغلب الشباب المزابيين من دورات تكوينية قبل الزواج، والتي ينطلق أغلبها من شعار فحواه "أن إذا كانت حاجة الانسان إلى رخصة لقيادة مركبة أو سيارة أمرا ضروريا فإن استعداده لقيادة أسرة يكون من باب أولى. ولذلك فقد تطورت فكرة "تدبير الزواج" من مجرد الاقتصار على التحضير المادي لمراسيم العرس إلى التحضير المعنوي للمعنيين (الخطيب وخطيبته) تكون لمدى استعداد العريسين لبناء أسرة جديدة.

يتم تنظيم هذه الدورات في وادي مزاب بمبادرة من منظمات أهلية ذات طابع تربوي اجتماعي، لها صلة بالمؤسسات الاجتماعية من جهة وبالمؤسسة الدينية المتمثلة في المسجد من جهة أخرى، وترمي هذه الدورات التكوينية البيداغوجية إلى تعليم أسس بناء خلية أسرية صالحة لفائدة الشباب من كلا

الجنسين المقبلين على شعيرة الزواج وذلك تحسبا لمناسبات الأعراس التي تنظم سنويا بمختلف قرى وادي مزاب خلال العطلة الربيعية بشكل خاص.

تأخذ هذه الدورات شكل تربصات مغلقة وشبه مغلقة يتم لها التحضير مسبقا من اللجان المشرفة ذخل هذه الجمعيات والمنظمات المدنية، ويشمل هذا المدعويين من: المتربصين أو الأساتذة والمرشدين الموجهين والمؤطرين، وكذا المنظمين.

بالنسبة للمتربصين فإنه يشمل الجنسين ولكن بشكل منفصل، حيث تقام دورات خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث والتي غالبا ما تكون تحت إشراف الهيئة النسوية "تيمسيريدين" ويؤطرها نساء مرشدات وأخصائيات في مختلف المجالات. كل ذلك يتم من خلال دعوة الراغبين إلى التسجيل المسبق لأنفسهم مع استظهار بعض المعلومات المتعلقة بهوياتهم بما يخدم معرفة مستوياتهم النفسية والعلمية.

بالنسبة للمؤطرين فإنه يشمل أساتذة ومرشدين في تخصصات شرعية واجتماعية وعلمية، حيث تتوزع المواضيع حول التأطير الشرعي والنفسي والاجتماعي والحقوقي والصحي، ويتم فيها التركيز على مختلف جوانب الحياة الزوجية، من المقاصد الشرعية للزواج والأحكام الشرعية المتعلقة بالواجبات والحقوق المتبادلة بين الزوجين، إضافة إلى الجانب النفسي والصحي من هذه العلاقة، والأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين مع معرفة الخصوصيات النفسية لكل طرف. كما تشمل التربصات التكوين إلى الجانب القانوني بالتعرف على ما التشريعات التي تحكم الحياة الزوجية والأسرية، إضافة إلى فن إدارة الأسرة، وكذا الجانب الاقتصادي وما يتعلق بتسيير ميزانية الأسرة، كما تخصص للفتيات دروس في التدبير المنزلي على غرار فنون الطبخ والتزيين الداخلي للبيت والأشغال اليدوية والمنزلية وغيرها. بالإضافة إلى العديد من المسائل المتعلقة بفقه العائلة وفنيات التعامل بين الزوجين.

تتم هذه التربصات داخل قاعات تابعة لدور العشائر أو ببعض المؤسسات الدينية والتربوية الخاصة بالمنطقة، والتي تكون مجهزة بكافة الوسائل الحديثة من فضاءات حقيقية وافتراضية سمعية بصرية تسمح بأن تتم هذه اللقاءات بشكل تفاعلي تام، يساهم في الاقتراب من انشغالات المتربصين وتساؤلاتهم.

وقد أورد الأستاذ عبد المجيد رمضان في شأن هذه الدورات أن العديد من القائمين على هذه المشاريع أن هذه الدورات التكوينية، في ظل التحديات التي يواجهها الشباب المقبلون على الزواج في عصرنا الحالي، خطوة ضرورية وفعالة نحو بناء حياة زوجية مستقرة وموفقة لأنها تهدف إلى تعليم الأسس

الأساسية للتربية الأسرية، حيث يتعلم المشاركون كيفية بناء علاقات صحية مبنية على الاحترام والتفاهم، وكيفية تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة. تنظم هذه الدورات، ذات البعد التربوي التي تمول بواسطة هبات وصدقات المحسنين، على مستوى المصليات التابعة للمساجد أو بدور العشائر، وذلك بعد ما يتم إعداد قوائم لأسماء المقبلين على الزواج لكلا الجنسين. يشرف على تأطير الشباب المقبلين على الزواج أئمة مساجد ومرشدون وأساتذة في الفقه والشريعة وعلم النفس الاجتماعي والتربية النفسية، حيث تُقدم لهم نصائح وإرشادات تتعلق بالعشرة الزوجية الصحيحة وبواجباتهم الدينية والأخلاقية تجاه أقاربهم وأصهارهم وفق التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة بالمنطقة والمستوحاة من صميم الشريعة الإسلامية[1].

6. خاتمة:

تُعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكًا حيويًا في دعم كيان الأسرة وترسيخ قيم الزواج كمؤسسة اجتماعية أساسية. فمن خلال مبادراتها المتنوّعة، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز الوعي بأسس الزواج الناجح، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأسر الجديدة، والتصدّي للتحديات التي تُهدِّد استقرارها، مثل العولمة الثقافية والضغوط الاقتصادية وغياب الثقافة الأسرية المتوازنة.

ولا يقتصر دور المجتمع المدني على الجانب التوعوي، بل يمتدُّ إلى تفعيل برامج عملية كتنظيم دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج، أو تيسير تكاليف الفرح عبر الحفلات الجماعية، أو توفير استشارات أسرية مجانية. هذه الجهود تُبرز تكامُل الأدوار بين المؤسسات المدنية ومؤسسة الزواج، وتُؤكِّد أنَّ الحفاظ على تماسك الأسرة مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمجتمع.

كما أنَّ هذا التعاون يُعيد تعريف دور المجتمع في ظلِّ التحوُّلات الاجتماعية الحديثة، حيث تُصبح المؤسسات المدنية جسرًا بين الأصالة والمعاصرة، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات الزوجية. وقد أثبتت تجارب عالمية ووطنية ومحلية أنَّ دعم هذه المؤسسات يُسهم بشكلٍ فعَّال في خفض نسب الطلاق وبناء أجيالٍ أكثر وعيًا بأسرار الحياة الزوجية.

ختامًا، لا يُمكن فصل استقرار المجتمع عن استقرار الأسرة، ومؤسسات المجتمع المدني تُقدِّم نموذجًا يُحاكي هذا الترابط. فإنَّ تحقيق المودة والرحمة يتطلَّب وعيًا يُبنى على التعاون، ودورًا فاعلًا لمؤسسات المجتمع المدني في ترجمة هذه القيم إلى واقع ملموس.

---

[1]– د. رمضان عبد المجيد، **خطوة نحو حياة زوجية مستقرة**.. دورات تكوينية للمقبلين على الزواج، مدونة عبد المجيد رمضان، منصة أريد، تاريخ: 2024/10/10.

7. توصيات مستقبلية:

1. زيادة تفعيل دور المؤسسات الدينية في التوعية بأهمية الزواج وترسيخ قيمه الروحية والاجتماعية، لمواجهة تحديات العولمة في توجهاتها الفردانية الحرة والعابرة في مثل هذه العلاقات. وكذا تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الزواج كالمبالغة في التركيز على المظاهر المادية وإهمال القيم.
2. العمل على إنشاء شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص لتوحيد الجهود في دعم الأسر الجديدة.
3. تأهيل كوادر مهنية (كالأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الأسريين) لتقديم استشارات زوجية وعائلية.
4. إدراج مقررات حول "ثقافة الزواج" في المناهج التعليمية خاصة منها المرحلتين الثانوية والجامعية.
5. تشجيع العمل التطوعي في هذا المجال من خلال استقطاب متطوعين من الخبراء في المجالات النفسية أو القانونية أو الصحية لدعم الأسر الجديدة.
6. دمج التكنولوجيا في الخدمات من خلال تطوير منصات إلكترونية متخصصة في الاستشارات الأسرية عن بُعد، ودورات تأهيلية تفاعلية عبر الإنترنت.
7. إنشاء مراكز بحث متخصصة في دراسة واقع الأسرة تساعد على جمع بيانات عن أسباب ارتفاع المشاكل الأسرية كنسب الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج، وتحليلها لوضع حلول مُستدامة.
8. تفعيل القوانين الداعمة للأسرة من خلال سن تشريعات تُلزم المقبلين على الزواج بحضور دورات تأهيلية قبل الزواج
9. دعم الجمعيات الخيرية ماديًا وفنيًا لضمان استمرارية مشاريعها. وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستعداد للزواج عبر الحملات الإعلامية.
10. توثيق التجارب الناجحة كالتي أشرنا إليها في وادي مزاب من خلال "دورات المقبلين على الزواج"، وغيرها على مستوى الوطن والعالم ونشرها كمرجعيات.

المراجع:

1- عدلي هويدا فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اتفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسة الوحدة العربية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية المعهد السويدي بالإسكندرية 3-10-، مصر، 2005.

2- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ط1، 1995.

3- عمي سعيد زينب، نمط الزواج والضبط الاجتماعي ف المجتمع المزابي، أطروحة ماجيستير، تخصص علم الاجتماع التربوي، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2016/2015.

4- بشير مرموري، الفتاة في مزاب، تنشئتها وتعليمها بين الثابت والمتغير، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2005.

5- دورتيه، ج.ف، معجم العلوم الإنسانيّة، تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي- الإمارات العربيّة المتّحدة، ط2، 2011.

6- سميح دغيم، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، دار صائغ، بيروت، ط1، 2014.

7- ويليم آوثوايت، قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث، ترجمة معهد دراسات عراقية، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، ط1، 2022.

8- إجلال إسماعيل حلمي، علم اجتماع الزواج والأسرة: رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2016.

عنوان المداخلة: المجتمع المدني وتمكين المرأة

ط.د بخيتي يمينة **جامعة غرداية**

د. حواطي أمال **جامعة غرداية**

ملخص

أصبح تمكين المرأة أحد الأهداف المحورية في خطط التنمية الاجتماعية، حيث يعنى بإزالة العقبات التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة، ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين في تحقيق هذا الهدف من خلال برامجه ومبادراته التي تسعى الى تعزيز مكانة المرأة اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا.

تهدف هذه المداخلة إلى مناقشة دور المجتمع المدني في تمكين المرأة، مع التركيز على الأبعاد المختلفة والتحديات التي تواجهه.

المقدمة:

شهدت المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة شملت بنى السلطة، مسارات التحديث، وتمدد الفاعلين الاجتماعيين غير الرسميين، وعلى رأسهم منظمات المجتمع المدني. وقد رافق هذه التحولات بروز قضايا ذات حساسية عالية، أبرزها قضية تمكين المرأة بما يحمله هذا المفهوم من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية. وتأتي هذه الدراسة لمعالجة سؤال مركزي مفاده: كيف يساهم المجتمع المدني في تمكين المرأة الجزائرية والعربية؟ وما حدود هذا الدور ضمن بنية اجتماعية لا تزال تتسم بوجود أنماط ثقافية بطريركية ومقاومات اجتماعية قوية؟

1.الإطار المفاهيمي:

المجتمع المدني: يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات غير الحكومية التي بكونها مجموعة من الأفراد طواعية بهدف تحقيق مصالح أعضائها أو تحقيق مصالح عامة، ملتزمين في ذلك بقيم ومعايير التسامح والإحترام والتنوع والإختلاف.[1]

تمكين المرأة: التمكين: هو منح القوة أو التفويض السلطة.[2]

تمكين المرأة إعطاءها مزيدا من المساحة والقوة والإيمان به للإبتكار والتعبير عن رأيها.

يشمل تحسين إمكانية وصول النساء إلى:

- التعليم والعمل.

- مواقع السلطة والإدارة.

- الموارد الاقتصادية.

- الحقوق القانونية، والحماية من العنف.

النوع الاجتماعي (الجندر) هو بناء اجتماعي وثقافي ينتج أدوارًا وتوقعات مختلفة للرجال والنساء، تتغير حسب السياقات، ولا ترتبط بالبيولوجيا وحدها.

2.المقاربات النظرية:

- **نظرية الفعل الاجتماعي (فيبر)**

تمدّنا هذه النظرية بمفهوم الفعل الهادف، حيث يظهر المجتمع المدني كفضاء تتخلق فيه أفعال نسائية جديدة تعيد تشكيل المكانة الاجتماعية للمرأة.

- **نظرية الحقول (بورديو)**

---

[1] محمود حجازي، ونجوى إبراهيم الشرقاوي: **العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني**، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار الزهراء.2012ص 188.

[2] سعفان مُحَمَّد: **التمكين الإداري**، المجلة التربوية 1(5),ص168.

يفسر بورديو العلاقة بين المجتمع المدني والمرأة عبر مفاهيم:

رأس المال الرمزي: الاعتراف الاجتماعي.

الحقل الاجتماعي: فضاء الصراع والمنافسة.

الهيبتوس: أنماط التفكير الموروثة التي تقاوم التغيير.

- **نظرية الحركات الاجتماعية** تمثّل الجمعيات النسوية حركات اجتماعية تسعى إلى:

تغيير القوانين.

نشر الوعي.

بناء شبكات التضامن.

- المقاربات النسوية قدمت النسوية العربية نقدًا للبنى البطريركية، وربطت ضعف تمكين المرأة بالثقافة، والموروث، وتوزيع السلطة داخل الأسرة والمجتمع.

3. واقع المرأة الجزائرية والعربية.

* المؤشرات الاجتماعية : تظهر الإحصاءات:

ارتفاع نسب التعليم لدى النساء في الجزائر والمغرب وتونس.

استمرار نسب بطالة مرتفعة خصوصًا لدى الشابات الجامعيات.

مشاركة سياسية ضعيفة رغم وجود القوانين الداعمة (الكوتا).

فجوة في الأجور وسوق العمل.

** العوائق الثقافية : تتمثل أهمها في:

الصور النمطية حول «دور المرأة

هيمنة البنية الأسرية التقليدية.

ضعف الوعي بحقوق المرأة في مناطق الأرياف.

مقاومة بعض التيارات الاجتماعية للتحديث القيمي.

– التطورات القانونية والسياسية الجزائر:

إصلاحات قانون الأسرة، قانون مكافحة العنف ضد المرأة (2015)، تعزيز المشاركة السياسية عبر الكوتا.

المغرب: مدونة الأسرة (2004)، القوانين الداعمة للنساء العاملات.

تونس: واحدة من أكثر التجارب تحررا تشريعيا.

مصر والأردن: برامج لمواجهة العنف وتمكين المرأة اقتصاديا.

4. المجتمع المدني كفاعل في تمكين المرأة.

يعد المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين في الدفع نحو تحسين وضعية المرأة داخل المجتمعات العربية عبر الدفاع عن حقوقها، وتنفيذ برامج التوعية والتكوين، ومرافقة الإصلاحات التشريعية. وقد ساهمت الجمعيات النسوية والمنظمات الحقوقية في إدراج قضايا المساواة والعنف القائم على النوع ضمن النقاش العمومي، مما رفع درجة الوعي المجتمعي بضرورة حماية المرأة وتمكينها.[1]

إسهامات المجتمع المدني في تمكين المرأة.

1* تعزيز التعليم والتدريب: لعب المجتمع المدني دورا بارزا في توفير برامج تدريبية للنساء في المناطق النائية والمحرومة. مثال: برنامج "تعليم الفتاة" في الجزائر الذي يهدف إلى مكافحة الأمية بين النساء.[2]

2* الدفاع عن حقوق المرأة: إطلاق حملات توعية قانونية بحقوق المرأة، وتنظيم ندوات لتغيير الصور النمطية السائدة .أمثلة: مبادرة "العنف ضد المرأة: مسؤولية مجتمعية" في مصر.[3]

---

[1] أبو عرفة، فادية. **منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة. عمان:** دار المسيرة، 2016، ص. 41–63

[2] المركز العربي للأبحاث.. "**تعليم الفتاة: أداة لمكافحة الأمية**"، تقرير صادر عن المركز. 2021

[3] المنظمة العربية لحقوق الإنسان.. **دور المجتمع المدني في مواجهة العنف ضد المرأة.** القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.2022

3* دعم المشاريع الاقتصادية: تنفيذ برامج تمويل المشاريع الصغيرة الموجهة للنساء، وتقديم استشارات حول ريادة الأعمال. مثال: "مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية" الذي أطلقته مؤسسات المجتمع المدني في غزة.[1]

4* تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: دعم النساء للوصول إلى المناصب القيادية عبر حملات تدريبية وإعلامية. مثال: دعم منظمات المجتمع المدني في تونس لتطبيق "الكوتا" النسائية في الانتخابات المحلية.[2] . وقد أثبتت التجارب أن هذا الدعم يؤدي إلى تحسين تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ويدفع نحو صياغة تشريعات أكثر حساسية للنوع الاجتماعي.[3]

- إعداد القيادات النسوية.

- مراقبة الانتخابات.

5* التمكين الاجتماعي والثقافي: من خلال:

- محو الأمية .التوعية الصحية (الإنجاب، الوقاية).

- برامج مناهضة العنف الأسري والتحرش.

6* التمكين الرقميك ودلك من خلال اتباع الاستراتيجيات الاتية:

- تدريب النساء على استعمال التكنولوجيا.

- استخدام المنصات الرقمية لنشر الوعي.

- الحملات الإلكترونية للمرافعة حول القضايا النسوية.

نظيم ورشات التثقيف المدني.

---

[1] مركز المرأة الفلسطينية. مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية غزة. 2020

[2] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. "الكوتا النسائية في الانتخابات". تقرير صادر عن الجمعية. 2019

[3] عبد القادر، سمية. **المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2018، ص. 59–83.

- **الجمعيات النسوية والمنظمات الحقوقية تلعب أدوارا في:**

التوعية القانونية.

الدفاع عن حقوق النساء.

مرافقة ضحايا العنف الأسري.

حملات تعديل القوانين.

5. نماذج وتجارب:

– الجزائر:

جمعيات الأحياء ودورها في محاربة الأمية.

الشبكات النسوية العاملة في مجال مناهضة العنف.

برامج تشغيل الشباب التي استفادت منها النساء المقاولات.

- **عربياً تونس:** رابطة النساء الديمقراطيات ومبادرات المشاركة السياسية.

- **المغرب:** برامج التمكين الاقتصادي ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- **مصر:** الجمعيات العاملة في مواجهة التحرش ودعم النساء العاملات.

6.التحديات التي تواجه المجتمع المدني القيود القانونية:

-تعقيد إجراءات الاعتماد والتمويل.

-ضعف التمويل: اعتماد كبير على التمويل الخارجي.

-الفجوة الرقمية: تأثيرها الأكبر على النساء في القرى.

-المقاومة الثقافية: قوة البنى التقليدية الذكورية.

-ضعف التنسيق: غياب شبكات عربية موحدة للمرافعة حول قضايا المرأة.

-التسييس: تدخل بعض الجهات السياسية في عمل الجمعيات.

7.آفاق تطوير دور المجتمع المدني بناء شبكات نسوية عربية عابرة للحدود.

- تعزيز المشاريع الاقتصادية المستدامة للنساء.

- دعم المبادرات الرقمية التي تصل للنساء في المناطق النائية.

- تطوير شراكات بين الجامعة والجمعيات لإنتاج معرفة نسوية محلية.

- الاهتمام بفئات مهمشة: نساء الأرياف، المرأة المعنفة، المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني أصبح أحد أهم الفاعلين في إعادة تشكيل وضع المرأة الجزائرية والعربية، عبر تعزيز الوعي، والدفاع عن الحقوق، وتوفير آليات للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إلا أن هذا الدور يظل مرتبطًا بقوة البنى الثقافية والاقتصادية، وبالتالي فإن نجاحه يتطلب إعادة بناء علاقة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والجامعة، لتكوين مسار تنموي يدمج النساء في جوهر العملية الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. أبو عرفة، فادية. **منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة. عمان:** دار المسيرة، 2016، ص. 41–63
2. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. "الكوتا النسائية في الانتخابات". تقرير صادر عن الجمعية. 2019
3. الزغبي، ابتسام. ‘‘**دور المجتمع المدني في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة العربية**’’. مجلة شؤون المرأة العربية، العدد 9،
4. المركز العربي للأبحاث.. "**تعليم الفتاة: أداة لمكافحة الأمية**"، تقرير صادر عن المركز. 2021
5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان.. **دور المجتمع المدني في مواجهة العنف ضد المرأة**. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.2022
6. سعفان مُحَمَّد: **التمكين الإداري،** المجلة التربوية 1(5),
7. عبد القادر، سمية. **المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2018،
8. محمود حجازي، ونجوى إبراهيم الشرقاوي: **العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني،** الرياض، المملكة العربية السعودية، دار الزهراء.2012ص 188.

عنوان المداخلة: مساهمة المرأة في العمل التطوعي في إدارة المخاطر الاجتماعية

Women's contribution to volunteer work in managing social risks
Case study of the "Orphan Sponsor" Association in Ghardaia

أ.د مهيري دليلة جامعة غرداية،

ملخص:

يعد العمل التطوعي من الأدوات التي تساهم بشكل كبير في التنمية ودعم سياسات الدول وهو عملية واعية. والمرأة اليوم لها دور مهم وكبير في المجتمع دون تراجع قيمتها داخل الأسرة. إذ تسعى جاهدة الى تنمية خبرتها في العمل التطوعي من خلال الاندماج في العمل الجمعوي الخيري والتطوعي. بذلك هي من خلال ثقافتها بالمحيط الاجتماعي ومعرفة سبل تحقيق تنمية مستدامة فهي تعمل جاهدة في إدارة المخاطر الاجتماعية التي أصبحت من المشكلات الاجتماعية التي ترهق مساعي كل الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع وتقلق الباحثين. تظهر مساهمتها في مراقبة أجهزة الدولة، ومساعدتها في عملية توجيه مواردها وفق متطلبات تنموية. والمشاركة الاجتماعية في تنظيم الدولة للموارد المادية والبشرية وفق حاجات الأفراد والمجتمع. تهدف دراستنا الى معرفة مساهمة المرأة في العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية بمدينة غرداية لإدارة المخاطر الاجتماعية. بالتخطط لإدارة المخاطر المترتبة عن الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الفرد والمجتمع بمدينة غرداية التي يعاني منها في الوقت الراهن منها(الهجرة غير الشرعية عند الشباب، المخدرات، ...الخ.)

وضعنا **التساؤل** التالي: **كيف هي مساهمة المرأة بالجنوب في العمل التطوعي لإدارة المخاطر الاجتماعية بمدنية غرداية؟**

وضعنا **الفرضية** التالية: المساهمة الفعلية للمرأة بالعمل التطوعي في اطار الجمعية يساعد على ادارة المخاطر الاجتماعية للتخفيف من بالمدينة.

الدراسة الميدانية على عينة من المنخرطات بالجمعيات مدينة غرداية باستخدام استمارة مقابلة.

Abstract:

Volunteer work is one of the tools that contribute significantly to development and support countries' policies, and it is a conscious process. Women today have an important and major role in society without a decline in their value within the family. She strives to develop her experience in volunteer work by integrating into charitable and volunteer community work. Thus, through her culture of the social environment and her knowledge of ways to achieve sustainable development, she works hard to manage social risks, which have become social problems that exhaust the efforts of all social actors in society and worry researchers. It demonstrates its contribution to monitoring state agencies and assisting them in directing their resources according to development requirements. Social participation in the state's organization of material and human resources according to the needs of individuals and society. Our study aims to find out women's contribution to volunteer work in charitable organizations in the city of Ghardaia to manage social risks. By planning to manage the risks resulting from the social ills that affect the individual and society in the city of Ghardaia, from which he currently suffers (illegal immigration among young people, drugs,etc.).

We asked the following question: How do women in the south contribute to volunteer work to manage social risks in the city of Ghardaia?

We developed the following hypothesis: Women's actual contribution to volunteer work within the framework of the association helps manage social risks to mitigate the city.

Field study on a sample of women involved in associations in the city of Ghardaia using an interview form.

Keywords: Contribution; women; Volunteer work; Social risk management.

مقدمة:

تعد مساهمة المرأة في العمل التطوعي من أهم الاستعدادات التي عرفتها قديما فيما تراجع في العمل التطوعي حتى إبان الثورة التحريرية, مساهمة المرأة في العمل التطوعي أعطاها خبرة في ادارة شؤون أسرتها والثقة بنفسها في التعليم والاندماج في المجتمع بكل مؤسساته. واليوم المجتمعات تعيش المخاطر

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل هذه الاخيرة في الآفات الاجتماعية. تعمل الجمعيات اليوم بشكل كبير في الدعم الذي تقدمه للفئات وشرائح المجتمع المعوزة والطبقات الهشة (كالأيتام والأرامل، وتقديم مساهمات مالية للمرض ...الخ) ، هذا العمل لا يقل أهمية في ادماج الشباب للعمل الخيري لمحاربة انزلاقهم في الآفات الاجتماعية كالزنا والمخدرات و السرقة والانتحار...، فعملية الادماج بالعمل الخير للمرأة بشكل خاص يساعدها في تكوين شخصية قوية رصينة تتعلم فيها أسلوب الاتصال الصحيح والاقناع. بالاضافة الى تقديم منفعة اجتماعية ومادية للأخرين.. كما تساهم بقوة في الوعيّ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل وخارج الأسرة.

1-الجمعيات الخيرية:

معنى الخير في اللغة: الخير من باب باع، والجمع خيور، ويدل لفظ الخير في الأصل اللغوي على العطف والميل، وعليه قالوا الخير ضد الشر، لأن كل واحد يميل إليه، ((ابن منظور،) ويعطف على صاحبه، او الاستخارة من هذا الباب وهي الاستعطاف، لأن المستخير يسأل خير الأمرين، ويُقدم عليه. (دعاء عادل، قاسم السكني.، (2012).، صفحة 16)

معنى الخير في الاصطلاح: عرفه **ابن عاشور** بقوله الخير " ما فيه نفع، خير في الدنيا ومنه خير الآخرة الذي قد يرى في صورة مشقة فإن العبرة بالعواقب " (غادة، (2002 م، صفحة 14)

مفهوم الجمعيات الخيرية: حسب موسوعة للعلوم الاجتماعية **ماكملان"Macmillan"** لمفهوم "Organisations Civil "" تتمثل في مجموعة من الأشخاص نظموا أنفسهم لدعم أو إنجاز قضية عامة، وتتعدد هذه المنظمات بتناسب طردي مع التركيب والتعقيد المتزايد للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بالمجتمع." (Johnson., (1948)., pp. 422-529)

تعريف الجمعيات الخيرية من منظور اجتماعي: هي تجمعات رسمية تنشط لأداء رسالة اجتماعية هدفها المشاركة في البناء والتنمية وتقوية دعائم المجتمع جنبًا إلى جنب مع جهد الدولة. (مدحت، (2000،، صفحة 305) المؤسسة الخيرية "لها صفة اختيارية مكونة من أشخاص تهدف لتقديم خدمات للمجتمع دون غرض الربح المادي" (دعاء عادل، قاسم السكبي، صفحة 16).

الجمعية الخيرية بغرداية: في البداية العمل الخيري التطوعي في المجتمعات المعاصرة يتم من خلال أساليب وآليات ذات طابع مؤسسي. تعتبر الجمعيات الخيرية التطوعية من المكونات الأساسية في سوق الرعاية الاجتماعية، ففي إطار النسق العام للمجتمع يمكن تصور وجود نسق فرعي لسوق الرعاية الاجتماعية يهدف أساسا إلي توفير فرص اقتصادية واجتماعية للمواطنين، ويقوم على فكرة

المسئولية الاجتماعية المتبادلة بين مواطني البلد الواحد، ووظيفته الأساسية تبادل المنفعة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين مع التسليم بأولوية مسئولية الفرد إزاء نفسه، ثم يلي ذلك مسئولية الدولة. (عبد الحليم، رضا عبد العال.، (2002).، صفحة 75)

مهام الجمعية الخيرية: تمثلت مهام ونشاطات جمعية بغرداية على ما يأتي:

-الاتصال بالمحتاجين وتقديم المساعدة لهم. ويكون تحصيل عيني للتبرعات من المتبرعين (مثل الدواء، الأضاحي، أدوات مدرسية، مواد غذائية، قفة رمضان تسميها الجمعية (....)...الخ) .

-القيام بعمل التوعية اللازمة لترغيب المسلمين في الصدقات التطوعية والصدقات الجارية، ومن وسائل التوعية الكتيبات، والنشرات، والمحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، والإعلام في الوسائل المسموعة وعبر الانترنت مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" خاصة.

-قيام الجمعية بالأعمال التحسيسية والتوعية ببرمجة حصص حول(الكتاب للطفل، الوقاية من الأمراض المعدية، والخطيرة، التبرع بالدم، محاربة المخدرات...الخ).

-مبادرة الجمعية في تنظيم عرس جماعي وذلك بتشجيع الشباب على الزواج وإبعادهم على الظواهر والعلاقات غير الأخلاقية في المجتمع الإسلامي. **وبظهر عمل المرأة في الاعراس الجماعية خاصة في مدن الجنوب الجزائري أين يحضرنا الكسكس والحلويات، بالاضافة الى التعاون في تجهيز العرائس, خاصة الفتيات المقبلات على العرس من خلال الاعلان عل توفير تجهيز الفتيات اليتيمات بجهاز حسب استطاعت كل محسنة.**

- مشاركة جمعية بغرداية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الشعب الجزائرية كذلك في أفراحه وأعياده الدينية والوطنية غرس من خلال هذه الأعياد والأفراح قيم التضامن والتماسك الاجتماعي وتعزيز روح الانتماء لدى الشباب لمبادئ وسياسات البلاد.

والجمعيات اليوم من بينها جمعية **"كافل اليتم"** الخيرية وجهت اهتمامها في الآونة الأخيرة الى العمل التطوعي اتجاه تفشي ظاهرة المخدرات التي تشكل خطر وأفة اجتماعية على سكان وشباب مدينة غرداية.

2-إدارة المخاطر الاجتماعية:

يواجه العالم اليوم مخاطر متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وأيكولوجية، من شأنها تجعله يدخل في ازمات متعددة ومتتالية. والعالم العربي اليوم يعيش الخطر بكل أنواعه. نركز على الخطر الاجتماعي وكيفية ادارة هذا الخطر. قصد حماية المجتمعات العربية خاصة من تفاقم الأزمات النابعة من

هـذا الخطـر، الـذي في مظهـره خطـر ناعـم. لكـن تفشـي الظـواهر الاجتماعيـة والـدخول في مشـكلات اجتماعية يفقد الساكنة الأمن والاستقرار بنائيا و وظيفيا.

عـرف **الخطـر** أنـه نـوع مـن التهديـد الوشـيك أو ضـرر محتمـل أو الشـر المحـدق سـببته ظـروف أو أفعـال معينة وبين التعرض للخطر الاجتماعي، الذي يتخلق في النسق الاجتماعي ومن داخله.

بينما عرف **الخطر الاجتماعي** فهو الخطر الذي يحدث تهديد على استقرار الساكنة.

مفهـوم "**المخـاطرة**" يعـني احتمـال تعـرض الإنسـان للضـرر أو الشـر إذا تعـرض للخطـر وللحـديث عـن المخـاطر وإدارتهـا والتخطـيط لهـا. ويكـون التعـرض للخطـر الاجتمـاعي نتـاج عـدة ظـروف اجتماعيـة الفقـر وعدم المساواة والتهميش، ونقص الطعام، وسوء في الأحوال السكنية.

فالمخـاطر الاجتماعيـة هـي المخـاطر الـتي تـرتبط بمـا يكمـن في البنـاء الاجتمـاعي مـن مصـادر لإحـداث ضـرر علـى مسـتوى الأفـراد والجماعـات الـذين يعيشـون في كنـف هـذا البنـاء. (المنـاور و العليـان، إدارة المخاطر الاجتماعية، التخطيط وسبل المواجهة.، (2021).، صفحة 7.)

إدارة المخـاطر الاجتماعيـة: فـإدارة الخطـر الاجتمـاعي شـيء صـعب مـن حيـث التطبيـق إذ يحتـاج لتظـافر الجهـود. أيـن فـتح المجـال لهيئـات المجتمـع المـدني والجمعيـات لمكافحـة هـذا الخطـر بالتقـرب مـن الأشـخاص المشـبوه فـيهم تعـاطي المخـدرات. ولفهـم الظـاهرة أسـبابها وتـداعياتها عملـت بعـض الجمعيـات الخيريـة والمتطـوعين بخصـوص ذلـك وحمايـة النـاس مـن خطـر هـذه الآفـة الاجتماعيـة. ونحـن نجـد أن المحـيط الاجتمـاعي الـذي يسـوده فئـة الشـباب هـي عرضـة لخطـر المخـدرات الـترويج والتعـاطي والاتجـار بالمخدرات.

فعملنـا علـى البحـث في الموضـوع لمـا لـه مـن أهميـة. حيـث تفشـي المخـدرات أحـدث منعـرج خطـير بمدينـة غردايـة بدايـة الألفيـة الثالثـة. أيـن تفشـت وأصـبحت تهـدد اسـتقرار الأسـر والمجتمـع ككـل. فـإدارة المخـاطر مـن قبـل المؤسسـات الاجتماعيـة هـي عمليـة منظمـة تحتـاج الى العمـل علـى مجموعـة مـن العناصـر منهـا رصـد المعلومـات حـول الخطـر الاجتمـاعي, والمتمثـل في دراسـتنا خطـر المخـدرات. ويعتـبر عمليـة أو نشـاط مسـتمر يسـعى إلى مراقبـة نشـطة للمحـيط الاجتمـاعي لتـدارك التغـيرات والتطـورات الحاصـلة فيـه. أو وضـع هيكـل لنظـام معلومـات يسـعى إلى جمـع المعلومـات ومعالجتهـا ونشـرها بطريقـة مسـتمرة وديناميكي. (المنـاور و العليان، المرجع نفسه.، صفحة 16)

تعـد المخـدرات مـن المخـاطر الاجتماعيـة الـتي عرفتهـا المنطقـة، أيـن تفشـت الجريمـة وجعلـت السـاكنة يعيشون حالات من الذعر وعدم الاستقرار.

عملت بذلك الجمعيات الخيرية على استعدادها لمواجهة هذه الأفة من خلال الاستغلال الأمثل لجهود وتدريب الشباب المنخرطات بها. المساهمة بإدارة تخطيط جيد في رصد المعلومات حول المتعاطين والمتعاملين مع المخدرات من فئة الفتيات قصد السرية التامة.

3-مفهوم المخدرات : المخدرات من العقاقير جمع عقار.

لغّويا **المخدرات** هي مواد نباتية أو كيماوية لها تأثيرها العقلي والبدني على من يتعاطاها فتصيب جسم الكائن الحيّ المتعاطي لهذه المواد بالفتور والخمول ويشل نشاطه.

تعد المخدرات من المشكلات الاجتماعية، حيث يرى أصحاب النظرية الاجتماعية (Socio-cultural Theory) أن الأسرة والبيئّة وثقافة المجتمع كفيلة بتطور سلوك الإدمان، تفسر بذلك سلوك الإدمان حسب نظرية العائلة الأسرة (Family Theory)، أن صعوبة الانسحاب هي مقدمة للإدمان. مساهمة الأسرة في سلوك الإدمان، تؤثر على أعضاءها، وعلى وحدتها، يفترض أصحاب النظرية أن ادمان المخدرات وسيلة تكييف مع ظروف الحياة.) دليلة،.(2018) ، صفحة 30)

4-مفهوم التطوع هو عملية اجتماعية انسانية يقدمها أشخاص بشكل فردي أو جماعي لغرض تحسين ظروف لدى الأخرين سواء مادية أو تقديم مساعدات كالعلاج أو التعليم.

يعرف الخطيب **العمل التطوعي** بأنه "المجهود الذي يبدله الفرد لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، دون الحصول على أجر، أو ربح مادي, أو تحقيق منفعة شخصية" (هناء، المرجع نفسه.، صفحة 87). حيث يساهم العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية والتي تسهم في ادارة المخاطر الاجتماعية عند الضرورة الى الاستخدام الأمثل وحرصها على المشاركة الفعلية في البلاد والعمل على قيادة تشاركية بالإضافة الى توجيه افرادها الى الانتماء والولاء للوطن.

5-مجتمع المخاطرة: في ظل الحداثة والجدلية، يظهر معالجة المخاطر بالاستهتار، نتيجة تسارع وثيرة العلم والتكنولوجيا، حيث سخط المجتمع من أشكال الحياة التقليدية والحياة الحديثة. أدى بالتقليل من سلطة الخبراء أين جعل مختصين وعلماء في مختلف المجالات حق المشاركة في إبداء الرأي، هذه الصراعات تؤدي لتحول جيد للمؤسسات أين ساهم هؤلاء المختصين في انشاء قانون المخاطرة. (بيك.، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود.، (2013).، صفحة 29) فالمجتمعات التي انسلخت بشكل سريع من الحياة التقليدية بكل أشكالها جعلها تقع في فخ الحداثة أين عملت هذه المشكلات بتقبل كل ما يتم استيراده من المجتمعات الحديثة. أين ساهم المختصون في عملية اتخاذ

القـرارات بسـن قـوانين مـن أنهـا يسـتطيعون التخفيـف مـن المخـاطر بكـل أشـكالها ومنهـا المخـاطر الاجتماعية.

حسـب "أولـريش بيـك" في كتابـه مجتمـع المخـاطر العـالمي بحثـا عـن الأمـان المفقـود، فـإن هـا المجتمـع يعـيش حالـة مـن الهزيمـة والاخفـاق في الحـد مـن الظـواهر الاجتماعيـة الـتي كانـت دخيلـة علـى المجتمعـات بسبب الحداثـة، كمـا شـكلت مخـاطر وجـب اتخـاذ قـرارات مـن أنهـا قـد تسـهم ولـو بالقليـل في التخفيـف مـن تفشـي الظـاهرة، يـرى **أوربيـك** أن ديناميكيـة مجتمـع المخـاطر الـذي يعـيش في عـالم مخـاطر لم يكـن مـن قبـل موجـودة، إذ وجـب اتخـاذ قـرارات لمسـتقبله وفـق شـروط عـدم الأمـان المصـطنع. بمعـنى العـيش في كنـف المخـاطر الـتي يمكـن التعـايش معهـا لكـن بحـذر والبحـث في القـرارات الصـائبة اتجاهها. (بيـك.، المرجـع نفسـه.، صـفحة 31) أيـن نجـد أن ظـاهرة المخـدرات بمجتمعاتنـا تشـكل خطـر علـى المؤسسـات الاجتماعيـة والمجتمـع المـدني والجمعيـات الخيريـة المسـاهمة في اتخـاذ قـرارات للتخفيـف مـن حـدة تفشـي الظاهرة.

خصائص إدارة المخاطر: هناك مجموعة من الخصائص أهمها هي:

- رصد البيانات والمعلومات حول الخطر الاجتماعي.
- التخطـيط مـن أهـم عناصـر الادارة خاصـة ادارة المخـاطر والـذي يتمثـل في التنظـيم الأفراد في فرق للخرجات الميدانية. والتدريب للأعوان أو المنخرطين في الجمعية.
- الاستقطاب هو(العمليات التحسيسية، الثقة..)
- عملية مستمرة نشطة.
- اتخاذ قرارات صائبة للتعايش مع المخاطر الاجتماعية.

بالاضـافة الى ذلـك هنـاك خصـائص تتمثـل في –الأهـداف القبليـة والبعديـة، والمراقبـة المحـيط الاجتمـاعي لتدارك التغيرات الحاصلة.

أهداف إدارة المخاطر: تتمثل في الحدّ أو التعايش أو التخفيف من خطر الظاهرة.

6–دراسـة ميدانيـة: عينـة مـن نسـاء منخرطـات بالعمـل التطـوعي بجمعيـة **كافـل اليـتم** مدينـة غردايـة باستخدام استمارة استبيان وتحليل الفرضيات.

دراسـة ميدانيـة لجمعيـة "**كافـل اليـتم**" بمدينـة غردايـة تضـم عـدد مـن المنخـرطين الشـباب في العمـل الخـيري. ومنـذ سـنة 2022 سـطرت نشـاطها الى جانـب العمـل الخـيري تسـاهم في مكافحـة المخـدرات بـين

الشباب بكل الطرق أين تقربنا اليها بالدراسة لمعرفة طبيعة مساهمة اعضائها في إدارة المخاطر الاجتماعية للحد من الظاهرة.

- **المنهج المعتمد والتقنيات المستعملة:** منهج الدراسة الوصفي " طريقة وصف ظاهرة مدروسة كما وكيفا، وفق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة." (والجيلاني.، (2004).، صفحة 31)

- **العينة– مجتمع البحث:** مجتمع البحث هو "مجموعة عناصر لها خصائص مشتركة تميزها عن غيرها في العناصر الأخرى. التي يجري عليها البحث أو التقصي" (موريس.، (2004).، صفحة 98) لدراسة الميدانية اختيارنا الجمعية الخيرية **"كافل اليتم"** بمدينة غرداية تقعا جنوب شمال الجزائر. استعملنا استمارة مقابلة كتقية لأجمع البيانات من المنخرطات اللواتي أخنذاهن كمبحوثات. اخترنا **عينة قصدية** 15 مبحوثين شباب منخرطين لمعرفة إسهاماتهم بالعمل التطوعي الخيري في ادارة مخاطر المخدرات بشباب المدينة. وبعد استرجاع الاستمارة تم استرجاعها كلها. هم شباب ينشطون في جمعية تهتم بالمخدرات.

استعملنا أدوات التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ضروري لمعالجة البيانات الميدانية إحصائيا." (رشيد.، (2004).، صفحة 153) استخدام الوسط الحسابي وهو من مقاييس النزعة المركزية، أين تجمع القيم على عددها.

البيانات الشخصية: جداول بسيطة عن مجتمع الدراسة

–الجدول رقم 01: يوضح توزيع المبحوثين بالجمعية حسب السن

السن	التكرارات	النسب %
من20 الى 25	6	40
من26الى 35	9	60
المجموع	15	100

من خلال نتائج الجدول يوضح أن المبحوثين هم فئة الشباب المنخرطين بالجمعية، أن نسبة 60% هم من سن 26الى35 تليها نسبة 40% فئة أقل من 25 سنة. وهي كلتا الفئتين فعالة في العمل التطوعي من خلال ما تقدمهن من جهد والسعي لتحقيق الذات.

-الجـدول رقـم 02: يوضـح توزيـع المبحـوثين بالجمعيـة حسـب المسـتوى التعليمـي البيـانات الشخصية: جداول بسيطة عن مجتمع الدراسة

-الجدول رقم 01: يوضح توزيع المبحوثين بالجمعية حسب السن

السن	التكرارات	النسـب %
من20 الى 25	6	40
من26الى 30	9	60
المجموع	15	100

مـن خـلال نتـائج الجـدول يوضـح أن المبحـوثين هـم فئـة الشـباب المنخـرطين بالجمعيـة، أن نسـبة 60% هـم مـن سـن 26الى30 تليهـا نسـبة 40% فئـة أقـل مـن 25 سـنة. وهـي كلتـا الفئتـين فعالـة في العمـل التطوعي من خلال ما تقدمهن من جهد والسعي لتحقيق الذات.

-الجدول رقم 02: يوضح توزيع المبحوثين بالجمعية حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرارات	النسـب %
جامعي	11	73,33
ثانوي	4	26,66
المجموع	15	100

مـن خـلال نتـائج الجـدول يوضـح أن المبحـوثين لـديهم مسـتوى تعليمـي جـامعي نسـبة 73,33%، تليهـا فئـة الـذين لـديهن مسـتوى ثانـوي نسـبة 26,66%. نجـد أن أغلـب المبحـوثات لـديهن مسـتوى تعلـيم جـامعي تزايـد الـوعي بـين الفتيـات في التعلـيم، وأنهـن متقـاربات في الادراك المعـرفي لخطـر الظـاهرة في التعـرف على أحياء المدينة لما يتطلب العمل التطوعي.

-تحليـل الفرضـية الأولى: يوضـح اسـهامات الجمعيـة في التخطـيط الفعـال لمكافحـة خطـر المخـدرات على الشباب بمدينة غرداية.

-الجدول رقم03: رأي المبحوثات من اسهامات الجمعية لخطة استعجالية لحماية الشباب من خطر المخدرات بالمدينة.

-رأي المبحوثات من التخطيط لحماية الشباب من خطر المخدرات -رأي المبحوثات من مساهمة الجمعية في وضع خطة استعجالية	رصد وجمع البيانات عن المتعاطين للمخدرات		تواصل أفراد المجتمع للتبليغ عن المتعاطين لتجنب خطر المخدرات		المجموع	
	التكرارات	النسب %	التكرارات	النسب%	التكرارات	النسب %
تنظيم المنخرطين في فريق	4	50	2	28,57	6	40
التدريب على التعامل مع الأزمة	2	25	5	71,42	7	60
المجموع	8	53,33	07	46,66	15	100

من خلال نتائج الجدول يوضح ان المبحوثات أن عملية التخطيط كانت استعجالية لرصد البيانات عن المتعاطين للمخدرات أغلب المبحوثات صرحنا ان نسبة 53,33% ساعدهم رصد البيانات عن المتعاطين للمخدرات تليها فئة الين تواصلن مع اسر للتبلي عن المتعاطين بنسبة 46,66% ، تليها في ذلك اللواتي صرحنا ان التدريب ساعدهم في التعامل مع الازمة التعاطي من خلال التواصل مع أسر للتبليغ عن المتعاطين للمخدرات 71,42% ، تدعمهم بادخال المتغير المستقل بنسب متساوية 50% صرحوا بأن عملية التنظيم التي قدمتها رئيسة الجمعية في فرق كانت جيدة، وتدريبهن على التعامل مع الأزمة. من خلال النتائج الاحصائية، نجد أن قيام منخرطي الجمعية بمساهمة فعلية بتنظيم أنفسهن في فرق حسب **هنري فايول** عالم اجتماع تنظيم وعمل من مبادئ الادارة الرشيدة العمل في فرق والتعاون، وهذا لرصد المعلومات عن المدمنين إن وجدت بالمدينة أو لا، وعند مقابلتا مسؤولة ب**جمعية "كافل اليتم"** أين صرحت لنا بأن عملية رصد المعلومات ساعدتهم على اكتشاف مروجي المخدرات بين الشباب بالمدينة الذي لم يكن قبل سنة 2020، مما جعل مساهماتهن تتجه لتصدي هذه الظاهرة. تعد عملية رصد المعلومات من أهم عناصر ادارة المخاطر. كما أنها أشاد بأن عملية

تـدريب المنخرطـات عـن التعامـل مـع أزمـة المخـدرات تحتـاج اليقظـة والتحقـق الأمـني المسـبق أثنـاء عمليـة رصد المعلومات سواء من طرف المتعاطين الراغبين في التعافي أو من قبل عمليات التبليغ.

-الجدول رقم04: رأي المبحوثات من مساهمة الجمعية في استقطاب الشباب للتعافي من المخدرات ومكافحتها في المدينة.

-رأي المبحوثات من اتصال المدمنين بالجمعية / -رأي المبحوثات من عملية استقطاب المدمنين للجمعية قصد علاج	اتصال المدمن بالجمعية للتعافي		اتصال أحد أفراد المدمنين بالجمعية		المجموع	
	التكرارات	النسب%	التكرارات	النسب%	التكرارات	النسب%
اللقاءات التحسيسية	3	37,5	4	57,14	7	46,66
السرية في التعامل مع المدمنين في العلاج	5	62,5	3	42,85	8	53,33
المجموع	8	53,33	7	46,66	15	100

مـن خـلال نتـائج الجـدول العـام يتضـح رأي المبحـوثات مـن دور جمعيـة في مسـاهمة الجمعيـة في عمليـة استقطاب المدمنين للعلاج نسبة 53,33 % اغلبهن صرحنا بتمكن الاتصال المدمنين بالجمعية تليها فئـة الـتي صـرحا باتصـال أحـد افـراد المـدمنين بالجمعيـة بنسـبة 46.66% . يـدعمها بالادخـال المتغـير المسـتقل المبحـوثات اللـواتي صـرحنا بالسـرية في التعامـل مـع المـدمنات في العـلاج بنسـبة 62.50 % سـاهم في اسـتقطاب شـياب للعـلاج مـن الادمـان. تـدعمها نسـبة اللـواتي صـرحنا بنسـبة 57,14% فئـة اللـواتي صـرحنا أن عمليـة اسـتقطاب للعـلاج مـن خـلال التواصـل مـع الجمعيـة بسـبب اللقـاءات التحسيسـية التي تقدمها الجمعية

مـن خـلال النتـائج الإحصـائية فـإن أغلـب المبحـوثات صـرحنا بإشـادة دور الجمعيـة الفعلـي باسـتقطاب الشباب المتعاطين للمخدرات للعلاج نابع من السرية والثقة في الجمعية.

جعل بذلك التعاون الفردي والمؤسسات المجتمع المدني على توجيه وتحسيس والتكفل بقضايا الباب للحد من خطر الادمان والتعاطي للمخدرات، من خلال التخفيف لخطر اجتماعي جد مهم.

7-الاستنتاج العام: نستنتج أن فرضيتين تخدم الدراسة من حيث العمل التطوعي الي تقدمه الجمعية دارة خطر المخدرات وهي أحد الآفات الاجتماعية التي تدرج ضمن الخطر الاجتماعي الذي يؤدي الفرد والمجتمع بالمدينة.

-الفرضية الأولى: نجد اسهامات الجمعية في ادارة مخاطر المخدرات بين الشباب بالمدينة يتمثل في رصد المعلومات عن المتعاطين للمخدرات واستقطاب المتعاطين الراغبين في التعافي وفق برامج تحسيسية والسرية التي استعملتها اعضاء الجمعية التي عززت الثقة في المتعاطين للتواصل مع اعضاءها قصد العلاج.

-الفرضية الثانية: جاءت النتائج هي أن ادارة لجمعية لخطر الادمان لمواجهة الخطر من خلال التخفيف على المواطنين وكانت مبادرة فردية وحث المجتمع الى التعاون لمواجهة الظاهرة. كما حفزت بالمبادرة المتعافين قصد الانتماء للجمعية وهذا استفادة منهم في رصد معلومات عن المتعاطين وذلك بعرض تجار الأشخاص المتعافين من تعاطي المخدرات مما عزز من انجاح ادارة الجمعية لمخاطر الادمان وتعاطي المخدرات لما تحمله هذه الأفة من مشكلات اجتماعية.

نستنتج بشكل عام أن العمل التطوعي ضروري في كل مجتمع رغم أنه نابع من تركيبة المجتمعات الاسلامية والعربية، بالإضافة الى المجتمعات التقليدية التي عاشت على مبادئ التضامن الميكانيكي لما يحمله من التشابه في أفراد المجتمع الواحد. لكن تعقد النشيج الاجتماعي يتطلب التضامن العضوي غير أن الحياة في انعزالية بين الأفراد جعلت تفشي بعض الظواهر الاجتماعية قد تكون دخيلة. مما جعل مساهمة الجمعيات في التصدي للمخاطر الاجتماعية أين الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني قادرة على التعاون قصد مواجهتها من خلال ادارة ناجحة لمخاطر تعاطي المخدرات عند الشباب.

ونحن اليوم نتيجة تغير التركيبة الاجتماعية للسكان في ظل العولمة جعل الناس يعيشون حالة من الفردانية والانعزالية, وعدم حب اشراك البعض في تفادي المخاطر التي اصبحت تهدد المجتمع من الناحية الأمنية والاستقرار الاجتماعي. لكن ادارة الجمعية لهذا النوع من المخاطر الاجتماعية حول المخدرات فالمبادرة كانت فردية حسب ما صرح رئيس الجمعية هدفه مساعدة الساكنة وتمكينهم من ادارة مخاطر المخدرات، وحث على التعاون مع الجمعية لتخفيف الأعباء عن الجماعات المتضررة. وهذا لمواجهة الأزمة من خلال السيطرة على الموقف.

7-التوصيات :

- الاهتمام بالعمل التطوعي، لتحصين من الوقوع في المخدرات عند الشباب.
- تثمين دور المرأة في العمل التطوعي لتنمية قدراتها في إدارة المخاطر الاجتماعية
- دعم الجمعيات ومجتمع المدني لإدارة فعالة للتخفيف من خطر نعاطي المخدرات بين الشباب.

الخاتمة:

بالأخير نجد أن العمل التطوعي له دور كبير في التنمية الاجتماعية لما يقدمه من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ويعد دور المرأة مساهمة كبيرة وفعلية لتحقيق التوعية والتصدي لظواهر الاجتماعية التي تشكل خطر اجتماعي واقتصادي وسياسي ونفسي وجسمي على الفرد والمجتمع منها ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب والبنات. أين عملت الجمعيات الخيرية بهذا الشأن في ادارة مخاطر اجتماعية كخطر المخدرات الذي ينخر في وحدة الأسرة والتركيبة الاجتماعية بالمجتمع الذي عرف التماسك والتضامن والاستقرار الاجتماعي منذ تواجد أبناء المنطقة للحث على المحافظة على النسيج الاجتماعي بالمدينة. أين عمل منخريها من الشباب قصد انجاح ادارة هذه المخاطر بالعمل التشاركي والتحسيس والثقة في معالجة الأمور للتخفيف من خطر ظاهرة المخدرات التي تعد أحد أهم المخاطر الاجتماعية.

قائمة المراجع:

انجليز، موريس. (2004). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. تدريبات عملية*. دار القصبة للنشر. الجزائر.

أولريش، بيك. (2013). *مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود*(علا عادل، هند ابراهيم، بسنت حسن. مترجمون). دار النشر المركز الثقافي الألماني. العمل الأصلي نشر في(2006). القاهرة. مصر.

بن علي الهدية، أحمد بن عبد الرحمن. (2008). *السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي(دراسة تأصيلية تحليلية تطبيقية مقارنة)*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية.

حسني مُحَّد النابلسي، هناء. (2010). *دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية*. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. الأردن.

ابن منظور، *لسان العرب*4/264، أبو الحسن المرسي :*المحكم والمحيط والأعظم*، 254/5

قاسم السكني، دعاء عادل. (2012). المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحيتهم. مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه المقارن[أطروحة ماجستير غير منشورة] الجامعة الاسلامية. غزة.

زرواتي، رشيد. (2004). *منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية- أسس علمية وتدريبات*. دار الكتاب الحديث لنشر والتوزيع. الجزائر.

عبد الحليم، رضا عبد العال. (2002). *السياسة الاجتماعية أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية*. الثقافة المصرية للطباعة والنشر. القاهرة.

علي موسى، غادة. (2002، 24 يونيو). *أساليب الدعوة لعمل الخير العربي المعاصر*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية. عمان.

مُحَمَّد هلال، ناجي. (1999). *إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية*. دار المعارف لنشر والتوزيع. القاهرة.

مُحَمَّد أبو النصر، مدحت. (2000، 3/4-2/). ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في إحدى الجمعيات الأهلية تجربة حقلية بجمعية اختار أسرة الخيرية بمحافظة القاهرة. المؤتمر الثالث عشر لكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، المجلد الثاني. مصر.

مهيري، دليلة. (2018). *المخدرات والمجتمع*. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع. جامعة غرداية. الجزائر.

ناجي، مُحَمَّد هلال. (1999). *إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية*. دار المعارف لنشر والتوزيع. القاهرة.

سلاطنية بلقاسم والجيلاني حسان. (2004). *منهجية العلوم الاجتماعية*. دار النشر والتوزيع عين مليلة. الجزائر.

فيصل المناور ومنى العلبان. (2021). *إدارة المخاطر الاجتماعية، التخطيط وسبل المواجهة*. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

Johnson. ((1948).). Encyclopaedia of social sciences. N.Y.,Macmillan.

المحور الرابع:

المجتمع المدني والتنمية السياسية

عنوان المداخلة : الجمعيات ودورها في تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية – جمعية حماية المستهلك بولاية أدرار نموذجا–

د. عزالريح أحمد نصر الدين

ط. د بلقزي فاطمة الزهراء

الملخص:

لتعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية وجب ضمان مساهمة المواطن في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونه العامة، ومن أهم آليات تكريس هذه المشاركة هو تفعيل الجمعيات في تتبنى طرح انشغالات المواطن والمساهمة في سن القوانين المؤطر لحياته، من أجل المشاركة في صنع القرار المحلي وتنمية المجتمع، إذ تعتبر جمعية حماية المستهلك بولاية أدرار من بين الجمعيات التي تسعى لذلك من خلال أهدافها ومبادئها إلى حماية المستهلك والمشاركة في صنع القرار المحلي للوصول إلى تنمية حقيقية في المجتمع المحلي عن طريق تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية المحلية – الجمعيات– حماية المستهلك.

Summary:

To promote local participatory democracy, it is essential to ensure citizen participation in the decision-making process related to public affairs. One of the most important mechanisms for fostering this participation is the activation of associations that address citizens' concerns and contribute to the enactment of laws regulating their lives. This is intended to enable participation in local decision-making and community development. The Consumer Protection Association in Adrar is among the associations that strive to do this through its goals and principles of consumer protection and participation in local decision-making, thus achieving true development in the local community by promoting the principle of local participatory democracy.

Keywords: Local participatory democracy - Associations - Consumer protection.

مقدمة:

عرفت الجزائر محاولات إصلاح سياسي بعد العديد من الاحتجاجات التي قام بها الشعب الجزائري في سنوات مضت، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها خاصة ما تعلق بالجانب

الاجتماعي حيث تمخض على هذه الاحتجاجات العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي كان من أبرزها الانتقال من الحزب الواحد وتبني التعددية الحزبية من خلال فتح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية وكذا الجمعيات من أجل مساهمتها في تمثيل شرائح واسعة من المجتمع .

ونظرا لإخفاق الديمقراطية التقليدية في تلبية حاجيات المواطن ونظرا للعديد من المساوئ والسلبيات التي اعترت هاته الديمقراطيات أدى ذلك إلى بروز صورة حديثة وهي الديموقراطية التشاركية القائمة على إشراك المواطن بصورة مباشرة.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكال الآتي:

– إلى أي مدى تساهم الجمعيات في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر ؟

المحور الأول: الجانب النظري للدراسة

أولا: تعريف الديمقراطية التشاركية

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية إلا بسرد أصلها التاريخي الذي ينبثق من أصل يوناني محظ هي مصطلح ذو لفظين DEMOCRATOS :إذ

الأول : DEMOS: أي الشعب .

الثاني :CRATOS : يعني السلطة .

حكم الشعب إذا هو المدلول السياسي للديمقراطية .

ما يميز الديمقراطية في عهدها اليوناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون الأصليون الأحرار دون باقي أفراد الشعب .[1]

حيث كثر الحديث عن الديمقراطية التي من دون شك ستظل أملا و هدفا نسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع لكن أمام الخطابات السياسية الرنانة و البرغماتية سعى المواطن إلى إيجاد حل بديل للتعبير عن رأيه بكل حرية ، و بدون أي وساطة بعيدا كل البعد عن الأسلوب التقليدي الذي كان بواسطته يساهم في طرح مشكلاته، بذلك ظهر مفهوم جديد لمساهمة المواطن في تسيير شؤونه، وهو أسلوب يتسم بالحداثة أين يكون للمواطن السلطة المباشرة في اتخاذ قراراته ، هو أسلوب" **الديمقراطية التشاركية**".

---

[1] مولود ديدان ،**مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** ،دار النجاح للكتاب ،الجزائر، 2005 ، ص.ص140و141.

وقد سبق القول أنّ الديمقراطية التشاركية هي المدلول الحديث للديمقراطية ، إلا أنّ تعريف هذه الأخيرة جملة و تفصيلا يقتضي شرح و تعريف مصطلح المشاركة حتى يتسنى فهم محتواها، و عليه فإن المشاركة بمفهومها اللغوي تعني "**المساهمة**" ، أما المفهوم الإصطلاحي لعنصر المشاركة فهو" :أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح و المصلحة من طرف المواطن، للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أيّ مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي[1]"

كما أن المشاركة تعني ذلك" الحق المخول لكلا من الجنسين الرجل و المرأة لإبداء الرأي بصورة مباشرة أو غير مباشرة و ذلك بطريقة ديمقراطية حول البرامج و السياسات و القرارات[2]" لقد أثار موضوع الديمقراطية التشاركية نظرا لطابعه الحديث، اهتمام العديد من العلماء الذين سعوا إلى تبيان مفهومها من خلال محاولتهم لتعريفها، إلا أنّ وضع تعريف شامل و مانع أضحى بالأمر الصعب و ذلك عائد لطابعها دائم التغيير[3]

ثانيا : آليات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية

1. التشاور:تعين تفعيل إجراء التشاور كآلية تسمح للمواطنين المساهمة في عملية صنع جملة القرارات العامة، فيندرج التشاور كإجراء ضمن الإجراءات الكلاسيكية للمشاركة.

يمارس هذا الأخير في شكل اجتماعات عامة ضمن المرحلة الأولى لعملية اتخاذ القرار فهو إجراء سابق عن إجراء الإستشارة[4] ، يظهر خاصة على المستوى المحلي وذلك من خلال إشراك المواطن في صنع القرارات التي تدخل في نطاق المنطقة التي يقطن فيها من خلال تمثيله عبر المجالس المنتخبة وإمكانية إطلاعه على مداولات المجالس المحلية و الطعن فيها.

---

[1] حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية** – الجزائر نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص سياسة عامة وحكومات مقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2010 ،ص 31 .

[2] زياد ليلة،**مشاركة المواطنين في حماية البيئة** ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير،فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ،كلية الحقوق ،جامعة تيزو وزو ، 2010، ص 7.

[3] غزلان سليمة ،**علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري** ،أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق ،فرع القانون العام،كلية الحقوق ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر،2010،ص .ص123و124.

[4] زياد ليلة ،مرجع سابق ،ص83

فالتشاور كإجراء يساهم في البناء المشترك للقرار مما يسمح بإضفاء الطابع التشاركي لهذا الأخير و بمفهوم المخالفة هو ذلك الإجراء الذي ينتج عنه قرار أخذت بشأنه بعين الاعتبار اقتراحات المواطنين، فيكون القرار نتاج عمل مشترك بين الإدارة و المواطنين مما يستبعد كل أشكال النزاع .

2. **الإستشارة** : إن الاستشارة هي ذلك الإجراء الذي تطرح على متنه كل القرارات على نحو يضمن تطبيقها دون أي إشكال، مما يسهل من عملية استخلاف القرار التعسفي التسلطي ذات الطابع الانفرادي بالقرار التفاوضي التشاركي، و هو ما يضمن قيام الإدارة الديمقراطية و استبعاد الإدارة التكنوقراطية والإستبدادية فكلما تعلق الأمر بإنشاء المنشآت الضخمة ، مثل الموانئ ، المطارات والطرق السريعة يتعين إعلام المواطنين من أجل تلقي ملاحظاتهم و تعليقاتهم و إعتراضاتهم بشأنها و هذا من خلال إجراء الاستشارة[1] فهذه الأخيرة شأنها شأن التشاور هي ذو خاصيتين، فنجد الإستشارة الإلزامية والإستشارة غير الإلزامية ، فالأولى تكون ملزمة بموجب نص ملزم لمعرفة رأي جهة معينة مختصة قبل اتخاذ القرار ، أما الثانية فهي لا تقيد الإدارة بالرأي الصادر عن الهيئة الإستشارية مما يمكنها من سلطة التعديل إجراءات المشاركة في شكل الإستشارة هي ممارسة كلاسيكية قديمة في الإدارة ، عندما تطلب رأي الشعب ، فهي علاقة ثنائية الأقطاب أين يتم تحديد الموضوع من طرف الإدارة و تقوم بعرضه على المواطنين للأخذ برأيهم ، فهي تمكن المواطن من إصدار المعلومات اتجاه الإدارة .

3. **الإعلام الإداري** : يقع على عاتق الإدارة مهمة أولى تتجسد في الكشف عن مجمل أعمالها و أنشطتها و ذلك من خلال نشر المعلومات ، قصد تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم يظهر ذلك من خلال تجسيد المشرع لجملة من النصوص القانونية[2] منها قوانين البلدية و الولاية التي أقرت نشر و إعلان مداولات المجالس الشعبية المنتخبة مما يضمن حرية المواطنين في الإطلاع على الوثائق الإدارية التي تعنيه .[3]

يتكرس كل هذا من خلال ترسيخ مبدأ الإعلام الذي يقتضي توافره في إطار المجتمع الديمقراطي أين يكون الإعلام و الحوار الإجتماعي ملك للجميع و نظرا لأهمية الإعلام كإجراء فهو يؤثر على مبدأ المشاركة ، فغياب الأول يؤثر على الثاني ما يضمن مبدأ الإعلام هي الإجراءات التي تتولى المجالس

---

[1] غزلان سليمة ،مرجع سابق ، ص138

[2] تم تكريس مبدأ الإعلام أيضا بموجب المادة 02 من قانون 06/06 مؤرخ في 20 فبراير 2006 ،يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،ج.ر.ج.ج،عدد 15، لسنة 2006.

[3] غزلان سليمة ،مرجع سابق ص75

المحلية القيام بها من نشر و إعلان وإشهار لمداولاتها ، مما يسهل و يضمن وصول المعلومة إلى الأفراد و عليه فالديمقراطية التشاركية تقتضي أكثر شفافية من خلال الإعلام لكن ما يعاب على مبدأ الإعلام هو تحجج الإدارة الدائم بسرية القرارات ما يحول دون تحقيق المبدأ بالمفهوم الذي أنشأ من أجله و تجريده من محتواه [1].

4. التحقيق العمومي : إن التحقيق العمومي هو إجراء استشاري يهدف إلى السماح لكل المعنيين التعرف و بواسطة ملف وضع تحت تصرفهم حول بعض المشاريع ، البرامج و المخططات من أجل إبداء ملاحظاتهم حول العمليات المعنية تاريخيا و في سنة 1810 م لم يكن التحقيق العمومي وسيلة للمشاركة ، إنما كان وسيلة لتحسيس المعنيين بالأمر و خاصة مالكي العقار، بالمنفعة العامة للمشروع ، فهو إجراء كلاسيكي لإعلام الأفراد الخاضعين لنزع الملكية للمنفعة العامة، تلتزم بمقتضاه الإدارة بإجراء تحقيق عمومي سابق عن التصريح بنزع الملكية للمنفعة العامة لكن في فرنسا، و إبتداء من 1983 ، و بالموازة مع صدور قانون دمقرطة التحقيق العمومي و حماية البيئة، تحول هذا الإجراء إلى إعلام و جمع آراء المواطنين يمارس من خلال رئيس البلدية ، عن طريق المحافظ المحقق المعين من طرف رئيس المحكمة الإدارية و المنظم في البلدية المعنية بالمشروع.[2]

5. النقاش العام : هو من بين الإجراءات الشكلية غير المكرسة في ظل التشريع الجزائري على غرار نظيره في التشريع المقارن فرنسا ، كندا و الو.م.أ ، يسمح هذا الإجراء بمناقشة جملة المشاريع المزمع القيام بها بحيث يؤخذ بعين الإعتبار مناقشة مدى أهمية المشاريع و ملائمتها من عدمها، خصائصها و أهدافها الرئيسية كما أن النقاش العام عبارة عن وسيلة إعلام سابقة عن إتخاذ القرار والذي يتجسد من خلال إلتزام الإدارة من جهة نشر المعلومات الخاصة بالمشروع المراد القيام بإنجازه ، و من جهة أخرى جعل المواطنين في إمكانية لإبداء ملاحظاتهم التي قد تأثر نظرا لأهميتها البالغة على الجوانب الإجتماعية والإقتصادي، بشأن التحقيق العمومي ، لم يتضمن المشرع الجزائري إمكانية عقد اجتماعات عامة في إطار التحقيق العمومي. [3]

---

[1] رزوقي كميلية ،**الحق في الإعلام الإداري** ، مذكرة لنيل درجة الماجيستير،فرع القانون الدولي لحقوق الانسان ،كلية الحقوق والعلوم التجارية ، جامعة بومرداس ،الجزائر ،2005 ، ص 14/13

[2] -La participation citoyenne **un** des enjeux au RWANDA, op.cit.

[3] زياد ليلة ، مرجع سابق ، ص 98

6. **الإستفتاء المحلي** : يعد الإستفتاء المحلي أو ما يعرف بالإستفتاء الإداري من أحدث الإجراءات لمشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات التي تهم الصالح العام ، فهو من الأساليب الحديثة المعتمدة في ذلك ، يظهر مثل هذا الإجراء في ظل الدول الديمقراطية خاصة الغربية منها وذلك نتيجة لإتساع ثقافتها في ميادين اللامركزية المواطنة والديمقراطية المحلية .

من بين الدول التي كرست و اعتمدت هذا الإجراء ، بريطانيا، وذلك من خلال تبنيها لأسلوب الورقة الخضراء للتعرف على رأي الجمهور ووجهات نظره حول موضوع معين، كما أن هذا الإجراء ترسخت جذوره في المجتمع الأمريكي فهو جد مألوف في المسائل الإدارية ، خاصة مع ما تعرفه من تطور تكنولوجي[1] ، تخول مثل هذه التقنية المسؤول المحلي من طلب رأي المواطنين بصفة رسمية و يقابله في الحالة العكسية الإستفتاء في كل من المجال التشريعي، السياسي و الدستوري ، فهو الإجراء الذي بواسطته ينادى به المواطن من أجل التعبير عن رأيه بواسطة الإستفتاء حول موضوع يراد أخذ قرار بشأنه من طرف هيئة معينة[2]، إذ هو إجراء ديمقراطي بواسطته يشارك الشعب بصفته مصدر كل سلطة في سن القوانين و التدخل في كل المسائل التي تهم الصالح و النظام العام ، بشأن الإستفتاء المحلي هو بعيد كل البعد عن عمليات الإنتخاب، فهو مجرد طريقة استشارية لمشاركة المواطنين، و تجدر الإشارة أن الجزائر لا تأخذ بهذا الإجراء برغم من أهميته، على عكس فرنسا التي لم تتوانى عن تكريسه)

7. **مجلس الأحياء** :إنّ مصطلح الحي يشير بصورة أو بأخرى إلى أجزاء معتبرة من المدينة من وجهة نظر جوارية بمعنى أنها نسبة من المدينة، ففي فرنسا مثلا، نجد المادة الأولى من الأمر 1450/2002 المؤرخ في 12 ديسمبر2002 تقر بأن البلديات التي عدد سكانها 20.000 أو أكثر تقسم إلى أحياء من طرف المجلس البلدي (**le conseil municipal**) هذا المجلس يجتمع على الأقل مرتين في السنة و يستبعد رئيس البلدية من كل إقتراح يعني الحي، و هذه المجالس مركبة من مستشارين بلديين معينين من طرف المجلس البلدي ممثلين بذلك سكان و جمعيات الحي. [3]

8. **صبر الآراء**: يعرف أيضا بالتحريات من طرف المنتخبين المحليين، فمن الخصوصيات التي تقوم عليها هذه التقنية هي تحديد الفئة الواجب استشارتها في موضوع معين و ذلك بإعتبار أن المواطن هو

---

[1] غزلان سليمة ، مرجع سابق ،ص133

[2] مرجع نفسه ص 113

[3] المادة 04 من قانون رقم 06/06 ،يتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة ،مرجع سابق

المرتفق الزبون و المنتخب و الخاضع للضريبة، فكل الإصلاحات المقرر أخذ القرار بشأن تعديلها أو إحداث تغيير، تفترض رضا المواطن بإعتباره المرتفق.

طابع هذه التقنية هو طابع إعلامي تكميلي لإتخاذ القرار وذلك بفعل أن المسؤول بإتخاذ القرار لا يلتزم بالنتائج التي أسفرت عنها عملية سبر الآراء ، ما يلاحظ على هذه التقنية أنها تمكن من معرفة الرأي العمومي حول أي موضوع و تساهم في تغيير و تكييف قرار المسؤول السياسي مع ما يتوافق و متطلبات المواطنين، كما تساهم في توحيد الرأي العمومي ، و تمارس مثل هذه التقنية في المواضيع ذات الأهمية البسيطة على غرار المسائل الأخرى بالغة الأهمية التي تخضع لإجراءات أخرى تعرضنا إليها ضمن الفرع الأول كالإستفتاء المحلي، كما أن من مقتضيات اجرار سبر الآراء هو وجود نظام إعلام ممتاز يمكن المسئول من شرح النتائج الإيجابية لمشروع قراره .

ثالثا: تعريف الجمعيات:

1-تعريفات فقهية:

الجمعيات هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية بغرض غير الحصول على ربح مادي .[1]

وعرفها حسن ملحم بأنه : "الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من إثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي [2]."

وتعرف الجمعيات بأنها " منظمات اجتماعية لاتهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني ." [3]

2-تعريف قضائي:

من بين أشهر التعريفات التي وضعها القضاء للجمعيات التعريف الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في مصر المتضمن في حكمها الشهير رقم 153 سنة 21 قضاء دستوري، القاضي بعدم دستورية

---

[1] توفيق حسن فرج ، مُحَّد يحي مطر ، **الأصول العامة للقانون** ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988 ، ص 314.

[2] حسن ملحم ، **نظرية الحريات العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1981 ، ص 75 .

[3] مدحت مُحَّد أبو النصر ، **إدارة منظمات المجتمع المدني** ، إيتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2007 ، ص 81.

القانون رقم 153 لسنة 1999 المتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث من أهم ما جاء في حيثيات الحكم ما يلي:

" هي واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي الكفيلة بارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر والبناء وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها وعلى ترشيد الإنفاق العام ."[1]

ثانيا: خصائص ومميزات الجمعيات .

- أنها وسيلة لإشباع حاجيات الأفراد بواسطة الأفراد أنفسهم .
- أن الجمعيات غالبا ما تكون ذات تنظيم هرمي بسيط .
- أن التطوع والتبرع يعدان العنصران الأساسيان لعمل الجمعيات .
- أنها ذاتية التسيير وأسلوب عملها يمتاز بالمرونة فهي التي تحدد لنفسها النظم والقواعد الإدارية التي تسير عليها في حدود القانون.
- أنها في وجودها وعملها تعتمد على الركائز التالية :الحرية، القانون، التنظيم ، الفرد الفاعل، التطوعية، والاستقلالية والشفافية في إدارتها .
- الأغراض التي تقوم الجمعيات على تحقيقها متنوعة فقد تكون أغراض ذات صفة إنسانية أو دينية أو أغراض اقتصادية أو اجتماعية أو فنية أو رياضية.[2]

رابعا: أنواع الجمعيات ومستوياتها:

1. الجمعيات المحلية: وهي جمعيات يتفق أعضاؤها المؤسسون على أن تمارس نشاطها على مستوى بلدية أو عدة بلديات أو ولاية، ويكون ذلك موضحا في قانونها الأساسي وتسميتها.

---

[1] إبراهيم محمّد حسنين ،**أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية** ، دار الكتب القانونية ، مصر، 2006، ص 11 .

[2] عبد الرزاق أحمد السنهوري ،**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد** ، مجلد 5 ،منشورات الحلبي الحقوقية ، ط3، بيروت ،لبنان ، ص 230.

تعرض لها المشرع في المادة 10 من القانون رقم 90 /31 من خلال تحديده للجهة الإدارية المختصة التي يودع لديها تصريح بتأسيس الجمعية حيث نص على أن يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون للجمعية بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة التالية:

– والي الولاية المقرر للجمعيات التي يهم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة.

ونلاحظ أن المشرع أغفل ذكر الجمعيات الولائية، ومن أمثلة الجمعيات المحلية : جمعيات أولياء التلاميذ، جمعيات المساجد...إلخ .[1]

2. **الجمعيات الجهوية:** وهي جمعيات يشمل نطاقها الإقليمي أكثر من ولاية أي جهة من الوطن محددة في قانونه الأساسي لم يعرفها المشرع وتعرض لها في المادة 10 من القانون رقم 90 /31 عندما حدد الجهة التي يودع عندها تصريح تأسيس هذا النوع من الجمعيات وهي وزير الداخلية.

3. **الجمعيات ذات الصبغة الوطنية:**وهي الجمعيات التي يتفق أعضاؤها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على أن تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية ويعتبر هذا النوع الأكثر أهمية في أنواع الجمعيات لأنها تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني.

ولأن القانون رقم 31/90 يسمح لهذا النوع من الجمعيات فقط بالانضمام إلى الجمعيات الدولية بشروط حددتها المادة 21 منه، وهي:

–الإنضمام إلى الجمعيات الدولية التي تناشد نفس أهداف الجمعية الوطنية أو مماثلة لها.

– احترام الأحكام التشريعية التنظيمية المعمول بها .

– موافقة وزير الداخلية على هذا الإنضمام.

4. **إتحادات الجمعيات واتحادياتها:**

واتحادات الجمعيات واتحادياتها هي تكتلات بين الجمعيات التي تسعى لنفس الهدف أو يكون هدفها مماثلا، والمشرع أخضع هذه التكتلات عند قيامها إلى قانون الجمعيات واعتبرها جمعيات، وتظل الجمعيات المنظمة إلى أي اتحاد محتفظة بشخصيتها المعنوية وأهليتها، ولا يحل الاتحاد محل الجمعيات إنما هو هيئة للتنسيق بينها ويدخل ضمن الاتحادات والاتحاديات الفدراليات والتنسيقيات والاتحاديات

[1] نبيل مصطفاوي (ممثل وزارة الداخلية) **الحركة الجمعوية في الجزائر** مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة عدد 15 ،2007 ص 163

الرياضية التي صدر بشأنها مرسوم تنفيذي رقم 405/05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 [1] يحدد كيفيات تنظيم اتحاديات رياضية وسيرها والاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام حيث نصت المادة الثانية منه على أن الاتحادية الرياضية الوطنية هي جمعية ذات صبغة وطنية تضم مجموع الرابطات والنوادي المنظمة إليها وتقوم بتنسيق ومراقبة أنشطتها.

5. الجمعيات ذات المنفعة العامة: هي جمعيات تحمل بعض الصفات والخصوصيات تجعلها تأخذ مكانة متميزة في السلم الهرمي للجمعيات، فهي تشارك الدولة في إشباع الحاجات العامة بطريقة تجعل منها جمعيات من طراز خاص وتحظى بمكانة وعناية متميزة من جانب الدولة. [2]

وما يؤخذ على المشرع في هذا الشأن انه رغم أهمية هذا النوع من الجمعيات إلا أنه لم يورد لها تعريفا في القانون رقم 31/90 وذكرها بشكل عرضي خاطف في المادة 34 عند تنظيمه للإجراءات التي تتخذها السلطة العمومية المختصة عند الحل الإداري للجمعية ذات منفعة عمومية. [3]

6. الجمعيات التي تنشأ بحكم القانون: الأساس في الجمعيات هو الحرية سواء في التكوين أو ممارسة نشاطها أو الانخراط فيها من قبل الأشخاص، وهذا ما تضمنه قانون 31/90 في المادة 06 حيث نصت على أن الجمعية تتكون بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين، وما تضمنته المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لا يجوز إجبار شخص على الانضمام إلى جمعية .

7. الجمعيات الأجنبية :عرفها المشرع في المادة 39 من القانون 31/90 بأنها كل جمعية مهما كان شكلها أو هدفها يوجد مقرها في الخارج أو يكون مقرها داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا أو جزئيا، أي أن المشرع عرفها انطلاقا من معيارين تحقق أحدهما يغني عن البحث عن الآخر، وهما:

معيار جغرافي : يتمثل في وجود مقر الجمعية في الخارج.

معيار شخصي : يتمثل في تسيير الجمعية من قبل أجانب كليا أو جزئيا.

خامسا: معوقات عمل الجمعيات المحلية في الجزائر

1. البعد التاريخي:

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 405/05 المتعلق بكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية وطنية وتسييرها الجريدة الرسمية عدد 70 الصادرة في 19 أكتوبر 2005

[2] حسين رابحي **الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر** مذكرة ماجيستير كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر 2001،2000 ص 14

[3] مرسوم رقم 176/72 المتضمن تحديد كيفيات تطبيق الأمر رقم 79/71 المتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية عدد 65 الصادرة في غشت 1972

يـرتبط بالوقـائع التاريخيـة الـتي نشـأ ونمـى فيهـا النظـام الحـاكم في الجزائـر ومـدى مشـروعيته، والـتي في ظلها أيضاً نشأت ونمت الحركة الجمعوية في الجزائر.

كمـا أنهـا شـكلت أداة ووسـيلة التحـديث الرئيسـية الـتي أنتجـت بقيـة المؤسسـات والتنظيمـات المختلفـة الـتي احتاجـت إليهـا لفـرض هيمنتهـا وسـيطرتها ككيـان غريـب تم غرسـه في جسـم المجتمـع المحلـي ذي الطـابع التقليـدي بالنظـر إلى بنيتـه الاجتماعيـة، الاقتصـادية والسياسـية ، ولا يـزال كـذلك في عهـد الاسـتقلال مـع فـارق تأميمهـا وإدارتهـا مـن قبـل نخـب محليـة، هـو ممارسـة الرقابـة علـى المجتمـع وإخضـاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية وبيروقراطية. [1]

2. البعـد السياسـي : والمتمثـل في مختلـف الإجـراءات الـتي ينتهجهـا النظـام الحـاكم ذات الخلفيـات السياسـية والإيديولوجيـة عنـد تعاملـه مـع الجمعيـات. إذ يلجـأ النظـام إلى دولـة المجتمـع، أي سـيطرة الدولـة واحتكارهـا لمختلـف المؤسسـات والهياكـل الاقتصـادية وفضـاءات التنشـئة الاجتماعيـة، وتأميمهـا بواسـطة خلـق جهـاز تشـريعي وقـانوني قهـري وتمـايزي يبطـل كـل المحـاولات التنظيميـة غـير الرسميـة الـتي تريـد أن تنشـط خارج الإطار المؤسساتي [2].

ثم نجـد الدولـة بعـد ذلـك تـروج لثقافـة الحكـم الراشـد لتغطيـة أهـدافها الإيديولوجيـة، باعتبـار المفهـوم ذاته يقتضي الشفافية والديمقراطية في التسيير.

3. البعـد التنظيمـي : ونقصـد بهـذا البعـد، جملـة مـا تميـزت بـه الحركـة الجمعويـة في الجزائـر عمليـاً، عند ممارسة نشاطها من خصائص شخصية وتنظيمية .

-بـروز فـوارق واضـحة بـين الأهـداف المعلنـة للكثـير مـن الجمعيـات والنشـاطات الفعليـة والواقعيـة، الشـيء الـذي يـدفعها إلى القيـام بعـدد كبـير مـن النشـاطات ومحاولـة تحقيـق أهـداف مختلفـة في الوقـت نفسـه دون إمكانيات مادية وبشرية .

- ضـعف وقلـة تجربـة إطـارات الجمعيـات، وتعـدد وتضـارب الأهـداف الشخصـية لمسـؤولي الجمعيـات الرسمية، ورغبات القاعدة الإجتماعية للجمعية.

– عـدم تـدعيم آليـات التواصـل بـين الجمعيـات والادارة المحليـة بشـكل يضـمن مشـاركتها الفعالـة في القرارات المتعلقة بمجالات اختصاصاتها.

---

[1] العياشي عنصر ، **ماهو المجتمع المدني ؟** الجزائر نموذجا ، مرجع سابق ،ص ص 73 ،72 .

[2] عمر دارس ، **الحدث الجمعوي في الجزائر**– دراسة حالة وهران – مجلة إنسانيات ، مركز البحث في الأنتربولوجية الإجتماعية والثقافية ، وهران الجزائر ، عدد 2004 ،01 ،ص45 .

- الإكثار من الوصاية الإدارية على الجمعيات .
- عدم استقلالية الجمعيات باعتماد معايير شفافة في ما يتعلق بالدعم المالي .
- عدم الزام الإدارة المحلية بضرورة إعلام الجمعيات بكل ما يتعلق بتسيير الشأن العام.
- عدم تقوية البنية السياسية للدولة عن طريق تحفيز الجمعيات والعمل الجمعوي وإزاحة القيود السياسية والقانونية .

سادسا : آليات تفعيل دور الجمعيات في ديمقرطية الشأن المحلي في الجزائر

- ضرورة وجود الإرادة السياسية الحقيقية .
- المرافقة من أجل إيصال مطالب المواطنين وإسماع صوتهم للمؤسسات المنتخبة والعمومية عبر العرائض والإلتماسات [1].
- استيعاب الصفوة والفئات المهمشة والقضاء على الزعامة الروحية التاريخية الوراثية .
- ضرورة توجيه المواطنين نحو المشاركة في صنع القرار عن طريق الولوج إلى الجمعيات وعدم وضع حواجز بين الحكام والمحكومين فيما يعرف بالشفافية .

أما على المستوى المحلي فينبغي تدعيم الديمقراطية التشاركية بإدخال إصلاحات عميقة تمكن الجمعيات من أن تقوم بدور أكبر أهمها[2] :

- تدعيم آليات التواصل بين الجمعيات والادارة المحلية بشكل يضمن مشاركتها الفعالة في القرارات المتعلقة بمجالات اختصاصاتها.
- إعطاء دور أكبر للجمعيات في عملية تشكيل المجالس المنتخبة .
- تعزيز دور الجمعيات في محاربة الفساد.
- التقليل من وصاية الإدارة على الجمعيات .
- ضمان استقلالية الجمعيات باعتماد معايير شفافة في ما يتعلق بالدعم المالي .

---

[1] الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية ، في الموقع :

http://www.mcrpsc.gov.ma/FormSc/contenu/hiwar/al_mitak_alwatani_arabe.pdf

[2] مريم حمدي ، **دور المجالس المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري** ، مذكرة ماجيستير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ، تخصص : القانون الإداري ، 2014-2015 ، ص.41

- الزام الإدارة المحلية بضرورة إعلام تنظيمات المجتمع المدني بكل ما يتعلق بتسيير الشأن العام.
- إعطاء دور اكبر للجمعيات في إعداد برامج التنمية المحلية.
- تقوية البنية السياسية للدولة عن طريق تحفيز الجمعيات والعمل الجمعوي وإزاحة القيود السياسية والقانونية .

المحور الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة:

أولا : تعريف جمعية الدفاع عن المستهلك وحماية البيئة بأدرار

هي جمعية اجتماعية توعوية وتحسيسية للمستهلك يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية بغرض غير مربح من أجل ترقية وتشجيع جل المبادرات التي تصب في إطار الصالح العام دون مخالفة ثوابت وقيم الوطنية .

تهدف الجمعية إلى :

- تحسيس المستهلك وتعريفه بحقوقه وواجباته .
- نشر الثقافة الإستهلاكية والمحافظة على البيئة.
- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمستهلك .
- لفت إنتباه السلطات العمومية إلى التجاوزات الحاصلة في مجال التجارة .
- فتح حوار جدي بين أطراف النزاع والقيام بدور الوساطة .
- الإسهام في المحافظة على الصحة العمومية ومحيط العيش .[1]

ثانيا: دور جمعيات حماية المستهلك في صنع القرار المحلي بأدرار.

يتمثل دور جمعيات حماية المستهلك والدفاع عن البيئة في :

- تحسين وتقديم الخدمة العمومية عن طريق القيام بعدة أنشطة توعوية وتحسيسية للمواطن وخاصة فئات الأطفال والشباب والمساهمة في تنظيم ندوات علمية وتوعوية على مستوى الأحياء للوقاية من مختلف الأخطار مثل (التسممات الغذائية ، الاختناقات بغاز أوكسيد الكربون)او أي تصرف غير حضاري يقوم به المستهلك كظاهرة التبذير...الخ.وهذا يؤدي إلى زيادة الحس الاستهلاكي وزيادة الوعي للمواطن .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية.القانون الاساسي لجمعية الدفاع غن المستهلك وحماية البيئة لولاية ادرار.مارس 2024

– إضافة إلى هذا تقوم الجمعية بدور حساس ووسيط فعال بين الموطن والإدارة الوصية وذلك من خلال التدخلات المباشرة وغير المباشرة مع المسئول المحلي في اتخاذ القرار وهذا ما يؤدي إلى تعزيز المشاركة المثلى عن طريق إعطاء معلومات ومد يد العون للمسئول المحلي من اجل صنع القرار الصحيح النابع من الواقع ومشاركة الجميع .

– إذ تقوم جمعية الدفاع عن المستهلك والبيئة بربط علاقة مع الهيئات الوصية المتمثلة في (مديرية التجارة ومديرية البيئة)شهرية او ثلاثية من اجل دراسة وعرض الحصائل والانجازات التي تقوم بها الجمعية على المستوى المحلي مع معرفة هم المشاكل والصعوبات التي كانت سبب وراء عدم تحقيق الأهداف المسطرة والخروج بنقاط عملية مشتركة لخدمة الموطن والشعب متمثلة في العلاقة بين الجمعية والهيئة الوصية لتجسيد معنى الديمقراطية التشاركية[1]

ثالثا: الصعوبات والعوائق التي تواجه جمعيات حماية المستهلك بأدرار:

-عدم امتلاك الجمعية لمقر للقيام بكل أعمالها الإدارية بصفة منتظمة وكذا التقاء أعضائها والاستقرار بالنسبة للمنظمة ناهيك عن حفظ الأرشيف وعتاد الجمعية في مكان واحد كي لا يتعرض للإهمال والتلف.

– عدم استقرار الأعضاء وتواجدهم الدائم حال دون القيام بالنشاط بصفة مستمرة وتركيز النشطة على الرئيس وأمين المال والأمين العام للجمعية في الغالب مع الغياب الشبه كلي للأعضاء الآخرين مما يكرس الإتكالية وعدم توريث العمل الجمعوي.

-نقص الأعضاء المتخصصين في مختلف المجالات العلمية والادارية والقانونية مما يودي إلى الاستعانة بأساتذة متخصصين كمستشارين في الجمعية .

-نقص التمويل والاعتماد على ثلاثة مصادر وهي(وزارة التجارة والصندوق الولائي والبلدية).مما يؤدي إلى نقص النشاط .

-نقص الثقافة الاستهلاكية لدى المواطن المحلي مما يؤدي إلى صعوبة العمل معهم والتواصل .

-تغيير نمط المعيشة داخل الولاية أدرار بصفة كبيرة مما يؤثر على الهوية والثقافة الأصلية للمواطن الأدراري ويفقده خصوصيته.[2]

رابعا:آفاق جمعيات حماية المستهلك في تنمية المجتمع المحلي بأدرار.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية حصيلة نشاطات الثلاثي الثاني للجمعية لسنة 2020

[2]– لكحل لخضر. **جمعية الدفاع عن المستهلك وحماية البيئة**.مقابلة بتاريخ 2025/03/16على الساعة 10صباحا.

-ترقية ثقافة المستهلك على مستوى الولاية أدرار من خلال عدة أعمال أهمها:

-تكثيف النشاط الجواري والتحسيس للمواطن على مستوى الولائي والمحلي عن طريق إعداد حصص في الإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي موجهة خصوصا الى فئة الأطفال والشباب

-تأسيس جمعيات محلية على مستوى كل قصر او بلدية.

-زيادة الوعي الاستهلاكي للمواطن المحلي بصفة جماعية

-ترقية الجمعية البلدية إلى ولائية.(جمعية الدفاع عن المستهلك وحماية البيئة)

-تكثيف اللقاءات مع المسؤولين المحليين والوطنين للتواصل الدائم للتشارك في صنع القرار المحلي في صالح المواطن والوطن

-تنمية المجتمع اقتصاديا بسب نقص بعد التصرفات الغير مسؤلة كالتبدير في مادة (الخبز) مما يساهم في الإقتصاد المحلي أولا والوطني ثانيا

-المحافظة على كل ما هو محلي والاهتمام به كثقافة استهلاكية للمواطن المحلي تساهم في زيادة الدخل الفردي للمواطن. [1]

الخاتمة :

يبقى مفهوم الديقراطية التشاركية من بين أهم المفاهيم التي تبنتها السلطة الجزائرية في عهد الجزائر الجديدة بصفة جدية رغم وجود قوانين وتنظيمات ادارية سابقة تدعوا إلى تطبيق الديمقراطية التشاركية لكنها غير ملزمة لهذا إن الديمقراطية التشاركية تتمتع بمبادئ ومعايير تهدف الى الرقي بالمواطن الى مصاف الفاعل الأساسي في المجتمع على عكس ما كان سائد سابقا, إذ ان الجمعيات كإحدى عناصر المجتمع المدني الذي لاقى اهتمام خاص من طرف الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة نتيجة الأعمال والمبادرات والأدوار التي تقوم بها لصالح العام أدى ذلك إلى ايجاد مكانة خاصة لها داخل المجتمع والدولة رغم وجود العديد من المشاكل والصعوبات على ارض الواقع .

قائمة المصادر والمراجع :

- مرسوم تنفيذي رقم 405/05 المتعلق بكيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية وطنية وتسييرها الجريدة الرسمية عدد 70 الصادرة في 19 أكتوبر 2005

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية.**جمعية الدفاع عن المستهلك وحماية البيئةلولاية** ادرار.بيان رقم 01+البيان رقم 2019/02

– مرسوم رقم 176/72 المتضمن تحديد كيفيات تطبيق الأمر رقم 79/71 المتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية عدد 65 الصادرة في غشت 1972

– الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية.القانون الاساسي لجمعية الدفاع غن المستهلك وحماية البيئة لولاية ادرار.مارس 2024

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية حصيلة نشاطات الثلاثي الثاني للجمعية لسنة 2020

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة الداخلية والجماعات المحلية.جمعية الدفاع عن المستهلك وحماية البيئةلولاية ادرار.بيان رقم 01+البيان رقم 2019/02

– بموجب المادة 02 من قانون 06/06 مؤرخ في 20 فبراير 2006 ،يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،ج.ر.ج.ج،عدد 15، لسنة 2006.

– مولود ديدان ،مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية ،دار النجاح للكتاب ،الجزائر، 2005 ، .

– حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص سياسة عامة وحكومات مقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2010 .

– زياد ليلة،مشاركة المواطنين في حماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير،فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ،كلية الحقوق ،جامعة تيزو وزو ، 2010،

– غزلان سليمة ،علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري ،أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق ،فرع القانون العام،كلية الحقوق ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر،2010.

– رزوقي كميلية ،الحق في الإعلام الإداري ، مذكرة لنيل درجة الماجيستير،فرع القانون

– -La participation citoyenne un des enjeux au RWANDA, op.cit.

– توفيق حسن فرج ، محمد يحي مطر ، الأصول العامة للقانون ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988 ، ص 314.

- حسن ملحم ، نظرية الحريات العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1981.

- مدحت مُحَمَّد أبو النصر ، إدارة منظمات المجتمع المدني ، إيتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2007.

- إبـراهيم مُحَمَّد حسـنين ،أثـر الحكـم بعـدم دسـتورية قـانون الجمعيـات الأهليـة ، دار الكتـب القانونيـة ، مصر، 2006، .

- عبـد الـرزاق أحمـد السـنهوري ،الوسـيط في شـرح القـانون المـدني الجديـد ، مجلـد 5 ،منشـورات الحلـبي الحقوقية ، ط3، بيروت ،لبنان .

- نبيـل مصـطفاوي (ممثـل وزارة الداخليـة) الحركـة الجمعويـة في الجزائـر مجلـة الفكـر البرلمـاني الصـادرة عـن مجلس الأمة عدد 15 ،2007 .

- حسـين رابحـي الحركـة الجمعويـة والدولـة في الجزائـر مـذكرة ماجيسـتير كليـة الحقـوق بـن عكنـون جامعـة الجزائر 2000،2001

- عمـر دارس ، الحـدث الجمعـوي في الجزائـر- دراسـة حالـة وهـران – مجلـة إنسـانيات ، مركـز البحـث في الأنتربولوجية الإجتماعية والثقافية ، وهران الجزائر ، عدد 2004 ،01

- مـريم حمـدي ، دور المجـالس المحليـة في تكـريس الديمقراطيـة التشـاركية في التشـريع الجزائـري ، مـذكرة ماجيسـتير ،جامعـة مُحَمَّد بوضـياف المسـيلة ، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية ،قسـم الحقـوق ، تخصـص : القانون الإداري ، 2014-2015

- الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية ، في الموقع :

- http://www.mcrpsc.gov.ma/FormSc/contenu/hiwar/al_mitak_ alwatani_arabe.pdf

- لكحـل لخضـر.جمعية الـدفاع عـن المسـتهلك وحمايـة البيئة.مقابلـة بتـاريخ 2025/03/16علـى السـاعة 10صباحا.

عنوان المداخلة: دور المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية السياسية: دراسة في قصور الدور وميكانيزمات تفعيله"

ط.د مخلوف فاطمة الزهراء جامعة تلمسان – الجزائر

ملخص:

جاءت هذه الدراسة في سياق مناقشة القضايا والمتغيرات ذات الصلة بحقل دمقرطة الحياة السياسية، لاسيما ما تعلق بمدى كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ أسس وأهداف التنمية السياسية. ومن ثم، فإنها تهدف إلى إلقاء الضوء على الدور المفترض لهذه المؤسسات كفاعل محوري في تفعيل حركية التنمية السياسية، كما ترمي للكشف عن مثبطات فعالية هذا الدور، ومن ثم إلى تحديد استراتيجيات كفؤة ترمي إلى تجاوزها، تتركز بالدرجة الأولى على إعادة تنظيم العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني، وتوفير البنية الأساسية المواتية، المشكلة لهذا المجتمع، مما يؤثر بالإيجاب على تنفيذ الأدوار وفق المستوى المطلوب من الفعالية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ التنمية السياسية؛ قصور؛ الثقافة السياسية؛ المشاركة السياسية.

Abstract:

This study comes in the context of discussing issues and variables related to the democratisation of political life, especially with regard to the extent of the efficiency of civil society institutions in consolidating the foundations and objectives of political development. Therefore, it aims to shed light on the supposed role of these institutions as a pivotal actor in activating the dynamics of political development. It also aims to uncover the inhibitors of the effectiveness of this role, and then to identify efficient strategies to overcome them, focusing primarily on reorganising the relationship between the state and civil society, and providing a favourable infrastructure for this society, which positively affects the implementation of roles at the required level of effectiveness.

Keywords: Civil society; political development; deficiency; political culture; political participation.

مقدمة:

إذا كانت التنمية السياسية في إحدى جوانبها ترتبط بتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية ضمن إطار العملية السياسية، فإن هذه الثنائية تجد نفسها أمام حتمية التكامل الوظيفي ما بين الدولة بمؤسساتها من جهة والمجتمع بمؤسساته هو الآخر من جهة أخرى، اعتبارا لما للقوى الاجتماعية من أهمية بالغة في تهيئة المناخ الملائم للمشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال، على نحو يضمن تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.

تأسيسا على ذلك، تأتي هذه الدراسة في سبيل إلقاء الضوء على الدور المفترض لمنظمات المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية السياسية، كما ترمي للكشف عن مثبطات فعالية هذه المنظمات في المثول كفاعل محوري ضمن إنجاح المشروع التنموي السياسي، بما يمكّن من التوصّل إلى السبل الكفيلة باستعادة هذه الفعالية، وذلك في سياق سعيها للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **في ما تمثُل أبرز الأسباب الكامنة من وراء عجز التنظيمات المدنية عن المساهمة في تفعيل حركية التنمية السياسية؟ وما هي السبل الكفيلة بتجاوزها؟** مستندة في ذلك إلى افتراض مؤداه: تأثير جملة من العوامل المتشابكة عطّلت ظهور المجتمع المدني كفاعل مساهم في تحقيق عملية التنمية السياسية تتعلق في جانب رئيسي منها بطبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والتنظيمات المدنية الكائنة في كنفها، وفي جانب آخر بالمحيط الداخلي لهذه التنظيمات.

أولا: مفاهيم الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحديد المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث، أين سيتم التعرض في البداية لمفهوم المجتمع المدني والخصائص المميزة لمؤسساته. ومن ثم، التطرق لمفهوم التنمية السياسية، في إطار جملة من التصورات والمقولات واضحة والمحددة، بما يتيح قدرا كافيا للفهم والإدراك.

1. **مفهوم المجتمع المدني:**

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل، حيث اختلف المفكرون والباحثون في تحديد معناه وطبيعة دوره. فلا يكاد يخلو من الميولات الإيديولوجية، ومن غايات عملية سياسية، ما جعله يشهد ومنذ ظهوره العديد من التغيرات، تحت تأثير المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي شهدها المجتمع الغربي باعتباره بيئة نشأة المفهوم.

وبالرجوع إلى إسهامات المفكرين ممن اهتموا بتوصيفه نجد أن هذا الأخير يشير إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية الموجودة والمسؤولة في الحياة العامة عن اهتمامات وقيم أعضائها أو غيرهم بناءا على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

ويمكن أن يعرف على أنه مجموعة البنى والتنظيمات السياسية والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة[1].

كما وينصرف البعض إلى تعريفه بأنه ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام[2].

وعموما، فإن ما سبق ذكره من تعريفات تجمع على أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التطوعية المستقلة ذاتيا، غير الربحية، والتي تمارس عمل محدد ينطلق من قواعد فكرية محددة وفق رؤية محددة، ومرتبط بتحقيق منافع ومصالح للمجتمع عامة.

2. مفهوم التنمية السياسية:

يتسم مفهوم التنمية السياسية بالغموض نظرا لاتساع نطاق توظيفه نظريا وتطبيقيا. ولقد تباين علماء السياسة في وتعريفه، وتحديد مضمونه، إذ فيهم من يذهب إلى أن التنمية السياسية تعمل على إعادة تحريك إمكانيات المجتمع وإعادة بناء علاقاته وتنظيماته، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عرض قضية من قضايا المجتمع مهما كان مجالها بمعزل عن النظام السياسي الذي تمثله الدولة. وضمن هذا المنظور،

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص 32.

[2] شاوش اخوان جهيدة، "**واقع المجتمع المدني في الجزائر**-دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص25، نقلا عن: عبد الحميد الأنصاري "**نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**" مجلة المستقبل العربي، العدد 272، أكتوبر 2001، ص96.

فـإن التنميـة السياسـية تسـعى إلى دعـم وتقويـة العلاقـة بـين المجتمـع والنظـام مـن أجـل إحـداث نـوع مـن الاستقرار[1].

ومـن زاويـة نظـر أخـرى، هنـاك مـن يـرى التنميـة السياسـية التنميـة السياسـية كشـرط مسـبق لتحقيـق التنميـة الاقتصـادية، حيـث تمثُـل علـى أسـاس أنهـا عمليـة تقتصـر علـى إيجـاد الأوضـاع السياسـية والحكوميـة اللازمـة للارتفـاع بمسـتوى الأداء الاقتصـادي (ص91 ك التنميـة الـس دراسـة في الاج الـس)، وتنـدرج هـذه الرؤيـة ضـمن التعريفـات الـتي قـدمها لوسـيان باي للتنميـة السياسـية، والـتي تعكـس في مجملهـا وجـود مجموعـة مـن المؤشرات المحيطة بطبيعة ظاهرة التنمية السياسية.

غـير أن المفهـوم الـذي يمكـن الاعتمـاد عليـه، والاسترشـاد بـه في سـياق الدراسـة، ذلـك الـذي تـبرز مـن خلالـه التنميـة السياسـية علـى أسـاس أنهـا عمليـة سوسـيوتاريخية، متعـددة الأبعـاد والـزوايا تسـتهدف تطـوير أو اسـتحداث نظـام سياسـي عصـري يسـتمد أصـوله الفكريـة مـن نسـق إيـديولوجي تقـدمي ملائـم، يتسـق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية[2].

ويتـألف بنـاء هـذا النظـام مـن مجموعـة مـن المؤسسـات السياسـية –الرسميـة والطوعيـة– الـتي تتمـايز عـن بعضـها بنائيـا، وتتبـادل التـأثير في مـا بينهـا جـدليا، وتتكامـل مـع بعضـها الـبعض وظيفيـا، وتمثـل في الوقـت ذاتـه الغالبيـة العظمـى مـن الجمـاهير وتعكـس مصـالحها، وتهيـئ المنـاخ الملائـم لمشـاركتها في الحيـاة السياسـية بشـكل إيجـابي وفعـال، يسـاعد علـى تعميـق وترسـيخ حقـائق وإمكـانات التكامـل الاجتمـاعي والسياسـي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[3].

ثانيا: إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

1. **تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:**

يلعـب المجتمـع المـدني دورا محـوريا في تكـوين مـواطن واع ومـدرك لحقوقـه وحياتـه السياسـية، هـذا الأخـير (المجتمـع المـدني) الـذي يمثـل نمطـا مـن التنظـيم الاجتمـاعي والسياسـي والثقـافي تعمـل مؤسسـاته علـى غـرس وترسـيخ ثقافـة حقـوق الإنسـان وتعزيـز قـيم المشـاركة السياسـية، ممـا يـدعم التوجـه نحـو التحـول الـديمقراطي. فمنظمـات المجتمـع المـدني هـي مـدارس للتنشـئة السياسـية تـدرب أعضـاءها وتمكـنهم مـن إدارة الصـراع

---

[1] مُحَمَّد خنوش، "**المجتمع المدني والتنمية السياسية**"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، م1، ع2، 2016، ص 93. نقلا عن: اسماعيل علي سعد، **المدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)،

[2] عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، (القاهرة: دار المعار، 1986)، ص 155.

[3] المرجع نفسه، ص156.

بالوسائل السلمية في ظل التسامح والاحترام والتراضي والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي وتقبل الرأي الآخر والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات[1].

من جانب آخر، كلما صيغت وتبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل واضح ومقبول ازداد النظام السياسي تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاظم إحساس أفراد المجتمع بوجود هذا النظام، وبأنهم أعضاء نشطاء غير هامشيين في أمة متينة، ينتمون إليها، ويدينون بالولاء لها، ويتحملون تبعات ومسؤوليات هذا الانتماء وذاك الولاء، وما يفرضه عليهم من التزامات. ويتوقف هذا كله على تطوير وإرساء مجموعة من المعايير والمعتقدات الواقعية، والرموز التعبيرية، والقيم السياسية التي تشكل البناء المعرفي والوجداني والقيمي، الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أيضا أنماط السلوك، والعلاقات والتوقعات السياسية داخل المجتمع[2].

يعرف هذا النوع من الثقافة السياسية بثقافة المساهمة (النمط المشارك)، حيث يكون الفرد بموجب هذا النوع من الثقافة ذو توجه معرفي عال تجاه النظام السياسي، فيكون على دراية بكل ما يتعلق بالنظام (مدخلات، مخرجات، وظائف ... إلخ)، وفي الوقت ذاته يكون على مستوى عال من الوعي والشعور بدوره في العملية السياسية ما يمكنه من المشاركة والتأثير في مجريات الحياة السياسية. خلافا لثقافة الخضوع (النمط التابع)، أين يكون الأفراد على درجة عالية من الوعي بنتائج أداء النظام السياسي وقراراته (المخرجات)، في المقابل لا تكون لهم قدرة التأثير على مدخلاته، فلا يشاركون في الحياة السياسية.

الضغط والتأثير على النظام السياسي:

غني عن البيان، أن تنامي دور المجتمع المدني ككيان وسيط بين النظام السياسي وأفراد المجتمع يجعله يشكل مصدر ضغط على القيادة السياسية في نهج مسار الإصلاحات السياسية، ووضع الأطر التشريعية الكفيلة بضمان تمتع المواطنين بحقوقهم وحرياتهم الأساسية. خاصة إذا ما كان ينشط داخل بيئة ملائمة وفي ظل نظام يتيح له قدرا كافيا من الاستقلالية، من شأنها أن تسمح له بممارسة أدواره التأثيرية لاسيما في ما يتعلق بالدور الرقابي على أداء النظام السياسي الحاكم، الذي يحول دون تمكنه من الانفراد بالسلطة، وإنما تكريس نوع من التكامل والشراكة المجتمعية.

ثالثا: عوامل قصور دور المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية السياسية وسبل تفعيلها

---

[1] مبارك ميارك أحمد، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 146.

تعدّ ظاهرة الفساد السياسي والاستئثار بالسلطة مؤشر واضح على ضعف قدرة التنظيمات المدنية وافتقارها للفعالية على نحو يحول دون تمكنها من تحقيق هدفها المطلوب. وعليه، من الأهمية بمكان أن تُعنى الدراسة بالكشف عن مسببات نقص فاعلية البنى المكونة لهذا المجتمع في ما يتعلق بإسهامها في تحقيق التنمية السياسية، مما يمكن من إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل هذا الدور وتعزيزه.

1. عوامل مرتبطة بطبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيمات المدنية:

بالعودة إلى الواقع العربي نجد من القوى المجتمعية الكائنة في بعض أقطار المنطقة العربية من خضعت للتسييس والاحتواء من طرف النخب السياسية، ليصبح دورها مقتصرا على خدمة السلطة وفق ما تمليه عليها السلطة هذه الأخيرة. ومن هذه القوى من استطاعت تأسيس قنوات للتعبير عن وجودها خارج حدود النسق السياسي المنغلق القائم، وهو ما يؤدي في الأغلب إلى دائرة عنف ومواجهة مع السلطة السياسية[1]، التي تجد نفسها في هذه الحالة أمام حتمية التنازل عن جملة من القيود القانونية والسياسية، فتلجأ إلى تبني بعض الإجراءات الإصلاحية بموجبها يمنح المجتمع المدني دورا محدودا ضمن العملية السياسية، في محاولة لنخب النظام السياسي إلى خلق نوع من التوازنات الفرعية كإحدى الآليات للخروج من مأزق الشرعية، بيد أنها لا تعدو أن تكون مجرد واجهة لإصلاحات شكلية عمدت إليها الأنظمة السياسية العربية حماية لمصالحها وضمانا لديمومتها تحت شعار الديمقراطية، ومن الطبيعي أن يبقى المجتمع المدني في ظل هذه الأنظمة متواجدا في إطار ضيق يؤثر على فعاليته وتأديته لأدواره المنوطة به، لاسيما إذا تعلق الأمر بتثقيف المواطن وتوعيته السياسية (التنشئة السياسية). والتي من خلالها ومن منظور القائمين على السلطة يبرز كقوة موازية للدولة، ومهددة لاستمرارية نفوذهم في الحكم.

2. عوامل مرتبطة بالمحيط الداخلي للتنظيمات المدنية:

علاوة على ذلك، فإن عنصر الاستقلالية لا يعد المعيار الوحيد الذي على أساسه يمكن قياس قوة تأثير المجتمع المدني وتواتر نشاطه، بقدر ما يتوقف الأمر أيضا على توافر البنية الأساسية المكونة لهذا المجتمع كالثقافة المدنية ممثلة في مجموعة القيم المساندة لقبول الآخر، وقبول التنوع والتسامح وإدارة الاختلاف، امتلاك الرؤية الواضحة للتغيير، الخبرة التنظيمية، وجود قيادة قادرة على بلورة المواقف من القضايا والتحديات والعمل على تطويرها وغيرها من العوامل المتعلقة بتركيبة المؤسسات المدنية. فلطالما كانت

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص.138.

سببا في إضعاف فاعلية التنظيمات المدنية ومن ثم تأثيرها السلبي على العمل السياسي والاجتماعي عوامل نابعة من ذات التنظيمات، نذكر منها على سبيل المثال:

- غياب ثقافة المشاركة لدى مؤسسات المجتمع المدني والجهل بأهمية العمل الطوعي وغياب المسؤوليات الموكلة لذات المؤسسات على الصعيد المحلي[1].
- ضعف مستوى الثقافة السياسية والقانونية الناتج عن غياب ذوي الكفاءة والخبرة وضعف التكوين والتأهيل.
- ضعف التمويل الذاتي والتبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني المؤثرة سلبا على سياستها ووظائفها المجتمعية، إذ أن العديد من هذه المنظمات تعتمد على دعم الدولة كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها.
- قصور المفاهيم والممارسات الديمقراطية، إذ لا تزال مفاهيم التنمية وأهدافها وأهمية المشاركة فيها ضعيفة أو بالأحرى غائبة نتيجة لاعتماد الفرد على الدولة ودورها في تحقيق التنمية، باعتبارها من مسؤوليات الدولة الأساسية، وبذلك تنعدم مشاركتهم الحقيقية في العملية السياسية، فيصبح من الصعب بلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية، وتعزيز قدرات الأفراد لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في مختلف الأنشطة[2].

---

[1] مجادي رضوان، "**المجنمع المدني والقضاء على الفساد الإداري مقاربة في الحكم المحلي الرشيد**"، جامعة ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جوان 2018، ص 120.

[2] منصور قاسم الحيدري، "**دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الإدارية استراتيجية إدارية مقترحة** (للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن)"، جامعة أب، اليمن، مجلة الباحث الجامعي، العدد 28، مارس 2012، ص 316.

- الافتقار للمهنية والتخصص والمبادرات الابتكارية[1].
- محدودية دور مؤسسات المجتمع المدني واقتصارها على أنشطة ذات طابع خيري، ديني أو علمي على حساب ذات الأولوية لاسيما ما تعلق بمكافحة الفساد، حيث لم تسعى إلى خلق وعي مجتمعي وتحديث المجتمع وتوسيع خياراته، بل وعزلت نفسها عن تبني العديد من القضايا التي تهمّ المجتمع وتطلعاته ما جعلها تفتقر إلى التخصص في النشاط، والوضوح في تحديد الأهداف والبرامج التي تعمل على ضوئها.

- **سبل تفعيل دور المجتمع المدني:**

1. **من الناحية القانونية:**

إن دولة المؤسسات والديمقراطية لا يمكن أن تقوم في ظل قوانين مقيدة للحريات، إذ لابد من توسيع نطاق الحريات في إطار التشريعات كحرية تشكيل الأحزاب السياسية وإعلان برامجها، وحرية تشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، وبالتالي لابد من ضرورة إعادة النظر في صياغة التشريعات والأطر القانونية على نحو يسمح بتفعيل دور المجتمع المدني ومنحه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته، وذلك بإزالة العراقيل البيروقراطية ورفع القيود القانونية والسياسية التي تفرضها الدولة على تنظيمات المجتمع المدني، سواء في ما يتعلق بقيام هذه التنظيمات، أو منحها المجال الكافي لممارسة أنشطتها بكل حرية ما يسمح بتوسيعها وتطويرها.

2. **من الناحية السياسية:**

إعادة تنظيم العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني ولعل أنسب صيغة سياسية لهذا الغرض هي تحقيق الديمقراطية، بمعنى بناء الديمقراطية الحقيقية مع توفير أعلى قدر من الشفافية ودعم الحقوق، بيد أنها تقوم على أسس التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم[2]، في حين أنه كلما قويت وتدعمت بنى المجتمع المدني ومؤسساته ساهمت في تثبيت الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.

3. **من الناحية الإدارية:**

---

[1] المرجع نفسه، ص 317.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

العمل على تطوير كفاءة منظمات المجتمع المدني ودعم قدراتها التنظيمية وزيادة الكفاءة المهنية والفنية لأعضائها بتبني برامج تدريبية على مستوى معاهد ومراكز متخصصة على أن يكون تصميم هذه البرامج متناسبا ومسؤوليات كل منهم للنهوض برسالة المنظمة، بالإضافة إلى الاستفادة من فرص التدريب التي تتيحها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية سنويا[1].

كما وتلعب الملتقيات الفكرية الدورية والندوات والبرامج الثقافية التي تشرف على تنظيمها العديد من منظمات حقوق الإنسان دورا مهما في زيادة كفاءة العاملين مما يؤثر إيجابا على تنفيذ الأدوار بالمستوى المطلوب من الفعالية.

من الناحية المالية:

يقتضي تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في دعم المشروع التنموي السياسي، توفر الموارد المالية الكافية لذلك، لاسيما وأن العديد منها تشكو من ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لها، ومن الصرامة في فرض القيود على التمويل الخارجي، حتى أن هناك من الحكومات من تلجأ إلى الضغط على مؤسسات التمويل غير الحكومية لوقف دعمها لبعض منظمات حقوق الإنسان بسبب أنشطتها المناهضة لسياسات هذه الحكومات[2].

من هذا المنطلق، وجب على الدولة الإسهام في تمويل منظمات المجتمع المدني في إطار دعم برامجها ومبادراتها، وتقديم التسهيلات في ما يتعلق بالخصم من الوعاء الضريبي أو حتى إعفاءها من ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح، واعتماد شروط أقل صرامة لتمكينها من الحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة، بالإضافة إلى وضع خطة إستراتيجية لجذب التمويلات المحلية وتشجيع المواطن العادي على الانخراط في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

---

[1] محسن عوض، **إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني**، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، (الاسكندرية: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004)، ص172.

[2] صخري محمد (31-08-2019)، "**مصادر االتمويل الدولية للمنظمات غير الحكومية**"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24-02-2022، 15:45سا، من الموقع: https://www.politics-dz.com/مصادر-التمويل-الدولية-للمنظمات-غير-ال/

- تتوقف فعالية مؤسسات المجتمع المدني على مدى الكفاءة المهنية والفنية لأعضائها، وكذا توفر المبادرات الابتكارية، إلى جانب توفّر هامش استقلالي يتيح لها القيام بأدوارها على النحو المطلوب.
- إن تحقيق التنمية السياسية رهين قيام مجموعة من الأسس أبرزها ثقافة المشاركة، والتي بدورها تستلزم وجود مؤسسات مدنية فعالة تعمل على تنميتها وترسيخها على مستوى الأوساط الجماهيرية.
- ضرورة التجديد الثقافي والتخلص من نمط التبعية والخضوع، كأولى الخطوات لكسب رهان التنمية السياسية، على نحو يسمح بتوسيع عملية المشاركة في الشأن العام، وممارسة الديمقراطية بكل مستوياتها، وتعزيز واقعها باستمرار، من خلال ثقافة المراقبة والمساءلة والنقد.

قائمة المراجع:

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).
- شاوش اخوان جهيدة، "واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص25، نقلا عن: عبد الحميد الأنصاري "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني" مجلة المستقبل العربي، العدد 272، أكتوبر 2001.
- مُحَّد خنوش، "المجتمع المدني والتنمية السياسية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، م1، ع2، 2016، ص 93. نقلا عن: اسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)،
- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، (القاهرة: دار المعار، 1986).
- مجادي رضوان، "المجنمع المدني والقضاء على الفساد الإداري مقاربة في الحكم المحلي الرشيد"، جامعة ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جوان 2018

المحور الخامس:

المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية

عنوان المداخلة : البعد الديني لمؤسّسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

أد. عمر مونة جامعة غرداية

د. ليلى سليماني جامعة غرداية

مقدمة

إنَّ أصل فكرة "المجتمعِ المدنيّ" في الأدبيَّاتِ الغربيَّةِ الأجنبيَّةِ يرجِع إلى عصر النَّهضة الأوروبيَّةِ، والتحوُّلِ الحادث في الفكر السِّياسيِّ الغربيّ، خلالَ القرنِ السَّابع عشر والثَّامن عشر؛ للتخلُّص من أزمةِ العصورِ الوُسطى عندهم، وإعلانِ القَطيعةِ مع النِّظامِ القديمِ المبنيّ على الرَّبط بين السُّلطةِ والقدسيَّةِ الدِّينيَّة، وجذورُ الفكرةِ مُرتبِطةٌ بأطروحاتِ أصحاب العقد الاجتماعيّ؛ "جون لُوك" و"جاك روسو" وغيرِهم، مرورًا بالثَّورةِ الفرنسيَّةِ، ووصولاً إلى تحوُّلات وتطوُّراتِ القرنين السَّابقينِ [1].

على أنَّ هذا المصطلح لم يلقَ رَواجًا وشيوعًا في الفكرِ العربيّ إلاَّ في العَقدَين الأخيرينِ مِن القرنِ السَّابقِ، ثمَّ انتشرَ المصطلحُ وراج، على المستوى العربيّ والغربيّ؛ حتَّى غدا في الوَقتِ الرَّاهنِ مِنَ أكثرِ المصطلحاتِ اشتهارًا وذُيوعًا في أوساطِ أهلِ العلومِ الاجتماعيَّةِ[2].

كما يحسُن التنبيه هنا إلى أنَّ ظاهرةَ المجتمعِ المدنيّ ليست حكرًا على الغربِ الرَّأسماليّ، شأنُه شأن جميعِ الظَّواهرِ والمفاهيمِ الإنسانيَّةِ الأخرى، عرَفتها مجتمعاتٌ وأممٌ عديدةٍ، غيرَ أنَّ الاختلافَ والفَرقَ يكمُن في درجةِ نُضجِ المجتمعِ المدنيّ وتبلوُرِه باختلافِ المجتمعاتِ[3].

إن التاريخ الإسلاميَّ يذكر لنا أنَّ الحياة الإسلاميَّة عرفت مؤسَّسات شبيهةٍ بتنظيمات المجتمع المدنيّ، تتمتَّع بالاستقلالية النِّسبيَّةِ عن السُّلطةِ السياسيَّة، فقد عُرفت جماعةُ الحلِّ والعقدِ من لدن الخلفاء الرَّاشدين، وكان لها دَورٌ بالِغٌ في مراقبةِ السُّلطةِ السياسيَّةِ وتصويبها، كما كان للمساجد وظيفةٌ هامَّةٌ في الوعيِ الدينيّ والفكريّ، ففيها تُعقَد النَّدوات والدُّروس، كما عُرفت مجموعات اضطلعت

---

[1]- ينظر: متروك الفالح، **المجتمعُ والدِّيمقراطيَّةُ والدَّولةُ في البلدان العربيَّةِ**: (ص/26 وما بعدها)، وفهمي هويدي، الإسلام والدِّيمقراطيَّةُ: (ص/193)، ومصطفى حمارنة، **مشروع المجتمع المدنيّ والتَّحوُّل الدِّيمقراطيَّةِ**: (ص/ 10 وما بعدها).

[2]- ينظر: عبد الإله بلقزيز، **في الديقراطيَّة والمجتمعِ المدنيّ**، مراثي الواقع مدائح الأسطورةِ: (ص/11)، أحمدُ الصَّبِيحيُّ، مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَرَبيّ: (ص/11).متروك الفالح، **المجتمعُ والدِّيمقراطيَّةُ والدَّولةُ في البلدان العربيَّةِ**: (ص/21-22).

[3]- ينظر: أحمدُ الصَّبِيحيُّ، **مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَرَبيّ**: (ص/28).

بوظائفَ منفصِلةٍ عن الدَّولةِ نسبيًّا فالمجتمع الإسلاميُّ كان يَعُجُّ بتلك الكيانات والمؤسسات بدءًا بجماعات القضاةِ والعلماءِ إلى نقابات الحرف والصِّناعاتِ، إلى شيوخِ القبائل والعشائرِ، انتهاءً إلى رؤساءِ الطوائف والفرقِ، كما كانت مؤسَّسةُ الوقفِ خيرَ دليلٍ للبنيةِ الاقتصاديَّةِ التطوُّعيَّةِ، المستقلَّةِ عن الدَّولةِ، أدَّت دورًا كبيرًا في توفيرِ المستلزماتِ الضَّروريَّةِ.

هذا؛ وإنَّ هذه المؤسَّسات وإن لم تكن بالمعنى الحقيقيِّ للمجتمعِ المدنيّ على ما حَدَّهُ فقهاءُ الفكر السِّياسيِّ والاجتماعيِّ في القرنِ الأخيرِ، بيدَ أنَّه لا يُخالِفُ منصِفٌ خَبَرَ التَّاريخَ أنَّ تلك المؤسَّساتِ كانت بداياتٍ أوَّليَّةً لإقامةِ مجتمعٍ مدنيٍّ قائمٍ على العدلِ والحريَّةِ والمساواةِ، يسوسُه قانون الحقِّ وميزانُ العدلِ[1].

ومنه سنعالج موضوع الورقة البحثية في محاور ثلاثة:

أولا: مفهوم المجتمع المدنيّ.

ثانيًا: الأهميَّةُ الاقتصاديّة لمؤسَّسات المجتمع المدنيّ.

ثالثًا: البعد الديني لمُؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيّ

الفرع الأوَّل: مفهوم المجتمع المدنيّ:

وعلى الرُّغمِ مِن شُيُوع مصطلحِ "المجتمعِ المدنيّ" عبر فتراتٍ زمنيَّةٍ طويلةٍ؛ إلاَّ أنَّ ثمَّةَ اتجاهاتٍ عديدةً في ضبطِ حقيقتِه وحدودِه، وبعيدًا عن الالتزامِ بتضييقاتِ الحدود، والضَّوبطِ التَّدقيقيَّةِ، والخلافاتِ الاصطِلاحيَّةِ، فإنَّ الذي يهمُّنا؛ فكرةُ المجتمعِ المدنيّ كمُسهمٍ في القيامِ بالإنماءِ الاقتصاديّ في ضوءِ مسؤوليَّةِ الواجبِ الكفائيّ، فنختارُ منها مفهومًا مناسِبًا مُتَّفَقًا على عناصِرِه المتمثِّلةِ في النِّقاطِ الآتيةِ:

1- المجتمع المدنيُّ رابطةٌ اختياريَّةٌ إذ يقوم الأفرادُ بتنظيماتٍ ومؤسَّساتٍ حُرَّةٍ، طواعيَّةً دون إجبارٍ عليها، ينضَمُّ إليها الأفرادُ بمحضِ إراداتِهم، إيمانًا منهم بصلاحيَّةِ تلكم التنظيماتِ، في خدمةِ الصالح العامّ.

---

[1]- أحمدُ الصَّبيحيُّ، **مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَربيّ**: (ص/50-51).

2- يشمُلُ المجتمعُ المدنيُّ العديدَ من الهياكلِ التنظيميَّة منها: المؤسَّسات الإنتاجية، والمدارِس والمعاهد التَّعليميَّة، والاتِّحادات المهنيَّة والنَّقابات العمَّاليَّة، والأحزاب السِّياسيَّة والأندية الاجتماعيَّة والثقافيَّة وغيرها.

3- مؤسَّسات المجتمع المدنيّ من حيث المبدأُ تتمتَّع باستقلاليَّةٍ نِسبيَّةٍ، من النَّاحية الماليَّةِ والإداريَّةِ والتَّنظيميَّةِ، فإنَّه يُجسِّد فكرةَ تنظيمِ الأفرادِ لنشاطاتهم بعيدًا عن تدخُّلِ الدَّولةِ[1].

فالمجتمع المدنيُّ هو: مجموعةُ المؤسَّساتِ والفعاليَّاتِ والمنظَّمات الحرَّةِ، التي تمارِسُ أنشِطةً تَطولُ جميعَ مرتكزاتِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ والسِّياسيَّةِ، يكسوها طابعُ الاستقلاليَّةِ النِّسبيَّةِ، إذ أنَّها لا تخضَعُ مباشرةً لهيمنةِ السُّلطةِ، فيربِطُها بالسُّلطةِ رابطٌ يضيقُ ويتَّسِعُ بحسبِ المصالِحِ والظُّروفِ، يَعرِضُ الأفرادُ من خلالِ هذه المؤسَّساتِ إبداعاتِهم وتعاونهم في إحداثِ الإنماءِ الشَّاملِ للدَّولةِ بما يُحقِّقُ مصلحةَ الأفرادِ والمجتمعِ[2].

فهي في مجملِها تنظيماتٌ تطوُّعيَّةٌ حُرَّةٌ، يتمكَّن أفرادُ المجتمعِ من خلالِها أن يديروا أنفسهم بأنفسِهم، بما يُحقِّقُ المصلحةَ العامَّةَ والخاصَّةَ[3].

فإنَّ أفراد المجتمعِ المسلم يستطيعون القيام بالواجبات الكفائيَّةِ بمختلفِ أبعادِها، السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ وغيره، عن طريقِ هذه المنظَّمات والمؤسَّسات ليسهموا في العمليَّةِ الإصلاحيَّةِ والتنمويَّةِ الشَّاملةِ، وبالأخصّ في مجالِها الاقتصاديّ.

الفرع الثاني: الأهميَّةُ الاقتصاديّة لمؤسَّسات المجتمع المدنيّ.

إنَّ منظمَّات المجتمعِ المدنيّ تتصدَّرُ وسائلَ تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديَّةِ للأمم والدُّولِ، ذلك أنَّ العمل التطوُّعيَّ المؤسَّسيَّ أضحى مِن أهمّ وسائل النُّهوض بحضارةِ المجتمعات وازدهارِها في العصر

---

[1]- ينظر قريبٌ منه: أحمدُ الصَّبيحيُّ، **مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَرَبيّ**: (ص/24-25).

[2]- ينظر: المنصِف وناس، **الدَّولة الوطنيَّة والمجتمعُ المدنيُّ في الجزائر**: (ص/195)، نقلاً عن: أحمد الصَّبيحيّ، مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَرَبيّ: (ص/32).

[3]- ينظر: مصطفى الحمارنة، **مشروع المجتمع المدنيّ والتَّحوُّل الدِّيمقراطيَّةِ** -تقديم لسعد الدِّين إبراهيم-: (ص/05)، الكيلاني، فرض الكفاية وأثره في بناية المجتمع المدني: (ص/228).

الـرَّاهن، فهنـاك قاعـدةٌ مسـلَّمٌ بهـا، تقضـي بأنَّ الحكومـاتِ سـواءٌ في البلـدان المتقدِّمـةِ أو النَّاميـةِ، لم تعـد قـادرة علـى سـدِّ الحاجـات الأساسـيَّةِ لأفـراد مجتمعاتِهـا، نظـرًا لتعقُّـدِ الظُّـروفِ الحياتيَّـة وتوسُّـع مجالاتهـا، ممَّـا استتبع تغيُّرًا وتجدُّدًا في الاحتياجات الأصليَّةِ.

ومـن هنـا؛ كـان لا بـدَّ مـن وجـودِ جهـةٍ أخـرى موازيـةٍ للجهـات الحكوميَّـة ومتكاملـةٍ معهـا، تقـومُ بمـلءِ المجـالِ العـامِّ، وتكمِّـل الـدَّورَ الـذي تقـوم بـه الجهـاتُ الحكوميَّـةُ في تلبيـة الاحتياجـاتِ الأساسـيَّة، وفي أحيـان كثـيرةٍ يعتـبر دورُ المنظَّمـات التطوُّعيَّـةِ الحـرَّةِ دَوراً سـبَّاقاً في معالجـة بعـض القضـايا الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة[1].

وهـذه الوظـائفُ تـدخُلُ ضـمن التَّكليـفِ بالواجبـاتِ الكفائيَّـةِ الـتي تُطلـبُ الأمَّـةُ بسـدِّها وإقامتهـا، فقـد أوجَـدَت مؤسَّسـاتُ المجتمـع المـدنيّ مجـالاً رحيبًـا لإقامـةِ تلـك الفـروضِ، لمشـارِكةِ الدَّولـةِ في إقامة الإنماءِ الاقتصاديّ.

بـيَّنَ الأسـتاذُ روبـرت دوتنـام أنَّ قـوَّة المجتمـع الاقتصـاديَّةِ مرتبطـةٌ بقـوَّة المجتمـع المـدنيّ، معلِّـلاً مـا قـرَّره بأنَّ مؤسَّسـات المجتمـعِ المـدنيّ تـزوِّد أعضـاءها بمجموعـةٍ كبـيرةٍ مـن المهـاراتِ، وشـبكة واسـعةٍ مـن الاتِّصالات، تفتحُ لهم مجالات عديدة وفرصًا كبيرةً لممارسةِ مشروعاتٍ اقتصاديَّةٍ[2].

فالحـديثَ عـن الـدَّورِ الاقتصـاديّ لمؤسَّسـاتِ المجتمـع المـدنيّ يقـودُنا ضـرورةً إلى الحـديثِ عـن العمـلِ التَّطوُّعيّ، إذ أنَّ أساسَ المجتمع المدنيّ وهياكلِه مبنيٌّ على الحريَّةِ والتَّطوُّعِ.

إنَّ العمـل التطـوعيَّ صـار ركيـزةً أساسـيَّةً في إحـداثِ التَّنميـةِ المتكاملـةِ للمجتمـعِ، ونشـر التَّماسـك الاجتمـاعيّ بـين أفـراده، فهـو ممارسـة إنسـانيَّة ارتبطـت ارتباطـاً وثيقـاً بكـل معـاني الخـير والعمـل الصـالح، عنـد

---

[1] ينظر: بحثٌ لأيمن ياسين، ورقة عمل قدمت لنادي بناة المستقبل، 2001م، عمان، الأردن بعنوان: ال**شباب والعمل الاجتماعي التَّطوعيّ منشور على الشَّبكة العنكبوتيَّةِ**، موقعِ مركز التميز للمنظمات غيرِ الحكوميَّةِ: **.WWW.NGOCE.ORG**

[2]– جاء معنى ذلك ضمن مقال لسعد الدِّين إبراهيم بعنوان: **مصر والشَّفافيَّةِ**، في صحيفة الدُّستور الأردنيَّة (ص/17)، الصادرة بتاريخ: 24-04-1997م. هذا نقلا عن: عبد الله الكيلانيّ وعبد الرَّحمن الكيلانيّ، فرض الكفايةِ وأثره في بناءِ المجتمعِ المدنيّ: مقال منشور في مجلَّةِ الدراساتِ التي تصدرها الجامعة الأردنيَّة، عدد 50، سنة: 1998م: (ص/230).

كـل المجموعـات البشـريَّة منـذ الأزلِ، وفي ذلـك قـال I: **[فمَـن تَطـوَّعَ خـيرًا فهـو خـيرٌ لـه]**[1]، وهـي إشـارةٌ إلى الفائـدة النفسـيَّة الـتي يُلفيهـا المتطـوّعِ في نفسِـه، فقـد وجـد العلمـاء أنَّ مَـن يقـومُ بالأعمـال التَّطوُّعيَّـةِ أشـخاصٌ نـذروا أنفسَـهم لمسـاعدة الآخـرين بطـبعهم واختيـارهم؛ بهـدف خدمـة المجتمـع الـذي يعيشـون فيـه، ولكنَّه يختلف في حجمه وشكله واتِّجاهاته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنيَّة إلى أخرى.

فمـن حيـث الحجـمُ: يكثُـر في حـالات الطـوارئ والمحـن الكـوارث عنـه في الحـال العاديـةِ، **ومـن حيـث الشَّـكلُ**: فقـد يكـون جهـداً يـدوياً وعضـليًّا أو مِهْنيًّـا، أو تبرُّعـاً بالمـال أو غـير ذلـك، ومـن **حيـث الاتجاه** فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية.

والعمـل التطـوعيُّ المؤسَّسـيُّ هـو موضـوعُ المجتمـعِ المـدنيّ، وهـو أكثـر تقـدُّماً مـن العمـل التَّطـوعيّ الفـرديّ وأدقُّ تنظيمـاً وأوسـع تأثـيراً في المجتمـع، تمارسُـهُ مؤسَّسـاتٌ خيريَّـةٌ متعـدِّدة، وجمعيَّـاتٌ أهليَّـة تُسـهِم في أعمال تطوعيَّةٍ كبيرةٍ؛ لخدمة المجتمع وإنمائه اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا[2].

إن التَّطـوعَ كعمـل خـيريّ وسـيلةٌ هامَـةٌ مـن وسـائل القيـامِ بفـروضِ الكفـاياتِ؛ المتعلقـة بالمجـالاتِ التَّنمويَّـةِ جميعِهـا، وبالأخـصِّ في بُعـدها الاقتصـاديّ. ويمكـن لأفـرادِ المجتمـع ممارسـةُ العمـل التَّطـوعيّ مـن خلال المؤسَّسات الأهليَّة كالجمعيَّات والنَّوادي والهيئات الثَّقافيَّة، ومؤسَّساتِ الوقفِ وغيرِها.

أوَّلا: مؤسَّسة الوقف:

وهنـا ينتقِـلُ بنـا الحـديثُ إلى مؤسَّسـةِ الوقـفِ الـتي عُرِفـت عـبر التـاريخِ الإسـلاميّ وكـانَ لهـا دورٌ تنمويٌّ هامٌّ في المجالِ الاقتصاديّ.

فـإنَّ مؤسَّسـةَ الوقـفِ مؤسَّسـةٌ كـبرى مسـتقلَّةٌ، أقامهـا المسـلمون بعطـائهم، وهـي تقـوم علـى فكـرةِ تنميةِ قطاعٍ ثالثٍ متميّزٍ عن القطاعِ العامّ والقِطاعِ الخاصّ.

---

[1] - [سورة البقرة: 158].

[2] مقال للدكتور بلال عرابي، بعنوان: **دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع منشور على الشَّبكة العنكبوتيَّةِ**، موقعِ مركز التميز للمنظمات غيرِ الحكوميَّةِ:**WWW.NGOCE.ORG**

فـلا هـي خاضِـعةٌ للتَّصَـرُّفِ السُّـلطويّ شـأن القطـاعِ العـامّ، ولا هـي مـن القطـاعِ الخـاصّ الـذي يحكمُه دافعُ الرِّبحِ، فهو قطاعٌ يدخُلُ في البرّ العامّ والإحسانِ والرحمةِ والتعاونِ[1].

هـذه المؤسَّسـة العظمـى عُرِفـت مـن عهـدِ النُّبـوَّةِ الطيّبـةِ، لتتوسَّـع في عهـدِ الخلافـةِ الرَّاشـدةِ، وتـزدادَ اتِّسـاعًا وتطـوُّرًا في العهـدِ الأُمـويّ والعباسـيّ ومـا بعـدَهُ، هـذه الأوقـافُ أدَّت دَورًا هامًّـا في تـوفيرِ الاحتياجـاتِ الأساسـيَّةِ ولا تـزالُ، بـدءًا بالمـدارسِ التَّعليميَّـةِ إلى المستشـفياتِ والمراكـزِ الصِّـحيَّةِ، الـتي تقـوم بتـوفيرِ العـلاجِ والرِّعايـةِ الصِّـحيَّةِ، كمـا عُرِفـت أوقـافٌ لعقـاراتٍ وبيـوتٍ للسُّـكنى، ومثـلُ ذلـك كثـيرٌ، هـذه الخـدمات المباشِـرةُ تمثِّـلُ المنـافِعَ الفعليَّـةَ لأعيـانِ الأمـوالِ الوقفيَّـةِ، الـتي تعتبَـرُ الأصـولَ الثَّابتَـةَ الإنتاجِيَّـةَ لهـذه المنافِعِ.

فالأوقـافُ رأسُ مـالٍ إنتـاجيٌّ يهـدِفُ إلى تقـديمِ سـيلٍ أو فـيضٍ مـن المنـافِعِ للأجيـالِ المقبلـةِ، كـان قـد اقتطَعه جيلٌ سابِقٌ مِن دَخلِهِ طواعيَّةً، لأجلِ بناءِ إنماءٍ مستقبليٍّ شاملٍ، وأجرٍ جزيلٍ وثوابٍ آجلٍ[2].

لقـد أقـرَّ النِّظـامُ الإسـلاميُّ هـذه المؤسَّسَـةَ الاقتصـاديَّةَ الاجتماعيَّـةَ باعتبارِهـا إخراجًـا لثـروةٍ إنتاجيَّـةٍ في المجتمـعِ، مـن دائـرةِ المنفعـةِ الخاصَّـةِ الشَّخصـيَّةِ إلى المنفعـةِ العامَّـةِ المسـتقبليَّةِ، الـتي تضـطلِعُ بمهـامٍّ اجتماعيَّـةٍ واقتصاديَّةٍ كفيلةٍ بتوفيرِ الضَّروريَّاتِ الأصليَّةِ للمجتمعاتِ.

ونظـرًا لأهميَّتِهـا؛ بلغـت الأوقـافُ الإسـلاميَّةُ مقـدارًا هـائلاً مـن الثَّـروةِ الإنتاجيّـةِ في مختلَـفِ البلـدانِ الإسـلاميَّةِ، فاحتلَّـت أمـلاكُ الوقـفِ عقـاراتٍ رئيسـيَّةً وسـطَ المـدنِ، وفي قلـبِ مركزِهـا التِّجـاريّ، كمـا حـوَت جـزءًا كبـيرًا مـن خِـيرةِ أراضـيها الزِّراعيَّـةِ؛ ففـي مطلـعِ القـرنِ التَّاسِـعِ عشَـرَ، بلغـت مسـاحةُ الأراضـي الزِّراعيَّـةِ الوقفيَّـةِ ثُلُثَـيْ الأراضـي المزروعـةِ بمصـرَ، كمـا أنَّ الأوقـافَ السَّـكنيَّةَ والتِّجاريَّـةَ، والمستشـفياتِ والمسـاجدَ ودورَ الأيتامِ؛ بلغت حدًّا كبيرًا بتلكَ البلادِ[3].

---

[1] ينظر: محمَّد أبو زهرةَ، **محاضرات في الوقف**: (ص/24-26)، وأحمدُ الصَّبيحيُّ، مستقبَلُ المجتمعِ المدنيّ في الوَطنِ العَرَبيّ: (ص/50-51)، منذر قحف؛ الوقف الإسلاميُّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/70).

[2] ينظر: منذر قحف، **الوقف الإسلاميُّ**؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/33-34).

[3] ينظر: محمَّد أبو زهرةَ، **محاضرات في الوقف**: (ص/26)، ومنذر قحف؛ الوقف الإسلاميُّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/33-34).

وكـذلك الحـالُ في باقـي الأقطـارِ العربيَّـةِ، ففـي تُركيَّـةَ بلغـت مسـاحةُ الأوقـافِ الزراعيَّـةِ مـا يزيـدُ عـن ثُلُـثِ الأراضـي المزروعـةِ في أوائـل القـرن السَّـابِق، وبلغـت أمـلاكُ الأوقـافِ الـتي أتاحَ لهـا تتـابُع السِّـنين فُرصَـةً للتَّراكم؛ حدًّا كبيرً من مجموعِ الثَّروةِ العامَّةِ، في سوريَّةَ والعراقِ والجزائر والمغرِبَ والحجازِ وغيرِها[1].

غـير أنَّ تقصـير الحكومـات في مسـؤوليَّتِها تجـاه حمايـةِ ممتلكـات الأوقـافِ زُهـاءَ قـرنٍ ونِصـفٍ مـن الـزَّمنِ؛ أدَّى إلى ضـياعِ ونهـبِ الكثـيرِ منهـا، إن علـى يـدِ النُّظـارِ الـذينَ ضـعُفت ضـمائِرُهم وعُـدِموا الرَّقابـةَ الفعليَّـةَ علـى تصـرُّفاتِهم، أو علـى يـدِ المتطفِّلـين مـن المسـؤولينَ في الحكومـاتِ المتعاقِبَـةِ، في عهـدِ الاسـتعمارِ وبعدَه.

فلتفعيـل دَورِ الأوقـافِ يجـبُ علـى الحكومـاتِ حمايـةُ هـذه الأمـوالِ الوقفيَّـةِ مـن مبـانٍ وعقـاراتِ وأمـوالِ مَنقُولَـةٍ مـن اعتـداءِ المعتـدينَ، بالغصـبِ والنَّهـبِ والتَّعطيـلِ، كمـا ينبغـي أن تُرسَـمَ سياسـاتٌ تهـدِفُ إلى تنميـةِ الأوقـافِ واسـتعادةِ صِـحَّتِها؛ في ضـوءِ مسـتجدَّاتِ الواقِـع الاجتمـاعيّ والاقتصـاديّ والتِّكنولـوجيّ الرَّاهنـةِ، وتشـجيع فكـرةِ الأوقـافِ وتنميتِهـا، وإعـدادُ خُطَّـةٍ نهضـويَّةٍ مـن أجـلِ اسـتئنافِ عمليَّـةِ الـتّراكمِ للأمـلاكِ الوقفيَّـةِ، وهـو مجـالٌ حقيـقٌ بالبحـثِ والدِّراسـةِ، وإن أُلِّفـت فيـه كُتُـبٌ ومقـالاتٌ وأبحـاثٌ؛ لكنَّـه لا يـزالُ مجـالاً رحيبًـا للاجتهـادِ والإبـداعِ؛ كـلُّ ذلـك حـتَّى تتكامـلَ جهـودُ الأفـرادِ التطوُّعيَّـةُ مـع الجهـودِ الحكوميَّةِ؛ لإحداثِ تسانُدٍ وتعاونٍ في تنميةٍ اقتصاديَّةٍ، كفيلةٍ برخاءٍ وعيشٍ سعيدٍ لأفرادِ المجتمعِ[2].

ثانيًا: الجمعيَّاتُ الخيريَّةُ ومؤسَّسات الإغاثةُ:

إنَّ مؤسَّسـات العمـل الخـيريّ هـي تجمُّـعٌ لجهـودٍ مُجتمعيَّـةٍ تضـمُّ متطـوّعين مـؤمنين بضـرورةِ عملِهـم ذلـك؛ مسـاعدةً لـدُولِهم في تـوفيرِ الحاجـاتِ الأساسـيَّةِ لأفـرادِ مجتمعاتِهـا، وتنميـةِ كافَّـةِ القطاعـاتِ، وخاصَّـةً القطاعَ الاقتصاديَّ.

---

[1] ينظر: ثروت أرمغان، "لمحة عن الأوقافِ في تركيا" من كتابِ **إدارة وتثمير ممتلكاتِ الأَوقافِ**، نقلاً عن مُنذِرِ قحف؛ الوقف الإسلاميُّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته: (ص/33-34).

[2]- ينظر: منذر قحف، **الوقف الإسلاميُّ؛ تطوُّره، إدارته، تنميته**: (ص/73-74).

وإنَّ المتصدِّي لدراسةِ العمل الخيريّ يجد له امتدادًا تاريخيًّا طويلاً، يرجِعُ منشأُ جذورِه إلى البُعدِ الدِّينيّ وفكرةِ الإحسانِ، ومفهومِ الزَّكاة والصَّدقاتِ المنشورةِ في الإسلام، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، ورعايةِ الضُّعفاء والعاجزين.

فالمبادرات في القيامِ بتلك الوظائفِ –وهي في غالبِها تطول الفروضَ الكفائيَّةَ–؛ كان جانبٌ منها يقومُ على مؤازرةِ السُّلطات الرَّسميَّةِ في شكل بيت المال قديمًا، وحديثاً في شكل الوزارات المعنيَّة، وظلَّ الجانب الآخرُ والأهمُّ يقوم به نفر من المتطوِّعين على أساسٍ فرديٍّ، ومع الوقت انتظموا في جمعيَّاتٍ أو مُنظَّمات اجتماعيَّةٍ لتقديم الخدماتِ المتنوِّعةُ وأخذت في التبلورِ والتَّطوُّرِ؛ حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وهو مجموعة الجمعيات والمنظَّمات الخيريَّة التي نظمت أعمالها وَفق التَّشريعاتِ الوطنيَّةِ، ومع تطوُّرِ العملِ الجمعويّ الخيريّ؛ برَزَتْ في المجتمعات أشكال تنظيمية أخرى، كانت كروابطَ للفئاتِ المختلفةِ؛ كالتَّشكيلاتِ العمَّاليَّةِ ونقاباتِهَا، والنَّوادِي الرِّيَّاضيةِ والأحزاب السِّياسية وغير ذلك.

وتبلورَت التَّنظيمات الأهليَّةُ بصفتِها وثيقةَ الصِّلة بالمجتمع، ومع ثورة الاتِّصالات وتعدُّد مناحي الحياةِ؛ برَزَ إلى الوجودِ ما يُسمَّى بالقطاع المدنيّ؛ ليشمُل كل تلك التنظيمات والأعمالِ، وهو المجتمع المدنيُّ بكلِّ تشكيلاتِه. لكنَّ الجمعيَّاتِ الأهليَّةَ ذات الجُذورِ الأصيلة التي شكَّلت البداياتِ، والتي اتَّسمت أعمالها بالخيريَّة والغيرية واعتبارِ المصالح الإنسانيَّةِ، بلا طائفيَّة أو تحزُّب أو توجُّه مصنوع–: أصبحت جزءاً من المجتمع المدنيّ[1].

فأصبَحَ من الحتمِ اللاَّزمِ الاهتمامُ بالدَّور الاقتصاديّ للجمعيَّات الخيريةِ ومؤسَّساتِ الإغاثةِ وغيرِها من النَّوادي والمنظَّماتِ، وذلك بتشجيعها على إقامةِ المشروعات الخدَميَّةِ والإنتاجيَّة، والأسواقِ الخيريَّة والمعارِض، إلى غير ذلك من السُّبلِ التي توفِّرُ مواردَ ماليَّةً تقدُّمُ سِلَعاً وخَدَمَاتٍ للفُقَراءِ، وذلك من شأنه إحداثُ تنميةٍ اقتصاديَّةٍ ذات جودةٍ عالية وكفاءة اقتصاديَّةٍ.

---

[1]– ينظر معناه في: مقال للدُّكتور سامي عصر، بعنوان: **حماية العمل الخيري العربي**، ألقي في وقائع مؤتمر الخير العربي الثالث: 22–24 يونيو / حزيران 2002م. منشور على موقعِ مركز التَّميز للمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ: **.WWW.NGOCE.ORG**

كما ينبغي تطوير القوانين والتَّشريعات المنظِّمة للعمل التَّطوعيّ المؤسَّسيّ بما يكفل إيجاد فرص حقيقيَّة لمشاركة الأفرادِ في التَّنميةِ الاقتصاديَّةِ.

وغيرُ خافٍ أهميَّةُ التَّوعيةِ الجماهيريَّةِ بضرورةِ المشاركةِ الشَّعبيَّةِ في العمليةِ التَّنمويَّةِ، فينبغي أن تمارس وسائلُ الإعلام والمدرسةُ والجامعةُ والمساجدُ دوراً أكبرَ في دعوةِ المواطنين إلى العمل التَّطوعيّ، والتَّعريفِ بالنَّشاطات التَّطوعيَّةِ التي تقوم بها المؤسساتُ الأهليَّةُ بمختلَفِ هياكِلِها[1].

فإنَّ الكثيرَ من تكاليف الواجباتِ الكفائيَّة -والأمَّةُ جميعُها مخاطبةٌ بها باختلافِ مراتِبها، وأنواعِها، على سبيلِ الكفايةِ- كفيلةٌ بأن تنتظم في العمل الخيريّ للجمعيَّات والمؤسَّسات الأهليَّةِ، وتتوجَّه هذه الجهود لخدمة المجتمعِ وتلبية الاحتياجات الأساسيَّة، وتستهدف في الأساس نهضة المجتمع وتقدُّمه، وإحداث تنمية اقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةِ شاملةٍ، فلا بدَّ أن تكون المشروعات مصمَّمة بشكل يتناغم ويتساوق مع الاحتياجات الأصليَّة، وهذه الأخيرة ينبغي أن تتَّسق فيما بينها، وتُنَسِّق مع سياسات الدَّولة؛ حتى تتعاون الجهود الحكوميَّة والأهليَّة وتتكامل في تلبية الحاجاتِ الأساسيَّة والارتقاء بالعمليَّة التنمويَّةِ.

إن العمل الخيريَّ سيظلُّ مطلوباً ما وُجدَت حياةٌ، وسيبقى قائمًا ما بقيَ في الأمَّة أخيارٌ محسنون، يقول الله I: **[وتعاونوا على البرّ والتَّقوى]**[2]، وقال Y: **[وما تقدِّموا لأنفسكم مِن خَيرٍ تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرًا]**[3].

الفرع الثالث: مَسؤُولِيَّةُ الواجبِ الكفائيّ في ظلِّ مُؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيّ

الواجبات الشرعية قسمان اثنان: منها العينيُّ الذي يطالب بها كلُّ احدٍ، ومنها: الكفائيُّ الذي يطالب به مجموع الأمّة، فغذا قام به البعض سقط التكليف عن الباقين، والواجباتِ الكفائيَّةِ عديدة وكثيرة الأنواعِ؛ واسعةُ النِّطاقِ كثيرٌ أفرادُها، تشمُلُ جميعَ مناحي الحياةِ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة

---

[1]- ينظر قريبٌ منه: بحثٌ لأيمن ياسين، بعنوان: **الشَّباب والعملُ الاجتماعيُّ التَّطوعيُّ**، منشور على الشَّبكة العنكبوتيَّةِ، موقعِ مركز التَّميز للمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ: **WWW.NGOCE.ORG**.

[2]- [سورة المائدة: 02].

[3]- [سورة المزمل: 20].

والسياسيَّة والإعلاميَّةِ وغيرها؛ فمن الواجبات الكفائيَّةِ إقامةُ المعاهدِ والكلِّيَّاتِ التَّعليميَّةِ، ومؤسَّساتِ البحثِ العلميّ، وتعزيزُ الرِّعايةِ الصِّحيَّةِ وفتحُ المستشفيات والمصحَّاتِ، ومنها إقامةُ الحرفِ والصِّناعاتِ وما به قِوَامُ المعاشِ، وبذلُ مختلفِ المهنِ والخِبرَاتِ؛ قصدَ تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديَّة؛ وتوفيرِ الضَّروريَّاتِ المعيشيَّةِ، ممَّا يوجِبُ إقامةَ المؤسَّساتِ الاقتصادية والماليَّةِ والمصرفيَّةِ في إطارِ الشَّريعةِ ووَفقَ مبادئِها؛ كلُّ هذا حتَّى يُكفَلَ الاكتفاءُ الذَّاتيُّ في المجالِ الاقتصاديّ للدَّولةِ[1].

كلُّ هذه الواجباتِ الكفائيَّةِ مكفُولٌ تطبيقُها من خلالِ مؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيّ؛ فللأفرادِ أن يُنظِّموا أنفسَهم بعيدًا عن التدخُّل التامّ للدَّولةِ، فالأغنياءُ المياسيرُ يقعُ عليهم الطَّلبُ بالوظائفِ الضَّروريَّةِ، من توفيرِ الحاجاتِ الأساسيَّةِ، في حالِ غيابِ الدَّولةِ أو عجزِها، فهم مسؤولون عن توفيرِ هاتيك الضَّروريَّاتِ[2]، والمجالُ مفتوحٌ لهم لإقامةِ ذلك الفرضِ عبرَ مؤسَّسات المجتمعِ المدنيّ، فهي تفسَحُ المجالَ الرَّحيبَ لذلك.

بيد أنَّ الحريَّةَ في تلكم المؤسَّساتِ لا تعني استقلاليَّتَها التَّامَّةَ، لذا توصفُ هياكلُ وبُنَى المجتمعِ المدنيّ بالاستقلاليَّةِ النِّسبيَّةِ؛ فلو فُتِحَ هذا البابُ لضاعت المصالِحُ العامَّةُ بقصدٍ أو من غيرِ قصدٍ، إذ آحادُ النَّاسِ لا يمتلِكون الرُّؤيةَ الشَّاملةَ والمتكاملةَ التي تتكوَّنُ للإدارةِ العامَّةِ للحكومةِ من خلالِ الإحصائيَّاتِ المتوفِّرةِ لديها، فضلا عن أنَّها تَصدُرُ عن خبراءَ متخصِّصينَ وأكفياء.

فمن حقِّ الدَّولةِ أن ترسمَ سياساتها الاقتصاديَّةَ في أطرِها العامَّةِ على نَحْوٍ محقِّقٍ للمصالِحِ العامَّةِ، وَفقَ دراساتِها الإحصائيَّةِ الشَّاملةِ، إذ الجُهدُ الفرديُّ يعتريهِ النَّقصُ في الغالبِ، بينما يكلَّلُ الجُهدُ الجماعيُّ بالنَّجاحِ، فينبغي أن يكون ثمةَ جُهدٌ جماعيّ يجمعُ مؤسَّسات المجتمعِ بإشرافِ الدَّولةِ من أجلِ

---

[1]- ينظر: ص/41 وما بعدها.

[2]- يأثمون جميعًا إن فاتت نفسٌ وقضى صاحبُها من جرَّاءِ عدم توفيرِ حاجة من الحوائج الأصليَّةِ، قال عليٌّ τ: «إنَّ الله تعالى فرضَ على الأغنياءِ في أموالهم بقدْرِ ما يكفي فقراءَهم، فإن جاعوا أو عَروا وجَهِدُوا= =فبمنعِ الأغنياءِ، وحقٌّ على اللهِ تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذِّبَهم عليه» ابن حزم، المحلَّى بالآثارِ: (283/4)، وفي معناه: الجوينيُّ، غياثُ الأمم في التياثِ الظُّلَمِ: (ص/198-199).

إقامةِ تنميَةٍ اقتصاديَّةٍ متكاملةٍ، تُلبِّي فيها احتياجات الأفرادِ الأساسيَّةِ، ويُحقِّقُ الازدهارَ والرُّقيَّ للأمَّةِ الإسلاميَّةِ، وتحرّرُها من ذُلِّ التبعيَّةِ، بتوفيرِ الاكتفاءِ الذَّاتيّ[1].

خاتمة:

ومن هنا؛ يتجلَّى بوضوحٍ أنَّ لمؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيّ أثرًا هامًّا في إقامةِ فروضِ الكفاياتِ التي تكفُلُ تحقيق تنميةٍ اقتصاديَّةٍ للدَّولةِ، والبحثُ وإن اقتصرَ على المجالِ الاقتصاديّ، فلأنَّه موضوعُ الحديث، لا لحصرٍ أو قصرٍ لمؤسَّسات المجتمعِ المدنيّ في الأهميَّةِ على البعد الاقتصاديّ، بل هو مجالٌ فسيحٌ رحيبٌ لإقامةٍ كافَّةِ الوظائفِ المندرجةِ في التَّكليفِ بفروضِ الكفاياتِ، والتي تنتظم جميعَ مناحي الحياةِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ، والثقافيَّةِ والسياسيَّةِ وغيرِها، فإقامةُ الفروضِ الكفائيَّةِ سبيلٌ لإحداثِ إنماءٍ شاملٍ متكامل الأبعادِ واسع النِّطاقِ، يكفُل إحياءَ الأمَّةِ وبعثَها من جديدٍ، وتحقيق الاكتفاء الذَّاتيّ للأمَّة الإسلاميَّةِ في جميعِ المجالاتِ الحيويَّةِ.

المصادر والمراجع:

- الدُّريني، مُحمَّد فتحي، **بحوث مقارنة**، مؤسَّسة الرِّسالةُ، بيروت، (ط1: 1994م).
- بلقزِيز، عبد الإله، **الديمقراطيَّة والمجتمع المدني. مراثي الواقع مدائح الأسطورةُ**، دار أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء. (ط1: 2001م)،
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، (ت:478هـ)، **غياث الأمم في التياث الظُّلَم**، (تح: فؤاد عبد المنعم، ومصطفى حلمي)، دار الدعوة، الإسكندرية: 1979م.
- الحمارنة، مطلفى، **مشروع المجتمع المدنيّ والتَّحوُّل الدِّيمقراطي في الوطن العربيّ –الأردن–** دار الأمين، القاهرة، (ط1: 1995م)،
- أبو زهرة، مُحَمَّد، (ت:1973هـ)، **محاضرات في المجتمع الإسلاميّ**، معهد الدِّراسات الإسلاميَّة، القاهرة.

[1] – ينظر في معناه: الدُّريني، بحوثٌ مقارنة: (509/1)، يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعيَّة في الإسلام**: (ص/22)، حسن صالح، التَّخطيط ودورُه في التَّنميةِ الاقتصاديَّة في الإسلامِ: (ص/336-337). [بحوث مؤتمر الإسلام والتَّنمية]، عبد الله الكيلاني وعبد الرَّحمن الكيلاني، فرض الكفايةِ وأثره في بناءِ المجتمعِ المدنيّ: (ص/237).

- أبـــو زهـــرة، مُحَمَّد، (ت:1973هـــ)، **محاضـــرات في الوقـــف**، (ط1: 1959م)، معهـــد الدِّراســـات العربيَّة، القاهرة.
- السَّـعيد، عبـد الله مسـعود، (**2000م**)، **الإســلام ومؤسســاته التعليميــة الطبيــة**، (ط1)، دار عمـار، عمان.
- الشـكيري، عبـد الحـق، (1408هـ)، **التنميـة الاقتصـاديَّة في المـنهج الإسـلامي**، كتـاب الأمـة، رئاسـة المحاكم الشرعية والشؤون الدِّينية، قطر.
- صـقر، محمَّـد أحمـد، (1980م)، **بحـوث المـؤتمر العـالمي الأول للاقتصـاد الإسـلاميّ**، مكـة المكرمـة 1976م، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلاميّ، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز.
- عجميَّـة، مُحَمَّد عبـد العزيـز و ناصـف، إيمـان عطيَّـة، **التنميـةُ الاقتصـادية دراسـة نظريَّـة وتطبيقيَّـة**، (ط1: 2003م)، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندريَّة، مصر.
- عجميَّـة مُحَمَّد عبـد العزيـز ، وعبـد الـرحمن يسـري أحمـد، **التنميـةُ الاقتصـادية والاجتماعيَّـة ومشـكلاتها**، الدار الجامعيَّة، الإسكندرية، (ط1: 1999م)،.
- الفـالح، مـتروك، **المجتمـع والديمقراطيَّـة والدولـةِ في البلـدان العربيـة**، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت. (ط1: 2002م)
- قحف، منذر، **الوقف الإسلاميُّ تطوُّره إدارته تنميته**، دار الفكر، دمشق، (ط1: 2000م).
- الكـيلاني، عبـد الله، وعبـد الـرَّحمن، (1998م)، **فـرض الكفايـةِ وأثـره في بنـاءِ المجتمـعِ المـدنيّ**، مقـال منشور في مجلَّةِ الدراساتِ، الجامعة الأردنيَّة، عدد 50.
- المصريُّ، عبد السَّميع، **عدالةُ توزيع الثَّروةِ في الإسلامِ**، مكتبة وهب، القاهرة (ط1: 1986م).
- هويدي، فهمي، **الإسلام والديمقراطيَّةِ**، مركز الأهرام، القاهرة. 1993م.
- يسـري أحمـد، عبـد الـرحمن، **التنميـةُ الاقتصـادية والاجتماعيَّـة في الإسـلام**، مؤسسـة شـباب الجامعـة، الإسكندريَّة.

عنوان المداخلة: إسهامات المجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري –الفاعلية والرهانات التنموية–

د. قروي نورة جامعة غرداية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل إسهامات المجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري، من خلال إبراز فاعليته التنموية واستشراف رهاناته المستقبلية. ينطلق البحث من تناول المفاهيم الحديثة للمجتمع المدني وأدواره الاقتصادية والاجتماعية، ثم ينتقل إلى دراسة آليات تأثيره في دعم المقاولاتية، تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتحسين الحوكمة المحلية. يكشف البحث أن المجتمع المدني في ولايات الجنوب يشكّل فاعلًا تنمويًا واعدًا، قادرًا على تحريك المبادرات المحلية، تمكين الفئات الضعيفة، وخلق شبكات اجتماعية واقتصادية مؤثرة. غير أن دوره يظلّ محدودًا بفعل تحديات داخلية كضعف التكوين وغياب الحوكمة، وتحديات خارجية مثل البيروقراطية وصعوبة البيئة الاقتصادية الصحراوية. ويقترح البحث رؤية مستقبلية لتعزيز فاعلية المجتمع المدني عبر بناء القدرات، تنويع التمويل، تطوير الشراكات مع القطاع الخاص، واستغلال إمكانات الجنوب في الفلاحة الصحراوية، الطاقات المتجددة، والسياحة الثقافية. وتخلص الدراسة إلى أن تفعيل المجتمع المدني كفاعل اقتصادي استراتيجي يعدّ أحد الشروط الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة وإرساء اقتصاد محلي منتج ومتوازن في الجنوب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، النمو الاقتصادي، الجنوب الجزائري

Abstract :

This research aims to analyse the contributions of civil societyto economic growth in southern Algeria, by highlighting its developmental effectiveness and exploringits future prospects. The research begins by addressing modern concepts of civil societyand its economic and social roles, then moves on to study the mechanisms of its influence in supportingentrepreneurship, promoting the social and solidarity economy, and improving local governance. The research revealsthat civil society in the southern provinces is a promising development actor,

capable ofmobilising local initiatives, empowering vulnerable groups, and creating influential socialand economic networks. However, its role remains limited by internal challenges such as weak organisation and lack of governance, and external challenges such as bureaucracy and the difficult economic environment in the Sahara.The research proposes a vision for the future to enhance the effectiveness of civil society through capacity building, diversification offunding, developing partnerships with the private sector, and exploiting the potential of the south in desert agriculture, renewable energies, and cultural tourism. The study concludes that the activation ofcivil society as a strategic economic actor is one of the basic conditions for achieving sustainable developmentand establishing a productive and balanced local economy in southern Algeria.

المقدمة:

شهد مفهوم المجتمع المدني تحوّلات عميقة خلال العقود الأخيرة، بحيث لم يعد يُنظر إليه كمجرد إطار للعمل التطوعي أو كآلية للدفاع عن الحقوق والحريات فحسب، بل أصبح يُعدّ شريكًا أساسيًا في العملية التنموية، ومكوّنًا بنيويًا في هندسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في الدول التي تبحث عن نماذج تنموية بديلة تقوم على تعبئة الموارد المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية. وفي هذا السياق، تبرز مكانة المجتمع المدني في الجزائر بوصفه فاعلًا مكملًا، بل أحيانًا محوريًا، في دعم التنمية، خاصة بعد الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي رافقت التحولات الوطنية منذ بداية الألفية.

وتتضاعف أهمية هذا الفاعل المدني عند الانتقال إلى المجال الجغرافي للجنوب الجزائري، حيث تتداخل التحديات الاقتصادية والاجتماعية مع الخصوصيات الجغرافية والهشاشة التنموية. فالجنوب، رغم ثرائه بالموارد الطبيعية كالطاقات المتجددة، والزراعة الصحراوية، والمخزون الثقافي والسياحي الهائل، إلا أنه يعاني من محدودية البنية التحتية، ضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب، مما يجعله بحاجة إلى مقاربات تنموية غير تقليدية. وهنا يظهر المجتمع المدني كقوة وسيطة قادرة على خلق المبادرات المحلية، تمكين الفئات الضعيفة، وبناء جسور التواصل بين المواطن والدولة عبر آليات تشاركية فعّالة.

ومن خلال تتبّع التجارب المدنية في ولايات الجنوب، يتضح أن منظمات المجتمع المدني بدأت تتحول تدريجيًا من فاعل اجتماعي إلى فاعل اقتصادي–تنموي، سواء عبر دعم المقاولاتية لدى الشباب، إطلاق مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو تعزيز الحوكمة المحلية من خلال الرقابة والمساءلة والمشاركة المجتمعية. ومع ذلك، لا تزال هذه المنظمات تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والتنظيمية والبيئية، مما يقلّل من فاعليتها ويحدّ من أثرها التنموي.

وانطلاقًا من هذا الواقع، يعدّ موضوع إسهامات المجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري: الفاعلية والرهانات التنموية من المواضيع العلمية المهمة التي تستوجب الدراسة والتحليل، باعتباره يسلّط الضوء على فاعل غير تقليدي في التنمية المحلية، وعلى فضاء جغرافي يحتاج إلى حلول مبتكرة، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والرهانات المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتطوير مقاربات التنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية المركزية لهذا البحث حول السؤال التالي:

إلى أي مدى يسهم المجتمع المدني في دعم النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري، وما هي الفاعلية التي يمتلكها، والرهانات التنموية التي يواجهها في سبيل تعزيز دوره الاقتصادي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات البحثية، أبرزها:

ما هي الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني وفق المفاهيم الحديثة؟

كيف تمارس منظمات المجتمع المدني تأثيرها الاقتصادي في ولايات الجنوب؟

ما مدى إسهامها في دعم المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

كيف تعزز هذه المنظمات من الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية؟

ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تحدّ من فاعليتها التنموية؟

وما هي الآليات والسيناريوهات المستقبلية لتعزيز دورها الاقتصادي في الجنوب الجزائري؟

وانطلاقًا من هذه التساؤلات، يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها أن:

المجتمع المدني في الجنوب الجزائري يمتلك إمكانات تنموية معتبرة يمكنها الإسهام في النمو الاقتصادي المحلي، إلا أن تفعيل هذه الإمكانات يظل مشروطًا بتجاوز تحديات تنظيمية، بيئية، ومؤسساتية.

وتتمثل أهداف البحث في:

تحليل البنية المفاهيمية والوظيفية للمجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية.

دراسة الإسهامات الفعلية للمجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري.

تحديد التحديات التي تواجه المنظمات المدنية في أداء وظائفها التنموية.

اقتراح مسارات وآليات عملية لتعزيز فاعلية المجتمع المدني كفاعل اقتصادي في ولايات الجنوب.

أما منهجيا، فقد اعتمد البحث مقاربة تحليلية—استقرائية، تقوم على تحليل الأدوار المدنية، تفكيك آليات الفعل الاقتصادي والاجتماعي، واستقراء التجارب المدنية في الجنوب الجزائري، إضافة إلى قراءة نقدية للتحديات والرهانات والآفاق المستقبلية.

وبهذا، تندرج هذه الدراسة ضمن الجهود العلمية الرامية إلى فهم ديناميكيات التنمية المحلية في الجزائر، واستكشاف الأدوار الجديدة التي يمكن للمجتمع المدني أن ينهض بها، خاصة في المناطق ذات الطبيعة الحسّاسة تنمويًا كجنوب البلاد.

المبحث الأول: المجتمع المدني – المفهوم، الأدوار.

المطلب الأول: المفاهيم الحديثة للمجتمع المدني ووظائفه الاقتصادية والاجتماعية

عرفه البنك الدولي للتنمية والتعمير بأنه: " مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمام، مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، تتسم بالعمل الإنساني والتعاوني، وليس لها أهداف تجارية"[1].

كما عرف أيضا بأنه:" حيز لحياة اجتماعية منظمة، تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة"[1].

---

[1] – عبد الغفار شكر، **نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1082، 2005، ص7

يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف[2]:

أولاً، تعمل المنصة كآلية أساسية لتعزيز المشاركة الشعبية والمساءلة، مما يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم ومتابعة التنفيذ الفعال للقرارات العامة.

ثانياً، تساهم في إنتاج رأس المال الاجتماعي من خلال بناء الثقة والتعاون بين الأفراد، وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات الاقتصادية وتمكين المبادرات الجماعية، مثل التعاونيات، التي تعتمد على التنسيق الجماعي لتحقيق أهداف مستدامة.

ثالثاً، يبرز دورها الاجتماعي في دعم الفئات الضعيفة وتعزيز التضامن والمواطنة الفعالة، من خلال برامج التوعية والمشاركة المدنية التي تعزز الوعي الاجتماعي والانخراط المجتمعي. أما على الصعيد الاقتصادي، فيقوم بدعم ريادة الأعمال عبر تنظيم برامج تدريبية ومرافقة للمشاريع الناشئة، بالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ مشاريع محلية بالشراكة مع الجهات الرسمية. ومن الناحية الاجتماعية، يعزز التنمية البشرية من خلال رفع مستوى المهارات الفردية وتشجيع المشاركة المجتمعية، مما يؤدي إلى تعزيز القدرات الإجمالية للمجتمع.

المطلب الثاني: آليات التأثير الاقتصادي للمجتمع المدني

هناك عدة آليات عملية تمكن منظمات المجتمع المدني من التأثير الاقتصادي:

1- **لتعاونيات والمشروعات الجمعية:** تقوم المجتمع المدني بتأسيس تعاونيات محلية تهدف إلى إطلاق نشاطات إنتاجية أو خدمية تدر دخلًا وتوفر فرص عمل محلية. وتعتمد هذه التعاونيات بشكل كبير على روابط الثقة التي يشكلها رأس المال الاجتماعي بين الأفراد، مما يسهل سير العمل ويعزز الاستدامة الاقتصادية.

2- برامج التكوين والمرافقة: تلعب الجمعيات المدنية دورًا محوريًا في تنمية قدرات رواد المشاريع من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل، إلى جانب تقديم الدعم الإداري والاستشاري.

---

[1] - صالح زياني، **تشكيل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2007، ص90، 91

[2] - ينظر: خالد طبيخ، **إشكاليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسات، الديمقراطية الداخلية**، مجلة الجزائر للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد1، 2023ص135 وما بعدها

يساهم هذا الدعم في تمكين الشباب من إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، ويعزز ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية داخل المجتمع، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

3- الشراكة مع السلطات العمومية: تدخل منظمات المجتمع المدني في شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية أو المحلية لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة، مثل تطوير البنية التحتية، برامج التشغيل، أو مبادرات التنمية الاجتماعية. تحول هذه الشراكات المنظمات المدنية إلى فاعلين اقتصاديين أساسيين، حيث يتجاوز دورها المراقبة ليشمل المشاركة الفعالة في تنفيذ السياسات التنموية، مما يعزز الفعالية والاستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات.

4- ممارسات الضغط والمرافعة: من خلال آليات الترافع والمرافعة، تمارس الجمعيات المدنية تأثيرًا مباشرًا على السياسات الاقتصادية، حيث تطالب السلطات بتبني إجراءات تدعم الاقتصاد التضامني، وتشجيع المشاريع الصغيرة، أو تخصيص موارد للتنمية المحلية. يؤدي هذا الضغط المدني إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية الوطنية أو المحلية، مما يعزز التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من خلال دمج الآراء المجتمعية في عملية الصياغة السياسية.

5- تمكين اقتصادي للفئات الضعيفة: تقدم بعض المنظمات المدنية دعمًا اقتصاديًا مباشرًا للفئات الضعيفة، مثل النساء والأسر المهمشة، من خلال تقديم قروض صغيرة، برامج تدريب مهني، ومساعدة قانونية واقتصادية. يبرز هذا الدور بوضوح في دراسات تحليل العمل المدني القاعدي في الجزائر، كما في بحث Setti Zakia الذي يستعرض كيفية مساهمة الجمعيات القاعدية في التمكين الاقتصادي للنساء عبر التكوين المهني، القروض الصغيرة، والدعم القانوني، مما يعزز استقلاليتهن المالية ويسهم في التنمية الاجتماعية المستدامة[1]

6- استخدام المجتمع المدني لرأس المال الثقافي والفكري: تشير بعض الدراسات، المستندة إلى فكر مالك بن نبي، إلى أن المجتمع المدني يمثل قوة اجتماعية ثقافية يمكن تحويلها إلى طاقة اقتصادية فعالة، خاصة من خلال الاستثمار في العنصر البشري والهوية الثقافية. يتحقق ذلك عبر برامج التكوين والتنشئة الفكرية، التي تعزز القدرة الإنتاجية للأفراد وتدعم التحول

---

[1] - Setti Zakia ، Empowering Justice From Below: **The Role Of Grassroots Civil** Society In Algeria، 2025، الباحث، Volume 17, Numéro 2

الاقتصادي المستدام، كما يؤكد بن نبي في معادلته الحضارية (الناتج الحضاري = الإنسان + التراب + الوقت)، حيث يبرز الاستثمار في الإنسان كأساس للنهضة الاقتصادية.[1].

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني الاقتصادي :

– تدعم الفئات الهشة والأقليات عبر مبادرات محلية توفر فرص اقتصادية، مثل التدريب والقروض والقوانين التي تحمي حقوقهم.[2]

– تعزيز العدالة والتنمية من القاعدة الشعبية؛ عبر تقديم فرص تدريبية وتمويلات صغيرة للنساء، وبالتالي تعزّز من قدراتهنّ الإنتاجية والاقتصادية، وتُسهم في إعادة بناء التماسك الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية

– تعزيز العدالة والتنمية الشعبية من القاعدة؛ بتوفير تدريبات وتمويلات صغيرة للنساء، مما يرفع إنتاجيتهن الاقتصادية، ويعيد بناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية. [3].

– على صعيد الاستدامة: تسعى الجمعيات لتعزيز الشفافية والإدارة المالية الصحيحة، لضمان كفاءتها الاقتصادية ككيانات رمزية فعالة [4].

– فاعليتها في الاقتصاد المعرفي: من خلال تعزيز التعليم والتدريب والمشاركة في الابتكار المحلي، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من التحول الاقتصادي المعرفي. [5].

المبحث الثاني: إسهامات المجتمع المدني في النمو الاقتصادي بالجنوب الجزائري

---

[1] – ينظر: السعيد جقيدل، و آدم رحمون، **تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري من خلال أطروحات مالك بن نبي**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، 2017، المجلد2، العدد 2، ص25

[2] – ينظر: بن زينب أم سعد، **جمعيات المجتمع المدني وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي بين الأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري**، مجلة أفكار وآفاق، 2022، المجلد 10، العدد 2، ص217

[3] - Setti Zakia ،Empowering Justice From Below: **The Role Of Grassroots Civil** Society In Algeria، 2025، الباحث، Volume 17, Numéro 2

[4] – ينظر: بلباي إكرام، **بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 2012، المجلد 6، العدد4، ص944

[5] – ينظر: صورية زاوشي، **المجتمع المدني العالمي ودوره في اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات**، مجلة استراتيجيا، 2018، المجلد 5، العدد2، ص14-15

المطلب الأول: دعم المقاولاتية والشباب: حيث يلعب المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تعزيز المقاولاتية بين الشباب في الجنوب الجزائري، من خلال:

أولاً، تنظم الجمعيات المدنية دورات تكوين ريادي وتوعوية: عبر ورش عمل محلية وبرامج في أساسيات إنشاء المشاريع، الإدارة المالية، والتسويق، مما يمكّن الشباب من تنفيذ مشاريع واقعية بدلاً من الأفكار النظرية.

ثانيًا، تقدم المرافقة والدعم الفني: بما في ذلك الاستشارات والتوجيه نحو الجهات التمويلية، لمساعدة الشباب على تجنب الأخطاء الأولية وضمان استدامة المشاريع.

ثالثًا، يشمل التمويل المحلي: قروضًا صغيرة أو منحًا جزئية لمشاريع ذات طابع اجتماعي أو تعاوني، مما يقلل الاعتماد على التمويل الرسمي أو الخارجي ويعزز قدرات الشباب.

رابعًا، يساهم في بناء الشبكات الاجتماعية: من خلال الفعاليات المحلية والمبادرات المشتركة، مما يُعزز ثقافة المقاولاتية ويبني رأس مال اجتماعي يدعم المشاريع الصغيرة.

رغم هذه الجهود، يواجه دعم المقاولاتية المدني تحديات ملموسة: ضعف البنية التحتية، ونقص الموارد المالية لدى الجمعيات، وغياب شراكات قوية مع الجهات الرسمية لتوسيع النطاق. كما تظل الثقافة المقاولاتية محدودة في بعض المجتمعات، مما يتطلب حملات توعية مكثفة لترسيخ ريادة الأعمال كخيار مستدام للشباب. وفقًا لدراسة حديثة حول المقاولاتية في الجزائر، يُسجل تقدمًا ملحوظًا، لكن الثقافة المجتمعية تشكل عائقًا في الفئات المحافظة، إلى جانب البيروقراطية والصعوبات التمويلية.[1].

المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: من المجالات الاقتصادية المهمة التي يتدخل فيها المجتمع المدني هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة في مناطق الجنوب **من خلال:**

أولاً: تأسيس التعاونيات: تحفز الجمعيات المدنية على إنشاء تعاونيات إنتاجية أو خدمية مبنية على مبادئ التضامن والمشاركة، بعيداً عن الربح كغاية وحيدة. يتيح ذلك اندماج السكان المحليين – خاصة النساء والشباب – في أنشطة اقتصادية جماعية، مما يمنحهم أدوات تنموية مستقلة.

---

[1] – ينظر: كرومي يحيى . سيكوك قويدر، **المقاولاتية في الجزائر، بين حتمية التحول الاقتصادي وثقافة المجتمع**، مجلة الفكر المتوسطي، 2023، المجلد 12، العدد1، ص70-71

ثانياً: المشاريع التضامنية: تُطلق منظمات المجتمع المدني مبادرات تضامنية لتوفير خدمات أساسية (مثل المياه، الكهرباء، أو النقل) في المناطق المهمشة، أو لإطلاق مشاريع صغيرة مولدة للدخل لدعم السكان. هذه المبادرات تتجاوز الجانب الاقتصادي لتعزيز التكافل الاجتماعي والروابط المجتمعية.

ثالثاً: التمكين الاقتصادي: تلعب الجمعيات دوراً في تمكين الفئات الفقيرة أو المهمشة من خلال منح صغيرة، برامج توظيف، ودعم مرافق لإطلاق مشاريع شخصية.في هذا الصدد، دراسة لـ Setti Zakia تسلط الضوء على منظمات قاعدية تمنح قروضًا صغيرة، تكوينًا، ودعمًا قانونيًا لتمكين النساء الفقيرات اقتصاديًا، مما يغير من ديناميكيات المجتمع ويعزز العدالة الاقتصادية[1].

رابعاً: التوعية والتثقيف التضامني: يُعد نشر ثقافة التضامن بين السكان المحليين جزءًا أساسيًا من دور المجتمع المدني، مع تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد التعاوني والعمل التضامني كأدوات للتنمية المستدامة.

بهذا النهج، يساهم المجتمع المدني في تنشيط اقتصاد مجتمعي محلي مستقل نسبيًا عن آليات السوق التقليدية، مما يولد بدائل اقتصادية تلبي احتياجات السكان، خاصة في الجنوب الجزائري

المطلب الثالث: تحسين الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية: لا يقتصر دور المجتمع المدني على الجوانب الاقتصادية، بل يمتد إلى تعزيز الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية، وهو أمر أساسي للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال:

أولاً: الرقابة والمساءلة: تمكن المنظمات المدنية المجتمع المحلي من مراقبة أداء السلطات المحلية في المشاريع التنموية وتوزيع الموارد، مما يعزز الشفافية وفعالية الإنفاق العام.

ثانياً: المشاركة في صنع القرار: تمثل الجمعيات المدنية السكان في المجالس المحلية، مما يضمن تصميم السياسات التنموية بما يتناسب مع احتياجاتهم، ويزيد من تأثيرها.

ثالثاً: بناء القدرات المجتمعية: يدعم المجتمع المدني تطوير مهارات السكان عبر التكوين والتوعية (مثل المفاوضة والدعوة)، ليصبحوا فاعلين نشطين في التنمية بدلاً من مستهلكين لها.

---

[1] – Setti Zakia ،**Empowering Justice From Below**: **The Role Of Grassroots** Civil Society In Algeria، 2025، الباحث، Volume 17, Numéro 2

رابعاً: تعزيز التماسك الاجتماعي: تُعزز الأنشطة المدنية الروابط بين السكان والجهات المحلية، مما يخلق بيئة استثمارية مستقرة ويشجع المبادرات المشتركة.

خامساً: الشراكات مع السلطات: تُدخل المنظمات المدنية تعاونًا مع الإدارة المحلية في تنفيذ مشاريع مشتركة، مما يعزز الثقة ويوظف الموارد المجتمعية والمؤسسية معًا.

ومع ذلك، تبقى مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة المحلية محدودة رغم التقدم، حيث تواجه الجمعيات في المناطق النائية صعوبات في التواصل والتأثير بسبب ضعف التمثيل، كما يحتاج الإطار القانوني إلى تفعيل أكبر لتمكينها من دور فاعل.[1]

المبحث الثالث: الرهانات، التحديات، والآفاق المستقبلية

المطلب الأول: التحديات الداخلية لفاعلية المجتمع المدني

1-ضعف التكوين: داخل الجمعيات المدنية يُعد من العقبات الرئيسية التي تحد من فاعليتها التنظيمية والتنموية. حيث تعاني العديد من هذه الجمعيات من نقص في الكوادر المؤهلة في مجالات ضرورية مثل إعداد المشاريع، التسيير المالي، والتخطيط الاستراتيجي. هذا النقص يُعيق استدامة الجمعيات وفعاليتها في المنافسة بالمشاريع التنموية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد كثير من الجمعيات على العمل التطوعي غير المنظم، ما يزيد من مخاطر الفشل واستنزاف الموارد. [2]

2: محدودية الموارد: المالية والبشرية، مما يقوض قدرتها على تنفيذ مشاريع كبيرة أو ذات أثر طويل المدى؛فالكثير من الجمعيات تعتمد على التبرعات أو المنح، وهو ما يجعل ميزانية عملها غير مستقرة، ويعرضها لضغوط مالية في فترات انخفاض الدعم؛ كما أن ضعف البنية البشرية داخل بعض الجمعيات،

---

[1] – ينظر: حليفة مُحَمَّد، **مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، 2022، المجلد5، العدد 1، ص19 وما بعدها

[2] – ينظر: طبيخ خالد، **إشكالية تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية**، Algerian Journal of Human and Social Sciences ، 2023، المجلد7، العدد1، ص141

وعـدم توافرهـا علـى عـدد كـافٍ مـن الأعضـاء المتفـرغين أو ذوي الخـبرة، يقلـل مـن قـدرتها الإداريـة والتسييرية[1].

وإن وجـود قيـود علـى النشـاط المقـاولاتي أيضـا يقلّـص مـن قـدرتها علـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة عـبر مواردها الخاصة. [2].

3: غيـاب التخطـيط الاسـتراتيجي: وذلـك لعـدة أسـباب فـبعض الجمعيـات تعمـل في طـور مبـادرات عفوية أو موسمية دون رؤية واضحة للمستقبل، ما أدى إلى تشتت الجهود وانخفاض الأثر.

وبعضـها لا يعتمـد خطـط عمـل بعيـدة المـدى، ولا يتبـني رؤيـة تنمويـة متكاملـة مرتبطـة بالاحتياجـات المجتمعيـة وبالتـالي لا تقـيّم مشـاريعها بعـد تنفيـذها ولا تتبـنى مؤشـرات لتتبـع الأداء، مـا يجعلهـا تفقـد فـرص تحسـين العمـل وتوسـيع نطاقـه؛ وبسـبب هـذا الـنقص الاسـتراتيجي، قـد تفشـل الجمعيـات في جـذب شـركاء تمويـل مهمّـين أو تخطّـط لنشـاطات تنمويـة حسّاسـة، لأنهـا تفتقـر إلى خريطـة طريـق واضـحة تؤكـد جـدوى مشاريعها على المدى الطويل[3].

4: ضـعف الحوكمـة الداخليـة: تمثـل الحوكمـة الداخليـة في الجمعيـات المدنيـة تحـديًا جـوهريًا، حيـث تفتقـر بعـض الجمعيـات إلى آليـات فعالـة للشـفافية والمسـاءلة بـين أعضـائها. يتجلـى ضـعف هـذه الحوكمـة في غيـاب أنظمـة محاسـبة داخليـة، أو انخفـاض تكـرار الاجتماعـات العموميـة، أو عـدم وضـوح توزيـع المسـؤوليات داخـل الهياكـل التنظيميـة، يـؤدي ذلـك إلى تراجـع الشـرعية التنظيميـة، ويحـد مـن القـدرة علـى تعبئـة المـوارد واتخـاذ قـرارات اسـتراتيجية، كمـا يعـرض الجمعيـات لمخـاطر الصـراعات الداخليـة، والممارسـات غير الشفافة، وفقدان ثقة الشركاء والمجتمع المحلي[4]

---

[1] – ينظر: بولكعيبات أحلام، **المجتمع المدني في الجزائر**: من القصور إلى التبعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 2020، المجلد 9، العدد4، 139.

[2] – ينظر: موساوي خديجة، مشري خيرة، قيود **النشاط المقاولاتي للجمعيات في المجتمع الجزائري**، مجلة آفاق فكرية، 2023، المجلد 11، العدد 2، ص64

[3] – ينظر: بلباي اكرام، **بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 2021، المجلد 6، العدد4، ص946

[4] – ينظر: طبيخ خالد، **إشكالية تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية**، Algerian Journal of Human and Social Sciences148، العدد1، المجلد7، 2023،

المطلب الثاني: التحديات الخارجية والبيئة المحيطة

1 : تعقيد الإجراءات: من أهم التحديات الخارجية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر هي التعقيدات البيروقراطية المرتبطة بالإطار القانوني والإداري. لا تقتصر صعوبة الإجراءات على التأسيس فقط، بل تمتد أيضًا إلى الحصول على التراخيص السنوية، تقديم التقارير المالية، والمصادقة من الجهات المعنية. ضرورة وجود مقر دائم، كلها شروط قد تشكل عائقًا تنظيميًا كبيرًا، خاصة للجمعيات الصغيرة أو المنبثقة حديثًا. [1]

2 : ضعف التنسيق المؤسساتي: بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية تحدياً بنيوياً بارزاً، ففي العديد من الحالات، تظل طبيعة العلاقة بين الجمعيات والهيئات الرسمية علاقة شكلية لا ترتقي إلى مستوى الشراكة الفعلية في بلورة المشاريع التنموية أو في عمليات صنع القرار،وتُعامل بعض المؤسسات العمومية الجمعيات باعتبارها جهازاً منفّذاً لبرامج الدولة، بدلاً من الاعتراف بها كفاعل مستقل يمتلك القدرة على التأثير والمساهمة في التخطيط التنموي. ويظهر هذا الخلل بوضوح في عدد من التحليلات التي تشير إلى أنّ النموذج الجمعوي السائد يتّسم بميولٍ نحو التبعية للدولة أكثر من اتسامه بروح الشراكة.[2].

على المستوى المؤسسي، يُلاحظ غياب آليات حوار منتظمة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العمومية، الأمر الذي يقلّل من قدرة هذه المنظمات على تحديد أولوياتها التنموية بشكل مستقل ويجعلها أقل قدرة على التمييز بينها وبين البرامج الحكومية.[3]

3 : محدودية الدعم العمومي: إن الدعم العمومي الفعلي لجمعيات المجتمع المدني غالبًا ما يكون محدودًا وغير كافٍ. فالجمعيات تجد صعوبة في الحصول على تمويل مستقر من الدولة، و المنح المقدّمة

---

[1] – ينظر: نور الدين سعدون، **الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون(31/90) والقانون (06/12)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2016، المجلد 1، العدد1 ، 201-202

[2] – ينظر: عمر دراس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر : واقع و آفاق**، مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 3، https://dafatir.crasc.dz/index.php/ar/dafatir-insaniyat/numero-03

[3] – ينظر: ناجح مخلوف، **المجتمع المدني الجزائري بين التمكين والتعبئة الاستراتيجية**، https://alfadjr.dz/article/almgtmaa-almdny-algzayry-byn-altmkyn-oaltaaby-alastratygy

غالبًا ما تكون مرتبطة بشروط صارمة مثل تقديم تقارير مفصلة وإخضاع لصلاحيات المحافظ المالي، ما يحد من استقلالية الجمعيات ويجعلها تعتمد بشكل كبير على التوجيه والتوجيه الرقابي من الدولة. [1]

إضافة إلى ذلك، التنظيم القانوني لتمويل الجمعيات يشدد الرقابة على التمويل الخارجي. فالقانون 12-06 ينص على ضرورة موافقة مسبقة من السلطة المختصة لأي تمويل من الخارج، مما يعيق حصول الجمعيات على موارد دولية قد تكون ضرورية لتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة[2].

4 : طبيعة البيئة الاقتصادية في الجنوب: تمثّل لحالها تحدياً خارجياً بالغ الأهمية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، إذ تعاني هذه المناطق من اختلالات بنيوية تشمل ضعف البنية التحتية، وانتشار الفقر، وغياب فاعلين اقتصاديين مؤسّسيين قادرين على دعم المبادرات التنموية، مما يحدّ من قدرة الجمعيات على إطلاق مشاريع اقتصادية مستدامة،كما تواجه بعض منظمات المجتمع المدني في الجنوب صعوبات في استقطاب الاستثمارات أو إقامة شراكات مع القطاع الخاص، نظراً للمخاطر المرتبطة بالمجالات الجغرافية البعيدة، فضلاً عن أن الطبيعة الصحراوية أو شبه الصحراوية تستلزم موارد إضافية لتهيئة بيئة ملائمة للمشاريع الاقتصادية، وهو ما يشكّل عبئاً كبيراً على الجمعيات التي تفتقر إلى رأس مال كافٍ أو خبرات اقتصادية متخصصة؛ إلى جانب ذلك، يؤدي ضعف التنسيق بين السياسات التنموية الحكومية ومبادرات المجتمع المدني إلى تعقيد تنفيذ المشاريع الاقتصادية في الجنوب، نظراً لعدم مراعاة بعض السياسات للخصوصيات الجغرافية والاقتصادية لهذه المناطق، مثل البعد الجغرافي وتكاليف البنية التحتية المرتفعة.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية والآليات المقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية بالجنوب الجزائري

يمثل استشراف مستقبل المجتمع المدني خطوة أساسية لتحديد مسارات الفعل التنموي في ولايات الجنوب، نظراً لطبيعة التحديات الخاصة بهذه المناطق من حيث الهشاشة الاقتصادية، شساعة المساحات، محدودية البنى التحتية، وضعف التنوع الاقتصادي. وعليه، أصبح من الضروري تصور آليات عملية تسمح بإعادة صياغة دور الجمعيات كفاعل اقتصادي وشريك في التنمية.

---

[1] – ينظر: صابر نصر الدين عبد السلام . عامر آمال، **فرص وحدود عمل الجمعيات في الجزائر ضمن القانون رقم 12–06**، مجلة الاجتهاد القضائي، 2023، المجلد 15، العدد 1، ص380 وما بعدها

[2]- https://eusee.hivos.org/assets/2025/07/Algeria-EE-Baseline-Snapshot.pdf?

الفرع الأول: مقترحات موجّهة للجمعيات:

تتطلب خصوصيات الجنوب الجزائري تعزيز مهنية وفعالية الجمعيات لتمكينها من لعب دور اقتصادي وتأثيري فعّال. ويمكن تلخيص أهم المقترحات في:

1. **تعزيز القدرات والتكوين:** إن ضعف التكوين يعد من أهم معيقات المجتمع المدني في المناطق الصحراوية[1]؛ لذلك كان لابد من:

- إنشاء برامج تدريبية مستمرة حول إدارة المشاريع الاقتصادية، التمويل، المرافقة المقاولاتية، والتقييم.
- الاعتماد على الدورات التكوينية الرقمية المتاحة دولياً (MOOCs)، مما يقلص عبء البعد الجغرافي.

2. **تنويع مصادر التمويل** عبر:

- البحث عن تمويلات دولية مخصصة للمناطق الهشة مثل برامج الأمم المتحدة للتنمية[2]، بما يتوافق مع سيادة الدولة
- إنشاء صناديق محلية بالشراكة مع البلديات لدعم المشاريع الصغيرة.
- تقديم خدمات مدفوعة في مجالات التكوين، الدراسات المحلية، والاستشارات.

3. **تحسين الحوكمة الداخلية:**[3]؛ وذلك من خلال:

- رقمنة التسيير المالي والإداري.
- نشر التقارير السنوية للشفافية
- وضع آليات داخلية للتقييم الدوري للمشاريع.

---

[1] - ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المجتمع المدني والتنمية المحلية، 2020**، https://www.undp.org

[2] - ينظر: **تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول دعم المناطق الهشة**، https://www.undp.org/arab-states/publications

[3] - **Transparency International** — Civil Society Governance Toolkit ؛ https://www.transparency.org/en

4. بنـاء شـبكات وتكـتلات جمعويـة: لتجـاوز محدوديـة الإمكـانات الفرديـة للجمعيـات في الجنـوب مـن خلال:

- تأسـيس اتحـادات جهويـة موضـوعاتية (الطاقـات المتجـددة، المقاولاتيـة الشـبابية، التنميـة الفلاحية...).
- التعاون مع الجامعات ومراكز البحث لتوفير الخبرة العلمية.

الفرع الثاني: مقترحات للشراكات مع القطاع الخاص

يمثـل القطـاع الخـاص فـاعلاً أساسـياً في الجنـوب خصوصـاً في قطاعـات الطاقـة، والخـدمات، والفلاحـة، والسياحة الصحراوية.

1. **تفعيـل المسـؤولية الاجتماعيـة للمؤسسـات (CSR)**: حيـث تشـير الأدبيـات الحديثـة إلى أن CSR يمكن أن تحوّل الجمعيات إلى شركاء اقتصاديين محليين في الجنوب[1]، من خلال:

- دعم مبادرات تشغيل الشباب.
- تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في الواحات والقرى.
- توفير تكوينات تقنية موجّهة لاحتياجات الاقتصاد المحلي.

2. الشـراكة في إنشـاء حاضـنات ومسـرّعات أعمـال: فـالجنوب الجزائـري يمتلـك إمكـانات هائلـة في الطاقـة الشمسـية والفلاحـة الصـحراوية، ممـا يسـمح بخلـق حاضـنات متخصصـة بشـراكة مـع القطـاع الخـاص والجمعيات.

3. شراكات خدمات وإنتاج: مثلاً:

- خدمات بيئية (تدوير نفايات، حماية الواحات، الطاقة النظيفة).
- تكوينات تقنية في مجالات مهنية مطلوبة.
- مشاريع اقتصادية مصغرة في الصناعات التقليدية المحلية.

الفرع الثالث: تصور استشرافي لدور المجتمع المدني في اقتصاد الجنوب الجزائري

---

[1] - Carroll, A. B. **Corporate Social Responsibility**
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000765039903800303

يتميز الجنوب الجزائري بتنوع مجالاته الاقتصادية وخصوصيته الجغرافية والاجتماعية، مما يجعل الاستشراف المستقبلي لدور المجتمع المدني مرتبطاً بقدرة هذا الفاعل، والشريك التنموي على التكيّف مع الموارد والفرص المتاحة في ولاياته عبر ثلاثة محاور كبرى.

المحور 1: اقتصاد الواحات والطاقات المتجددة: إذ يمتلك الجنوب الجزائري فرصاً واسعة في مجالات الفلاحة الصحراوية، تثمين التمور، والسقي بالطاقة الشمسية، وهي أنشطة تمت الإشارة إلى أهميتها في توصيات FAO حول تطوير الزراعة في البيئات الجافة[1]؛ يمكن هنا للمجتمع المدني أن يلعب دوراً محورياً في:

- نشر الأنظمة الزراعية الحديثة (السقي الذكي، الطاقات المتجددة).
- تطوير سلاسل القيمة الفلاحية عبر التعاونيات والجمعيات الاقتصادية.
- خلق مشاريع صغيرة مرتبطة بالتصنيع التحويلي للتمور أو النباتات الصحراوية.

هذا المحور يشمل ولايات: أدرار، تمنراست، إليزي بدرجات مختلفة، وفق كثافة الواحات وإمكانات الطاقة الشمسية.

المحور 2: السياحة الصحراوية والثقافية والجيولوجية: حيث تعد ولايات مثل تمنراست وإليزي واجهات سياحية وثقافية ذات قيمة دولية؛ وتشير تقارير UNESCO إلى أن هذه المناطق تمتلك تراثاً فريداً قابلًا للتثمين الاقتصادي[2]، يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في:

- وضع مسارات سياحية بيئية (المشي الجبلي، الرحلات الثقافية، مخيمات الصحراء).
- تنظيم عروض ثقافية وحرفية مرتبطة بالهوية المحلية.
- مرافقة الاستثمار السياحي عبر توفير مرشدين وخدمات محلية.
- حماية المواقع التراثية مثل "الطاسيلي" و"الهقار".

---

[1] - FAO – **Agriculture in Arid Zones**. https://www.fao.org/dryland-agriculture

[2] - UNESCO – **Cultural Heritage of the Sahara** ،
https://whc.unesco.org/en/list/179
UNESCO – Tassili n'Ajjer ،https://whc.unesco.org/en/list/179

المحور 3 : الابتكار الاجتماعي والتنمية اللامركزية: ففي ظل التحديات الجغرافية والبشرية التي يعرفها الجنوب، يمكن للمجتمع المدني أن يتحول إلى عنصر أساسي في دعم اللامركزية، بما يتناسق مع توجهات سياسة الدولة في تعزيز الحكامة المحلية[1]، من خلال:

- الوساطة بين المواطن والإدارة لتحسين الخدمات العامة.
- مراقبة وتقييم المشاريع المحلية بآليات تشاركية.
- إنشاء منصات شبابية للابتكار الرقمي والمقاولاتية.
- دعم مشاريع الاقتصاد الأخضر (تدوير النفايات، حماية الواحات، ترشيد المياه).

من خلال ما سبق يمكننا القول أنه : سيصبح للمجتمع المدني في ولايات الجنوب دوراً:

- تكاملياً: يجمع الفلاحة الصحراوية، السياحة، الطاقة، والخدمات.
- احترافياً: قائم على التكوين والحوكمة والشراكات.
- تنموياً: مساهماً في خلق الثروة وفرص العمل.
- استراتيجياً: شريك في تخطيط التنمية المحلية، وليس مجرد فاعل اجتماعي.

هذا السيناريو الموحد يعكس واقع الجنوب المتنوع، ويوجه المجتمع المدني نحو لعب دور اقتصادي فعّال في كافة ولاياته.

الخاتمة:

أظهر هذا البحث أن المجتمع المدني في الجنوب الجزائري أصبح فاعلًا حاضرًا في المجال التنموي، يتجاوز دوره الاجتماعي التقليدي ليضطلع بوظائف اقتصادية واجتماعية متقدمة، من خلال دعم المقاولاتية، تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمساهمة في تحسين الحوكمة المحلية. فقد بينت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تعمل على تمكين الفئات الهشة، إطلاق مبادرات إنتاجية محلية، وتوفير التكوين

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – **دعم المناطق الهشة**؛ https://www.undp.org/arab-states/publications؛

UNDP – Local Governance and Decentralization ؛
https://www.undp.org/publications

والمرافقة، مما يجعلها رافدًا مهمًا للنمو الاقتصادي، خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة البنى التحتية وضعف الفرص الاقتصادية.

ومع ذلك، كشف التحليل عن مجموعة من التحديات التي تحدّ من فاعلية هذه المنظمات، أبرزها ضعف التكوين الداخلي، محدودية الموارد المالية والبشرية، غياب الحوكمة والاستراتيجية داخل العديد من الجمعيات، فضلًا عن العقبات القانونية والإدارية، وضعف التنسيق مع المؤسسات العمومية. كما أن خصوصية البيئة الاقتصادية الصحراوية تزيد من صعوبة تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة في الجنوب.

وعليه، يتطلب تعزيز دور المجتمع المدني تبني مقاربة إصلاحية تشمل: تطوير القدرات التنظيمية والإدارية للجمعيات، تنويع مصادر التمويل، تقوية الحوكمة الداخلية، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والجامعات والسلطات المحلية. وتبرز في المقابل فرص تنموية واسعة يمكن للمجتمع المدني أن يساهم فيها، خصوصًا في مجالات الفلاحة الصحراوية، الطاقات المتجددة، والسياحة البيئية والثقافية، بما يجعل منه شريكًا مستقبليًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك، يؤكد البحث أن تفعيل المجتمع المدني في الجنوب الجزائري يشكل رهانًا محوريًا لنجاح السياسات التنموية، ويستدعي مزيدًا من الدراسات الميدانية لفهم أثر المبادرات المدنية وتعزيز التكامل بين الفاعلين المحليين بما يضمن نماءً اقتصاديًا أكثر توازنًا واستدامة.

التوصيات:

- تبني مقاربات مهنية في إدارة البرامج التنموية، تقوم على البرمجة، المتابعة، والتقييم، بدل الاعتماد على المبادرات العفوية أو الموسمية.
- توجيه مشاريع الجمعيات نحو المجالات ذات الإمكانات الاقتصادية العالية في الجنوب، مثل الفلاحة الصحراوية، الطاقات المتجددة، السياحة الصحراوية، والحرف التقليدية.
- تشجيع الدراسات والبحوث الميدانية حول أثر المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية للجنوب، بهدف توفير بيانات واقعية تساعد الجمعيات وصناع القرار.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والجمعيات عبر برامج تكوين، مرافقة، واستشارات علمية تدعم المشاريع التنموية المحلية.

- إطـلاق منصـات معرفيـة رقميـة تجمـع أفضـل الممارسـات الجمعويـة في الجنـوب، وتـوفر مـوارد للتكوين وإدارة المشاريع.
- اعتمـاد مقـاربات تنمويـة تراعـي الخصوصـيات الجغرافيـة والاجتماعيـة للمنـاطق الصـحراوية، وتوظف الإمكانات الطبيعية المتوفرة فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

– السـعيد جقيـدل، و آدم رحمـون، تفعيـل التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة في المجتمـع الجزائـري مـن خلال أطروحات مالك بن نبي، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، 2017، المجلد2، العدد 2

– بـرنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي – دعـم المنـاطق الهشـة؛ https://www.undp.org/arab-states/publications؛

– بـــرنامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي، تقريـــر المجتمـــع المـــدني والتنميـــة المحليـــة، 2020، https://www.undp.org

– بلبـاي اكـرام، بنيـة المجتمـع المـدني في الجزائـر وأسـس تفعيلـه، مجلـة العلـوم القانونيـة والاجتماعيـة، 2021، المجلد 6، العدد4

– بـن زينـب أم سـعد، جمعيـات المجتمـع المـدني وعلاقتهـا بالنشـاط الاقتصـادي بـين الأطفـال القاصـرين في المجتمع الجزائري، مجلة أفكار وآفاق، 2022، المجلد 10، العدد 2

– بولكعيبـات أحـلام، المجتمـع المـدني في الجزائـر: مـن القصـور إلى التبعيـة، مجلـة علـوم الإنسـان والمجتمـع، 2020، المجلد 9، العدد4

– تقـــارير بـــرنامج الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة حـــول دعـــم المنـــاطق الهشـــة، https://www.undp.org/arab-states/publications

– حليفـة مُحَّد، مـدى مسـاهمة المجتمـع المـدني في تفعيـل التنميـة المحليـة بالجزائـر، مجلـة البحـوث القانونيـة و الاقتصادية، 2022، المجلد5، العدد 1

– خالد طبيخ، إشكاليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسات، الديمقراطية الداخلية، مجلة الجزائر للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد1، 2023ص135 وما بعدها

– صابر نصر الدين عبد السلام . عامر آمال، فرص وحدود عمل الجمعيات في الجزائر ضمن القانون رقم 12-06، مجلة الاجتهاد القضائي، 2023، المجلد 15، العدد 1

– صالح زياني، تشكيل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2007، ص90، 91

– صورية زاوشي، المجتمع المدني العالمي ودوره في اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات، مجلة استراتيجيا، 2018، المجلد 5، العدد2.

– طبيخ خالد، إشكالية تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تعزيز آليات الممارسة الديمقراطية الداخلية، Algerian Journal of Human and Social Sciences، 2023، المجلد7، العدد1

– عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1082، 2005، ص7

– عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر : واقع و آفاق، مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 3، https://dafatir.crasc.dz/index.php/ar/dafatir-insaniyat/numero-03

– كرومي يحيى . سيكوك قويدر، المقاولاتية في الجزائر، بين حتمية التحول الاقتصادي وثقافة المجتمع، مجلة الفكر المتوسطي، 2023، المجلد 12، العدد1،

– موساوي خديجة، مشري خيرة، قيود النشاط المقاولاتي للجمعيات في المجتمع الجزائري، مجلة آفاق فكرية، 2023، المجلد 11، العدد 2

- ناجـــح مخلـــوف، المجتمـــع المـــدني الجزائـــري بـــين التمكـــين والتعبئـــة الاســـتراتيجية، https://alfadjr.dz/article/almgtmaa-almdny-algzayry-byn-altmkyn-oaltaaby-alastratygy

- نـور الـدين سـعدون، الجمعيـات المدنيـة في الجزائـر بـين القـانون(31/90) والقـانون (06/12)، المجلـة الجزائرية للأمن الإنساني، 2016، المجلد 1، العدد1

-Setti Zakia ،Empowering Justice From Below: The Role Of Grassroots Civil Society In Algeria ،2025 الباحث، Volume 17, Numéro 2

https://eusee.hivos.org/assets/2025/07/Algeria-EE-Baseline--Snapshot.pdf

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000765039903800303

https://www.fao.org/dryland-agriculture

https://www.transparency.org/en

؛UNDP – Local Governance and Decentralization https://www.undp.org/publications

https://whc.unesco.org/en/list/179 ،UNESCO – Tassili n'Ajjer

الخاتمة:

لقد أكد هذا الملتقى ،من خلال مدخلاته ونقاشاته أن المجتمع المدني يشكل اليوم رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية، ليس فقط بإعتباره شريكا مؤسسيا ،بل بوصفه قوة مجتمعية فاعلة تساهم في ترسيخ قيم المواطنة ،وتوسيع شبكات التضامن ، وتعزيز مبادرات التنمية المستدامة كما أبرزت الأعمال المقدمة أن تحقيق تنمية أكثر عدلا وشمولا يقتضي تفعيل الشراكة بين الدولة ،والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات والجامعات ضمن رؤية متكاملة ترسخ ثقافة المشاركة لا ثقافة الاكتفاء المؤسسي . واختتاما لأشغال ملتقى المجتمع المدني والتنمية الإجتماعية ،الذي جمع نخبة من الباحثين وتأسيسا على النقاشات العلمية والمداخلات المقدمة ،خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات والمقترحات التي نضعها بين أيدي الجهات المعنية ولتعزيز دور المجتمع المدني وترقية التنمية الاجتماعية:

- تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال تعزيز قنوات التشاور المنتظم ،بما يسمح بإدماج الجمعيات كشريك فعلي في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.
- ترسيخ ثقافة العمل التطوعي المنظم عبر دعم برامج التكوين والتأطير .خصوصا لفئة الشباب ،بما يضمن استدامة المشاركة والمبادرة داخل المجتمع.
- تحديث منظومة التسيير داخل الجمعيات عبر اعتماد معايير الحكومة الرشيدة والشفافية ،وتطوير القدرات في مجالات التخطيط إدارة المشاريع والإتصال المؤسساتي.
- مراجعة وتحسين الإطار القانوني للجمعيات بما يضمن حرية المبادرة المدنية ،ويوفر شروطا ملائمة للعمل المسؤول والمنظم.
- تصميم برامج اجتماعية تشاركية تستهدف الفئات الهشة ،وتقوم على إشراك المواطنين في تحديد الأولويات وتحليل الاحتياجات.
- تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة فعالة لمعالجة البطالة والفقر ،من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المجتمعي.
- ضرورة تشجيع المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة منظمات جمعيات لجان أحياء.... وتمويلها وتسهيل نشاطاتها الاجتماعية للنهوض بالمجتمع. على ان يكون طاقم المجتمع المدني (منظمات حركات جمعيات لجان ...) على وعي تام بالمسؤولية وكفؤ للمهمة وذو مستوى تعليمي.

- تخصيص برامج تدريبية لفائدة أعضاء المنظمات المدنية تتكيف وطبيعة أنشطة المنظمة، بما يسهم في الارتقاء بجودة الفعل المدني وفي دعم قدرة هذه المنظمات على التحول من فاعل هامشي إلى فاعل مؤثر في الدفع بعجلة التنمية.

- تعزيز التربية المدنية داخل المؤسسات التربوية والجمعوية لترسيخ قيم المواطنة ،المسؤولية ،وروح المبادرة -يتشيع البحث العلمي المتخصص حول قضايا المجتمع المدني والتنمية ،مع دعوة الجامعات لإقامة شراكات بحثية وتكوينية مع الجمعيات.
- ارساء آليات للرصد والتقييم لقياس بتحسين الأداء وضمان الاستدامة .
- خدمة المجتمع والنهوض به من خلال نشر ثقافة التطوع لدى الشباب ،والتركيز على العنصر البشري من خلال حملات التبرع بالدم وحملات تنظيف الأحياء وزيارة المسنين والتكفل باليتامى وفئات العائلات المعوزة والمشاركة في إحياء الأيام العالمية ،والأعياد الوطنية وإدماج المحبوسين في المجتمع ،ومشاركة الشباب في المشاريع البيئية وتمكين المرأة وتعليمها المهارات والحرف.
- إنشاء مرصد وطني أو محلي للمجتمع المدني يعني بجمع البيانات ،دراسة واقع الجمعيات ،وتحليل مساهماتها في التنمية .
- تنظيم دورات تكوينية دورية للفاعلين المدنيين في مجالات القيادة ،الحوكمة ،إدارة المشاريع ،وطرق تقييم الأثر الإجتماعي .
- إعداد دليل منهجي للعمل التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ،مع إبراز التجارب النموذجية الناجحة.
- إطلاق بنك أفكار للمبادرات المجتمعية يتيح تبادل التجارب والابتكارات ،ويشجع على إعادة إنتاج النماذج الناجحة في مناطق مختلفة .
- تعزيز آليات التمويل المستدام للجمعيات من خلال دعم الشراكات المتعددة ،وتبني صيغ جديدة للتمويل مثل التمويل المجتمعي والتمويل القائم على الأداء .

مأسسة الملتقى بجعله تقليدا سنويا يسهم في متابعة المستجدات، تبادل الخبرات ،وإبراز الممارسات الفضلى في العمل المدني والتنمية الإجتماعية